





ليطعنني ويأني الله الآن شيئا من تلك المظنة قوله للشرح المذكور الموصوف بأنه الخ يعني أن هذه الصفات  
 لتعبر حين ارجاع الصير لقرنة المقام لا اباها لهم مرة ذو الصير ليس فيه باليقيني فهم الصفات بل لا يفهم عنه الا ان  
 قبل ومن هنا ظهر وجه آخر لوضع اسم الانتارة في قوله سميت هذا الكتاب موصوفا للصير يعني لا سوارمان هذه انا وصاف  
 على التسمية موصوفا للصير وهو في الاصل المحسوس والكتاب ليس محسوسا من كونه الخفية اسيرة كماله هو الظاهر فلا بد  
 من اعتبار الاوصاف المذكورة للصير كالمشاهد المحسوس والتعليق بالوصف بغير العلة قال الله بعد الكلام المصنف  
 نعم ليا ولى الباطن المصنف هو الله تعالى في الكلام ادا الحكم على تقدير انما لا على المصنف هو الله لا بد من تقدير  
 لفظ النفس لا اتحاد اللفظ على المفعول كما في تفسيره في قوله انما غريب اولم يسأل الى مثله انه لا يتناسا لطيف حيث  
 اتى ما هو من القرآن على وجه الاستحباب كونه منه ووصفه بالطف لانه نفس على وجه تبيين ما هو المراد من المحسوس هو من محامد  
 ولا يبعد ان يكون وجه لطافة الانعاس ما ذكره الشارح رحمه الله من الدلالة الانتارة والاباء واللفظة لا يستلزم على التخصيص  
 اليه ما قيل لطافة في النفس لاني لا اجد في قوله اني بالصير الخ فيه اشارة الى ان الكلمات انما هي الايتان بالصير قبل ان ذكر  
 النفس للانتاج للخصوص الانتاج كما تبيهم من ظاهر عبارة الصير العدد ما عجز به بالافتتاح كونه اول على تصور كماله  
 الله رحمه الله اليه قوله في بيان الانتاج الموقد لقال انه اشارة الى ان ليس فيه الانتاج حقيقي بالصير بل بكلمة الى قوله  
 انتاج بالصير فيقتضي ان انتاجه انما بالصير لا يحكي عليك بل الانتاج على الحقيقي هو لا ثم على تقدير حمله على لا يكون  
 ايتان بالصير متعارفا لما في الانتاج الحقيقي على ما يصح حمله حالا كلفظ الخلفين ثم المتكاد ايتان بالصير دون ذكر وجه لفظ  
 بحيث لا يجوز بد صير او تقديره كحضره علامه زيد وسمى نحو اوله هو اقرس التوفى واما ادالم يكن الذكر الحكمي الصير وهو  
 في صير الشان والقصه ونعم رجلا ونحو ما يكون الكلام مناسدا معجور الاول في نحو صير علامه زيد على لعل مثله بكنة ولا  
 بغير متسا على حاصلة من رتبة داخل ما لا يعتبر عليها هو فبذلك الحكمي وانتفى اللفظي للصير المعنوي فالتحدي جعله استطراد  
 الرجوع لفظا لمسا او حكما والسيور حيل اياها الذكر الحكمي للصير الشان والقصه ونعم رجلا من خلاف مقتضى الظاهر  
 وضع المصنف موصوفا للظهور لا ضابطا لذكر لان الاعتناء غير المذكور لفظا او معنا ذكره او حكما خلاف الظاهر يكون  
 لمكة فافهم وخط فافهم من الفوائد المهمة قوله دالة على حصول ذكر الله تعالى في قلب المؤمن يعني ان ضمير حضوره  
 راجع الى الذكر كالحاقي قوله فان ذكر الله لخرافا كون الذكر في الهمزة حضوره ذكره وان المصنف جعله اعتراف  
 الذكر لم يقل ان قد حاضر الذهن انما ياروي من التذكير الذي قلب كل مؤمن ارشده اليه قوله كيف لا يكون فانه يدل مباشرة  
 على ان حالة الافتتاح اقوى من اللاحقة دالة على كون الذكر في الذهن فيها حالة اخرى والله عليه وسى كرمه مسلما

دور  
 كماله

دور  
 كماله

دور  
 كماله





وجهه ليس له حقيقة كذا او كان لا اختار او اكلت وحسنه لغيره فائدة زيادة الاختلاف اكلت وانما يكيدون يقول كفى  
في العمل بالسنن ان يكونوا في الحقيقة ما هو الوجه الظاهر فتعوي قريب وقد يحل جواا لمع ملازمة قوله ان لم يمتد  
غيره ترك العمل بالسنن والابحاح ان حمل بزيادة السؤال بالتوازي لا يتدبر على وجه الحقيقة واليعمل لمع قوله على كل تقدير  
بغيره ان لا يحل ان يمتد بهم عدم عدم ان يصار على تقديره الذكر باللسان وهو لعيد وقد يحل جواا لما فيه عدمه لولا  
باعتبار كل من الشين كذا حتى على تفسير معنى الاعتقاد وانما اريد به الاتساع على وجه الحقيقة من حيث الشئ الى العمل ملازمة  
وانما اريد مطلقا من الاول ومع ملازمة وهو ان يحل على عدم قوله من غير ان يحل جواا من الكتاب اني جواا  
ان يحل جواا من عدمه كذا في حاله ان يحل جواا من كونه محظورا باللسان او مكتوبا بالكتاب هو الاتساع ملازمة  
كذلك ان المحظور ان لا يكتب جواا في المحظور او هو من كذا لم يحل جواا وهو ما ذكره باللسان ان كانت لا محل لعدم الحقيقة  
في الجواب القطع ان من يحل التفسير من السور لم يحل ان يقرأه الاتساع وانما كذا من وضع الحقيقة موضع التفسير  
لم يحلها من حيث ان قد علم من تفسيره المصنف وجه العدد في كلامه الاتساع قبل الذكر وهو على تقدير عدم الحقيقة في تفسيره  
وعلى تقدير ان يحل ان على تقدير قصد الاستعمال كذا من عدمه جواا من الوجه الى غير ذلك من الاتساع  
من الذكر الاتساع وهو العدد على تقديره في حاكم ما قيل من انه يعلم من ان الكتاب عبارة عن التوضيح والتمثيل  
الاتساع من حيث انهم نفس من غير ان يحل لهم الا جواا من حيث الاتساع حتى لا يحل غير ذلك من قوله الى العالي قد يحل  
ما خارج من مفهومه او ان في اليه قصد تحريمه قوله تفسير التوجه الى ان قلت حقيقة فائدة في التفسير  
انما كذا الحقيقة انهم ترون قلت الاما من في التوجه الذي هو ليد التوقيع في معرض العرض في المحضر لا يتكلم حتى يتم  
ان الحقيقة في حقيقة انما ترون خلاف الطيب كانهما توجه الى فيها من جهة الحقيقة ليد اوضح مسنة التوجه الذي هو ليد  
الاتساع في اليه قوله انما كذا في الحقيقة التوجه انما كذا في الحقيقة التوجه الذي هو ليد  
كس لا يقتضي ان السان انما يسمى انما ترون في الحقيقة انما كذا في الحقيقة التوجه الذي هو ليد  
ما سبب من التمره متصلة بها قوله لا يستعمل في الواحد التبره وكذا في امس الا انه كذا في الاول او هو كاف لتعريف  
توسيم عدم كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا  
الحكمه لا يكون كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا  
تمسكات لعنة ملاصدا حال التوازي انما كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا كذا فيهم جواا  
لم يوسم لعنة وليس في الاما او كان خمس سبيل معنى الحقيقة لما فيها من العالي من الجواا في الجواا

في العمل بالسنن

في العمل بالسنن

في العمل بالسنن

في العمل بالسنن

في العمل بالسنن

في العمل بالسنن



عليه وسلم الخواص ان راس القول والطيب متعادته والمراد من الكلام ما يكون من كلام البعثة او مطلقه فان كان المراد  
من كلام البعثة فان اريد القول انهم والطيب انكامل بحيث لا يكون شيء من غيره مثله والمراد الكلمات الدالة على التوحيد المحتر  
متوافقة لا قبول والطيب انتهى من الكلمات غير متساوية لا فضل فيها ولا بها وهو اختيار القاضي في تفسيره وان اريد القول  
والطيب بان يكون احب عنده تعالى ولا يكون شيء غير احب منها فالمراد في الحديث روي مسلم احب الكلام الى الله  
اربع سبل الله الحديث والبعث روي قال عليه السلام افضل الذكر بعد كتاب الله سبحانه الحديث وانما كان جزء احب لثقلها  
على ثلاثة اقسام الاكثر من التسمية والتوحيد والتوحيد ليس المراد خصوص هذه بل كل كلمات مشتقة على هذه المعاني وكون كل منها  
ظاهرة في القول الشعر بالتعليم ونحو الاستفراق ايضا ظاهرة لا سيرة به واما اسرار الماتر والشايع رحمه الله والاربع على ما  
من الكلام مطلقه يتشبه قراءة القرآن وهو اقل العلم والطيب يتبادل الذكر والدعاء وقراءة القرآن وانطلق الطيب والقبول ايض  
يتبادل الموعظة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه كل ما يكون في معنى من الخبر هذا هو التحسين عند علي وعلى هذا الاجابة الى ما قالوا ان  
مراد الشايع رصده الدال على المحامد الموصوفة لقوله لا محذور لها من مشايخ الجويعان المطلق العلم والطيب مع كونها فوفا عن نواحيه لكون  
المراد منه في هذا المقام هي تلك المحامد وبما هي سمى الاوانع لمكة مسمى على ما في الحديث فانه من غير سمى الاوانع استدار ان يكون  
الاوانع مثلاً وان هذا البيان من قبل حشر الحسن في نوع منه مما لفته لثقله كما ان الحديث يتجمل فكيف يكون تأييداً له بهذا  
الطريق ولا الى مختلف التصحيح الاستفراق بالنظر الى بيان الحديث من اعتبار تعدد هذه الكلمات المخصوصة بحسب الحال او جعل  
الكلمة الطيبة عبارة عما يصدق على واحد من هذه الاربع لا غير حقيقة او ادعاء فاذا اريد بالكل مجملها فظهر الاستفراق فان  
حفظناه اداة خصوصها وانفرد اقبل ان جعل المحامد الموصوفة ببيان للكلم معني ما في الحديث غير صحيح اي انهم ما ذكر في الحديث  
قوله هو سبحانه الله من العجايب ما قال العقيدة الواكيت في تفسيره ان سبحانه مركبة من كلمتي الشجب العرب يقول الله  
سبب العلم حان اني تسمي على غير هذا ترتيب في كونها مقبولة وليها وحت ام لا روي في اخر حديث احب الكلام  
الى الله لا يترك انفس ثبات وذلك لان المقدم غير متوقف على هذا الترتيب لا استقلال كل منها وقال اهل التحقيق حينئذ  
بترانجي هذا الترتيب لان المتقدم في المسار يعرف الله منزله وانه لا يطق به ثم بالصفات التبتية التي يفتي بها الله  
ثم يقيم من هذا ان غيره لا يستحق الا لوجهية ثم كيف لمجدته ثم قوله سبحانه الملك الى اسماء لا يتوهم ان مرجع  
الملك بما يستلزم معصوما الى اسماء فيكون الاستحارة في الله لا في يصعد كما ذكره لانه يرفع جميع عباد ان اودع المروج  
لا يستلزم نفس العلم الموجد في الخارج بل معصوم لقومته في الخلق فيكون معنى يصعد العلم يرجع الكثرة ليعني خيانتها فكيف  
نسبة يصعد الى العلم مجاز في الله ايضاً لتسريته ثم عن الوجهية بطلان اذا كان عبارة عن التوجه الله هو لوجه العروج بها



المرتب آثاره اشارة الى ان جميع هذه الامور قد وردت في قوله وبهذا الطريق اثبت الحجة بقول العباد و جعل مراد من سبب المصلحة  
انما هو الشمس كونه سبب لطاف الرحمن و مطلع نور العبدان و اثبت المصلحة بالشمس قوله المستوي اي اذ لم يبعد مانع و يكون  
على سببها المصلحة قوله العرب تر علم هو المراد من بيان سببية العلم و على سببها المصلحة قوله المستوي اي اذ لم يبعد مانع و يكون  
قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
الى عذوب النقاء و الا قد ثبت في قوله اي انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
الفعل و هو انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
قوله على تناسب سبب مخرج به المزمع انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
في الاقفاوات و لا يكون من الظلم المصلحة في قوله المزمع انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
ملائمة قوله المزمع انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
هو الاقفاوات و لا يكون من الظلم المصلحة في قوله المزمع انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
قال في المثل قد تقدم ان كلام صاحب الكشاف ان قرينة الاستدلال بالقرينة لا يجب ان يكون استنادا  
بل قد يكون تحقيقا كما ستارة النقص لا بطلان العهد في قوله تعالى و يعصون عهد الله و حمل الاصول و المخرج يحتاج اليهم  
انما هو لئلا يندثر الى العباد و يفسد قوله ثم ينزل مطرا اي ينزل مطره يعني به الاشجار و يكون لئلا يندثر الى العباد و يفسد  
الحال المزمع قوله و تحقيق ذلك اي كون الاعتقاد استلام الاصول و حال الحمد للسائل يعني حجة متقنة و متقنة بالبرهان  
يل عليه قوله لا اعتقاد اصل له و ليس عزمه جعل الحمد مخرج الاعتقاد و القول بالعمل ليكون اصادة الاصول و القول له  
بطريق التجربة فيكون و عليين فيه كما هما و اخلا في المستند به و هو النسخ على ما توهمه ان طرول كعب و انساب الخزينة  
لا دخل في اصل التشبيه و لا في كماله ان وجه التشبيه قد يكون و اخلا في الطرول و قد يكون حارها و انما هو  
و لا تارة في التشبيه لا اعتقاد و لا كماله ان وجه التشبيه قد يكون و اخلا في الطرول و قد يكون حارها و انما هو  
في جسم الوجه و غير لازم قوله من جهة و نقصان الخ لا في احد منها عبارة الامام بكذا الحمد لعدتها في ليس عبارة  
عن قولنا الحمد لعد ان الحمد لعد ان حصول الحمد و الاخبار عن الشيء من غير الخزانة و يجب ان يكون تحميد الله  
مغايرة لقوله الحمد لعد ان حصول الحمد و الاخبار عن الشيء من غير الخزانة و يجب ان يكون تحميد الله

فنقل القلب اوصل السنان اوصل الجوارح انتهى قوله والكرامة عن ذلك هي الاقضية بالاعتقاد ان كان المنقول اذكر  
 من مبدوءه انهم فليس يبركون الحمد السلي في رتبة من الاعتقاد بل مرجع بعبده بان اصل الانسان هو ان يذكر كونه  
 موصوفاً بصفات الكمال لكن انما يختص ذلك بان هذا الذكر انما يكون حمداً اذا كان على اعتقاد والا فهو كاستهزاء  
 فظهر تعريض قوله للاعتقاد اصل العلم لكن لا يغيره احد فقولنا الصريح على قوله انما هذا الذي ذكره في السان ليس  
 الاكون اتيان الاموال والاعية وهو لا يستلزم كونه قرعاً له ما هو وقوله وان كان اتياناً في بعضه فاعل  
 والكرامة كما عبيد الا ان قيل ان الدال في ضم المدلول وان انتهى ليظهر بالاداء كما يظهر بالدال فانهم قوله وان اتيان  
 ما يدل عليه من الاعمال ان يكون هذا فعلاً لا اعتقاداً والذكر ظاهر لا حياء فيه وانما لا يوجب المدح فلكونها عين ذلك  
 الاعتقاد فيها شيء واحد موحود في الاعتقاد واللفظ ولذا ايدوا الاحكام الشرعية على ترك الترتيب الا ان السلي عليه  
 السلام مجرد الاقرار ان يحكم الاسلام وحياته على هذا اعتبره ابو حنيفة ومحمد والشافعي والكرامة كقولنا وقبول مبدء  
 اي قولنا تام كما يكون هو قوله وانما كان من السلي يدل عليه قوله اذا اصل هو الوسيطة الى سبل الحيات التي قوله في رتبة  
 الدخات خلف تفسير سبل الحيات بان رتبة الدرجات بالامال انما يكون قول الحية بما يلحق بالوعدة المصدرة في عبادة  
 ارفع التماس من قوله عليه السلام ليس يدل على احدكم على الحجة وقوله عليه السلام من آمن بالله ورسوله وافقام الصلوة  
 وصام رمضان كان حقاً على الله به حلة الجنة عاجز سبل الله وانما في رتبته التي ولد فيها قوله قال الله تعالى  
 والاصل الصالح يرفع الله الشاهد موسى على ان يرفع من الله الى الصلوة الصبر والرجح الى العلم في الكبرية ووجه اخر وهو  
 ان يكون ربيع مسد الى العلم الى الله تعالى او الملك والسير على ما هو متفق على التحقيق وقد اشبهت على انظر  
 قوله علم التوحيد والصفات هي علم الكلام وهو عبادة من يسأل الله في التلبية والتقية والاعتقاد والراجح  
 عليه انه لا يحصل الا به فقد اتوا للاعتقاد واليقين ثمرة الكلام قوله وبما سأل الله مشقلا عنه هذا هو قول المصنف  
 رحمه الله ولقد وجهنا قول القبول ما يدل على ان القول العريض وقوله عليه السلام فاذا لم يكن على صالح العلم  
 وقول التاجر انما كان الحمد ما هو الله وقبول هذه يدل على قول الحمد لعدد التوفيق ان ما الحمد وقبوله انما  
 هو ان يكون له خروج غاية مقبوله وهذه عدة وان كان ليس قبوله غيره فانهم قوله استار الى الاختصاص  
 بالسطر الى حال المتخاطب في نفسه وما ذكره من كمال الاعتقاد في الذكر بالاعتقاد الى الادعاء ولا يريد ان الاختصاص  
 يقتضي اعتقاد المتخاطب خلاف الحكم وقد سبق انه قدم متبين لوجه الحمد لا يوجب الوهم الى غيره قوله استار الى  
 علم ما العلم ان يقتضي الحمد المستقر به المفضل مني على تنزيل ما سواه من انهم مترتبة لعدم مكانة العلم كلها



منه كدفعه الى اصل معنى الدليل كدفعه الى اصل معنى الدليل على ما هو مقتضاها وحصل الافادات الواقعة في كلامه على تسمية  
 واحدة غير لازم ومن كان المقصود ان تتألف من المصنف اليه واحد كما لا يخفى فلا حاجة الى حمل الاحكام على  
 الجزئيات المتعلقة بالخاص بل من تحت مسائل العقد لا على كل ما يكون خارج عن التسمية وتخصيص جرد  
 التسمية بالاحكام العقبيه من قبيل التسمية عليها مع مسائل الاحكام كما مر ليس لمطالع العرو في عرف المنسوخ  
 في تلك الاحكام حتى يتبادر في غرضه لاطلاق قال المصنف في قوله لا يخلو عن ان المراد بالجوهر في اطراف  
 المسائل من الحكم عليه وبذلك بقية الجواهر في كفاية على رتبة نفس الفروع التي هي كفاية كونها لطيفة غير متباعدة  
 والمردوم في ادنى وقيل المراد بها المطالب والاسرار المودعة في الاحكام لانها في الارادة وانفسه في طرفين  
 المسائل قوله جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الامور الثابتة بالسميح والادلة العقلية وحكم الدات والمصنعات كونه  
 وفق الحق والاحكام العقبيه العقلية الجزئية وهو صواب قوله او التسمية نظام الدنيا الجزئية لكونها لطيفة والمراد منها سبها  
 ما شرحه للمصنف من الدليلين على تسمية الجزئية وذكر فيكون اليقين هنا قوله وفي بيان الكلام استارة العلم حيث حمل علم  
 الكلام على موضوع العقول العقيدة وهو موضوعه اصطلاحية وعقيدة في العقيدة والاشارة الى عقيدة الحقانية في العقيدة  
 والعقيدة قوله وان معرفة الاحكام المحمدية دليل على عقيدة والاشارة الى عقيدة الحقانية في العقيدة والاشارة الى عقيدة الحقانية في العقيدة  
 او كما توقف في مساجد في التسمية على آخره يتبادر في الخصة لا يقال ان الثاني في حق الاول على الظاهر في  
 العقيدة على اصول توقف ذي الآلة على الآلة ودولة العقيدة لما دون جوهر علم الكلام رياسة مطلقا واما  
 استند العلم به فهو بطريق ما فاضله من الحمد منه والتجواب ان العلق هو العلم في جهات الترتيب معلوم  
 لا يصدق احد على ما ذكره لا حسب التوقف والابتداء فيه تأمل في قوله البديل اي بدل الاستعمال العلم المحل  
 الاول في اذ كانت غير ديدية تمام وهو المقصود بالافادة ما يراودها والمراد منها وكماست فيها بعض المقصور  
 وكانت الثابتة او في بدلتها في الآخرة منزلة بدل المثال في شجرة قصاص والمقصود من المبرورين فيها وكماست  
 انما عينه سبها في السطر في العرص المسوق له المحل وهو علم العلم وحالة قدره كما لا يخفى لا يسلط الى ما هو محل  
 الاول في المقصود بالافادة ما يراودها في السطر منه فيها تأمل تام فان المقصود بالاول ان معاني الاول من علم  
 الذات والمصنعات جعلها مهيأة وبنيت في نفس الاحكام العقبيه بناء على ان كان الاول قال بمرتب البديل ولم  
 يقل له بدل بل هو صحيح ذلك بما قالوا من ان لا يكون بدل عن قوله سواء علمهم انهم اسم لم تغفر عنهم قال في  
 غير ذاتية جيلان فيه الاستواء وهو ليس به المقصود بالافادة ما يراودها في المقصود بالاول ان معاني الاول من علم

على ما لا يخفى

على ما لا يخفى

على ما لا يخفى







بغيره في وجه المقرب قبيحا واثنا الوصول اليها قوله مادام في ادوارها مستحق بالاطلاق يستند من يستوي و  
 اذ انقضى الامر اسبق يقال هذا الفرض على الاصح قال نعم ولكن است در وجه الحق قوله وفي هذا الكلام نوع حرارة الى  
 توضيح ان المعاني والاحكام التي بالسنه اليها جعلت المنصوص نصرة ومعتة لها ليست تتأخر وانما المجتهدين لا يسبب  
 اليها ولا يسمى بتأخيرها بل انما يسبب الى المتأخر وسيجيء بحكامه فقط بخلاف الاحكام الاجتهادية فانها ليس الى الاجتهاد  
 ويسمى اجتهادية ايضا واكثر في ذلك ان المعنى الذي يحصل بالسطر المذكور لا يتسامح مع النص وعبره انهم في هذا  
 هو العلم بالسنه ومما في التراكيب ولا دخل للمعنى والعكس في اللغات والمجملات وفيه انما يقع للجهل بالسنه ومما في التراكيب  
 لا للمعنى في العكس والمجملات فيه متمسكة بالسنه لا في خلاف الخطأ في الاحكام الاجتهادية ولعل لا سارة الى ان قال  
 احكام المعنى اي انما ثبت بحكمه كانه وعنه المسبب من الخطأ لان المراد من العبر ليس معاني المنصوص معني اخر  
 الى الاحكام حرارة والكتاب في تاييد الاحكام معني اخر من مقتضى ان المراد منه هي التاييد والمنصوص  
 كما انها منصفة لمعانيها كذا في مصدقها اذ هي في غير عليها مثل ظهوره من مقتضى المنفعة فان المجتهدين ما يكون في  
 المنصوص ومما فيها مغلطه على معاني اي على الاحكام ودقائق غير ما كانهم من عباس من قوله نعم اذ احاطوا  
 والعقود اجل سوال المدعي يستخرجون احكاما وحقائق بل وجهه في شبه جليله فان العروس كما في معانيها في غير  
 على المنفعة بحدوثه وهي تحقق لمعانيها من الجوار كذا في تاييد الاحكام عليها كذا وجهه بخلاف معانيها فانها طاعة  
 عليها بانفسها او المراد منه هي معانيها كذا في نفي الاحكام لانها من حيث لا اطلاع عليها او استخراج الاحكام من تاييد  
 والكانت من حيث كانت الاحكام تلك المعنى المبين في قوله لعل عنه ومقتضى المنصوص ومما فيها ليست تاييد  
 الاحكام من حيث هذا المفهوم في ان اللغتين في معانيها كذا في غير مضمون قوله او خطابه المعقول ثم تبيحه لهم  
 رحمه الله لكون الاول نسب فان المراد منه كاشف محبات الكتاب من كلامه نعم قوله من خلف المعاني على  
 العام اتم يكن ان يكون ضمير خطابه راجعا الى المدعي كالفائدة السابقة ويكون المراد منه مبين للمحل من  
 الكتاب فيكون كالمعنى المبين المذكور او اخر قوله صلى الله عليه وسلم لتسبب الترائين في السجود والاجتهاد  
 عن وقوع الكلام الطويل بين المطوفين والاجتهاد مبين اولى وان صح قوله من رفع لا يؤمنه منسوب  
 لا يخص شهادة الى عدم نسخ الاجماع اكان المراد منه القطعي فليذهب الجهر ظاهره وانما على ذهب فخر الاسلام فانه  
 يجوز النسخ الاجماع القطعي فكأنه معني على الدرة وكذا اذا ارادهم من القطعي والغنى قال باقوى الزيادة في التبرير  
 فليسته معني باقوى في شيء والمراد به انها ما يتوصل به اليه من علم الاحكام الشرعية ودين الاسلام وغير ذلك من













محسب فلو كانت حرثنا فغيره كالتقديم هذا على التقديم وقد عرفت ان القيمة عند الخالب اهمها بالتعريف لا بغيره فلو شق الرقيق  
ان قلت الما سلبا فلهذا لم يسم حن فتوقه ان يدرك التعريف مكان هذا الكلام بذكر كل ان ذكر لعمري التعريف المطلوب  
معناه هو اللقبى بل قد ذكره دون ما يعبر به او ذكر المعنى الاضائي مما يتيم وتغيير المعنى اللقبى وان ذكره غير ما لا يتيسر  
ان المقصد تحصيل مرادو بل بغيره فلا يستحي من السؤال **قوله** هذا الذي اذكره كان ينبغي ان يقول اصول الفقه هذا لان  
الاسم يعرف المحذور بغيره ولا يعرف بغيره كما ان اسم الفاعل لا يعرف بغيره بل بالاسم ما هو الفاعل في سبب التعريف بغيره  
لكن قد علم ما هو عبارة عن المتشوق اليه **قوله** فكل اعتبار انما يغير مراح الى اصول الفقه كمن المراد بالمرجع الفقه والاسم  
كذا قال قدس سرى في شرح الشرح المحقق في بيانها على ان التعريف في الحقيقة هو تعريفه قدس سرى فان التعريف اللفظي بين  
التصورية وهي حقيقة على ما ينبغي قوله بمراد البسيط من المركب بغيره من الاضائي فليس من المركب لكونها جزئيا  
كلية واحدة بل تقدمت هي ان منزلة تقدمت كما ان منزلة البسيط ذلك لانها اعتبار ان شئ واحد واحد لا يدل جبريل على  
معناه فكلما لا يخرج منه الاول التقدم لمولى الجوه ليس مرادو انه البسيط والاضائي مركب لعدم ليد علمه ان البسيط ينبغي لا يدل جبريل  
على جزء منه غير متقدم ان كان يقال **قوله** لا يجوز ولا تقدم على الجوه بل ان كان جزءا للجزء وهما ليس كذلك **قوله**  
والى ان الفقه لم اى مرادو بغيره في قوله ان تقدم تفسيره راجع الى الفقه **قوله** اكن ذكره في اللقبى اى على الوجه المتعارف  
في الترتيبا ولا قد ذكره في التعريف لفظ ثم ليس بغيره **قوله** والا احتج به اى ان لم يقدم تفسيره قد تقدم الاضائي بل في الفقه  
اللقبى احتج به اى ايراد تفسيره في اللقبى اى تفسيره فقط او هو الماخوذ في المعنى اللقبى فان لعمري تفسيره كان ايراد الما يتبين عنه  
ان اورد هو فقط بدون تفسيره فان لم يفسر فبغيره بغيره لا وان فسر كان خلاف ما هو المتعارف في الترتيبا **قوله**  
وتارة في الاضائي انه كفى ذلك في اللقبى منها لا يدل الا على ان مجموع هذا المصطلح معناه هذا يتا على علم من ان الفقه معناه  
من انما المعنى قوله ولما كان اصول الفقه عند قصد المعنى الاضائي جسا الما بدنى في هذا الكلام من مختلف اوجه فهم من ان  
تفسيره عند قصد المعنى الاضائي وهو عند قصد المعنى اللقبى ليس كذلك اذا لم يسم جوهرا منه وهو في قوله بغيره  
التفسير فانما يتكلف في بعض النسخ مركبا بل جبريل لا يتكلف من ان اصول الفقه عند قصد المعنى الاضائي  
مركب من الفقه والاضائية ولا فاضائية ولا فاضائية فاضائية في تفسيره قد يحمل الجمعية على هذا بغيره **قوله** وقا  
بغيره باعتبار ان لقب العلم مخصوص بالمورد وانه كغيره في تفسير قولهم جوهرا ولا فاضائية باعتبار ان لقب العلم مخصوص بمرا  
وترين للعبارة التي فيها ان فاضائية لا محال ان يكون التذكير فيه باعتبار الجبريل **قوله** واللقب علم شرع بمرادو كذا  
كان معناه ان باب وادام اول الفرق بينه وبين الكثرة انه يخرج لللقب به او غير معناه هي تعليم المكنى لعدم التبرج

الاسم يعرف المحذور بغيره ولا يعرف بغيره كما ان اسم الفاعل لا يعرف بغيره بل بالاسم ما هو الفاعل في سبب التعريف بغيره  
لكن قد علم ما هو عبارة عن المتشوق اليه  
قوله فكل اعتبار انما يغير مراح الى اصول الفقه كمن المراد بالمرجع الفقه والاسم  
كذا قال قدس سرى في شرح الشرح المحقق في بيانها على ان التعريف في الحقيقة هو تعريفه قدس سرى فان التعريف اللفظي بين  
التصورية وهي حقيقة على ما ينبغي قوله بمراد البسيط من المركب بغيره من الاضائي فليس من المركب لكونها جزئيا  
كلية واحدة بل تقدمت هي ان منزلة تقدمت كما ان منزلة البسيط ذلك لانها اعتبار ان شئ واحد واحد لا يدل جبريل على  
معناه فكلما لا يخرج منه الاول التقدم لمولى الجوه ليس مرادو انه البسيط والاضائي مركب لعدم ليد علمه ان البسيط ينبغي لا يدل جبريل  
على جزء منه غير متقدم ان كان يقال  
قوله لا يجوز ولا تقدم على الجوه بل ان كان جزءا للجزء وهما ليس كذلك  
والى ان الفقه لم اى مرادو بغيره في قوله ان تقدم تفسيره راجع الى الفقه  
قوله اكن ذكره في اللقبى اى على الوجه المتعارف  
في الترتيبا ولا قد ذكره في التعريف لفظ ثم ليس بغيره  
قوله والا احتج به اى ان لم يقدم تفسيره قد تقدم الاضائي بل في الفقه  
اللقبى احتج به اى ايراد تفسيره في اللقبى اى تفسيره فقط او هو الماخوذ في المعنى اللقبى فان لعمري تفسيره كان ايراد الما يتبين عنه  
ان اورد هو فقط بدون تفسيره فان لم يفسر فبغيره بغيره لا وان فسر كان خلاف ما هو المتعارف في الترتيبا  
قوله وتارة في الاضائي انه كفى ذلك في اللقبى منها لا يدل الا على ان مجموع هذا المصطلح معناه هذا يتا على علم من ان الفقه معناه  
من انما المعنى قوله ولما كان اصول الفقه عند قصد المعنى الاضائي جسا الما بدنى في هذا الكلام من مختلف اوجه فهم من ان  
تفسيره عند قصد المعنى الاضائي وهو عند قصد المعنى اللقبى ليس كذلك اذا لم يسم جوهرا منه وهو في قوله بغيره  
التفسير فانما يتكلف في بعض النسخ مركبا بل جبريل لا يتكلف من ان اصول الفقه عند قصد المعنى الاضائي  
مركب من الفقه والاضائية ولا فاضائية ولا فاضائية فاضائية في تفسيره قد يحمل الجمعية على هذا بغيره  
قوله وقا  
بغيره باعتبار ان لقب العلم مخصوص بالمورد وانه كغيره في تفسير قولهم جوهرا ولا فاضائية باعتبار ان لقب العلم مخصوص بمرا  
وترين للعبارة التي فيها ان فاضائية لا محال ان يكون التذكير فيه باعتبار الجبريل  
قوله واللقب علم شرع بمرادو كذا  
كان معناه ان باب وادام اول الفرق بينه وبين الكثرة انه يخرج لللقب به او غير معناه هي تعليم المكنى لعدم التبرج





مكروه بعض الاقسام الخمس قال المحقق ليس تفسيره بل هو مثال لقوله هو ترتيب الحدود من انشاء الفعل  
في اصول العدة بترتيب الحكم لحدود افواه اخره اعتراض بان افتاد العكس على الامة فاحسن هذا التفسير كما ينبغي على ظاهر  
عمارة المدونة دليل على ان كتاب من قولك ترتيب الحكم هو على ما على الفقه في تفسير ترتيب العدة والبناء على ان  
سوى العدة والعقد على ما في المثال في متعدد كل فرض من العدة الخمس مطلقا عن عرض المصنف وهو بعد ان  
توليد الاصل هو ما يتبعه غيره الذي في اصول العقود في حقه صفة الجسدي وحسن اختصاصه بالصدق على شكله العقلي  
يكنى به ما هم قوله والا حكمه المحررة على القواعد الكلية من حيث انها قواعد كلية منطقية عليها الملازمة داخل في  
انها الحكم على الدليل اذ هي اذ حكم المحررة في قسم العدة من حصول قوله والمطلوب على طلبها المراد من المصل  
الشرعية والحكام العقلية على ما في الحكم فانها بنحو الجسدي والادلة في الامة في الامة العقلية  
حارجة عما حصل قوله هو ترتيب التفسير او مثالا قوله والافعال على المصادم جعل هذا البناء في مقدم من الجسدي  
والجاء على الحقيقة من قبله يمكن من ايامه واجلها في طلبها سواء جليس في العدة فان تفرق في الكلام هذا على المحاسب  
والنالي وهو قوله دار وما هو المستقر في العرف المودع ان المراد من الافعال المصادم منها ما هي بان في اشتقاق  
من الامة باعتبار كسرها سواء كذا من المحررة الحقيقة وليس الجسدي الحقيقي في اختلافها عليها يتابع كما ينبغي في الجسدي  
ابدا في العدة عن ظاهر قوله المادية ان يكون المراد من تحقيق الترتيب الحقيقة والى هو قوله على ان  
المادية مترسمة وما حصل ان المادية ان يكون لها تحقق في ثبوت في نفسها مترسمة لطرس اعتبار العقل اي يكون في  
وجود اصل الشيء العقلية القائمة بالعدم هي حقيقة او ليست كذلك بل هي كاشفة بحسب استنباط العقل فيكون اعتبارية  
هي ان يقال في العقل من امور موجودة في الخارج كما هو جواب الامكان والافتتاح وسائر امور العقلية حرة فانها  
معدومة اعتبارها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر مطالعة احكامها اياه  
ان مبادا انتم لها المعنى الصحيح وانما بحيث يمكن ان يترتب العقل تلك الامور وما يصعد بها وان يترتب لها من غير  
كالنفس الذي هي انما الاعمال كلها حقيقة في الية سلمة الداعي حاشية على شرح التفسير فانهم في تحكيم التفسير  
الدارية لا في قوله ولا في بيان احتياج نفس الاجراء الى العصف ام يكن كذلك لم يحصل منها شيء واحدة  
واحدة حقيقة في المحررة بحسب الانسان الكلام بها ما هي نفس المعركة الاحتجاجية في التمايز باعتبارها من الامور  
المتعددة واحدة باعتبارية جعلت جزءا عنده هو خارج على المادية الحقيقية لكونه غير موجود في الخارج قلنا كالمحرم  
مكتسب انسان اذا اعتبر كذلك على اعتبارية وان لم يعتبر كذلك فهو ليس بامرية واحدة بل بايات متعددة في ذاته

والاحسن انهم سيبود مفهوم باطل جوازا لاجل ما حارجه مما يعيدون في غير ما يدل عليه ذلك من غير موضوع ما اذا لم يسهل قوله  
والمثل بالركبة من عدة امور قول المصنف رحمه الله كما اذا ركبتا سياتين امور في اجزاء قوله في جواب ما هو مشتق  
بالقول في الموقنين قوله والمثل بالركبة الخ لما ثبت فيمثل استعرف التحقيق بتبرعات الماهيات الحقيقية والمثل فيه مختص بنوع  
انه منها اليه كما ان اردو منه فعال التمثل والخلافه وان التمثل ظاهره عدم الاختصاص فلا معنى لقوله التمثل الخ من ان يكون  
عدم الاختصاص انما هو في مثل التمثل الخ في الجزى او ما قبله بالتكلى ثم بالجزى كما فيما نحن فيه فظاهره الاختصاص كما لا يخفى قوله  
مقول بالمتعلق الخ قال الشارح في شرح المعاصد في بحث العلم الصورة قد توحد من حيث ان الحصول فيها يكون عرضا فانما  
بالفرض حاصله حصولا متصلا انما يكون بوجود اعيانها كسائر الصفات قد توحد من حيث ان الحصول فيها يكون عرضا فانما  
واجبه لا يوجد العنصر في ذاته فيستلزم نفس ما هو يحصل النفس حصولا متصلا وهي انما هو متصلا بمفهومها لا يتحقق الا في الذهن اطلاق  
العلوم عليها بخلاف ان العلوم بالصورة في العقل نفس الصورة والمعلوم حقيقة تلك الصورة فقد ظهر لك من ان  
الصورة هي معنى كانت مفارقة للمعلوم في الجملة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم الموحود بوجوده واصل على ان  
المعبرون الموحود في ضمن تلك الصورة بوجوده على نحو وجوده لا ما يقتضيه ضمن الفرد في الخارج والمعلوم الامر الذي صارت  
تلك الصورة العلمية مرادها لتستأخر ثم اعلم انه ذهب الجمهور الى ان الالفاظ موصوفة باجزاء الصور الذاتية دون الامور  
الخارجية فيتحقق الوضع في المعبرون والمعبرون فيما بينهم ان المراد بالصورة هنا المعنى الاول فيتحقق ان المراد بها المعنى  
الثاني وذلك لان الفرض من احد الموضوعات العلمية انما هو المعبرون المعنى الثاني من حيث هو مظهر العلم في حصولها  
الذي هو ان كان شرطه في الوصف وعلى هذا فيتحقق حبل الزواجر من الفيلين لفظيا اذا تمهيد هذا فنقول المراد بان في قوله  
يتعلق المعلوم وصفه لصيغة المصادر إشارة الى ان المراد من ثبانه ان يتعلق الواصفه بغيره وذلك لان الالفاظ  
الى ما يكون له ماهية حقيقية او لا لا يختص بالمتعلق الواصفه وصفه الاشم او مسمى بزيادة راجع الى ما كان من حيث يتعلق  
وحصوله في الذهن انما اتصاله وتبعاله على الاحتكاك الذي مر ذكره بحسب راجع اليه والتساير جنبه وبين الماهية الحقيقية  
كالتساير الذي اعتبره في تصحيح الصفة في قولهم حقيقة الشيء وماهية من الفرق بالاجمال والتفصيل والمراد بقوله متعلقه  
الصورة الحاصلة في العقل انما اتصاله وتبعاله معنى عبارة الشيء الذي يشتهر ان يتعلق الواصفه بغيره بانه من  
حيث حصوله في العقل اسما وان يكون لذلك معنى ماهية ثابتة في نفس المراد لا يكون له ماهية كذلك بل خباية

والاحسن انهم سيبود مفهوم باطل جوازا لاجل ما حارجه مما يعيدون في غير ما يدل عليه ذلك من غير موضوع ما اذا لم يسهل قوله  
والمثل بالركبة من عدة امور قول المصنف رحمه الله كما اذا ركبتا سياتين امور في اجزاء قوله في جواب ما هو مشتق  
بالقول في الموقنين قوله والمثل بالركبة الخ لما ثبت فيمثل استعرف التحقيق بتبرعات الماهيات الحقيقية والمثل فيه مختص بنوع  
انه منها اليه كما ان اردو منه فعال التمثل والخلافه وان التمثل ظاهره عدم الاختصاص فلا معنى لقوله التمثل الخ من ان يكون  
عدم الاختصاص انما هو في مثل التمثل الخ في الجزى او ما قبله بالتكلى ثم بالجزى كما فيما نحن فيه فظاهره الاختصاص كما لا يخفى قوله  
مقول بالمتعلق الخ قال الشارح في شرح المعاصد في بحث العلم الصورة قد توحد من حيث ان الحصول فيها يكون عرضا فانما  
بالفرض حاصله حصولا متصلا انما يكون بوجود اعيانها كسائر الصفات قد توحد من حيث ان الحصول فيها يكون عرضا فانما  
واجبه لا يوجد العنصر في ذاته فيستلزم نفس ما هو يحصل النفس حصولا متصلا وهي انما هو متصلا بمفهومها لا يتحقق الا في الذهن اطلاق  
العلوم عليها بخلاف ان العلوم بالصورة في العقل نفس الصورة والمعلوم حقيقة تلك الصورة فقد ظهر لك من ان  
الصورة هي معنى كانت مفارقة للمعلوم في الجملة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم الموحود بوجوده واصل على ان  
المعبرون الموحود في ضمن تلك الصورة بوجوده على نحو وجوده لا ما يقتضيه ضمن الفرد في الخارج والمعلوم الامر الذي صارت  
تلك الصورة العلمية مرادها لتستأخر ثم اعلم انه ذهب الجمهور الى ان الالفاظ موصوفة باجزاء الصور الذاتية دون الامور  
الخارجية فيتحقق الوضع في المعبرون والمعبرون فيما بينهم ان المراد بالصورة هنا المعنى الاول فيتحقق ان المراد بها المعنى  
الثاني وذلك لان الفرض من احد الموضوعات العلمية انما هو المعبرون المعنى الثاني من حيث هو مظهر العلم في حصولها  
الذي هو ان كان شرطه في الوصف وعلى هذا فيتحقق حبل الزواجر من الفيلين لفظيا اذا تمهيد هذا فنقول المراد بان في قوله  
يتعلق المعلوم وصفه لصيغة المصادر إشارة الى ان المراد من ثبانه ان يتعلق الواصفه بغيره وذلك لان الالفاظ  
الى ما يكون له ماهية حقيقية او لا لا يختص بالمتعلق الواصفه وصفه الاشم او مسمى بزيادة راجع الى ما كان من حيث يتعلق  
وحصوله في الذهن انما اتصاله وتبعاله على الاحتكاك الذي مر ذكره بحسب راجع اليه والتساير جنبه وبين الماهية الحقيقية  
كالتساير الذي اعتبره في تصحيح الصفة في قولهم حقيقة الشيء وماهية من الفرق بالاجمال والتفصيل والمراد بقوله متعلقه  
الصورة الحاصلة في العقل انما اتصاله وتبعاله معنى عبارة الشيء الذي يشتهر ان يتعلق الواصفه بغيره بانه من  
حيث حصوله في العقل اسما وان يكون لذلك معنى ماهية ثابتة في نفس المراد لا يكون له ماهية كذلك بل خباية

لأنه في قوله المعلوم هو العلم بالامر الخ  
والمراد بالمراد في قوله المعلوم هو العلم بالامر الخ  
الصورة الجوهرية من جهة  
الصورة الجوهرية من جهة  
لأنه في قوله المعلوم هو العلم بالامر الخ  
والمراد بالمراد في قوله المعلوم هو العلم بالامر الخ  
الصورة الجوهرية من جهة  
الصورة الجوهرية من جهة

وعلى قولنا ان يكون الصورة التي تحصل في عقده اعملة واما المعصوم بارايه اسما لنفس حقيقة ذلك الشيء المعلوم فيكون  
 معصوم اسم على تقدير تحقق الصورة المحيطة بتحديد الذات متسايرين بالاسماء او المرادوا قائله فيكون متسايرين  
 بالذات مثلا لسان معلوم له ماهية في نفسه هي اية وجود يحصل في ذن الوضوء اما عين تلك الحقيقة بل  
 تصور المحسوس الالحاق ووضعه الاسم باذنيه او المرادوا قائله بان تصور الصالح مثلا متعلقا بالماهية الحقيقية  
 التي هي الصورة المعلوم الاسم على تقدير تحقق الصورة المتسايرة له بالاسماء او بالذات من حيث انها ماهية حقيقة اية بعد  
 العلم كونه ماهية ما تسمى نفسا لتعريف حقيقي تعريف معصوم الاسم اعمى بالحققة الوضوء ووضعه الاسم باذنيه يقول  
 واما عقده عطف قد يربى المعصوم الاسم كناية عن العلم من لفظ المعصوم الى المعلوم احتارها مصنفه المحض بارادته  
 لا بد من التعريف الاسم من تحقق الوضوء بالعلم بصفات الحقيقة سواء كان له ماهية حقيقة معاينة بالاعتقاد او بال  
 المتعلق نفس الحقيقة بالذات مما اذا كان المتعلق وجهها ولم يكن له ماهية حقيقة مثلا كالمعدن التعريف اسمي لعدد  
 تصور ذلك المسمى بالذات او بالصفات او بالركب مهاب على مباس ما في التعريف الحقيقي وله انترك ساد ما ذكره  
 اذ هو قائل بان تعريف الشارح وحده لا يقتضي ان يكون لما في مقام التعريف الحقيقي معنى باسم ذاهية حقيقة شمل ان  
 يكون المتعلق نفسها وان يكون غير ذاهي لاحكام في صورة تصور واذ ان ثبت وازجر او وجد المسمى في الالسان الذي  
 هو احد هاتان التعريف الحقيقي بل بقدر سمي تعيين واذا كان السامح في طريق الكليل واللفظ اسما كالمسمى بالمتباين للصفات  
 وجدت فيها تلك كثره انكروا تصحيح هذه العبارة والعدد تعلم برادعاده قوله في تعريف معصوم الاسم واما عقده  
 المراد من اعمى تعريف في المعصوم من حيث هو ذلك فلا يراد ان تعريف المعصوم كذا لا يكون حقيقيا اعلم ان المعصوم  
 انما يتصور بتفسير قول اللفظ الذي يقال في تعريف المعصوم اسمي لفظ كلامه في ترجم استمر تعريفه مرادوه حيث  
 قال الحق في هذا المعصوم من ان حقيقة ما بين بالحققة الوضوء معصوم الاسم بارايه سواء كان بلفظ مرادوه او بالمراد  
 او بالذاتيات واما قوله قدس سره فانه على انه عمدة قدس سره من لفظ التصور بانه عمدة كثير من المحققين من الطلاب  
 السبعة بغيره قالوا في تعريف التحصيل ليس بمحاصل فهو حقيقي وان كان المراد بالماهية الوضوء والاسم على كل واحد منها يكون  
 محمدا واما في تعريف الصورة المحاصلة ليرف ان اللفظ باذنيه اعملة في عينه بلفظ معصوم وهو لا يكتفى به بل بالحققة  
 قد يربى بل بتعريف المعصوم من حيث هو فهو في حكم موصوف بالترادف محالة التصديق بالوضوء واما في تعريفه بالاسم فان كانت اللفظة  
 اسمية فيكون الاول واما في تعريف الشارح قدس سره فحققة ان اللفظ الوضوء موجود واما في تعريفه بالاسم  
 فان كان اللفظ اسمي فيكون الثاني واما في تعريفه باللفظ فيكون الثالث واما في تعريفه بالاسم فيكون الرابع

المطلب عدم الطلب وان لم يكن كذلك بان العلم في ذلك الماهيتين في تحديد لاد من مترجها وما بها بالذاتيات او بغيرها  
 او المركب منها لا يكفي العنصر الاسد مثلاً او به يعلمها لكن لا في ضمن من اللطيفين فيصير الالطيفها بالتي لطيف بها  
 فيقول العنصر في المطلب بالعلم في حد معرفته حال من اللطيفين بها مهملان او موضوعان اولاهي معنى وعصفا او بغيره  
 تحصيل التصديق بالتوقف على تصور بعينه بالعنصر مثلاً ولا يخلق بعرض بحال في اللفظ بحيث بان العنصر الاسد والحال بعد  
 من هو مضمرة تلك التصورات المحررة فان حصل العلم بالعلم بكونه موجوداً في العلم بكونه موجوداً في العلم بكونه موجوداً  
 في المجرى لتصورها في انما اختصاص التصورة بالمحررة وبواسطة لفظ موضوع ما رايه وان كان الوصف مضمرة في التصورة المطلب  
 كما فيما نحن فيه اعلا بتفصيل ليس يحصل من مقتضاها تصور الكيفية فذلك جعل السامع التعرف اللطفي من المطلب التصوري  
 لما قيل من ان التصور في اللطفي لازم العلم ان التصور لمعلوم اجمالاً لوجه تعلم لوجه آخر ان دلل الاسد من حيث انه  
 مدلول تلك المعلوم ثم يعلم من حيث انه مدلول العنصر لانه خلاف الوجود ان قد عرفت فيما ذكرنا ان ليس عرصة تصور المعنى بهذه  
 الحقيقة بل الغرض من تصور بذاته او عرصة تفصيل التصديق بالتوقف على تصور ذلك المعنى في حد ذاته لا من حيث انه مدلول لهذا  
 اللفظ بل من غير حنى على من هو متصف ويكون فيه كونه من المطلب التصوري ان المطلب العلم ان لفظ العنصر مثلاً معنى التصور  
 معنى بها بوجه اسد او العلم بكونه معنى لفظ العنصر المطلب ان تصوره لوجه آخر فذلك لعل بالعلم بكونه لوجه آخر  
 هو مضمرة معناه اعني مضمرة الاسد هو انما في حصول التصور معناه بوجه من ان تصور مضمرة معناه بغير تصور ذلك المعنى المهم  
 معناه ان كما في سائر الالتماس الحقيقة ولا يحسن على المناظر بها ان تصور المرفوع مطلقاً من تصور المرفوع بالذات وبغيره بالاعتبار  
 على الوجه المذكور كما يشتهر في الحد التام لا احوال بتفصيل كذا يعني ان لغيره في المقام الله الموفق بتفصيل المرام قوله متعرف  
 المحدث والحوالي تعريف المحدثات التي هي بجزئية التي وعصفاً ما بها وسماء من حيث انها مملوكة لا يكون الا اسماً متعرف المحدثات  
 التي لم يوضع لها اسماً خارجاً عن التفسير كما لا يجوز ولا يحددها احتمال على ان المفهوم انما اعتبر به المصير في المصير  
 غير متحقق في المصير لغيره على ما قلنا في هذا من انهم تعريف المحدثات التي عرفت وجودها من حيث انها  
 موجودة في معنى في علم المرفوع لا من قوله تعريف الماهية نعم من ان يكون في نفس الامر في علم المرام قوله تعريف  
 الموجودات الخارجية التي بجزئية مطلقاً سواء وصفت اذاتها اسماً ام لا ان لم يمتد لها في التعريف الحقيقي تحقيق الوصف بالعلم  
 على ما مراده قوله كما ان تعريف الماهيات هي كما ان عصاره ليس من تعريفات الماهيات الاحكامية هي الماهية وكلها بالعلم  
 كذلك قوله الا ان التحقيق المحفوظ على متول القول وان قد يكون المطلب ذكره لا حسن الورد والوعدية جيل امه قوله ثم لعل  
 يكون العلم بكونه حجة الا ان العلم بكونه لا يحسن في المرسول الا من علم علمه بل حسن تعبده سواء في ولا المطلب العلم





الموجود لا ينافي ما اعتبرنا ان الضم في رسم الاسم غير باكان عرضا ثم قد يتبعان اليهم محال بحيث لو باي اوجه دخل كمن يفتن  
 على الاتفاق مما يجعل تحقيقه في المقام **قوله** وهذا التعريف الخ اى التعريف الاسمي قد يكون بعينه حقيقة ذلك الشيء بان يكون  
 متعلقا بالاسم نفس الحقيقة عند تعيين الاسم بدارتها وبذكر جملة انبئات المفهوم من التعريف الاسمي فيكون صدقا ما يستلزم  
 الاسم **قوله** ولهذا اى يجوز ان يكون التعريف الاسمي عين الحقيقة قد يتعدا التعريف الاسمي التحقيق وهو اذا كان التعريف الاسمي  
 حداً ما يتعدا الحد التام الحقيقي **قوله** الا انه قبل العلم بوجود الشيء انما قد علم ان الجواب الواحد هاذن يكون حداً كاستلزام  
 وجوب الله بالقياس الى انخصيصه او الى شخص في وقتين **قوله** اما بطور فهو صدق المحدود في التحقيق في الكلام اما لا بد  
 بين المحدود والمحدود من المساواة صدقاً كدبرها بالها الكلمات وليس عنها بان يقال لها صدق عليه الحد صدق عليه المحدود  
 وكلما صدق عليه المحدود وصدق المحدود وهذا هو المعنى بالحد والمحدود والعكس المحم كل ما يكن وقوم به من المركبين  
 لفهم الطرد والعكس متباين بحيث يكون مجموعهم عليه لا باعنا بركب عقيدى بوضع عنها فيقال الطرد صدق المحدود وعلى  
 ما صدق عليه المحدود والعكس صدق المحدود على ما صدق عليه المحدود وهو لا بد من التجوز في تفسير الطرد ليكون صدق المحدود ان الطرد  
 واخواته افعالاً للمحدود بان يكون التفسير لحد هو الوصف لا اعتبارى الماخوذ من هذا الصدق فيقيم هو معاً مكره ما خذواى  
 كون التعريف حقيقة لتبليز لم يحد الصدق او ليقال الطرد استلزام الحد المحدود والعكس استلزام الحد المحدود وهو لا بد ان تجوز  
 في تفسير العكس لما مر اذ ادا عبر عنها بان قيل كلما وجد الحد وجد المحدود وكلما انتهى الحد انتهى المحدود كما فى اصطلاح ابن حبيب  
 على تجوز اصطلاح **قوله** وهو معنى قولهم ان الضمير جازى الى قول كلما صدق عليه الحد وهو العمل لا بما لا يعلم وليس احداً الى قوله  
 صدق المحدود الى انه ليس منزهة الكلية بل من المركب التقيدى الى الله كونه عنها وهو حدان الحد عند وجدان المحدود  
 او اقبل لفظ الحد ومكان الحد بالعكس فاهم **قوله** واما العكس فاحده بعينه من عكس الطرد بحسب معاني العرب الخ  
 اعترض عليه السيد بان الموجبة الكلية عكس نفسها عند مساواة الموصوف للمحمول بحسب الاصطلاح ايضا كما ان الموجبة  
 الخيرية عكس لها الصدق العرفى عليها اليهم وهو تبديل كل طرف بالآخر من لفظ الصدق والكيف لكان الحكموا بان  
 عكسها الخيرية لا طرادا دون الكلية والجواب ان ليس معناه قدس سره بحسب معاني العرب فقط كما هو التباديل  
 بحسب الاصطلاح البنى لكن لم يتغير من ذلك لا متبادلا بل عكس من الموجبة الخيرية بالاول فقط لوان المراد من قوله لم يتغير  
 العكس هو تبديل كل طرف بالآخر من لفظ الصدق والكيف بجالها اى ذلك فقط فلا صدق على الكلية اذ الكلية منها اليهم  
 اقية والاطلاق قد يجعل قرينة التجوز تدبر **قوله** عكس الانتابت لنى ففسرنا به كلما الخ كان الظاهر ان يقال ليس  
 كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود او انتهى ان لا يتغير العكس هو النسبة التى عمنزت في الطرد كذا قدس سره

١٥٨  
 قد يتعدا الحد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد

١٥٨  
 قد يتعدا الحد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد

١٥٨  
 قد يتعدا الحد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد  
 قد يكون تعريفا  
 قد يحد من حد

[illegible]



حال المبرر بها الجواز قد فعل وجوب كما هو الموافق لما عده قوله ما علم مستقره انما انقول رد المدعى على علم المبرر  
 ان سوف يأتي على قدر ادعاءه حواجز لا يفتقر بعضها قد فعل وجوب فانهم قوله ما كان قبله اولى اى والحمد ليس من  
 الا حرم كما هو الجواز الا غير كمن ترك ما كان حايضا قوله نعم المستعسر تركه وادى نعم المستعسر تركه على وجهه  
 العقاب بالواجب ويدر ان هذا المستعسر قد فعل وجوب وادى نعم المستعسر تركه على وجهه  
 ما بهاد وكما ستستخرجها حال ما يسيئ ضلال مبتدئ ليس ترك المستعسر على وجهه العقاب بالواجب وكذا الرد من قوله  
 المستعسر المدعى على ما لا يوافق حله اى بالمدعى ترك المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 المستعسر على اوجه عديدة المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 الاجابة انك لو انصرت على مفسر كذا كانا من مبررات الدين ولكن ان كونا المدعى من المستعسر انك مطلقا  
 الهدى واحتمل في الواجب ان يصح قوله وجوب المستعسر المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 وهو جعل المكونه تسير بها من غير فعله المكونه لا يجوز عليه تركه لا يصح على رايها اذ لا يملكها على ايهما اخطان  
 فيكون ان تركه اولى بدول المستعسر من فعله المكونه لا يجوز عليه تركه لا يصح على رايها اذ لا يملكها على ايهما اخطان  
 والمستعسر اصل العقاب على فعله وحاصل الفرق بين المدين ان المكونه تسير بها من غير فعله المكونه لا يجوز عليه تركه لا يصح على رايها اذ لا يملكها على ايهما اخطان  
 عده تسير بها من غير فعله المكونه لا يجوز عليه تركه لا يصح على رايها اذ لا يملكها على ايهما اخطان  
 لعل محمد المدعى المستعسر بالواجب وجهه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 فيكون المكونه اخطان في المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه  
 حرام وعده محمد المدعى المستعسر بالواجب وجهه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 منى به والعبارة انك اذا فعلت تركه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه  
 متدبر قوله لكن يجب انك اذا فعلت تركه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه المكونه  
 ان قيل ترك المكونه لا يصح من النجاسة كيف يصح مهابين هو دون قتل حرمان النجاسة لرفع المكونه او عدمه  
 في النجاسة في بعض مواضع المستعسر لا يملكها على الا حقايق لا يستلزم التوقف وادى نعم المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 لعدم من المدينين غير صاف لما حال قدس سره فوجب الاحكام من ان ترك المستعسر المكونه قريب من المكونه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 الشفاعة لقوله عليه السلام من ترك منى لم يزل متعاقبا قوله كقولهم المكونه وادى نعم المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه  
 كما يطلق على الواجب وليس ذلك مطرقي الاستدراك او غير خلاف الظاهر بل بانه سئل في المستعسر المكونه المستعسر المدعى على وجهه المستعسر المدعى على وجهه

في السلام

في السلام

في السلام

وقدرها على العرض فانه قد قيل ان اللازم من المثال كونه معنى مفرصا، مثله قوله سبحانه اطلاق المحرام على  
 ما في الوجوه الخمس فانه قد قيل ان لا يدخل جوهي لا يحرم وهو لا يستلزم اطلاق هذا المحرام اصطلاحا كما لا يخفى قوله من مقتضى  
 فعل المكلف خاصة فعل تعذر الفاء وخصاص كونها صفات له بلا عائد الى عدم العمل لان نفسه ما هنا على اصل من  
 المصدر ايضا صفات حقيقية او انه بمعنى المفعول فهو في ذاته لا يتغير الى ما حصل من المصدر فلا اختصاص حقيقة قوله بالمراد  
 منها اى المعنى الاعم هو المراد منها وان كان ذلك من الوجوب قد صرح به في كتابه على ما في كتابه على ما في كتابه على ما في كتابه  
 ليس من افعال المكلفين فلا يمتنع حمل العلم من العقدة لان عدم فعل الوجوب داخل في ما لا يقرب قطعا فوجب ان يرد  
 في المحرام وانما اجتمع الى جعله تسام آخر فيكونه لا قسم الباقية ايضا فتشاور لا لعدم تناسب التفسير لكونه هو الواجب  
 الحقيقة وقوله عدم فعل المكلف ليس من افعال المكلفين المراد من الفعل الوجوب يستحق العقاب فمقتضى الحكم صارت  
 من الهيات ولا علم سوى العقدة يكون جعله في هذه المنة من ان لم يصف رحمه الله قد صرح بان العقدة عند الامام شامل  
 للافعال في الواجبات فعل في كيف يمكن ان يكون المراد من الفعل الفعل حقيقة قوله او لو اريد بكلف الفعل كان  
 انما قد ينسب في مستند بانه يمكن على تقدير اداؤه كلف النفس لعدم الفعل ان يرد بفعل الوجوب بالغير منه انما في الخارج  
 فلا يكون ترك المحرام على الوجوب وهو مردود واذ هو خلاف الفقه والاصطلاح وواجب عنه بانه لا يشكل بالمعصية فليس  
 بشئ اذ ينظر منه ايضا اثر في الخارج كما في هذا وتغير اللون قوله كان ترك المحرام مثلا فعل الوجوب بعينه لان الترك  
 اذا كان عبارة عن كلف النفس بالمعنى المصدرى المتعلق بالهبة كان هو بعينه القيد ما ياتي به المكلف فانه قد قيل  
 انه لا يلزم من كون الترك بمعنى الكلف كون ترك المحرام فعل ما ياتي به المكلف ولا يمكن ان يكون المنكر انما ان تركه اذ  
 مثلا فعل الوجوب لان الكلف قد يعتبر من حيث انه فعل في نفسه فيعتبر بوجوه وحكمه يكون مدلول كلف عن الزنا  
 وقد يعتبر من حيث انه حال لفعل آخر فبعبارة اخرى معتبره ويكون محمدا مدلول لا تنزه وبهذا الاجاب يكون  
 ترك المحرام الذي هو مدلول المنزه وافتاده الايمان اليه وغيره من الاحوال فما يصح بناء على الاعتبار الاول فانهم قد  
 فان قلت ان الغير انك قد عرفت ان المراد من الوجوب واخواته اعم الفعل والترك فامى حجة على اعتبار الفعل والترك  
 وجعل القسم اعم من حيث قيل لكل واحد منهما فان الفهم حاصل بتجواب ان الوجوب بالمعنى الاعم عدم فعل المحرام  
 دخل فيه وحده بيان شموله لالتزام ان يقول مثلا الوجوب مدلول فيما يتبادر عليه ولم يصح ذلك بالنسبة  
 الى عدم فعل المحرام لانه يجب عليك كان لا يرد لا خذلان لا تعرض المصنف رحمه الله للاطراف ويجعل الوجوب المحرام  
 بما ارادنا فاقسام النفس ما ياتي به المكلف لا اطرافا وبينما الشمول وعدمه بالنسبة للبراءة اليها فانهم قد قيل يستحق العقاب



لا بد ان الوتر هو سبب في الميتة وكذا في وقت سبب وجوب الصلوة اول بان يصلح به تحجب بسبب الوقت وكذا في  
 الذي هو سبب في الفقه من وقت سبب في الميتة وكذا في وقت سبب وجوب الصلوة اول بان يصلح به تحجب بسبب الوقت وكذا في  
 آخره يمكن ان سبب في ذلك الاستدلال غير وادى ان يقال ان المراد منها جميع الاحكام ولا خلاف ان وقتها  
 نفس جميعها لا ما عليها كذا كما لا يخفى لكن يكون حينئذ قد فعل كل واحد من الفقه الاخر قوله ان تعلق كيفية كل واحد من  
 اعتبارا بطريق الحكم او المراد العمل المكلف والمنع ان تعلق العمل المكلف تعلق في الغاية بالنية قوله بجبر الاحكام الشرعية  
 لا يصدق في العقيد على من العلم التي سينكر ان ليس ترى منها علم الاحكام المذكورة لا على علم الله تعالى وعلم جبريل  
 علم الرسول عليه السلام علم المقلد فتدعى ليس بآية في خروج هذه العلوم من التعريف بل قد لا تدعى من كونها من جبر او ضعف  
 في فهم المراد بجميع الاحكام الاحكام التي صلتها لا بد ان السبب في تنوعها في غير ما يخرج من التعريف فقه مثل ذلك رحمه الله  
 للثبوت لا بد ان من من حيث من اربعين اجاب عن رتبة قوله ورحم العلم في الاحكام الخ العلم لما يتعلق بالنسبة او في رتبة  
 واما في ادعاءه في تعلق في الغاية ان لا يكون غير مستعدة او في غير رتبة لقوله في رتبة من غير اعتبار حصولها ولا حصولها في العسر  
 والامر او باعتبارها لا لا حصولها لكن لا على وجه الادعاء بل على وجه الرد كما في الشك والاعلى وجه الادعاء فان قصد في تنقيح العلم  
 في الاحكام هي ليست في رتبة من حيث انها منسبة من الاخر في حاصلها منها خبر موسي الشك في جبر او من غيرها اذ هو لا يكون  
 من الدليل او بطل من ان المتبادر من العلم بالحكم المقصد في محل منه ما حررنا في ذلك في بيان هذا الاخر من التصور والاعتقاد  
 الذوات والصفات لم يتبادر الى العتبة في الغاية ولا المتكثرة ولا المسطرة لا على وجه الحصول في الاحكام قول الماتن الى المتصور  
 فمثل ان العلم المتعلق بالمتكثرة لا يتصور في غير عقيدة الاحكام الا ان يقال ان العلم بها ليس من حيث الحصول او عدم بل من  
 حيث التردد بينها والعدم لا وجه لتفسير العلم بالذوات والصفات بالتصور مطلقا ولو سلم فلم يقل ولا خبره التصور  
 قوله كما علم بان العلم على من هو من الواضحة وضرو ومطلحة العلم والرفق ومطلحة العلم الاول تصف بان في الغاية ان  
 كان اصطلاحه في اخذ من استقر في الخبريات فيها احساس في ضرب زير واما في العلم على ذلك اصطلاح حصل العلم  
 بحيث يعرف الخبريات من جهة الحكمة فيقيم التصور بها في الحصول وان كان يمكن ان يعلم الكلمة بالاعتقاد واما في الخبريات  
 كما هو اوضح بخلافها في اخره فانه لا يسيل الى معرفة التصور بالاحراق الا احساس الخبريات كل منها يدرك بالحس وقيل  
 من العلم ان يكون العلم على وجه الرفق وهو ما لا يمكن ان ليس من الوجوب منها الا لزوم وعدمه لا في الحكم اي الصفة بالرفق  
 وجه الحكمة وهو من الحكمة الغائية لا في العلم على وجه الرفق من العلم على وجه الرفق من العلم على وجه الرفق من العلم  
 نحو الخاص وجب الحكم قطعا على العلم على من هو في العلم في خبره بهذا القدر قوله ان الاحكام حجة في الاحكام حجة واما العلم

بأن العلم ليس حجة







الشيء هو نفس الايمان وقوله وجوب انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
مثال لما يتوقف وقوله وجوب انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
وذلك غايه على ان لا يجاب له في جوابه انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
على قولكم المصطلح انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
والعلم ان وجوب تصديق المتكلمين على الاسلام هو توقف على الشرع لزم الدور وسبق القول في ستره قوله ومبنيه بوجوب العلم  
او لا كان حريصا على الشرع فمضى الشرع وادرج خطاب الله به لا يتوقف على الشرع والادراك ان الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
بقرينة على الشرع بعد احرازه ان وجوب الايمان مثال لما يتوقف قوله سواء لم يرد بالشرع الحكم كان الاول ان يتكلم  
بشرع الشرع خطاب الله في كل من هذا المقدر فيكون استاده الى انه على تقدير توقف الشرع بوجوب الايمان ما يلزم الدور ان  
بالشرع خطاب الله لم يرد وادرج ستره في الايمان الشرعية يتوقف على وجوب الايمان وهو على تقدير كونه شرعيا لا يرد  
لانه خطاب الله على خطاب الله في كل من هذا المقدر فيكون استاده الى انه على تقدير توقف الشرع بوجوب الايمان ما يلزم الدور ان  
لازم ان لا يتوقف على ذلك وجوب الايمان المتوقف على نفس وجوبه وان لم يرد من توقف الشرع على توقف الايمان انما كان الشرع  
تأبى له ليس الشرع قطعا في المتوقف وادرك بقرينة المتوقف على الشرع على خطاب الله قوله لا يصدق توقف على  
وجوب الايمان قد عرفت انه على تقدير توقف الشرع على الشرع لا يلزم الدور غير لازم فلا بد ان يقال انما لا يصدق على المتكلمين  
لوقف ليس بخرط على الشرع فاستجب المعتبر المذهب لا يصدق كلامه على الشرع عند توقف العلم كما يدل تفسير الشرع  
والعلم منه قوله ولا على العلم بوجوبه ولا يلزم توقف التصديق بوجوب الشرع على العلم بوجوبه والعلوم على خطاب  
استاده فلا دور قوله غايه انه يتوقف على الايمان المتصدقين بغير مفيد الى آخره غايه توجيهه في بغيره  
الى جسد المتوقف والمذكور في المتوقف من حيث التثبت في بده الحاشية ان توقف المحققين على ان لا يصدق على المتكلمين  
غايه لتمام ما لا بد ان يرجع اليه الى الامراء مثال انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
غايه لانهم لا يصدقون بانه غير صحيح لخطا العلم غير محبى قوله وهو غير مفيد ولا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق  
وتوابعه انما لا يصدق بوجوب الايمان وغيره بغيره الامراء لا يصدق بوجوب الايمان وغيره على الشرع بوجوب الايمان  
والمتصدقين بوجوب الشرع على الايمان بوجوب توقف وجوب الايمان فاذ تحقق الاول استحقاق الثاني والاطلاق بتمام المقامتين  
وهو المذكور ما قبل ان يلزم توقف وجوب الايمان على الايمان المتوقف على الشرع المتوقف على العلم بوجوبه ولا يلزم الدور من وجوب  
لما تسمى الايمان فالحاشية الى وجوده بوجوب الايمان المتوقف على الايمان بوجوب توقف الشرع على نفس الشرع بوجوب الايمان فالحاشية

استاده انما لا يصدق على المتكلمين وتوابعه ان مثال الحكماء ما لا يتوقف على ما لا يصدق





۱- محمد بن علی بن ابی طالب  
 ۲- علی بن ابی طالب  
 ۳- حسن بن علی بن ابی طالب  
 ۴- حسین بن علی بن ابی طالب  
 ۵- محمد بن حسن بن علی بن ابی طالب  
 ۶- علی بن محمد بن علی بن ابی طالب  
 ۷- حسن بن علی بن ابی طالب  
 ۸- حسین بن علی بن ابی طالب  
 ۹- محمد بن حسن بن علی بن ابی طالب  
 ۱۰- علی بن محمد بن علی بن ابی طالب

التعريف لمراد الان اعتبارا من حيث يتحقق به خطابا لا باعتبار المذهب والكرامة موضوعه كمال الجواب عن الاول  
ان ليست تلك التعصص علامات متعلقة فقال المكلفين من حيث التكليف بل هي شجرة بهاء متروكة لهادا العلم ما شمرت  
هي بهاء اخلاقي النور ومن الثاني بان خطاب الابرار وغيره لا يصدق عليه انه خطاب متعلق بالفعل المكلف من حيث هو مكلف او  
بخطاب آخر اذ بان المراد من حيث التكليف وجوده او عدمه والا باقره اعتبر فيها سلب التكليف وكعدمه او اخلو قد  
حدث من اسام الحكم التكليفي قوله الخطاب عندكم قديم اي مسمى به وان لم يسم في الازال عند البعض وقيل ان هذا  
السؤال هو متعلق على من راسي الكلام لمراد الخطاب ليس بشي لان كون المرفوع عبارة عن عوالات الاعتقاد التعريفية غير مترو  
قضية بها او مطلقة عليها كما لا يخفى ثم لم يسم بالخطاب الا الكلام الظاهر وقيل بحديثه لم يرد هذا السؤال قوله لا الحكم  
الحكم الوضوعي عند الحقيقة يستقيم الى حسن اناس الحكم بالركنية وبالعلوية والسببية والشرعية وبالامانة لان المتكلم عليه الحكم  
بحسب عدمه فانكشف العورة لان من غير العورة لا وجوب وجوده امكن واخرا فيا لغيره المكلف من غير ان كان الحكم  
حكم المركب بخلافه كالترادى الا بان ان اتفقنا على ان كان خارجا فانه المناسبة بين المرفوع عليه بالامانة  
المتكلم عليه فلهذا التعصص لتقتل هذه العودان وبعونه من الافناء والاتى بالجوهر بسبب كانه سلب المنع الجواب الزكوة على  
صورة النمو وهم كونه اهل علم الحكم علانية الا بشرطه وقد يماثل شرطه بسبب ثم اختلاف الشبهة كونه العلوقة فانه شرط لا يلزم  
وبسبب لوجوبه اذ انما فيه تسمو الى غلة السببية والشرعية والاعتقادية فورد له نصف ثم اهل بالنظر التسمية استاغنية  
الا بالنظر الى الحقيقة والركنية والعلاقة اليعنى انا اهل كونه بغيره قوله لا نصف ذلك هو متعلق به هو سبب عدمه  
بن فلان والاعلى مذهب النتيجة الا شريفا متعلق بقديمه المتخصص بالحدوث هو المظهر حاصل الجواب بان الماد  
هو المتعلق ونفس الحكم فان جهز في المرفوع الفرف جهة المتعلق يكون المرفوع واسف وخوفا من جهة الحدوث وان اعتبر  
من حيث انفسها يكون تعريف القديم بالقديم وقيل ان المتعلق داخل في مفهوم الحكم فلو وجب التسليم حدونه ومنه  
حدوث الحكم وهم لان الدخول في مفهومه لا يقتضي دخوله في مصادق عليه فالمتعلق خارجا من ذات الحكم وصف له ذكر  
في التعريف لا كشف قوله زاد في التعريف قيد المير فان قلت زيادة التعيد على ما في حيزه داعي بوجوب العموم واما  
في الانتساب فلا قلت في الزيادة ليست قيد التميز عليه بل هي عند التحقيق في قوة حد آخر ما المعنى في قوة كونه  
حدودا بغير قوله فقال بالاتقنا والاختيار والوضوح قيل دخل في قوله والوضوح ما خرج لغيره لا فقنا والاختيار لكن  
من الاسباب والشرط ما ليس قبل المكلف كراهة الشمس وعبارة المير فلا لابس بخروج ذلك لعدم كونه حكما  
بل الحكم الوضوعي هو الخطاب متعلق بشي بشي كونه سببا او شرطا او انما لا نفس بسبب وغيره وقد يجاب بان المراد

عدد متبعا على اى الحسب قلم تعليل

[illegible]







20-11-1944

علاء الدين محمد بن محمد قوله الثالث ان الشرع غير متناول للمعنيين ان المقدم ترفل الحكم المصطلح ومنه يستلزم  
تجوزة الى القياس هو لا يعين عليه وليس هناك خطاب بعبارة الى العدد قوله ملحق الحكم اي الى الواقع او بحسب  
رسم المجتهد فلا يرد عليه انه انما يصح على ما يسن قول ان كل مجتهد مصيب وحيث يتحقق قوله فيما ثبت بالعبارة والاحكام  
اليعمل بها كانت بالكتاب واليه ذلك ان يقول انما خص السؤال بما ثبت بالقياس لان مقتضى الخطاب فيه توسط واحد  
من هذه الثلاثة بخلافها فانها كونه متوقف عن الخطاب بنفسها لا بد اجل هو مما لا يخفى عنها قوله متى كون السنة والاحكام  
والقياس مجزا وكذا الكتاب لكنه لا يبعد انشاء لاسيما برسالة الطريق في التوقيف والنفى ان يقال ليس كلامه بل هو كاشف  
عنه قوله فبدخل فوافقتنا الضمير على التام والتميز بشتى الامور الشرعية لا مجال للحكم بالوضوح ان يبدى فيه  
والوضوح لا داعي لغيره بل هو في الواقع ان التام هو محل السنة وغيره محتمل على الاحكام فلو كانت سنة مماثل قوله  
ويؤمن ان يكون التام التزمه صاحب التحرير وقد مر هو باقيا من اجل جواز الاجزاء اي كونه الاجزاء متافعة غير مضمرة بل هو التام  
من الجواز لا يقتضيه عليه انها ليست على كمالها بل ان يكون محكاه هو ان يرد من كونها محتملة بحسب العمل مقتضاها قوله  
فنه المشهور انه في ثبوتها لا يكتفى بالوصول اليه بها لان الاصل كونه بصورة اللفظ على تقدير ان لا يرد عليه والوضوح  
عليه وقوله ثم قال انما غلط الامة في شرحه لم يعلم بل بالامكان البعيد وبما لا يقرب قال المصنف ثم ان قل من لم يسمع  
لانني لم اقم ان يكون المراد من العبارة صانعة شتى من غير ان يكون له في ذلك ما قيل في العبارة وان كثر لم يكن مقتضى الامر  
بل استناد الوصول قوله حتى ان العلم بوجوب التام لا يوجب عليك ان تكون المصلحة ولعموم شتات الدين حكم غير  
وجوبها والاول وان كان معلوما بالضرورة ولكن الثاني حاصل بالاستدلال والاكساب بلا شبهة في حرامه الثاني ان يكون الاول  
معلوما بالضرورة من سبب النقطة ثم كونه قد كونه في بل التفصيل احكامه ان كان المصلحة ولعموم ما يعلق به من امهات مسائله  
غير ايراد الفرق بينه وبين غيره من الاحكام الواجب الاخراج ومنه الاصطلاح غير فاسد . وقابل من ان يجوز  
الوجوب ليس الا انه من هذا الدين فان الحسن عبارة عن نفس وروده بضرورة بالتقيد على ما علمه كذا في القيمة والمراد بالوجوب العمل  
الذي ورد بضرورة بالارباب ايجابا بآيهم لان الدين عبارة عن وقته انهم صابرون لاولي الالاب باقتضائهم الحمد والثناء والحمد  
وتناول الاصول والعقود وقد فحص العقود فكونه من الدين اعلم من كونه واجبا ولا اعلم غير الاخص به انية الاول  
لا يستدعي حجة اخرى في وعرض الامام ان الحسن الواجب ليس من الصفات الحقيقية انما شبه الفعل بضرورة بينه بل ليس  
الا اعتبارا من ورود بضرورة التقيد بالارباب ايجابا بالآية ثم الحسن عن القيمة الواجب عن غيره بالذات والصفة من  
الصفات بل مجرد ورود بضرورة ذلك لان الواجب عين كونه من الدين فانهم قوله وانما كثر كالتشخيص فيمن انما كثر

[illegible]

يكون حجة معرفة كل واحد واحد كما ينبغي والا فيكون تفصيلاً فتميزه جعل العلم بالحكم بالكل الصادق في الغالب  
معرفة لكل سابقاً فتميز معرفة كل واحد واحد مفصلاً فتميز قولهم وان التزم ان يجعل لفظ الاحكام حين اراة فيكون  
لاستدراك الجماعات فيكون اعلم من كل واحد كما قال صاحب الفتاوى في قوله تعالى اني قد انزل العلم من ان دين المجوز  
اعلم من من كل علم كذا قيل ويرد عليه انه لا يصح قوله لعدم تناسي المحو او لا ينافي ذلك لان عدم التناسي  
بمجرد عدم الاعتناء كما مر فينا في ذلك ولا سيما للقول بالعلم عند حدوثه والجماعاً لغيره بل انما ان عدم الاعتناء  
الا فانه قد ورد الاول ان يقال انه منسحب على الاغراض كما يدل عليه لفظ التزم او على انه يصح نسبة الحكم الى الكل  
باعتبار بعض مجاز الى كل واحد واحد قوله رد المحترف المسمى ان قوله لا انتهى لكل جواب جواب اكل  
باعتبار الاشتغال وحمل العلم على التبيين ولا يراى لكل ان يحمل العلم على التبيين كانه قد قيل في الرد على السابق في الاحكام قوله  
ولا التبيين بيان لمعرفته فكيف يصح قوله ولا يتصور الاخذ بالاعتبار من غير من هذا ان يكون بل الخطي يستجمل به انما  
يكون الخطي مجتهد لان هذا الاتجاه الثاني في معارضة الوهم العقل مستحالة حتى لا يخل كما ينبغي فيكون الخطأ لعدم  
الاتجاه قوله ذلك متعارض الا انه بحيث لا يمكن الرجوع في باب المعارضة والرجوع ان تحقق العناصر من غير  
ترجيح جائز على الصحيح اولاً ما من من ذلك الحكم هو التوقف على الدليلين بمعرفة عدم فانه ما قيل ان معرفة  
سبب الرجوع من جهة كذا في العلم فاذ بقي المتعارض لم يكن عالماً بما يختلف في جوابه بل يمكن ان يشيخوا ما هم  
من الحكم في الترجيع في المتعارض قوله او جوده المانعة ونفى عليك ان المستبر في شرايكة الاجتهاد وانما هو معرفة موافقة  
الحكم ان يرفعه كما تحققت فاذ تحقق في محل انه يثبت الحكم لم يستبرجه في عدمه انما يستبرج في عدمه انما يستبرج في عدمه  
المستبرج في عدمه في نفس الله فانه ما قيل من ان المستبرج في الوجودية بدون ارتقاء الموانع لا يمكن في الاستدلال الا ان يرد  
بالكفاية عدم الحاجة الى وجوده في قوله او معارضة من قومية ما في قوله بالخطأ في الاجتهاد كما ان قارض الا انه قد ورد  
المانع في قوله عدم التبرير قوله لم يقبل التبرير عليه وسلم فان قيل يمكن قلبه بان يقال انما لم يقبل لعدم سماع الاجتهاد  
وعدم التكليف بعده فلما خرد مثل هذا الحكم الذي لا يمكن معرفة بالكتاب والسنة والاحكام والاجتهاد مكلفاً فانهم قوله  
والسنة ان لا دلالة قبل حين اراة التبيين فيكون التبيين بالاحكام من الاذلة فلا يابل منها التبيين لا حاجة بالاحكام  
من الاذلة او هو ما ومن مجزئ العلم بالاحكام من الاذلة لا العلم بقوله علم كذا وكذا فيكون ان يقال معناه ملكه اختصاص  
المسائل والتفصيلات لا ملكه استخراج الجذات منها والردية قال المصنف محل سبب العلم بالاحكام في التبرير لملوك العقدة  
العلم من الملكة خلاف التبرير او اسما العلوم فانطلق على التفصيلات او على الملكة او على المسائل لا على الجزئ من المركب من

الاصول والافعال في العلم

اتين منها احب بان الملكة تنهت شره و فعل بها في المنع ولا ينبغي عليك ان تعلق العلم على واحد منها شره ولا احب منها  
 عن التسوية التي في الوجوب ان الملكة تنهت شره و فعل بها في المنع ولا ينبغي عليك ان تعلق العلم على واحد منها شره ولا احب منها  
 من اودع في تعليق عليه العلم في التسوية معنى منقذ من جهة الحق سبحانه استحقاقه القصد في ادراكه و منبه و يدعي قوله  
 فتوافي محرمه و يعلق على ما ان الادراك في الاحكام لقول في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 بان الادراك ان يزيل فيقول فلا بد ان يراد بالاحكام علم متناهية لان امادة في الاحكام من لفظ الاحكام مرادة من محرم  
 وقد رده في العلم بانه لا يعلق عليه احد قال في نصف العلم لم يدر في ادراكه ان لا يحكم الا على ان يتبين ان قوله  
 اذ اراد ان يعلق على التسوية من ادراكه ان الحكم لا يستغرق المحامات و هذا هو منه جوابه في الحق بل يتبين ان قوله  
 اليه المستند في العلم في القول قيل و لكن ان يحاسب بان ليس بوجه يحصل حقيقة ان ادراكه في العلم في الاحكام  
 العلمية الحكم حسب العلة و هو من جهة مثل علة الحكم كوجوب الادراك في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 على الاحكام مراد من الحكم سبحانه قيل و العلة في التسوية لا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 انما غاية لعل في العلم في الاحكام التي في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 الملكة من حكم و حكم من الادراك في العلم في الاحكام التي في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 و قسم كما ان حصولها بتلك ليس حسب الفرق بينه و هذا ليس من جهة في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 صرف على الفاعل في العلم في الاحكام التي في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 من الادراك في العلم في الاحكام التي في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 ان الاحكام المراد في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 عبرتهم كما ان ليس بوجه في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 استناد منهم الملكة في العلم في الاحكام التي في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 ما سبق في تفسير معنى كلامه ان العصابة من كونهم مستلزمين لم يعلق عليهم اسم فقيه الا على المستلزمين منهم من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 اذا استنادا هو استدلاله على ما في علمه من قوله لا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 الصانع على ملكة الاستناد الصحيح لان الظاهر ان المراد بغيره ردول الوجه سبحانه في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 او ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية من ادراكه في العلم في التسوية فلا بد ان يكون القصد علمها بطلانها جارية لو كان مقصود  
 ان يكون المراد منه الايمان من النص من الظاهرية الدالة فيبقى ساجدا الاحكام لا اختيارية استنادا من النص من





[illegible]

الى الدليل انما اعتبر قوله انظر الىه توسط نفس النظر ليكن القول قطعية والافكار احوال كانت المسطرة الدليل على ذلك  
انقطاعه ان قطعاً قطعاً وان لم ينفك سواها واعتبر نفس ادلة قوله من العلم بوجوب العلم بالاحكام فلا يكون العلم بغير  
الوجوب من الاحكام والعلم بالاحكام كجواب العلة في الاحكام بغيرها فمقتضى ما قال يكون القطعية حادثة عن العلم بوجوب  
العلم من ان المذكور في الاعتراض يكون وجوب العمل قطعي او متعبد بالقطعية الى متى الا اعتبار علمه مع العلم بالاحكام  
في تعيين تعريف القطعية والعلم بالاحكام كجواب العلم بالاحكام من ان المذكور في تعريف العلم بالاحكام علمه كونه علماً بوجوب العمل بوجوب العمل  
يكون قيل لطلاق المسئلة على المشتق من غير ان يكون ان افقته بنفس العلم بوجوب العمل بالاحكام فعمل لبيد فان قيلت المراد  
من قوله بوجوب العمل اي وجوب العمل على المجتهد بغير علمه سوا ذلك وجوباً او غيره وان يكون المراد من العمل فعل العمل على  
من الاعتراضات لا افقته مراداً لا يتجمل على ما في المسئلة او عندنا لا يجب على المجتهد بغير علمه بوجوب العمل بوجوب العمل  
ان يكون العلم بوجوب العمل على ما في المسئلة او عندنا لا يجب على المجتهد بغير علمه بوجوب العمل بوجوب العمل  
الى الدليل سوا ذلك علمه ام لا وهو قطعي بالعبودية لغيره ان يجتهد استنبط ما هو مراداً واعتقاده لمراداً لا يشترط في العلم  
فانما يحرم من حيث يدل عليه الدليل وان لم يحرم من حيث مطابقة ما عندنا من العلم ان هذا العلم اصطلاحاً واحتراماً في  
العلم من ان العلم من الاحكام من غير العلم ليس من التقدير بل هو العلم بالاحكام فطوال المواقف قد ورد ان  
الطلاق العلم عليه بغيره المجتهد لا يقتصر ان لا يكون علماً بل هو العلم بالاحكام فطوال المواقف قد ورد ان  
المجتهد لا يقتصر على الحق الاول كل ما يفسر من المجتهد بغير علمه بوجوب العمل بوجوب العمل فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام  
معلوم قطعاً او اعتراضي فالدليل ان العلم والاكتفى فلان كل حكم يجب العمل بقبوله علمه بغيره فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام  
علمه ام لا وعلى كل حال لا يجب العمل بقبوله معلوم قطعاً علمه بغيره فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام  
باعتبار غيره القطعية ما لا يكون له فمقتضى ما قال لا دخل للمقتضى الاول في العبارة الاولى ولا في العبارة الاولى في العبارة  
جزء او الفرق بين هذا وبين قوله بغيره فمقتضى ما قال لا دخل للمقتضى الاول في العبارة الاولى ولا في العبارة الاولى في العبارة  
يعني على راي المحققين وغيره ان المسئلة في هذا قال التسليم فاية امكن في هذا المقام ولم يخف بغيره قوله  
الدليل العاطفي الاحكام وكثرة الاخبار وقد قيل ان العلم والعمل بالعلم فاما ان العمل بالعلم فاما ان العمل بالعلم فاما ان العمل بالعلم  
بشكل ترجيحاً من انما في اجتماعهم يقتضيان ذلك انما هما وفيه ان الجمال ارتفع عنها في نفس الامر لا علماً فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام  
فلم تعلم نحن ان افقته معلون المجتهد وكل معلون المجتهد علمه فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام فاما ان العمل بالعلم فاما ان العمل بالعلم  
على انما معلون المجتهد وكل ما هو معلون حكمه فمقتضى ما قال يكون العلم بالاحكام فاما ان العمل بالعلم فاما ان العمل بالعلم

تبيين العلم

العلم بالاحكام





اليها من قوله وكل العقل هو الكثرة المستقلة به حساب الهداية مثلاً قال اقل لم يشترط دراهم عندنا من اقل  
 وهو بالهداية من العقل حقيقة باله حجة من بؤسيرة استدلنا بحساب السيرة هذه بالتحقيق استدل بالقياس كما لا يخفى من  
 على ما قوله رسالة الاستدلال قال لا بد من قياسه قوله من حيث سبب اولئك انهم اذ قد انشروا هذه الحجة اذ قد عرفت منها  
 الحكم لا سيما من ذلك الدليل المثلث من قول يريم من شيعته انهم قالوا قول آخر تمسك الى الاقتران والاشتمال في ذلك  
 الازمنة وشرطها وصورها لا يستلزم في تقسيم المقصود من قبلنا في تلك الحالة قال فيها استصحاب الحال في العصبية قد استلزم  
 في الزمان لا سيما في تلك الحالة لا يلزم من الحكمين من غير تعيين جهة ذلك ان قياساً استصحاب الحال من غير من قبلنا  
 حالت الخفية والاحتساب اليه وقالت الملكية في بعضها لم يرسله العلم قال قوم في الحكماء في الاحكام العبدية في بعض  
 عليك ان ادعوا به الاقسام كلها الى حصول بعض الامور لا بد من ما في قوله لا يتبادر على علة يميل على ان  
 المصمم من كونه وحالها من متنى عليها لا يتبادر على علة مستتب من مورد ما به بصيرة قوله فيكون الحكم ان ثبت القياس  
 فثبت تلك الاولية وليس هو الا على تحته فالصواب ان يقال ان ما هو منه انه ليس حاصل كمال المقصود من ذلك الحالة  
 فيه تكون القاسم التي يقتضي عليها ما باله في التحقيق كون العلة التي به ثبوت الحكم مستتب من مورد ما به كون القياس  
 متغيراً من العلوم الحكمية والعروض وعدم اختصاصه لا حصل لا يتبادر ان قلت ينبغي ان لا يسمي حصولاً من قبلنا قد تم قياساً على  
 وثمرت حكمه تلك النسخ به بغيره به ظاهره ان يكون في ذلك الحكم استصحاباً بغيره قوله في ذلك القياس الى آخر كلامه لم ينفذ من غير  
 في ان كونه مغفلاً لا يستلزم دليل آخر على قصور من الامور فيكون العلة فيه مستتباً كما ينبغي وانفسه لم يبرهن الملكية قوله  
 وحقن في وجه الامور الا ان الثاني في مورد على كلامه لم ينفذ من حيث قال ان انما ثبت به بالتحقيق ثابت باله في مورد على  
 المتأمل فلا وجه للاستدلال الى ان ذلك مما من تقريره وذكره في الالفاظ في قوله ان هذه الوجوه اوردت في هذا المقام ان  
 لم يرد فيها على الترتيب من ذلك لم يقل اقرض عليه قوله ان لا بد من العلم حاصل الجواب ان من علوم الاصول كرسلك  
 فمطلق الاصل في قسم الى اصل مطلق هو المستلزم من الامور في غير ما ليس كذلك قوله بحيث يكون معنى الحقيقة في النظر  
 الى اقتضائنا في معنى الامور على ذلك الشيء يكون في معنى على ذلك الشيء وليس المراد انه لا يتبادر في العلم بل يكون في غير  
 ذلك الشيء فلا بد من غير ان هذا محض الجواب عن الثاني فلا حاجة الى اورد على حدة فان محقق في التاثير عن القياس مطلقاً لم  
 يتبرهن له بهذا الاصول قوله فيما نحن من ليس مثبت قد تقرر في مورد ان سبب الحقيقة في الحكم هو الخلق القدر العلم العيني وما  
 اللفظي في سبب ظاهره في العلم من ان ليس في بعضها سبباً حقيقياً وثباتاً في نفس الامر للحكم بل ظاهره بالثبوت الذي هو  
 اليه ان هو في ما هو القياس فليس له ما هو في الثبوت لانه في الحقيقة وجب ان الحكم كمالاً بما سبب آخر ظاهره

في  
 القياس  
 في  
 القياس  
 في  
 القياس

قائري له القياس فظهر بخلاف ما سواه في المتن قوله انه ليس معتد به بل هو مطهر وقد جنى على بعض الفاضلين فيهم  
ان من ان ما سوى القياس ثبتت في نفس الامر فلهذا جنى في الجواب عن الخامس حيث توهم ان من ادعى ان الجواب  
يحتاج في تحققة اثبات الحكم في نفس الامر الى استدلال بخلاف القياس وهو في غلط فانه انما هو ان الاجماع يختار  
الى استدلال في تحققة وجوده لا في الدلالة على الحكم وكونه سببا ثبوتيا ظاهر بخلاف القياس فلهذا لا يعتد في الاستدلال  
بالاجماع وتعيين السبب الظاهري للحكم اثبات به في الاصل استدلال بخلاف القياس **قوله** بعد تسليم وجوب العلم بالاجماع  
قد يكون مخلفا للدينهم مثلا من وراءه توقيفهم اختيارا بصواب كما ذهب اليه البعض **قوله** وقد سيجوز بان المحرر يعني  
ان الاجماع بالنظر الى نفسه وجوب القطع وكذا الكتاب استدلال بخلاف القياس من ان يصير الاول الامر عاجز لخلافه والآخر  
تقليدا لا يرد في مثل ان العالم المخصوص خبر واحد والاجماع لا يقول انما بالاحاد وليست عقلية قوله لا يعتد بالاستدلال اذ كان  
الاستدلال خيرا لاحاد بل بالبرهان لقضائه في نفس الحكم المراد من الحكم كالاوجب المحرر فانه وجوب اثبات في العلم  
ليس غير اثبات في الاصل كغيب وقد ذهب كثير من علماء المذاهب الى ان ثبوت الحكم بالقياس بطريق التدرية وان  
يعتبر منهم الامام محمد بن الاسلام الى انه ثبت انه لا وجوب شك في علمي الاصل في غير العلم فادرت القياس لقضائه  
في الحكم فانه قيل ان ان ثبت لم يصير قضائه في غير ما ثبت في غير العلم فادرت القياس من غير العلم في غير العلم  
الاخلاف في ثبوت الحكم بطريق التدرية او الاثبات انما يقال لمصنف هو بل هو من غير العلم فادرت القياس من غير العلم في غير العلم  
اخذنا الصواب وحمل من صانده داخل فيه كما جرت الاعراضات قال لمصنف هو الحكم ثبت فبغير دليل الفقيه هو  
وجوب الاجمال او التمسك بقوله المصنف هو وجوبه شك لا ان في الحكم ثبت قال لمصنف هو لانه حكمه بل في غير العلم في غير العلم  
له معنى من وجه اخر او اميلت عن ثبوت الحكم بحسب كل من ان تميز بهذا الاستدلال وليس مراده ان ثبوت الحكم هو  
على تفصيل الاستدلال في تحرير فانه قيل انه يمكن تدرية الحكم الى العلم هو علم انه ثبت بالقياس لم يحجج الى ترتيب  
المقدمات في اثبات ذلك الحكم قال لمصنف هو واعلم انه يمكن ان في الاشارة الى سوال وجواب فغير الاول ان بعض  
الكبريات ليس من مسائل اصول الفقه فيلزم ان ليال المراد من القضاء المذكور ما يكون احد مقدماته وليس المقصود  
اي كبرى له فان قيل لا تافى فيها لان كون كل قضائية اصول الفقه كبريات لئلا في الفقه لا يقتصر ان يكون خبرا  
كبريات لئلا لا يكتس قلنا ورد سوال بناء على ما هو المقرر عند جميع ان تلك الكبريات لا يكون الامن مسائل  
اصول الفقه وقد بقر السؤال بان تعريف اصول الفقه هو مقتضى تلك الكبريات من ادعاء بالقضائية التي لم تقع  
كبريات عنها اذ بالاولى التوصل اليه بغيره بالثانية لا لا تقرر الجواب ان تلك الكبريات وان لم تكن بعضها مذكورة

سنة الاسلام

سنة  
حسبي

سنة  
سنة الاسلام





المجموع من اقسامه قوله في قوله او شبهة وقيل هو لعارض يجرى من المتبادر من التحقيق حتى اذا طرأ دليل على ان  
 الاستدلال لم يترتب محصله من عدم اتحادها كما يدل عليه قوله ان الجدل في العلم ان يقال ان المراد منه الخلاف في عدم  
 المتضمن لا ياراد بالمراد في رد العمود المشبه في المحذور كما هو علم الخلاف لا اختصاصه بالمستنبطه الاخرى وانما حصل  
 لان هذا الترتيب لا يوجب التفرق في العائنه فالمراد ان يكون المتوصل على وجه التحقيق محققه غايه في خلافه واذ انما يحصل  
 الجدل فيها بالحق كما امر به في قوله تعالى وجاهدوهم بالحق اي احسن قوله وقابل ان يقول الحق ان صاحب الترتيب  
 في جوابه انه اذا تحقق في ان علة الاستدلال في العترة على قواعد الخلاف فلا شك انه متصل بها ولو حكم بغيره  
 المستندة لصلواتها بغيره في الكلام من غير تدبير لا يلبس من قواعد الخلاف بل مثال استنباطها قوله ونسبته الى الفقه  
 وغيره على السوية وان كان محققا بالاحكام الشرعية المستنبطه قوله اعلم ان المركب انما هو الحاصل كلامه ان هذا العلم  
 كواحد منها قد يطلق على المركب انما هو اذا تحقق جديته لطلب ذلك اللفظ باعتبار علمه ان كل ما استاد به يصدق اذا  
 صدق واحد منها على شئ يصدق اليقوت البتة كما يتبادر من عبارة فان القضية لا يبرم ان يكون مسئلة يتبع قوله  
 التحصيل للصدق والكذب بل المقصود بها كذا ولا يسمي شيئا منها ان كان يسمي جملة فالحكمة عند الفقيهين اعلم من القضية عند  
 المتخصصين فورد من حيثية الصدق والكذب خبرا قبل فليس كما لو لم يكن المركب الموصوف بصفة يتقوله  
 الصدق والكذب يسمي خراس حيث احتماله يصدق والكذب يذلل ليس بشئ لان المركب موصوف بهذه الصفة  
 ابداد او اعبر به بالحيثية لطلبه لفظ الخبر قوله ومن حيثية نعم في العلم والسيال منه مسئلة انما يسمي بها اذا كان  
 موجبا على موضوع العلم المستند كذا القاعدة انخص من القضية والخبر قوله لا يسمي موضوعا اي في قوله وفي المسئلة  
 يسمي المحكوم عليه في الحكم به بالاداء وقد يترجم الى المحكية مثل ارجاء السوال الى الموجبات قوله والذليل على ذلك  
 الخ فان قلت الدليل عند الأصوليين هو المفرد فلا بد الاعتقاد لازم وان لم يلاحظ قوله ونسبي الدليل على اعتبار  
 المحذور فانظر الى احد نوعي الدليل هو القياس لا يترتب في عدم تعرض الاستثنائي لحدوده خصوص ما في الفقهيات قوله  
 اذا قلنا بالخبر اتماه الى ان في حارة المصنف هو اما لا مكران مسئلة لعمدة الخبر وجب مثلا لان الحكم ثابت قال  
 المصنف هو بشكل الاول فيمنع ان يرد ادواتها كما اذا اسد لب بياض الاستكمال او المراد مثلا قوله كبري لعنني  
 كذا شام الاصال قال ابو القاسم المحمدي ان فعله معتقده في علمه او نحو جزوي ومفصلا في نحو جزوي كذا  
 نحو هي وصفتة محققة كعلمي عليه قوله تعالى قسمه فيبري واصله منوزي ومثله كبري في الصغرى في خبر  
 و تستعمل كلامه في الترتيب والاضافة لا ادنى واخرى فانها كثر استعمالها جزوا كثرين في قوله عيب على

الي نؤايس في قوله كان كبرى وصغرى من قواها حسب ارض على ارض من الذنب قوله المعنى سبيل الحصول  
 قال السيد الهندواني واصفها بكونها سبيل للحصول كونهما من قبيل اصل الكل على الجزئى ويروى عليه انه قيل نعم ان يكون النتيجة  
 اعم من ذلك كونهما من جنس الكل على الجزئى فانها تظهر ان يقال ان من قبيل اصل الكل على الجزئى انما هو في الحقيقة اعم من  
 ذلك الكل عليه قوله تعالى فاجتنبوا ما جعل لكم فيه مسائل العربية من الاصول باعتبار جزئية التي من مسائل  
 الاصول كجمل كبريات الاشد على مسائل الفقه كقوله فيهم صيغة الاريدل على طلب الامر له او ينزله تحتها مستند الاصول التي  
 قوله مستند ما هو من الشرع يدل على طلب الفعل ويجوز ان ينفذ في كل سنة مشتركة بين العلمين تحتين قوله ومن ثم فاجتنبوا ما جعل لكم فيه مسائل  
 التي قوله هو مني المتوصل بمن ان المتوصل لا يكون متبعا لما في المتوصل المنسوب اليها ليس الا بان يكون هذا العلم منقول  
 منه ان لا يحتاج في خرج العلم بعد العلم في امر آخر يكون الخارج عليه هو العلم العقلي كقوله اعد اصول الفقه من خارج قوله  
 والكل من فان الخارج منها بعد العلم من العلم العقلي هو الذي ان المتوصل المنسوب اليها اقرب به الى الاصل من غير ان يكون  
 المعتمد من بعده وان كان المتوصل اقرب مطلقا بالنسبة الى العلم هو الدليل على ما ذكرنا من ان قوله في الميزان ان العلم  
 القريب هو الدليل وانما هو من الترتيب كون الكبرى هو صلة اقربا حاصل الاخر ان اقرب شيئا انما هو صفة المتوصل المقيدة فلا يستلزم  
 كون الكبرى هو صلة اقربا مطلقا ولا ينبغي كون الدليل هو صلة اقربا مطلقا بالنسبة الى العلم فلا حاجة لان تحليف يقال ان المراد  
 من المتوصل اقرب تحقيق الدليل هو اقرب الدليل للصغرى وسبيلها اقربا بالنسبة الى المتوصل الى الفقه والفرق بين  
 اقرب الاقرب بوجه اقرب المطلق هو الدليل على الاقرب هو المطلق والكل قال المصنف هم في التقيد كقوله في قوله في حال  
 من الصغرى يقتضيه الحكم هو اقرب اقربا لها فيكون في صفة اقربا بوجه من قال انه ما جاء به في قوله في حال المصنف هو العلم  
 فان الفقه هو العلم فان قلت مني كون القواعد متوصلا بها الى العلم حاصل من الاوالة بتفصيل فان حصول العلم من  
 شيء ينافي ان يكون المتوصل به اليه غير مقتضى من ان القواعد للصغرى كيفية لذلك الحصول فتكون انه كان حاصل  
 قبله فيحصل به اليه في ان المتوصل بالتقيد على ما ذكره المصنف به بان يكون كبريات ما لا يغير بالنسبة الى مسائل الفقه  
 وانما بالنسبة الى العلم كبريات في غير ما هو الاول بان المراد من المتوصل بها الى العلم جميع الاحكام من الاوالة وانما تعريف  
 المصنف من العلم ليس محمولا على ذلك بل هو العلم كقول المصنف ثم يكون بان الشيء الذي لا يغيره كقوله في قوله في حال المصنف  
 وحاصل الفقه لا يكون الا الاحكام التحقيقية قال المصنف ثم المراد من المتوصل بها الى العلم جميع الاحكام من الاوالة وانما تعريف  
 وجوه من غير مقتضى ان يكون مقتضى من قوله في حال المصنف ثم المراد من المتوصل بها الى العلم جميع الاحكام من الاوالة وانما تعريف  
 كقوله في قوله في حال المصنف ثم المراد من المتوصل بها الى العلم جميع الاحكام من الاوالة وانما تعريف





[illegible][illegible]



اتمية خلاف الحق ما هي سمحت عنها قوله اور باعية فيه انه ذكر المصنف هو في مخرج الوفاية انه يجب للمصنف  
 والاشفاق في الفصل في الوصو وقوله على ظاهره وعلى صنعة المباشرة وسند كذا السار حدس سر العمل لبرهين في  
 قوله ثم حتى يظهرن وحى يظهرن بالتمهيد قال المصنف هو قوله حتى يظهرن لبرهين لان العمل ان يكون المراد منه الحق  
 في الذكر بالحق سبب الذات قال المصنف هو منقطع ما يلحق الاول ترك الخط المصنف قوله لان الدليل مقدم  
 اي ذاته من حيث هي هي مقدمه فمضى في الوجود الذي في الدليل انما هو دليل في الذهن ليس المراد من التقدم بالذات  
 ما هو المستطاع في ذاته ان اريد نفس الدليل فمضى يكون المدلول مقدما عليه كالصانع وان اريد العلم فهو مقدم لان  
 اليق قال المصنف هو ان الصحيح عقل عند في الحقيقة جزءا وطني انه لا خلاف في القول بان جبل لا ذاته هو الموضوع في البحث  
 المتعلق بالاحكام من حيث الثبوت واجبة الى احوال العلم من الاتبات تعليل ككثرة الموضوع بالذات فانه اتفق بوحدة العلم  
 من الوحدة بالجهات والخصائيات كما جعل الحب المتعلق بالذات من جهة الاتبات واجبة الى احوال الاحكام من حيث الثبوت  
 من جبل الموضوع هو الاحكام على قال الامام القزويني في كتاب معيار العلم ان موضوعها اصول الفقه هو الاحكام من حيث ثبوتها  
 بالذات ومن جبل الموضوع كالأمر من حاول التوضيح والتفصيل ولولا ان الظاهر على كماله ان العلم هو الذي في هذا المعنى بعد  
 النسخ وكثرة نفا الحقيقة بالكتاب انتهى قال المصنف هو ان اريد بالحكم كما كان الادلة الشرعية غيب عليها الاحكام ثبوتها وانها  
 حتى قالوا انها سبب لها الحكم المعينان لا يصح نسبة ثبوت احدها الى شيء أصلا اجتبه الى ان غير الثبوت بها فقال ان  
 بالحكم لا في النسبة ثبوتها الى شيء منها لا يصح أصلا لا بحسب العلم ان اريد اثبه ميعوم في الجوزة بالنسبة الى الثبوت فما  
 قالوا من ان حكم العدم ثبت بالعلم والاحكام الورد في الأصل والقياس بيان لمعوم حكم في العدم وعدمه خفا صعبا بالاصل  
 كما بل عليه قوله قيل ان القياس منكم لا ثبت قد مرجه به اشار حقه بما تقدم فليس المراد من قوله فثبوتها ثبوت الحقيقة  
 فانه قد اورد قدس سره بقوله كلام حاصل في الرد انما قال المصنف هو فصل العلم ان العلم العقلي فمضى ان العلم  
 رتب اليك بالقديم الا وهو علمه واما حادثة كالمركب مثلا فكان حكمه بالذات كالمركب لوجود ذلك الشيء فلهذا لم يرد الحكم عقلي  
 بيجاب البعد ثم بعد ما خطه هذه الملكية هي كالعلم العقلي فمن جعلها مؤثرة بدواتها كالمركب فموجب العلم الشرعية كذا  
 بمنزلة العلم بغيره كحجب القصاص مثلا بحد العقل العدم غير توقف على ايجاب من وجب ومن جعلها مؤثرة بغيره  
 جرى العادة جعل الشرعية فيه كذا كذا في احوال المصنف هو يمكن المراد بالاتبات اثبات غلبة الظن كذا او بعد وكثرة  
 من الشبهة وهو الصحيح فهو بعضه الاتبات العلم او غلبة الظن غير اقل لا منسوخة من ثبوتات النظرين القاصرين ومعناه انه  
 اذا اريد بالحكم كالمركب بالاثبات اثبات غلبة الظن بالحكم بالنظر الى القياس واما بالنظر الى الثبوت الباقية فهو نفس الحكم



بان يكون العلم اصلان مختلفان فهو المسمى وكنى المسمى كل منهما مستبعد للمصنف ثم موجب لاختلاف المسائل الموجب  
 لاختلاف العلم عند الجمهور الاول فقط واختلافها عند غير مستبعد لان المراد بقوله العلم انما يختلف باختلاف المسائل لا يختلف  
 باختلافها بطلان كون اختلافها بسبب اختلاف فهو موضوعاتها ومحمولاتها او الموضوعات فقط مستبعد مستحسن  
 استصحابها باقرانها في قول من ان المسائل تختلف لاختلاف المحولات التي فيها فمقول له لان المراد بالحقال سببه استهان  
 قيل لم لا يجوز ان يرد لاختلاف غير من المعين قلنا لان جملة في مقابلة اتحادا وشرايين المراد به انكسر وقوله من غير سببه معنى  
 وجوب الاتحادا وشرايين المراد عدم التماسك بالاطلاق الامر بنحو ما مر من قولهم بطلان العلم فذا من قولهم معنى عدم  
 اتحاد الموضوعات بالذات لا بالاعتبار بمنزلة مشترك في ذاتي او من قولهم بطلان نسبة ما الى ما سببه امتدادا به كما مر من سببه  
 فهو نحو شرح المطالع المفسر كونه معتدا بما فيه نفس ممتدة في شرح المفسر بقوله بحيث عن احوال الاشياء اذا كان من جهة  
 اعتبارها في امر واحد ان القيمة ليست من كل شيئا بل من كل شيئا فالتناسب معتد به العلم احد ولا معتد بقوله في كل شيئا  
 في ذاتي قيل في حيث لان ذلك لا في اصله بان يكون موضوعا من جملة تيار وروا الى شي واحد وذا مر ودلالة انما البصم  
 اذا لم يبحث في العلم عن احوال الاشياء بل المطلوب هو العلم احوال الاعيان الذي هو موجب لمتبينة  
 بالمبدأ او بالاحوال العارضة لذاتها فليست بمقصودة من حيث كونها عارضة لها بل من حيث كونها من الاوضاع المتأثرة  
 تلك الاعيان فانهم قولهم من انفسهم في نقل عنهم ان الموضوع فيها مستكنة غير مستكنة المضاف من فلو كان هذا جوابا  
 لاختلاف العلم كان الاسلوب ملما واحدا وكذا المنطق فهو وقد بان لك ما دللنا به في توجيه كلام المصنف عما اذا كان  
 فغيره في قولهم ليست الاوضاع ذاتية المفهوم الدليل لان الدليل مفقود بل المراد من شخصيته فليست هذه الاوضاع المفهومة  
 او لا يكون الاوضاع التي من المفهومات ليس بشيء بعيد بل هو ملائمة لكونه في عارضة له لذاته او لا مرسل ولا غير  
 العلم بل هو الاوضاع ذاتية لا فواو لكن لا كلها لان العلم متلا وملا على الصانع وليس شي من هذه الاوضاع المذكورة في المتن  
 الا وهو غير متاثره لا بنفسه بل بمقتضى عدم الكثرة المتعددة او ما عاين الايجاب والمطلب غير مستكنة كما ذكرنا  
 تنقيل الكتاب المستندة الى ما هو في نفسه باقرانها من ان الطرفين منها قولهم من احوال الموجودات المتحركة  
 قد يطلق الاتي على ما يجب من احوال لا يتقرب الى ما لا يجب والقول قد يطلق على ما يجب فغيره من احوال الا  
 ليقترن بها وان كان لا يتقرب بها كما لا مراد من ان المراد منها لانه عد العلم والمطلوب ليس من غير موضوع فتمت مع الذكر  
 بالموجودات الموجودة في انفسها المراد من مجردة الموجودات من اشتراطها في الوجود والوجود في قولهم هو الموجود الذي هو الموجود  
 المطلق الذي الموجودات المسببة لقوله من احوال الموجودات راجعة اليه في موضوعات المسائل قولهم الروحانية



اعتبار الثابت والافلاک قدس ذکره وقد صرح قدس سره بهما بقوله لا تخفى ان الخفية انما يحلو قبحه من  
 خفاء وعذی من عند قدس سره ان الخفية في الطبيعيات محجوب عنها من ان باطن قد صرح بانها قدس سره من نفس ان  
 يكون علم السواد العالم الذي هو من قسائم الطبيعيات محجوب عنها قيدا لحدود علمها لا لا اعراض الا انية كما توهم  
 المصنف ثم فيكون موضوعه متناهي الموضوع الهیة واثبت من انه رد على المصنف حيث زعم ان الخفية في الطبيعيات ليست قيدا  
 لموضوع بل بانها لم يثبت عند ذلك ان الخفية جعلها قيدا لحدود علمها محجوب عنها فلا بد من الابدال المشهور ليس بشي  
 اذ لم يتعرض المصنف الى ذلك في الطبيعيات بل كلامه في علم السواد العالم لم يمكن ان يكون ردوا عليه لانه زعم ان قيدا  
 الخفية بما يبحث في فيه بيان لا اعراض الالهية لاجزاء الموضوع والافلاک بحيث هما لكن حقا فائدة في قوله علم السواد  
 والعالم علم كذا وكذا وهو من قسائم العلم الطبيعي سم الله وجه لا بد منه في هذا البحث بل هو ان يذكر في البحث الثاني و  
 كذا كذا في اقل من ان شاء الله تعالى على هذا الوجه الخفية في القسم الثاني اليه قيدا للموضوع وليس من الخفاء منها كلام  
 لا يسمى ان يذكر قوله وقد عرفت ما فيه وهو ما ذكره في قوله على هذا الوجه الخفية في القسم الثاني الخفي قوله تعالى ان  
 يقول انما اعترانا الساعة الى هذا الالف المسمى المذكور فيه قوله لا نسلم انما في الاول جرد من الموضوع غير مضربا قوله بما  
 شافا لهم ثم حاصله ان ذات الموضوع مستبعد معلوم او لا ليس المحجولات مطلوبة في تلك المرتبة اصلا فاذ لم يميل الى  
 مرجع محجولات المسائل البتة معلوم بوجه ما ذكره موضوعاتها وهو موضوع النفس ان في مرتبة وضعه الخفا في ليست المحجولات  
 مطلوبة اصلا لاجل ما بعده في جميع المواضع في تلك الاحواد واحد من الخفا في ولعل ذلك غير بل من الاسرار التي  
 في علمه ومن غير ان خفية في علمه انما يكون الضبط سهل احسن تحصيل العلم بالمحجولات على وجه الاحمال فانهم ما يدعونه  
 ما يميل من ان قوله علمه علم الواحد الى آخره احادة للذی وتقرره لا معنى لميزان العلوم الخفية من الزعم وغير ذلك  
 من الشبهات في قوله وضعه الخفا في خفية متارة الى وجه شبيه الموضوع قوله من الاعراض الالهية لا يصبر اجرة الى كذا  
 من الخفا في قوله الا ان يوضه في بعض النسخ بعين شديدا وهو يستحيل ان يكون في حقيقة العلم الخفا في الخفا في  
 وكذا بعده فيجوز ويطلبها اذا اذ كان في وضعه شي على حقيقة المجهول فتقرره في بحث على حقيقة المعلوم كذا في الخطاب او  
 وزن المتكلم لكون قوله لطلبها كذا في تفسيره لا سلب إشارة الى ان الباحث لا يلزم ان يكون له العلم المدعى  
 قوله وانما انما الخفية ان نؤمن بالمحجولات لا بل ان يكون موجبا لثبات العلوم لان كبر من العلم المدعى في موضوع  
 كذا احد منها مثل كذا اعراض فائدة متوقفة على كل احد ان يحل كل واحد من تلك العلوم علوما متقدمة فلا يفسد الاسماء  
 ولا اختلاف بخلاف الموضوع فان ما اعتبره في تلك العلوم ليس في ذاته فقد اصلا كما ادعى اسرار من الكلمات

في قوله

في قوله

في قوله

[illegible]



منه متواتر و مراد سواتر اقرائته او مجرد تواتر الكلام لا يكتفى في كونه تواترا و هو ليس بواجب اذ المتعبر في كون الكلام  
قرآنا بالنسبة الى التواتر مع وصف القرآنية فلا بد من اعتبار التواتر بالنسبة اليها سواء قيل تواتر او متواتر  
فان قيل تواتر الوصف يستلزم تواتر الموصوف لا العكس قلنا ممنوع لان تواتر الحكم عليه بالقرآنية انما يستلزم ما  
ولو اجاب لا لا نقله بخبره فاما قوله على كل جزء من اى كل جزء واحد على الكلمة اذ الحرف والكلمة لا يسمى قرآنا في  
الشعر كما يسمى بعيدا فعلى ما تواتر ذلك آية على سبيل التيقن كيف وكثيرا ما يكون الدليل قبل منها قوله لانهم انما يحتملوا  
لا بد من ان يراوا كونه بحيث يستلزم منه الحكم بسببه لا الحكم من ان يكون مستتباً منه الحكم او يكون له دخل فيه او يكون الحرف  
والكلمة ايضا محل كونه عليه معتبه فلو لم يكن على المبالغة في جوب اللفظ من حيث الاستشاق في السهل الفرق بين بطون بالنسبة  
و بطون بالتخفيف ان محل الاول الحكم كذا في قوله كل جزء من كون اذ في قوله من ان يراوا خلاف عرف الشعر و ترك الدليل  
اطلا فمحل اللفظ هو و لما سبق من ان على كل الحرف العام عليه بالالفه عتبت الاطلاق عليه من جهة كما لا يخفى و اما  
من ان اللفظية كل جزء من كل اللفظية انما يكون على سبيل التيقن من ان يكون المحجوز الشخص يكون اجزاء او الحكم المستلزم  
ان ذلك الشخص من حيث كونه متخفا اليهم و دليل ان يراوا من الكل مجموع الاجزاء و ان ما يقتضى في تخفيفه على  
الاجزاء المجتمعة المجموع الشخصى قوله صفات مشتركة بين الكل و مجرد حقيقة ما يكون انما انما من اجزاء اجزاء و هو  
ما سبق و من اشتراك كل واحد منها في اختصاصها بالمجموع كما يدل عليه قوله بعد لا استقامه على كل جزء فانه كما هو ظاهر انه  
معتبر فانه غير مشترك بين الكل و مجرد ما يكون بل مخصوص بمقدار السورة و اما اختصاصها بمكونه من شخص او كونه مراد على  
الرسول مكتوب في المعنى الخف و متقولا بالتواتر بعدد كل واحد منها على الحرف والكلمة من القرآن و هو المراد باللفظ كما ذكر  
فلا بد من ان يؤخذ الاختصاص بصفاتها بان يكون اختصاصها بالادنى بالنسبة الى غيره من الكتب السماوية و انما فيه بالادنى  
الى مشوخر الملازمة و الاحاديث النبوية و النبوية و الوحي الغير المتكلم و القامية بالنسبة الى التراتب التنازلة و المشهور و الا بال  
ان يقال ان المراد انهم اختلفوا في تحصيل صفات مشتركة بين الكل و مجرد ما يكون و مقتضى اختصاصها بصفاتها  
تقديره لا مكان و هي كونه مجردا و غير ذلك مجبى و مقتضى اختصاص من هذه الصفات انهم قوله و بعضهم لا يزال انما  
انما ترك وجه اعتبارهم لا يزال المجردة ما سبق لكن لما كان الوجه السابق مقتضيا لا اعتبارا بالاعمال و الحال ان من سره  
تخلاف الاعمال و انهم اصل انهم اعتبارا و انما يترك في حدوده من جهة ما هو  
الانزال لا محال ان المصلح في الترتيبات ان يكون بحسب الادنى بالنسبة الى الشخص و ان تخلف و وجوب ايمانه ما هو  
كذلك بالنسبة الى من لم يشهد الا لحي لان المقصود منها تعريفه فافهم و مقتضى من ما عصى الساطرين منها ان

هذا هو الوجه  
فيما مر  
في قوله  
الاجزاء المجتمعة  
المجموع الشخصى  
قوله صفات مشتركة  
بين الكل  
و مجرد حقيقة  
ما يكون  
انما انما  
من اجزاء  
اجزاء و هو  
ما سبق  
و من اشتراك  
كل واحد منها  
في اختصاصها  
بالمجموع  
كما يدل عليه  
قوله بعد  
لا استقامه  
على كل جزء  
فانه كما هو  
ظاهر انه  
معتبر فانه  
غير مشترك  
بين الكل  
و مجرد ما  
يكون بل  
مخصوص  
بمقدار  
السورة  
و اما  
اختصاصها  
بمكونه  
من شخص  
او كونه  
مراد على  
الرسول  
مكتوب  
في المعنى  
الخف  
و متقولا  
بالتواتر  
بعدد كل  
واحد منها  
على الحرف  
والكلمة  
من القرآن  
و هو المراد  
باللفظ  
كما ذكر



عدم تشبهه في القرآنية لغير التسمية فانها ليست من القرآن كيف ولا يجوز الصلوة بها ويجوز لعل ما في غير قرأتها ولا كيف  
 جازع ما جعل الدفء فيه كذلك على المشهور لكن الصحيح انها من القرآن والجواب عن اوله ان في القرآنية مفعلا وقول النفس آية  
 بل من التواتر او بالرفق خبره وقت تجل ان يكون حالا **قوله** ان قولهم بالاشبهة عطف على قوله انها ليست من  
 القرآن فكذلك خبر القوله بالاشبهة ولكن بدون لاشبهة التقييد السابق هو قوله من حزب يخفيهم وليس الاشتراط من حزب  
 وهو **قوله** بالاشبهة احتراز عنها بالاشبهة الا انها خزانة فيها بقية التواتر حاصل كس فيه شبهة التواتر التسمية في الجملة  
 ايضا اى نفسها بدون القرآنية وما قيل من ان اشبههم من التواتر عند البعض مزيادة بالاشبهة لا كيد وهذا خطأ  
 البين غير على المدح بل خلاف فليس شيء الا ان نفس البسمة تواتر بالالعاق وقوايتها مختلف في عدم التعليل بالاشبهة وتسا  
 البسمة كقوله بل لعل انما كتبت في المعاصف الخ منى انها وجدت مقرونة بما هو قرآن لعلها تستر كنهه في وصفه من الخفاء  
 من السلف ثم توصيته بهم ثم ما ليس لبيان ان قوله بالاشبهة شيئا مما ليس لبيان ان قوله بالاشبهة شيئا مما ليس لبيان ان قوله بالاشبهة شيئا مما ليس  
 وعلما ياتيهما كونهما مدعية فانه قيل من ان الاجماع على توصيته بقرآن البسالم ثم من غير ما يفيد لكن انفس  
 ان الاليل دليل على كونها منزلة مفضل الا ان لبيان كتبها فواويل السورين غير ان يكون جزء لها يدل على ذلك فانه بل  
**قوله** عدم جواز الصلوة به لا يجوز وردى على ان يخفى خبره جوازها بها فشرح الجاهل الصغير **قوله** بالاشبهة في كونها آية تامة  
 اورد عليه انه على ما انفجر ان الاشياء الصلوة عند المتأخرين باختلاف فوكونه آية تامة وان كان لها طوامه ان لو قرأ آية تامة  
 في كل كعة لعينها عاينهم على ان يجوز في الكفاية هو الاصح وما قيل من ان الاول ان لعل عدم جوازها بالاشبهة في القرآنية  
 فلا شيء لانها عند المتأخرين قرآن قطعاً فكيف لعل عدمه بالاشبهة فيها عند من نعم قبله لعل بان قرايتها مجتهد  
 فيها ان شاء منى بها فرض القراءة المقطوع به بانها كما قيل في التيمم ضربا بغيره ليس ان طهرات الصبيد تمت بالكل  
 القطع فلا تبادى بالاشبهة بل وجدت الظنى وان القرآن وقعه مطلقا مضاف الى الكمال والقرآن في التيمم  
 كما قلنا متواف فيها فانه يمكن بشبهة عدمه في قرآنيته فلا يدخل في مطلق فلفظ القرآن لم ينصرف الى الكمال **قوله** انما  
 هو لقوة به فذلك الفهم من كلامه من سترى شرحه ان المراد من قوله انهم قوتها عند من تمسك بها وهو  
 سيره من ان لا يفر من كلامه حتى لا يفر من كلامه في التيمم وقد كثر الاثار في التيمم حرة الاجام ومن لهم  
 فيه شبهات فخر عاينة لقوة عند من قال ان لعل ان قوة شبهة التيمم عند التيمم التيمم من كغير المسكرات  
 على انهم منى اورد عليه من ان الاولى درجات اشبهة التوبة ان يورث شكها ودهانها متى الطرف الآخر طمحا  
 مدغم لان معنى قوة البسمة فساد ما جدد بحيث لا يقدر على انما التيمم الا بتيمم كثير اماكن جدد بعد ما زلها

في قوله  
 من حزب  
 يخفيهم  
 ليس  
 اشتراط  
 من حزب

على

في قوله  
 في قوله





المتخصص

وقيق ويتقدمه بالوروس ان السام كان علما بالوقوع يحصل سرقة به لا تمام تحصيل الجاهل اذ لم يكن عالما  
بالقيمة من اللطع مشروطا بالعلم بالوصف الا ان يقال المعرفة شاملة لا تدرك اذ لا لغات **قوله** لان ماية لكانا فتم  
استارة الى اوجبه كلامه صنفهم لان المراد من قوله على ان الشخص لا يجد له ما يعرف ما يهتبه بالجد ولا بالرمس مقوله  
ان الحد في القول لا يطاقت فاشارة قدس سره وشار الى ان مراد المصنف من نفى افادة الحوادث التي هي رعاية  
في الافادة مع الافادة عن غير وليست بالظن في الاولى قوله على عنوات واشترى الا حرا والظلية وهي الجنس والفضل  
**قوله** تعالى ان يقول لهم انهم لقوله يحصل الاستيعاب بمعنى لا سلم ان معرفة الشخص لا يحصل الاستيعاب بل هي  
لان الشخص مركب من الماهية والشخص معرفة لا توقف الا على منتهى الشخص فان قلت الشخص لا يعرف باليد الواحدة  
من الاجزاء الخارجية لا العقلية قلب قد تقرروا من حيث ان سببه الشخص الى الوجود كفته الفصل الى الجنس يكون  
منه يحصل حقيقة تقوله الحق فانهم **قوله** مركب بتباري اى اعتبارى تركيبة الاكل من الماهية لا الشخص وجوده  
الماجى على التحقيق **قوله** لا سلم ذلك اى لا سلم ان تعريف المركب الاحتياى لفظى وان الكلام قد لا يحصى **قوله**  
وقد يقال ان اقتصر الجواب بخلاف ان يقول تغير الدليل **قوله** فان ذلك ما يحصل بالاستارة لا غير لا يحصل  
مما لا يقدح من ان تباين الشخصا يكون ما فيه من العلم بالعلم فلا بد من ان يقال ان المراد من استيعاب  
الشخصات في الجملة هو تحصيل الاستارة وليس بالعلم بخلاف افادة التبيين الشخص بحيث لا يشترط كسب العقل لا يقتل  
الا بالاستارة وان المراد من الاستارة هنا بالعلم بالعلم وان الفصل خاصى بالنسبة الى التعريف فندبر **قوله** بالقرارة  
كل واحد من الجواهر على جهته المتعارف وعلى اعتبار الاحكام والافه كفيات فالبعض بالعلم بالعلم المتعقبات  
تتركيب السان فما هو متروك غير المتكامل بل كذا يعلم ذلك ان غير المعروفى وقت آخر ما نزل ان الاستارة كما  
وكما سالتا **قوله** العالم لمسان جليل هو اليعنى على المسبار والافا لافا سير تامة بالان حقيقة **قوله**  
ولا يخفى ان الكلام في هذا المراد من قول المصنف فانه لا يعرف اصلا اى لا يعرف حقيقة **قوله** اننا نك  
لنستطاع التوى من هذا القول فحول خبره فصيده من القضاة السبب المتعلقة على باب الكسبة فزان الجاهلية **قوله** لا يحصل  
اصطلاح على تسمية مثل هذا المؤلف ثم الظاهر من كلامه ان يقول في محتمل الاعراض ان الواجب ان يعرف لما يستحقه من العلم  
بالجمل صيته الى حد لا يتقضى في ذاتها قدور بل لا بعدد الاعتماد على احوالها فانها لا تعرف على غير وجهها حقيقة  
حيث قال نال الاعراض صيته ثم ردنا اليها اصطلاح منه فالان قد تقررى في موضوعه ان الشخص لا يعرف ليس الا بها  
ففى قبل ما يما بها مسدودة في ذاتها العينة ولعلنا ادا المستغنا ومن طاب كلامه ان الشخص لا يعرف على وجهه



قال المصنف ثم كن اذا دية الحكم المسترعى موقوف على ان ذمة الممنوع بها متاثيران ولو اقرت بالبيان اذ كان المسترعى  
الحكم المسترعى كآيات التحريم قوله في الكلام فمرفوعه خارج عن مذهبنا وجبت بالمعنى اللغوي وهو وان كان مثالا للتعريف  
ايه كل المراد من الامتيازات خصوص ما بين الاقسام الاحوال المتعلقة بالتركيب فبهم بقرينة ذكره واما ما تقدم  
التركيب واخره من الامتيازات بخلاف التقسيم ثم كون كل منها تحتها معنى لغوي الا اصطلاحى لا فائدة من حيث الامتيازات  
سامي ولم يكن للتعريف اختصاص بامتناع دون بسبب بخلاف المعنى فان لفصل اختصاص بزيادة المعنى ولم  
يجس ان يتجدد للتعريف فقط بما عليه دليل على الخصوص والعموم اتسا لها من الامراض الداية الدليل المسترعى ثم  
اتسا لها لمحل من الامتيازات بخلاف التعريف وهو وهم لان التعريف هو ما يقتضيه له ولا يقتضيه انما له  
وذكره اقل من ان المسبب ان يحل تحت على المعنى الاصطلاحى ويحكم التعيين فوافية للمسايل ليس لشيء لان التعريف  
ايه كدلك والاحكام لا يراود قوله والمراد بالامتناع التحريم من غير ان المراد من نوره احواله المطلقة لا انما  
واليقود التي تحصل لمصيرها الاقسام كالخصوص وغيره والى اصله عبرة بتحصيل الاقسام واصنافها بما يرتبط بالمعنى  
على العلم العربي فانها قيل من اهتمت بالمراد من قوله كدلك في الامتناع والاعراب والتميز والتعريف لاهم  
لم يصرفنا في تصنيف الاقسام وانما ذكره من حيث اتسا لها من العموم والخصوص قوله ولم يكن الحكم اى لم يكن على وجه  
مناه في غير الامتناع ما ذكره اقل من الحقيقة والمجازيين سنوفى على علم العربية لا بها بل في غير الامتناع على وجهين في علم  
العربية ساء على اختلاف من علماء هذا الفن والذين يعرفون تفسير الصريح والكناسية كما ينظر في تصنيف التاماني قوله  
والمراد من دليل التعريف العرفية من الامتناع كدليل الثاني من مباحث الاصول والاول من العربية وهو بدوهم  
العرف فانه هو ان الامتناع كدليل في المصطلح بالكتابة فكل ما مراد يعلق باقادة الاحكام بخلاف التعريف  
والتميز ولا يخفى بها الا وصف المدلول بقوله ليقال المراد من هذا قوله لا حاجة الى اتسا حيداله مراد يعلق بالاقادة  
ولم يكن مستوفى في العربية لاحكام مباحث العربية قوله الدال على المنع بالوضع الدال بالوضع والدال على حقيقة  
والمجاز بالمراد في ذلك المدلول لما ذهب اليه ائمتنا من عدمه اشكال منقوت الواسطة وهو الدال بالاعتقاد وادلة اليقين  
كما سكره في موصوفه اشياء المدلول في الجملة لا جزئها من ان يراودهم من ان يكون حقيقة او مجازا او غير ذلك الدال على  
المعنى سائل الدال على المعنى بغيره والمجازى وغيره سائل الدال على المعنى المدلول على المعنى بطريق الاقتضاء والاول لا فائدة  
والاشارة فانه ليس بحقيقة ولا مجازا كما صحقه اشياء المدلول على المعنى بغيره سائل الدال على المعنى بطريق الاقتضاء والاول لا فائدة  
مستوفى لادلة بالمراد الى الحقيقة لا واسطة والى المعنى المجازى وعنده واسطة بالاعتقاد كان بمنزلة التعريف

هذا الكلام  
المراد من قوله  
المراد من قوله

المراد من قوله



للدلالة على معنى مطلقا فعلى غير الحقيقة المعنى مصدري انه عين الدلالة على معنى ولو بالقرينة فالمسئلة هي كل ما يرد عليه قوله  
من وضعه لمختر الخان المراد من الوضع السابق للمعنى الاول فاعادة منكرها إشارة الى ان المراد منها غير وضع المعنى الثاني  
والا فهو عند المعرفة اذا اعيدت مرة يكون غير ليس بكلي واعاد المعنى معقودا مرة الى انه عين الاول وهو المعنى الاول عليه  
انهم قوله واستعماله في كل واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة الدال مستعمل في ليعال قد سبق ان اقسامه لا خير ليس بحقيقة ولا مجاز  
كلية يكون مستعملا في اخصار فيها اذ المعنى فيها الكيفية المعقودة المستعملة في الدال ليس بمفرد كما استقصى ولو سلم المراد استعمال  
في الجملة ولو بالنسبة الى البعض من الدلالة فان الدال بالاقصاء وغيره من المعنى ليس ان ليعال مثل هذا في قوله ويضع المعنى  
ويكون المراد الوضعية المعقودة الاولى في الدال لا يتصور ان عرض السامح بيان توقف الدلالة على الوضعية على هذه الاشياء العلمية  
بل بانها لازمة لها وهو طاهر فاذم ما قيل من ان توقف الدلالة على الاستعمال غير طاهر كذا ينبغي ان يفهم كلام السامح قدس  
وقد وقع الناطرون في حين معنى قوله والاشارة الى الدال بطريق الاشارة وكلاهما بعدد الدال ان ليعال عطف اولاهم  
الحمل على قوله فاقسام قوله وكذا الاصحاحين بالمعنى اى يوسيهما على اصح المذهب قوله هي من الصفات الرجعية الى  
الظاهر ان المراد من اللفظ المسطور فان الموصوف بها عواها هو هذا اللفظ لا يتبع عند العا حيلها من الصفات الرجعية الى  
المعاني الاول وبسبب هذه المعاني نظرا وتفصيل في اني شتره التخصيص للشام قدس سره قوله فان رد عيت ما ينبغي بقدر  
الطاقة بمعنى ان رد عيت تلك الاعراض بقدر الطاقة في وقت ابداء ذلك النظم فكلما لم عليه فلا يمكن من شخص  
واحيد في وقت واحد اير او كل ما من تنها وين في البلاغة بالنسبة الى مضام احيد غير طاهر حتى لا يربطه قوله والحج  
ان هذا ايضا الخ لما كان الظاهر من كلام السامح حيث قال كما نقل ان تفسيره لافتحته اذ فار من العلم ان الحجاز  
المعروف عدم الاطلاء عليه كثرته بالنسبة الى الانفاذ العلمية الدال عليه كيف ولا بد لا اعتبار بالنسبة المعنوية الى البغلة في كونه  
مبخر بحسب الكثرة كما لا ينبغي فاحاب بان الحجاز في الحقيقة هو عجاير النظم ما يتحقق من المعاني لا يتجمل غير فاذم  
ما عرض لنا من بينها قوله بترتيب الانفاذ من رتبة المعاني الخ اى المعاني العرفية في إشارة الى علم المعاني في تاسقة  
الدلالات اى في الموضوع والحقا في إشارة الى علم البيان على وفق الحقيقة العقل اى في ذلك المقام منس على  
سبيل التناهد من جبل من متناستة ان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيد فقد اخطا قوله اللهم الا ان لعل الخ  
وبهذا الوجه انسب بالقدم المصنف من ان المراد من القرآن المجموع الشخص فانه جملة عبارة عن النظم المعنى المذكور  
فانقسام متعلقة به بانه صفات الاجزاء الا ان ليعال ان المراد من القرآن في قول المصنف هو ولما كان المراد  
لفظا ولا المعنى الكلي فذكر قوله فلما النظم حقيقة الخ يعني ان ما هو المراد منها ليس مغر النظم واللفظ هو اصل الحقيقة

وذكر السامح  
ان السامح  
في قوله  
وذكر السامح  
في قوله  
وذكر السامح  
في قوله

فأبها أطلق سبها لا يكون إلا مجاز في المخاركون انما اربابا لمخو حقيقة وجب العلامة ما اخلق اللفظ لا تتأخر بالعلم حقيقة ولا بغيره  
لرعاية الادب بخلاف النظم على نمطه وتارة الى قتيبة الكلمات لا بد من ما قيل من ان النظم حقيقة غير في الاستمر  
فلا تترن عن توصيه بالان اللفظ اذ اطلق على نحو حقيقة في محار بحسب وصم لا يكون فيه ابتداء اربابا الى معنى حقيقة او مجازي  
له بحسب وفه لا يجوز احتمال نفس اللفظ في حدوده لا تنفذه ولا يفسر قوله لان معنى النظم على الترتيب لا سيما ان القرآن  
ارسل عليه قرئت فلما تقررت على ما يارب العوب بزل تخفيف حتى جاز لكل جود من العرب ان ايراد العبارة ونسبة غير مال  
النسب عليه السلام منزل القرآن على سبغة احرف كلها شاف وادب محو ترك العري المعتد الى النسبة غير من العرب بمكالم  
قدرته على لغة فخر بركب العري في لغة العرب من قصود قدرته الا كما في المنسب الذي هو المقصود بالنظم فلو قاله المنسب  
وحصن في انشاؤه من نظم حصنه لا سخطا وانما قال له ومن النظم ولو كان بعض النظم مقصدا لتمام من قراء بالعلم كالساقم  
وجوز العادة العري لا يجب له ومن النظم ودقوع عن الغرض كقولهم يا اعداء اذنا على اصل النص في الصلوة وفنا وقيل  
سقط رخصة التحير والرؤية وعدم ختمها مع ما عذر نفعه بخلاف رخصه لا سخطا فانه لا يحسن حال قيام العبد بل قد يكون في  
حالة كمال الميتة اضطرارا وقد يكون لابي جاله كسر النظم قوله لا نسف من قبي من العبد اى في بني من الامم الشريفة ولا حاشية  
الى التقييد كالملة الى القرآن كما قيل قوله ولا محمد على قبل العظم ان يتقيد بآخره هو كونه مسمى لما ليس شته في قرأته  
كما تسمية قلبه بغير ظاهر لان سد الجود متصل بها للتبعية في القرآنية لا الفارسية ولا الفخرية العري التي بخلاف المأول  
وتعمل المعاني قوله من غير احتمال النظم ان ايراد مثلها كان معيشة صالحة معيشة تنكح او مكان خرابا با كسا سزاو با كسا  
قوله انما عاى من الامم والفتنة والافال اسم الزم المصداق الجوز كلف ما كان الامكان مجزعا اى ان لم يكن من  
يتعدل من التمر وعدم التيسير من لا قصد المحجوز فان المحجوز احتمال القوة المميزة كما يسي وهو لا يقتضي تفرقا لفصده قوله  
حتى في تحت الريم والرحمة قوله فان النظم حاصله ان القول بسجود الصلوة بالفارسية ليس من كون المحجوز دون  
النظم العري قرأه ولا يسلم من عدم تأخره في الامم والحق بده وعدم صدق الحد وعدم فرسية قراءة القرآن في الصلوة  
وقد فرض من فافوا ما تيسر من القرآن قوله اقام العبادة الفارسية الخ جوابا بنسبته الى الاول لاني على تقدير كون المنسب  
دون النظم العري قرأه لا يسلم من عدم اعتباره اصلا انما يسلم ان ذلك مقرب من شيئا آخر فيقوم مقامه وهو العبادة الفارسية  
فلا يلزم عدم اعتبار النظم بعدم صدق الحد وجوابا بانسيا الى الثاني في هذا خطأ يبان عبارة كاشف حريته  
فكرنا من ان قوله لميل النظم الخ لم يصدر عن ادب قيل من انه تخمين النظم غير ما سبب المقام قوله منقول في المصاحف  
حال من النظم اى اذا اقيم العبادة انما سبب من سبب النظم محض النظم مكتوب المحقول في المصاحف النقول متواتر بالكتابة

كما تدور النقل حقيقة والتقدير **قوله** ادخل قوله تعالى الزجواب باختيار الحق الثاني يعني لعن الرجل من السادة قراءة  
 القرآن بل غاية المعنى ما ذكرنا صاحب الهداية من ان لا يجيبهم فحوازه الفداء الفارسية قوله تعالى هل على راسك  
 ولم يكن فيها بهيمة اللغة بمعنى على اعتبار الحق الاول **قوله** لدليل لاه وهو ان كل كلمة من البعض يكون معناه من بعض القياس  
 يتناول البعض السبطي التركيبي ما ذكرنا صاحب القاسم ان معنى النظم علم الوسعة وان معنى فرضية القراءة هي السعة على السبب  
 قال ثم ما قيل من ان السقوط من مقتضى احتمال الالام عندنا ونحوه فرب الالام عند المخالف **قوله** فان قيل يعني في ذلك  
 من العرف والفتنة ان القرآن حقيقة في النظم العربي مجازي غير قطعا يكون المعنى من العبارة الفارسية قراءة لا يكون الا الطريق  
 المجاز فيلزم من قوله تعالى فاقراءه تفسير الآية بجميع معاني الحقيقة والمجاز فلو كان المراد الحقيقة لم يكن قاريها آية بالماثورة **قوله**  
 وثبت الحكم الحكم المذكور بعبارة النفس على تقدير اعادة الحقيقة فرضية قراءة ما تيسر من العربي ولم يثبت هو في المجاز اذ لم  
 قيل بعرضية الفارسية فلا بد ان يقال حكم جواز قراءة العربي فيكون بالاشارة وثبت ذلك في المجاز بالقياس الى ان يقال  
 انه علم من النفس ان النظم العربي فرض في جوازها وثبت بالقياس كون الفارسي ايضا فرضا فوجوب ما يدور عليه ان ثبت  
 بالقياس بنا في عبارة النفس فانه يدل على فرضية قراءة العربي استمر كما هو بالقياس الى عدم ما ذكرنا كما لا بد ان يقال  
 ان مثل قوله تعالى وان لم يكن زبورا ولين وقرآن اعجميا اوجب تأدي فرض بقراءة الفارسية وغير ذلك من النصوص يكون السبب  
 مقارنا بتعليل القياس بالسبب هو معنى ما سجد في فضل شرط القياس من جهة فرضية شاة الزكوة مماثل **قوله** ادخله ان  
 اذ لم يستتر طيفها الاول تارة الكلام فيها بالقياس قوله لفظ الخ متعلق بها **قوله** ما سبق من حديث القوسنة كون المعنى  
 هو المقصود قوله قيل الخالف في الفارسية لا غير لزمها على غير ما تقر بها من العربية في بعضها قال سوان السادة السادة  
 عليه وسلم لبيان بل الحجة العربية والفارسية الدرية اى العصبية قوله اشارة وكلمة وقوله بل للتشبه بل انما خالف فقط  
 اشارة اليه يمكن ان يكون معناه بل يقول انه الى عدم جواز اعتبار النظم ايضا ويكون اشارة الى وجه آخر فكل  
 المصنف وهو ان يرجع صهي قرأ الى غير المعنى مطلقا **قوله** ما قاله من كون النظم كمن غير لازم للقرآن فحق الصلوة  
 سياتي كتاب اللوح وصفت المتزل بالعربي اذ ليس المراد من القرآن قوله تعالى فاقراءه الآية الا ان ذلك المتزل  
 هذا لكن قوله تعالى انه يعني بالاولين يؤيد قوله الاول قوله ومن ذلك البحث غير ان أسلوب بناء على انه يسوق غير سابقا  
 فلا يصح حلفه ثم على خبر بل هو لا لفظ ليجب اشارة الى جواز التأخر قوله ثم الاستعمال مرتب على ذلك اى على الترتيب  
 في المعنى من ان الاقسام الحاصلة بحسب الظهور والخفا وجهها في تعريف الحكم في المعنى لا تسلك اها متناه على السبب بل يجوز  
 وحفايا بالنظر الى الحكم فالاستعمال متأخر عنها بالمصنف ثم اعتبر ما بالنظر الى اسامها فها ما من ان سأل قوله



في بحث المجاز في هذا الاختار والعلم انه من غير شرط لطلبه ان اللفظ اذ قلناه مقبوضه فان لم يكن بينهما نقل فهو مشترك وان كان  
 فان لم يكن النقل نسبة من غير ان كان نقل المجاز لانه في اللفظ حقيقة وفي الثاني مجازا وهو يكون مشتركاً مقابل المقبول  
 مطلقاً مختصاً بالكون موضوعاً للمقدود وان كان حاشية كقوله ما نخره وتحويل المشترك شأناً لا للنقل مطلقاً فبطلان الافتراض  
 فيناه اننا نذهب الى الحاجب حيث قال اللفظ واحد لمعنى واحد حقيقة مشتركاً وهو محتاج اليك في جميع الجواهر وهو لا ينفصل عن بعضها وكثير  
 من اماخير من ليس له اخذه اسما قدس سرته احوالاً يتوقف عليه لفظه ولفظه واحد الكثرة لفظه ولفظه واحد  
 لغيره ليس هو الحقيقة والافتراض واللفظ نجس ولفظه احتراز عن غير الموضوع وصعدا واحداً عن المشترك لكثير احتراز عن  
 الجاهل سوى اسما واحد عن الفلك الغريب المفرد لان المراد ولفظه لكثير من منسباً لكثير بان يكون الكثرة ملحوظة في اللفظ  
 حين ولفظه العكس ليست كذلك لانها لا تصح على كثير وكذا الجرم وهم لعدد واحد لانها بالنسبة الى خبرها  
 والاما بالنسبة الى مجازها هذا فافلان فيه وجه آخر احتراز عن اسما الاعداد بالنسبة الى الاحتراز من غير مكان او مسكنة والاما  
 معرفة بالنسبة الى الخبرات فكالمعرف المطلق مستغرق في الخبرين الجرم المشترك بالنسبة الى الاحتراز والاما المعرف بالنسبة الى الاحتراز  
 او الخبرات فكالمعرف المسمى الا عند من يقول بالعرف عين استغرق في نظام من مشترك بالنظر الى مائة ان لم يحرم من  
 السابق انجب استغرق ان قيل اسما للجسم مائة دلالة لا لا يقيد للصلح في مائة متعادداً جامعاً لفظاً بالنسبة الى الجسم  
 اسما العام هو مثل من انكره المنقبة لفظاً للجسم والمرط لان المعرف بالاسم المراد على تقدير كونه حقيقة لا استغرق  
 الكثرة ملحوظة في موضوع الجسم المعرف ان قيل بطلان جمعية كالمفرد والافا ليم الكثرة ملحوظة في وضعه بالنظر الى الخبرات  
 والاجزاء ايضا واما من فبينا ان المجاز في جميع الالفاظ والاشارة والامثلة والامثلة كلها موضوعات للخبريات  
 والكليات شرط الاستعمال في الخبرات تبعهم لبعض المحققين لا تفصيله لطلبه في موضوعه وبها الى انها موضوعات للخبريات  
 بالوضع العام وحقق خبر الى في حاشية على المطلق في الاول باب احوال الهندان قال القولين واحد اقول لابد من  
 ابداء القولين من الموضوعات واما من اسما والاشارة والامثلة بحيث يصح عداسا من اللفظ العموم وانه مركبها مثل  
 معدودا من المعارف فلا يمكن ان يكون متلا من موضوعات المفهوم الكلي وليس من المفهوم من حيث هي والافا ليم هذه  
 من المعارف دلالة بشرط الاستعمال في الخبرات والامثلة بالخبريات بالوضع العام من غير اعتبار الامر آخر كالمصغر المتكبر  
 ان تراخى مواعيد استعمال الموضوعات بالترقية صارفة وتعلقه في نفسه كراك هو المفهوم المتبادر فيمكن موضوعها  
 لانه الدليل على الموضوع الذي خبر الى ان من مثلاً بالنظر الى ذاته من خبر تراخى في خصوصية ملحوظة اذا استعمل في مفاهيم وراوية  
 في ذلك الاستعمال الواحد كالتعريفين الصالحين فيقوم من عليهم من حيث كونهم متعنيين فمن غير دلالة على الاجتماع

في خبر  
 في خبر  
 في خبر

والا فافلان من موضوعات الخبرات التي هي موضوعات الخبرات

والا فلو كان لا يتحقق الا في واحد يتحقق في المصدق كمن من جوارحها اتمامه لمصلحة قد ليس الاول نحو قوله تعالى فمرهم  
 في السموات ملائكة قد يعين النبي في تخمين دخل به المحسن اتمه ومن دخل المحسن قبله في جميع الاستقبال انه موصوفهم  
 انك من حيث الصدق على كل المتعين كمن كلك وكلمون التبيين من حيث التبيين معتبر في وصفه عاين المعاني  
 المنكرة كالمقابلة كلك المتغيرية كلك لا احد متعين عدس العاقل الموصوف لان المقابلة اذا اقبل لا يدل  
 ياد منه ولا يتحقق في ذلك الاستمال الواحد الا الواحد المتعين فيه لا يمكن ان يقال ان يكون من مثله موصوفه كلك المتبين  
 المعبر كمن كلك سوار كان بالوصف العام لا واحد منها بعدد لانه يلزم استمال اللفظ في اكثر من معنى واحد في اطلاق قوله  
 الا ان يبين ان غير الاستمال اذ كان موصوفه مستعدة واما بوضعه واحد فلا فطر من هذا ان المنكرة البهم بطرق في  
 وصفه بالسطر الى دالة وصفه المصلحة كوصفهم متحققا بالنسبة الى المعبر لحد في خلاصته كلك اختلاف بين وصفه في المصداق  
 بالنظر الى التجليات ووضعه موصوفه لان المنكرة المصلحة هو لفظه بالنظر الى الوصف السوطي كلفظ فيه المنكرة وكذا لفظ الجبر  
 فانه موصوفه الجبر بالوحدات واما فيه لا تتفرق اما العليم فهو طاهر الصدق على الكمال بناء على حمل المصداق على اللفظ لا على  
 ملكه لانه لا بد في مثل آية جبر من حراية والمنكرة الموصوفة بالمعروف باللفظ الجبر او انظر من يحرف الاختصاص في قوله  
 مما يدل على العموم بالوصف الشخصي ان المعبر الوصف النوعي المصداق لا يحيل مجازا قوله المصداق الموصوف في التعليل في التعليل  
 الوصف المجازي الموصوف بالتعريف باللفظ لا يتحقق لوقال ان هذا المعبر ليس بعدا عن اللفظ الموصوف في التعليل في التعليل  
 وانه لا فرق بينه وبين المنكرة لنفسه والكلام بعد حمل تألي هذا المعنى في بيان هذا التعليل من غير خشيته من مجاله  
 احدى لمصلحة وحدت المعنى المصداق واللفظ الجبريل موصوفه المصداق في سبيل الحق ونحوه اتمه وقوله لا بد  
 ان يقال المصداق الموصوف المصداق هو في كلام قوم ويؤيد ويجز عن الزوايق الاقرب بالنظر الى حقيقة توضيح لوقال  
 هذا القيد للتحقق فيصير فاعية ليعتد به وانه يمكن ان يكون المعبر غير مقصود من الاختراز بخلاف ما اذا قيل انه لا تارة  
 فانه يحصل بوجه البهم يكون في ايامه في سطره فانه موصوفه من ان المعبرين اذ كانا موصوفين في التعليل  
 الاختراز المخرج وقد يكلف في توجيهه لوقال ان هذا المصداق هو المصداق الواحد وصفه لوصفه ذلك اللفظ  
 مكانه قيل العام لفظ مستغرق في المصداق لانه بالوصف الواحد قوله قلنا فمجرد المصداق لعل عنه قدس سواي على تقدير  
 تفسير الاستغراق بابتداء المصداق بالمتشابه الى معانيه في الجملة بالنسبة المشتركة الى معناه من لانه المنكرة المنبهة الى افراد  
 معناه من غير تفاوت في الاستغراق وعدمه حتى لو وصفه لا تتفرق على سبيل البطلان ان تعينه التعمول لكل فرد  
 لكن لصعوبة الالزام لا تتحقق الحكم بالافعال وان كان متساويا لمتساوي من دخل وادى اولاد وان المنكرة في الانبات

هذا المعبر  
 لا يتحقق  
 في المعبر  
 في المعبر  
 في المعبر  
 في المعبر  
 في المعبر  
 في المعبر  
 في المعبر

في الاثبات لكن لا ينبغي انه لا يتناول المشترك بالنسبة الى ما ينافيه انتهى مرسى المراد من قوله في حين كون المراد ان لا يكون  
 في الحديث قيل على سبيل البديل لانه لا بد من ارادته كذلك كيف لا كلمة من في من دخل وادى اولاً ما دام الاستحقاق  
 فيه على سبيل البديل بل المراد منه حين تقييد الحديث في المشترك غير صحيح فيتموله النكته المتقدمة فيها اذ لا تفاوت بينهما في  
 الاستحقاق بوجه قوله ولو سلم من ان لا يتم للبديل بل هو موضوعه الكثير معجزاته وصحة الامر مشترك فيه وحدان الكثير  
 وهو الغرض المبيهم او المفهوم الكل قوله دون الحكم المسكونة موضوعه الكثير لا يتبناه اقله غلته ولما كان من مطلقه ان يقال  
 ان لا يقتضيه الحكم المسكون على قول من قال بعمومه فظاهره ما على قول القائل بعدم عمومها واسكان موضوعها للكثير فظان  
 غير مستغرق للاحاد وعنده قال فيه يستغرق الاتحاد والجماع اذ في احاد افراده على سبيل البديل عند القائلين  
 بعمومه الغرض والمفهوم هو الاستغراق على سبيل التناول غير مقتض على قولهم قوله فانه ملكتها للاستيفاد وهو ان يقتضيه الكثير  
 المسكون وادى التبع غير موضوعه فانهم قوله العام لا يخفى عليك ان بعض الفاظ العموم موضوعه الكثير وان ضمن الحكم واحد من  
 الوجود ان بناه على ما ذكره ضمنه الملكته والذين من اعتبار الوصف العام في الكمالات واذا كانت موضوعه المفهوم الكل فيكون  
 موضوعه لا مشترك فيه وحدان الكثير وبعضها بان وصحة الامر مشترك فيه وحدان الكثير كالعرف العام الاستغراق فانه  
 موضوعه الحقيقة الخمس عند البعض والعهد والاستغراق بمجوعة القرائن وبعضها بالجميع وحدانه كلفظ الجميع بالمرسطة قوم  
 وابن الحاجب عرف العام بادل على سميات باعتبار امر مشترك فيه مطلقاً فغيره ولا يلزم صدقة على مثل لفظ الجميع على  
 من على المذهب المشهور قد سبق قوله درج على فرس لاجرا للماد ضمنه له رجل وفرس الهم الام ان يقال بناء على ان النكوة  
 موضوعه المفرد المبيهم ان المفرد المبيهم اخبار قوله المبيهم هو الاجزاء المتفقة ليس المراد الاتفاق في لفظه اذ لا حاجة الى تقييده  
 على لفظ العضول بالاتفاق كما سيمر بمقصود اطلاقه على الجزئ وتبادله اياه كما يدل عليه قوله كما عاد المائة اى الاجزاء المتفقة  
 كالقائى احدى المائة فان المقصود هو المائة المطلق الواحد على الاجزاء وكذلك في لفظ الجميع المقصود الالواحسب الحقلة المطلقة  
 الاجزاء فلو قلنا البعض قد يجاب عن السؤال ان المراد بالوضع الكثير يجب الاجزاء ان يكون الوضع باعتبار بان يكون متخففة  
 فيه وزيد مثلا ليس كذلك وان لم يكن ان يكون اطلاقه على تلك الذات لوجه ظاهرياً على قوله فانها الجزئ اى الاجزاء  
 المتفقة في الاسم اذ اتحاد المائة من حيث كونها اتحاداً لها تناسب جزئيات المكون الواحد المتفقة تلك الجزئيات فذلك  
 المعنى والمتفقة فيه يصح اعتبارها بالنسبة الى الكثير لا اعتبارها بالجزئيات اى قوله فان قيل النكوة المتقدمة عام الخ يمكن ان  
 يجاب عنه بانها لا سلم انها لم توضع لكثير بل هي موضوعه له معنى انه وصحة الامر مشترك فيه وحدان الكثير وهو المفرد المبيهم  
 او المفهوم الكل قوله قلنا الوضع عام الخ حاصل الجواب على وجه التحقيق ان النكوة موضوعه المفرد المبيهم فاذا اشجب

[illegible]



في الخصائص حقيقة كفا في شرح قولهم تناوله لذلك بحسب الدلالة سواء كان على سبيل التناول أو البديل والمراد من التناول  
 على سبيل البديل هو ما سبق في نقل من انما قدس سره واستفاد من المصنف في جوابه في موضع انشاء المصباح  
 المتكبر عن الترتيب قوله باعتبار اشتراكه لا في غير تناوله لا سيما في مجموع كما سبق قوله والمصنف لم يأت بـ اشتراك  
 اى الماد بـ الى انه شرط العام نفس الامر فالجمله المتكثرة وسطه عند القائل لعدم استغناءه وعام عند القائل فانه لم  
 ياتل من ان الحسن ان يقال لما اشتراط المصنف من الاستغناء يكون الجملة المتكثرة وسطه على تقدير القول من المصنف لم  
 لعدم استغناءه عما على تقديره اعتباراً قوله من يقول انه لا دليل على عدد معين ليس عدد او من عدد مستغرق  
 ويصح له وجوب انشاء العدد تعالى قوله على عدم استغناءه اى حروب بعض افراده الدلالة على الباقي بالوضع لا بـ  
 ان المقسم هو الدال بالوضع لا بالاعتبار ليس من اقسامه قوله ومساو بين لان العام المحصور متساو لما يصح له  
 دلالة وهو معنى ان مستغرق المعتبر هو المجموع كما سبق والمنفى تناوله حكماً لان بعض الامور لا لا يتبع الحكم العام نظر الى  
 وهو غير متغير في العموم مطلقاً لا في خصوص كونه عاماً واما الكلام في انه في جملة حقائقه او محالاً فيجب ان يكون  
 بين القرينة والتخصيص ان التخصيص مثبت في ذلك المصنف والتخصيص به العموم بخلاف القرينة فبالمعقول بالقرينة  
 يكون وسطه قد برهانه دقيق قوله ان الحضي المشترك مشترك من اقسامه بمعنى على تفسير المصنف هو انما هو مشترك  
 افراده عنه تناو على ان صاحب الميزان ليس بغيره او بالتخصيص بانه في الكلام قوله لانه الذي الظاهر ان التناول فيه  
 ليس الا لتعيين المراد وانفس الدلالة على العينية فقط قوله كما في ثلثة قرو فان الحقيقة بعد التناول من صفة وجوده  
 موضوعها للجموع والانتقال فلهذا لا يحسن لكونه نسب بها قوله مضاف الى بصنفة لكونه اقوى ولهذه ايضا الحكم  
 في المنصوص الى ان العلة والكان في غير اضياف اليها بخلاف المفسر فان المفسر مشترك في القوة من ان ينزل الواجب  
 والقياس لعدم الماهية من نفس ال موضوع كما كان قبل التناول فانه لم ياتل من ان من التخصيص بالنظر الى الدلالة  
 بالوضع فقط فكيف لا يخل الماؤل الدال بوجه التناول من قسامة ولو سلم فبيني ان سبيل المفسر من التخصيص  
 قسامة قوله وكذا اذا لم يكن اى كما اذا كان مشتركاً ما ولا بغير الاجتهاد في العينية لا يكون من اقسام التخصيص  
 اذا لم يكن مشتركاً بل كان خاصاً مثلاً ما ولا يكون من اقسام التخصيص فاعتبر الاشتراك والتاويل بالاجتهاد في البصنة  
 مما يكون من اقسام التخصيص وصفاً واما ان الماؤل المحم من ان يكون من مشترك ومن ان يكون تأويله بالاجتهاد  
 المرادى والاجتهاد في البصنة قوله وكذا اسم الاشارة لا يلغى وجوب ترك الموصول فانه لا يفي خارج عنها الا ان  
 على كونه من اسم الاختصاص وان صرح النسخة بعدم كونه منها كما في التقليد ولكن ان يقال ان المراد من الاسم

والظاهر انما يلحق الصغير فقط كما هو الظاهر وهو خارج عن الانقسام كون بعضه وهو ضمير الغائب بالواجب المرجح في كونه مشتقا من  
 عين مثلا كما انه تابع له في التعريف والتشكيك صرح به في كتابه المسمى بديوانه الاشارة الى معرفات في سماء الاجال  
 فيها على رأي الجمهور وهو عندهم المحفوظات الكثيرة وان كان فيها خلاف في اصطلاحه عليه السلام **قوله** فكانا ذاك والذات  
 يدركونه الا انهم الظاهر فيكون بالخط الى الصير اجزاء اسم الاشارة دون الموصول قال في حنف ما كان معناه عين ما هو ضمير  
 المشتق منه وهو وزن المشتق فخصه فاعل حذو اي تحت الفاعل والمفعول الحصة التي يشبهه فان الضارب مثلا معناه عين  
 ما هو ضمير المشتق منه وهو الضرب منه وزن المشتق وهو وزن فاعل قال في الحرف وعنه المحدث المعلوم وزن الفاعل  
 وهو ضمير قاسم المحدث لبطون المحدث ودون الثروت محو الضارب عين المفعول المتعارف من الضرب به معصنة الفاعل في  
 معنى الال المراد من وزن المشتق بنية ومنه متعلق بوجه يكون وزن المشتق معتدلا في جانب الموصوفه خزانة المفعول ان كان  
 سماء عين ما هو ضمير كذا الامرين المشتق منه بنية المشتق فخصه بوجه صادق على جميع الصفات كما لا يخفى فيمكن ان يصيد في  
 سماء والمراد من ذلك ان الال في بعض المصنفات جعلها من الصفات اصطلاحا كما انه جعل الصفات سمعا بلا انضمام اليها  
 خلاف اصطلاحهم في الترتيب الواجب للامور فادعى لنفسه تلامذة سماء ومنه اشارة قدس بمرور خصل من متعلقها كذا  
 فاعتره وزن المشتق حاس الموصوفه لوجه امره حيث قال في الضارب لفظ مشتق من الضرب معناه مفعول فاعل فادعى  
 في قوله وعينه ما هو الضرب منه وزن المشتق متاخر بغير اسم الزمان والمكان والآلة وهو البعيد عنه ليعمل في غير طبع  
 او انفسه عنه الفاعل والمفعول متاخر في قوله وعليه امدوده قدس بمرور فاعل ان يقول هذا يتسبب الى آخره فاعل ان  
 المراد وزن المشتق وزن حنيفة ولا شك ان جميع الصفات كالعشاش وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول كذا  
 الآلة مثلا او ان المراد منه مطلقا لا يحد من الفاعل والمفعول كما نرى في اشارة قدس بمرور ولما ذكر المصنف في المصنف  
 معناه ما دخل كانه من على حمل المشتق الدال على الذات اشار الى ان الاول مقصود اصيله والاني متاخر في اسماء  
 الرمال وغيره فان المسمى بغيره فيها ليست مقصودة بالذات بل الامر بالعكس وان من متعلق بوضعه كما في قوله  
 كل المراد من وزن المشتق ما هو المتعارف لا الهية فيكون المفعول ان كان معناه عين ما هو ضمير كذا الامرين الضرب  
 ولعله الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلا وبه صادق على جميع الصفات فان المتكلم مثلا معناه عين ما هو ضمير  
 الاكسار ولفظ المتكلم الذي هو وزن المتكلم فان لفظ المفعول هو موصوفه لما قام به العمل بما في قوله والوجه من  
 المتكلمات النادرة ليس بغيره بل بالمثل فيها كذا في اشارة الاطراف فيما مثل قال في المصنف بمرور ان  
 معناه معلوم ان ربه من الشخص الخارجي بحيث لا يعلم بالذات بل بالذات الذي هو الفاعل في موصوفه

الظاهر انما يلحق الصغير فقط كما هو الظاهر وهو خارج عن الانقسام كون بعضه وهو ضمير الغائب بالواجب المرجح في كونه مشتقا من عين مثلا كما انه تابع له في التعريف والتشكيك صرح به في كتابه المسمى بديوانه الاشارة الى معرفات في سماء الاجال فيها على رأي الجمهور وهو عندهم المحفوظات الكثيرة وان كان فيها خلاف في اصطلاحه عليه السلام قوله فكانا ذاك والذات يدركونه الا انهم الظاهر فيكون بالخط الى الصير اجزاء اسم الاشارة دون الموصول قال في حنف ما كان معناه عين ما هو ضمير المشتق منه وهو الضرب منه وزن المشتق وهو وزن فاعل قال في الحرف وعنه المحدث المعلوم وزن الفاعل وهو ضمير قاسم المحدث لبطون المحدث ودون الثروت محو الضارب عين المفعول المتعارف من الضرب به معصنة الفاعل في معنى الال المراد من وزن المشتق بنية ومنه متعلق بوجه يكون وزن المشتق معتدلا في جانب الموصوفه خزانة المفعول ان كان سماء عين ما هو ضمير كذا الامرين المشتق منه بنية المشتق فخصه بوجه صادق على جميع الصفات كما لا يخفى فيمكن ان يصيد في سماء والمراد من ذلك ان الال في بعض المصنفات جعلها من الصفات اصطلاحا كما انه جعل الصفات سمعا بلا انضمام اليها خلاف اصطلاحهم في الترتيب الواجب للامور فادعى لنفسه تلامذة سماء ومنه اشارة قدس بمرور خصل من متعلقها كذا فاعتره وزن المشتق حاس الموصوفه لوجه امره حيث قال في الضارب لفظ مشتق من الضرب معناه مفعول فاعل فادعى في قوله وعينه ما هو الضرب منه وزن المشتق متاخر بغير اسم الزمان والمكان والآلة وهو البعيد عنه ليعمل في غير طبع او انفسه عنه الفاعل والمفعول متاخر في قوله وعليه امدوده قدس بمرور فاعل ان يقول هذا يتسبب الى آخره فاعل ان المراد وزن المشتق وزن حنيفة ولا شك ان جميع الصفات كالعشاش وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول كذا الآلة مثلا او ان المراد منه مطلقا لا يحد من الفاعل والمفعول كما نرى في اشارة قدس بمرور ولما ذكر المصنف في المصنف معناه ما دخل كانه من على حمل المشتق الدال على الذات اشار الى ان الاول مقصود اصيله والاني متاخر في اسماء الرمال وغيره فان المسمى بغيره فيها ليست مقصودة بالذات بل الامر بالعكس وان من متعلق بوضعه كما في قوله كل المراد من وزن المشتق ما هو المتعارف لا الهية فيكون المفعول ان كان معناه عين ما هو ضمير كذا الامرين الضرب ولعله الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلا وبه صادق على جميع الصفات فان المتكلم مثلا معناه عين ما هو ضمير الاكسار ولفظ المتكلم الذي هو وزن المتكلم فان لفظ المفعول هو موصوفه لما قام به العمل بما في قوله والوجه من المتكلمات النادرة ليس بغيره بل بالمثل فيها كذا في اشارة الاطراف فيما مثل قال في المصنف بمرور ان معناه معلوم ان ربه من الشخص الخارجي بحيث لا يعلم بالذات بل بالذات الذي هو الفاعل في موصوفه

مرفوعة لا شئ من اللفظية غير عدم اطلاقها على الافراد الخارجية والجواب ان المراد الاول وهو انها لا يفيها ان  
 عليها التقديرية لغزوة الاحكام اولى وادخلت فيه لان المراد من الشخص ليس هو الشخص المتعريف التبيين في الجوزة  
 ان العلم المحسوس فيه اسائر الى التبيين المحسوس من سائر الاجناس قوله ولا يصح التمييز بينه وبين سائر الاجناس  
 لا يجعل الصفقة مقابل الاسم المحسوس بخلاف تقييد المحسوس فان الصفقة عند مدخل في اسم المحسوس لا يخفى عليك ان لا  
 يخرج فضل اللفظ لا يصح بناء على ما سبق من انه دخل في الصفقة على توجيه كلامه قوله هو ان يجدد للعلمين الزيادة  
 انه تعريف لفظ الاشتقاق بحيث يصدق على الصغير والكبير والاكبر والاغلبية في الاول الاتقان في الترتيب اللفظي  
 كضرب من الصرب وفي الثاني الاختلاف فكذلك من الجوزة في الثالث التساوي في اصل الموضوع اتحاد المحسوس  
 ونفق وان الترتيب انما في الصغير لاخذ الترتيب فيه يمكن ان يقال المراد من التركيب في الاول هو الترتيب فيكون  
 كالتالي قوله ولا يخفى ان العلم باعتبار صفاته العلم بعد ان صار علما لا يكون مستقدا لئلا يكون له الا ذات المستقلة  
 بين اللفظيين لا العقل الا باعتبار صفته لا بخلاف سيم المحسوس فيكون مشتقا بمجاء المحسوس اما كون العلم مشتقا مقار  
 معنى لازم له ياسب المشتق منه فيكون كماله في حساب الكساف ان الاسم مشتق من السهلان التسمية تعود بالسمى  
 واسائر في تميزه وان الله كما يجوز المعبود مشتق من الذي يسمي بغيره وذلك لان الاوالم تخفى معرفة المعبود قوله يعرف ان  
 المراد في المطلق نفس المسمى وان العرف حيث جعل المسمى مقابل الاشياء من اقل من ان كلام المصنف من معنى ان اسم  
 المحسوس موصوفه بالفرد المنتشر المسمى المطلق على الفرد فيكون المسمى نفس الفرد ويكون تميز المطلق والمكنه لا اعتبار  
 فان اعتبار المسمى غير اعتباره لصفاته فيمين لا يلائمه اضافة اشياء صده وان صحف لكونه بعد المنتشر مساويا للعلمانية  
 قوله للعلم ان المراد من حقيقة المجازة او يؤيد بها ان قال بعض المحققين من ان ظاهر انه لا فرق بين المطلق  
 والمكنه في كون المراد من كل واحد منهما الفرد عند الاصولين مستحق المطلق في موصفه على وجه ينسلك النساء والعدد  
 قال المصنف هم وانما قلت التساوي في التسمية على المصنف هم الموصوفون بالفرد الواحد علمية لان لفظ العلم ان مراده  
 من كونه معينا للممكن انه مراد ذلك المعين من اجل هو متعلق فيما وضع له لان المكنة موصوفه بالفرد المنتشر عدم  
 التبيين ليس خبرا ولا شرطاً فاذا استقلت في المعين يكون حقيقة لكونه فردا كما ذكره صاحب البحر لكان غير علم على هذا  
 ان يكون ذكر المطلق وادارة التسمية من المجازة فمثل قوله ليستعمل في تبيين المعنى في الجملة ليدل على ان  
 الشخصية لا يميز من حيث انه معين الترتيب معنى على ما انتهى من ان المعارف في العلم موضوعات لغيرها كليات بشر  
 الاستعمال في جزئياتها فالمراد من تبيين علم ما وضع له اللفظ لا يصدق عليه والحق انها موضوعات للجزئيات



والله اعلم انتهى هذا حوجه النظر في الاول فلان انما العلم انه اقدم من نفسه بل هو عرض عام للصفات الحاصلة  
لاقسام رسوم لاحد وجوئته لمختلفه كغير ما يسلط الخدم ويمنه من اكله فمعرفة الكتاب ولو سلم فهو المنع الاصل  
لا يمكن ان يكون جنبا كيف هو بهذا المنع لا يوجد في غير المشترك لان افعال الله يوجد في اسماواته شلا في انهاره فمعرفة  
لكل واحد من الكثرة لكنه بوجه واحد لا منفرد ان لم يقل الشارح قدس سره لوقوعه فيها ولو سلم فهو كما انه بالمنع لا يخص جنس  
كذلك بالمنع الا لم يكن التعادلات يكونه قريبا وبعدا وذكر جنس القريب في الترتيب غير لازم وليس ما لمختلف من المنع والحدود  
الامة المستقلة على جنس الفصل العربيين وانما في الثاني فلان لمختلف من جنس الموضوع للكثرة في العالم المشترك واهم العدد  
وهو والواضح في غاية الموضوع على ان المراد انهم قد قرروا ان كان الكثرة محصورا كالعدد الثمانية بل على ان المراد انما هو  
في الاسم والحد وانما الثالث فلان الموضوع الواحد هو الموضوع له من حيث الوحدة والموضوع الكثرة باعتبارها مشتركة  
في الكثرة موضوع له من حيث كونه مشتركة في الكثرة فلا يندرج الاول في الثاني وانما في الرابع فلان الجملة المشتركة لا بد من ذكره لانه من  
اقسام الشئ ضعيفة ونسبة ولو علمه بغيره انما يختار بخلاف الماويل وقد مر ان القرينة لا يخرج من كونه من اقسام الشئ  
وانما في الخامس فلان لا يوجد غير محصور في موال على اوقات الشئ اى عدد وكان بخلاف المعلوم يمكن المناقشة بحسب القلة  
لكن لا فرق بين الكثرة والقلة عند الاصحاب كما سيأتي وانما في السادس فلان عام يجب الموضوع كغيره محصورا لانما فيه  
وقوعه على الخاص وانما في السابع فلان جعل البعثة مقابل الاسم مطلقا لا يلزم جنس قطعه وهو ليس خلاف الاصطلاح قال صاحب  
الكشاف اسم هو او صفة ولو لم يكن منهم قالوا ان الاستارة باعتبار اللفظ مستلزامان لانه ان كان اسم جنس فاصليته والا  
فبقيته كاللفظ لا يشترط منه والحرف انتهى الفعل والحرف ما خرج من المقسم وهو الاسم الظاهر فبغيره اوافق لما قالوا اميرانه لا  
يتجاسس عن مخالفة لقوم من جهة الاصطلاح وانما في الثامن فلان تأييده اقسام الجحليات والا اعتبارا بقدره فقول  
الثالث في قصر العام انما هو من كون من احكام العام لكثرة مباحته من انه قد يختلف في ان العام المقصور بل هو باق على  
عمومه لا قوله وقد علمت ما يتبع الى آخر الحاشية ليس في موقفه اذ لا نقل له الفضل حكم الخاص لصلاب موقفه قبله الا  
ان يقال انه لو لم ياتر ك ان افعال ان ذكر حكم الشئ ما يكون بعد العلم به موقفه قال وقد علم انهم ذكر الترتيب انما  
تقر باقوله استمر الزمان ثم قيل الاستارة في قوله المراد بالوضع لكثرة الى قوله يجب ذلك المفهوم انتهى ولا يخفى عليك  
ان هذه الاستارة في غاية النجاة وقيل الاستارة هو السؤال المذكر بقوله لا يقال هذا بقية مستدرك الخ في جواب استمر  
انه يفهم منها صريحا ان لفظ العامة صالح لغيره بغيره في عبارة الى انه موضوع لواحد هو لى لصديق على الجحريات ولو لم يكن  
على مجرد السؤال لكان احسن واعد عليه من ان اعتبار استمرق الاحاد بطريق النظر المذكور في مجرد السؤال كلام

لا معنى لمبدأي على الاتحاد هو كونها ما يعلمه الماتر لا استمرارية لها قوله كما لو قيل العرس الامم من الجاهلية لا يمكن  
 قوله كل دهم لم يقل لطلان الدال على الشخص المسمى لا يكون واستغاث الحق قوله التقيد بالوحدة لظهوره في كسبية  
 انما بعد التقييد لا فصل الكسبية في تعريف العام فغير قوله ولم يحرم التقيد بالوحدة على غير ما ينبغي ان يكون  
 الجسم الغير كذلك عند راجع الى ما سلف من ان تعريف العام قوله لانه اذا لا يفرده عدم مشاركته من الافراد  
 اى كون القطع متناه ولا لغو واحد من حيث له واحد من قطعه لظهوره ان يكون له من الخارج افراده ولم يكن  
 ونظر تعريف تام متناول لمخصوص الجنس والصور والعين وحده عنده مشترك والماد والعام مجسم اقسام بالاعتبار  
 لان الاطلاق تعينية بتقييد المراد كل لفظ وحده كذا فقط بدون ان يلاحظ حصة من افراده اقسام بالاعتبار  
 ليست ان يكون المعبر عنها بالوحدة فقط بل ان لا يخرج حده من لفظ الجسم كما لا ينبغي فتدبروا في معنى قوله على الافراد  
 في القسم الثاني كون المسمى مفردا من حيث هو مطلقا لانه تعريف لمخصوص الجنس ولا يمكن جعل قوله على الافراد مبنيا  
 على هذا المعنى لانه يلزم حده من خصوص الجنس النظم ولذا يند صاحب كتب خردم مشترك في القسم الاول الى تقييد  
 الوحدة وفي الثاني الى تقييد الافراد فانه قد خلط فيه الناظران قوله من التكلف من ان مساو  
 التعريف لا يكون متساويا لافرادها في العمل والعين اى بالقيام بالذات ليس المراد من العين الفرد الشخص كما يدعى عليه  
 التجهيل بالعلم والمجهول بهنما هي الروا بالعلوم والحركات لكن ان حمل كلام التاميل على ان المراد من العين الشخص الخواص  
 ومن المعنى الامور الكلية والوجود الذي ينبغي ان يكون معنونه كما علمه الجاهل اى كونهما يكونان المثال متساويين كونهما امرين كليين  
 وموجودين في الدرس لاسم حيث كونهما حقيقيين عبر قائل بالذات كان كلاما حقيقيا واداء لسانهم علمه غير موجه  
 قوله تقسيم الخاص الاعتبارى وانما جعل تفرقه من اعتبار كون بعض بالقيام بالغير اعدادا امورا واعتبارية او لا  
 مستند لمخصوص الشخص وتخصيصه باعتبار الحمل مختلف بالقيام بالذات واما ليس حتى ما قيل على تقدير حمل الدين  
 على افراد الشخص فوجبه اعتبارا من انه ليس فربما به مخصوص النعيين المتبررة الخاص كما في افراد الشخص قوله  
 بل المراد ان المعنى الواحد هو العلم بالعموم صادق اللفظ حقيقة بالاختلاف بالعلم المتفق ليعقد حقيقة كالأفراد  
 وقيل بعيد من مجاز وقيل حقيقة وهو المختار لانه يمكن شمول امر متوحد لا محذور كما هو المظهر في تخصيصه باعتبار الافراد وليس  
 المستعمل في الاطلاق التام فان امره سهل بل في ان امره واحد بل يكون متعلقا بامور متعددة وذلك لا يجوز  
 الا في المعاني الذميمة مستندتها غير ذميمة فتغيره وانما الاعيان الخارجية مثلا لان العرض الواحد لا يقوم له الحال  
 المتعددة وانه اذا اريد بالعلق الخواص واداء اسم علم من ذلك كان صوابا لاسم معين لفظ المعاني ومن الخلط

فان قيل العرس الامم من الجاهلية لا يمكن قوله كل دهم لم يقل لطلان الدال على الشخص المسمى لا يكون واستغاث الحق قوله التقيد بالوحدة لظهوره في كسبية انما بعد التقييد لا فصل الكسبية في تعريف العام فغير قوله ولم يحرم التقيد بالوحدة على غير ما ينبغي ان يكون الجسم الغير كذلك عند راجع الى ما سلف من ان تعريف العام قوله لانه اذا لا يفرده عدم مشاركته من الافراد اى كون القطع متناه ولا لغو واحد من حيث له واحد من قطعه لظهوره ان يكون له من الخارج افراده ولم يكن ونظر تعريف تام متناول لمخصوص الجنس والصور والعين وحده عنده مشترك والماد والعام مجسم اقسام بالاعتبار لان الاطلاق تعينية بتقييد المراد كل لفظ وحده كذا فقط بدون ان يلاحظ حصة من افراده اقسام بالاعتبار ليست ان يكون المعبر عنها بالوحدة فقط بل ان لا يخرج حده من لفظ الجسم كما لا ينبغي فتدبروا في معنى قوله على الافراد في القسم الثاني كون المسمى مفردا من حيث هو مطلقا لانه تعريف لمخصوص الجنس ولا يمكن جعل قوله على الافراد مبنيا على هذا المعنى لانه يلزم حده من خصوص الجنس النظم ولذا يند صاحب كتب خردم مشترك في القسم الاول الى تقييد الوحدة وفي الثاني الى تقييد الافراد فانه قد خلط فيه الناظران قوله من التكلف من ان مساو التعريف لا يكون متساويا لافرادها في العمل والعين اى بالقيام بالذات ليس المراد من العين الفرد الشخص كما يدعى عليه التجهيل بالعلم والمجهول بهنما هي الروا بالعلوم والحركات لكن ان حمل كلام التاميل على ان المراد من العين الشخص الخواص ومن المعنى الامور الكلية والوجود الذي ينبغي ان يكون معنونه كما علمه الجاهل اى كونهما يكونان المثال متساويين كونهما امرين كليين وموجودين في الدرس لاسم حيث كونهما حقيقيين عبر قائل بالذات كان كلاما حقيقيا واداء لسانهم علمه غير موجه قوله تقسيم الخاص الاعتبارى وانما جعل تفرقه من اعتبار كون بعض بالقيام بالغير اعدادا امورا واعتبارية او لا مستند لمخصوص الشخص وتخصيصه باعتبار الحمل مختلف بالقيام بالذات واما ليس حتى ما قيل على تقدير حمل الدين على افراد الشخص فوجبه اعتبارا من انه ليس فربما به مخصوص النعيين المتبررة الخاص كما في افراد الشخص قوله بل المراد ان المعنى الواحد هو العلم بالعموم صادق اللفظ حقيقة بالاختلاف بالعلم المتفق ليعقد حقيقة كالأفراد وقيل بعيد من مجاز وقيل حقيقة وهو المختار لانه يمكن شمول امر متوحد لا محذور كما هو المظهر في تخصيصه باعتبار الافراد وليس المستعمل في الاطلاق التام فان امره سهل بل في ان امره واحد بل يكون متعلقا بامور متعددة وذلك لا يجوز الا في المعاني الذميمة مستندتها غير ذميمة فتغيره وانما الاعيان الخارجية مثلا لان العرض الواحد لا يقوم له الحال المتعددة وانه اذا اريد بالعلق الخواص واداء اسم علم من ذلك كان صوابا لاسم معين لفظ المعاني ومن الخلط

فان قيل العرس الامم من الجاهلية لا يمكن قوله كل دهم لم يقل لطلان الدال على الشخص المسمى لا يكون واستغاث الحق قوله التقيد بالوحدة لظهوره في كسبية انما بعد التقييد لا فصل الكسبية في تعريف العام فغير قوله ولم يحرم التقيد بالوحدة على غير ما ينبغي ان يكون الجسم الغير كذلك عند راجع الى ما سلف من ان تعريف العام قوله لانه اذا لا يفرده عدم مشاركته من الافراد اى كون القطع متناه ولا لغو واحد من حيث له واحد من قطعه لظهوره ان يكون له من الخارج افراده ولم يكن ونظر تعريف تام متناول لمخصوص الجنس والصور والعين وحده عنده مشترك والماد والعام مجسم اقسام بالاعتبار لان الاطلاق تعينية بتقييد المراد كل لفظ وحده كذا فقط بدون ان يلاحظ حصة من افراده اقسام بالاعتبار ليست ان يكون المعبر عنها بالوحدة فقط بل ان لا يخرج حده من لفظ الجسم كما لا ينبغي فتدبروا في معنى قوله على الافراد في القسم الثاني كون المسمى مفردا من حيث هو مطلقا لانه تعريف لمخصوص الجنس ولا يمكن جعل قوله على الافراد مبنيا على هذا المعنى لانه يلزم حده من خصوص الجنس النظم ولذا يند صاحب كتب خردم مشترك في القسم الاول الى تقييد الوحدة وفي الثاني الى تقييد الافراد فانه قد خلط فيه الناظران قوله من التكلف من ان مساو التعريف لا يكون متساويا لافرادها في العمل والعين اى بالقيام بالذات ليس المراد من العين الفرد الشخص كما يدعى عليه التجهيل بالعلم والمجهول بهنما هي الروا بالعلوم والحركات لكن ان حمل كلام التاميل على ان المراد من العين الشخص الخواص ومن المعنى الامور الكلية والوجود الذي ينبغي ان يكون معنونه كما علمه الجاهل اى كونهما يكونان المثال متساويين كونهما امرين كليين وموجودين في الدرس لاسم حيث كونهما حقيقيين عبر قائل بالذات كان كلاما حقيقيا واداء لسانهم علمه غير موجه قوله تقسيم الخاص الاعتبارى وانما جعل تفرقه من اعتبار كون بعض بالقيام بالغير اعدادا امورا واعتبارية او لا مستند لمخصوص الشخص وتخصيصه باعتبار الحمل مختلف بالقيام بالذات واما ليس حتى ما قيل على تقدير حمل الدين على افراد الشخص فوجبه اعتبارا من انه ليس فربما به مخصوص النعيين المتبررة الخاص كما في افراد الشخص قوله بل المراد ان المعنى الواحد هو العلم بالعموم صادق اللفظ حقيقة بالاختلاف بالعلم المتفق ليعقد حقيقة كالأفراد وقيل بعيد من مجاز وقيل حقيقة وهو المختار لانه يمكن شمول امر متوحد لا محذور كما هو المظهر في تخصيصه باعتبار الافراد وليس المستعمل في الاطلاق التام فان امره سهل بل في ان امره واحد بل يكون متعلقا بامور متعددة وذلك لا يجوز الا في المعاني الذميمة مستندتها غير ذميمة فتغيره وانما الاعيان الخارجية مثلا لان العرض الواحد لا يقوم له الحال المتعددة وانه اذا اريد بالعلق الخواص واداء اسم علم من ذلك كان صوابا لاسم معين لفظ المعاني ومن الخلط

من الخطا ان حش في هذا المقام قيل من ان العموم يكون في الملا فاعلموا صورة الاحيان لا المعاني هذا يستند  
 شرح مختصر الاصول وجوابه ان الشاهد قدس سره عليه وعلى ان مسمى قولهم ان العموم لا يجري في المعاني لا يستند  
 التعويم من انه لا يتصور ان يتطابق لفظ واحد الا اذا اختلفت في نفسها واذا اختلفت تعدت صفة ولم يتطابق  
 تحت اسم واحد بل التعبير كل واحد منها بتحت الاسم فلا عيب في ردوا بالاحتمال في هذا الاسم مسمى مشترك لا عام بخلاف  
 الاسماء فان الشيء مثلا اسم لكل موجود وكل موجود اسم على حدة وادكر ان يكون كالمحصص من ان العموم يتخطم  
 جميعا من الاسماء في المعاني فاعلم في العبارة لا المذهب والمعادن المعاني مني واحد عام كالمحصص فان عموم الاسم  
 منه معنى واحد المعاني فانهم قوله وجوابه ان المراد ان لا يكون ان سحاب بان الربط مقدم على الحذف لا بان يكون  
 ميزم ما ذكرتم قدس سره قوله وقيل المراد ان في هذا الوجه اعتبار الوصفين لا المشترك اللفظي بحال الاولين قوله  
 في وجوب الحكم بشرط العلم له اى وجوب الخاص ان يحكم بان العلم ثابت له بالنظر اية لانه لا يجب تبينه في نفس الامر  
 فانه قد قيل انه يجوز ان لا يكون حكمه ملغيا قوله وكفى في الحكم الشرعي اى لا وجوب ردع وثناء على ان الكلام اى  
 حقيقة وقصد بالادوات ظاهريه وان ضمنه الباب لبيان افادة الخاص للمعنى الحكم الشرعي لانه لا يمكن ان الوصف ولكن  
 المقصود حقيقة هو ان في دلالة قال المصنف في التفسير ان القرآن كان نظما واه على التفسير التفسير بالنسبة الى  
 المعنى الخ والى اصل ان الوجه الاول ناظر الى ما هو ظاهر مساهم الباب لانه الثاني ما هو المقصود حقيقة قوله المنطق  
 بالاحكام فمهم منه ان الاضافة الى الكسب لا تحترز بل المراد الخاص المتعلق بالاحكام سواء كان الكتاب لا بدعي  
 فاندر في ما فهم من انه ينبغي ما سبق من ان اباحت الباب الاول يتم الكتاب ليست قوله كانه اردوان له دخلا  
 في ذلك وحي اذا كان احد طرفي الكلام خاصا والاخر عاما فيوجب الحكم من حيث ذلك الطرف الخاص لا مطلقا  
 فانه قد قيل انه لم يتم كون الكلام موجبا للقطع فيما اذا كان احد طرفيه عاما وليس كذلك قوله وعبارتهم في هذا  
 المقام ان الخاص يتناول الخ يمكن ان يحل كلام المصنف على هذا بان يقال مع قوله وجوب الحكم فلما اريد  
 الحكم بان سلبه لا يرد قطعا في الحكم الاول في الكلام ليس الامس الحكم الحكم الذي في الكلام لكن البساده قوله  
 مزيد خاص في وجوب الحكم العلم على خبره الا ان يقال ان المراد انه لا يجب الحكم على مدلوله اذ في الحكم بالعلم لمزيد  
 قدس سره قوله واليه ان العلم الخ وجه لا يرد ما ذكره وهاهنا قدس سره بقوله فان قيل الموجب الحكم هو الكلام الخ  
 فان قيل قوله اى على وجه تقطير الاحتمال الخ هذا حاصل النقل ان المصنف لم يذهب الى ان النقل من اصحاب  
 الشافعي هو في الميزان وغيره من ان الخاص في تناوله مدلوله ظاهر لا قطعه لاحتماله المجاز فيهم لفظ الاحتمال







[illegible]

انكر من قوله ثم الطلاق مرتان اللتين ما بين بقوله نعم فان طلقها ثالثة لم يسهل اليها فكان السرا ب ان لا يكون من  
 في قوله ذكر الطلاق المتعقب للرجعة من سببها على تكرير ذكر الطلاق في قوله لا يسهل اليها لانه لا يسهل على من طلق  
 نعم ذكر الطلاق المتعقب للرجعة حال كونه مشروطا بان يكون مرتين وقوله اي لانه تم ذكر الطلاق بالي كيون مرتين  
 بيان لمحصل المعنى لا لانه لم يسهل على من طلق الموصول من بعض صلته والبصر بان لا يجوز له ان يسهل على من طلق  
 التفسير الثاني انه هو على من سبب الرجعة بناء على ان الله لم يسهل له الطلاق للسهل في الطلاق لانه لا يسهل على من طلق  
 ملك فيه الرجعة هو مرتان والثالث لا يسهل على من سبب الرجعة فلهذا وان طلاق السنة المندوب هو مرتان  
 على ما نقل عن ابن عباس وهو انه قد ذكر في الطلاق اذا اراد ان يطلق ثانيا لم يسهل له ان يسهل على من طلق  
 معاني في لفظ واحد اذ انما يقال طلقها مرتين من من يسهل في الرجعة لا في الطلاق لان الطلاق لا يسهل على من طلق  
 انه اذا قال طلق مرتين لغيره واحدة لان مرتين جندوا لا يكون لفظه باني لانه لفظ واحد ودلولة واحد لم  
 لوجه مرتين الا ان يفرق بين الالف والاخبار بها ولا يخفى عليك ان مدلول جميعه اثبتية هو انه على هذا لفظ واحد  
 منه التكرير لفظا كما في فاجزم بغير تكرير لان المطلوب ان المندوب في الطلاق مطلقا لا في خصوص الاثنين  
 ومن هذا ظهر ان التقييد الطلاق بالرجعي او المتعقب للرجعة على هذا الوجه غير سديد لانه مخفوض ما بين ان قوله تعالى  
 فاما ما لم يعرف اي بالرجعة حسن المعاشرة فليكون المراد الرجعي بما على ان الفاء في الاصل التقييد في الحكم لا  
 ان يقلل من تقييد لم يعد ان عليه كيف يطلعون من ان يسكنوا من العشرة وبين السر والعلانية فليكون الفاء  
 في الذكر دليل من ان التقييد في العلم ليس التقييد لانه لا يسهل على من طلق المندوب ان يسهل على من طلق  
 الثالث فان كرر في المراد منه الرجعة البصر مرارة فليكون في ذلك في ذلك وسعديك ومنها مقصود ما قبلت فليس شي  
 لان المراد بها مجرد التكرير والاقصا على الثالث انه جاز من قوله ثم فان طلقها فلا يحل له ادخيره فليقل قوله  
 اي علمتم ومن ثم نشر الاموال الواقعة في الآتي قل ان انما معية بالعلم واليقين في كثير من التفسير كالمعنى والار  
 والله المودار كغيره في قوله تعالى فليقل ان لا يسهل على من طلق المندوب ان يسهل على من طلق  
 لفظا كما لا يقول علمت ان تقوم زيد ولكن علمت ان تقوم زيد ومعنى لان الانسان لا يعلم في العذر واليقين  
 فلما بان انما له او افوا بالسر والنجاسة في ذكره كسيرة انه يحوز ان يقول علمت ان تقوم زيد فليقل علمت في ان  
 وقال ليس السبب في رجعة المندوب ان العلم لا يسهل في رجعة المندوب فلا يجوز قوله وان لم يذكر الفاء  
 وقد يستعمل في رجعة المندوب انما في قوله تعالى فليقل ان تقوم زيد ومعنى لان الانسان لا يعلم في العذر واليقين

في قوله  
 لا يسهل  
 على من طلق  
 المندوب  
 ان يسهل  
 على من طلق



الطلاق الرجوع مرتان بعد ذلك امساك المعروف او تسريحه باحسان فان خضعتم ان لا يعيدوا ود الله فلا خاف

الرجوع

الرجوع

قلت صمد على هذا النحو في الكلام غير مناسب كما لا يخفى بخلاف ما قد مر في سبيل ما ذكرنا فان بيان التفسير مناسب وذكره  
 بعد التكميل فثبت التعليل **قوله** إشارة إلى ترك الترجمة أي ان يترجمها من حيث يريد بها لفظة على العدد عليها ما مر  
**قوله** على ما روي عن صاحبها من ان النسخ عليه السلام ليس بالثانية فقال عليه السلام او تفسر بمرحاضان **قوله** اذا  
 فسبب ان لا يجرى على لفظ التفسير من احدهما على سبيل من الترجمة او ان يجرى من الامساك بالمعرب او ان لا يجرى الا من  
 من يترجم دون التفسير او ان لا يجرى الا من يترجم الترجمة لا لفظه بل لفظه فان يقيض العدد فبين ما وجه لفظه بل  
**قوله** وهو لا دلالة في الآية على ان لفظه لا يمكن ان لا يستلزم ان يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 لان معناه ان العدد المطلقين التفسير على ما لو اريد به تعلم ان لا يجرى او تفسر بمرحاضان اي لفظه فثبت ان  
 ان يجاب بان تفسيره من حيث يريد بها لفظه على صيغة كل ما اودعها على واحدة او غير واحدة بل على ان يجرى  
 ما مرصا كل ما اودعها على واحدة او غير واحدة في التفسير بمرحاضان اي لفظه فثبت ان لا يجرى او تفسر بمرحاضان  
 انما صرف قوله من اصل لفظه وهو لا دلالة في الآية على ان لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 بكنى لما لا يستلزم من الاحصاء او بمرحاضان اي لفظه فثبت ان لا يجرى او تفسر بمرحاضان  
 ذكره لادارة تقريره لبيان انما يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 انما لفظ الفعل المفعول به في كل ما ذكر من ان لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 الى اصل المفعول ان الادارة مقيدة بها لعدم الاحتياج اليها في كل ما ذكر من ان لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 وهو معنى لفظه فثبت ان لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 كما قد قيل لادارة ان لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 تعلق لا حلال في الذات بل في معنى من الافعال فنسوق السامع الى ذكر شي بعد فيكون بل انما قوله لقوله تعالى  
 غير مناسب في العقد بالاجابة او انما يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 عنه قدس سره في مقابلة الاخرى في جود ان يكون تحت في المقتضى لفظه لفظي المفعول استحيى يمكن ان يكون لفظه  
 لفظه لفظي المفعول فيكون لا يجرى الا من يترجمها من حيث يريد بها لفظه او تفسر بمرحاضان  
 قال لم يفسر معناه لفظه خاص في الفعل عنه قدس سره انما جعل ما ذكره من الاستعانة باللفظ خاص لان اللفظ  
 في المفعول ليس هو استعانة به بل اقرب منه استعانة به لفظا على ما بين في قوله في ما ذكره المصنف في سبيل حجب  
 الاستعانة من حيث كونه متعلقا بالياء انتهى هذا وحاصل الاستدلال انه قد علم ان الكلام صحيح بل ذكره في قوله















من المدلولات بتجريد مبدئها بمبعض المقتضا من غير تركيب غير بالوضع والاستعمال والنبات لا تلال كونه متيقنا كذا ذلك لان  
 حجية الاول للفظ المستعمل لما قربت منه والمراد منه مستلزم للوضع فيكون انبات الوضع لمدلول ترجيح على الباقي بمقتضى الادعاء  
 وبكسر الن لغيره من التفصيل بل بالانضمام لان كونه عين المراد وافترا فيه مستلزم تبوت على التفتيرين لان تبوت المعنى  
 لا يكون الا بسبب الوضع ليعلم بان التبادر وغيره لا يكون مراد في الجملة لانه انبات اللفظ بالترجيح ولو سلم بان على ان  
 المتبني بالترجيح انما هو مدلول من حيث المراد وما هو المراد لا مدلول في حد ذاته مطلقا والباقي بل هو ان في المبالا والادان  
 المراد من غير مستلزم ان المراد من التبوت ان تبوت من حيث كونه مراد الا من حيث كونه موضوعا حاله وليس مبرح كما  
 في الموضع بل بل في المراد فلا يكون انبات اللفظ ولو سلم بالترجيح على الباقي وما رده لمصدر المدلول على الجواب  
 من ان المستدل لم يدع الوضع ليكون انبات اللفظ بالترجيح بل المراد قوله بان كان احوط لا يتوهم ان الاحتياط  
 دليل العموم بل كذا فيما لم يتم دليله لانه سبب لرجحان الحمل عليه لانه حال على انه المراد في فهم قوله يمكن ان يرجح  
 اذا كان الاحتياط مقصودا فيحمل عليه لانه لا يوجب متيقن الحمل على الاقل مطلقا فافهم فيل من ان يتيقن من ان لم  
 يكن اقوى فلا اقل من ان يكون مساويا لدليل الا حوط قوله على التقديرين ان الجملة ان كان ليقال انه يتغير لاقيل  
 وان جملة الكثرة كثيرا بالطلاق على ما دون اربعة ولو مجازا فالتيقن هو التيقن بمعنى انما رايه يصفه وهو دليل الاحمال  
 من قوله وجماعه اكنة ويراد منه كل عدد من اربعة انما هي مراد اربعة فاستثني من الوضع فلا خلاف اقل من ان يثابره  
 باللفظ الى اللفظ وهو اصطلاح النحويين واكثرنا بنا على ذهب الاصوليين فهو تخيب جدا قوله فلا بد من ان الوضع للفظ ولا  
 لفظ سوى منه الا لفظا انفرادي عموم لان جميع ما سوى تلك الالفاظ موصوفه بخصوص بالاتفاق قبل ان يثبت تمامه  
 ان يدل على كون لفظه موضوعا للعموم على كون جميع الالفاظ التي ادعى عمومها كذلك قلنا لما ادعى الخالف المتوقف  
 او انجزم بالخصوص والمتوقف فيما فوق ذلك في الجملة كلفنا اثبات موجبه جزئية ادلا فادق في تلك الالفاظ فانهم قوله  
 كغيره من المعاني التي وضعها لغير التقيد بالكثر في المتن وسألكم انما هو انه كبرى كلفه فيكون الاستدلال فيها سا  
 واما على ما في المتن فيمكن تمثيلا لان لغيره كثره بالنسبة الى الظهور والوضع كثره خلاف الظاهر نعم يمكن ان يعتبر  
 حجية اليك كثره بنا على ان لاكثر حكم الكل فترجيح على الوضع يدل عليه قوله فان انما في المقصود في التماثل  
 فدرجته بالاتفاق لها قوله فيه نظر لان معنى الظاهر انهم هم كثره كبرى الكثران الاستدلال فيها سا وان كان تمثيلا  
 فبما ان تخلف الحكم عن العلم فان التمثيل لا يتم فيما اذا علم تخلف الحكم عن العلم في بعض المصير قطعان فهم فانه قد  
 زال فيه اقدام قوله حاصه قيد بذلك لان حرص المستدل انبات كونه دالة على العموم بطريق انحصار قوله



اليقين ويطالع ان تصور نفس الوطى فيما تحقق فيه الملك وعلامة مودة وان لم يجامه شئ عاكف وقصور بحيث يحاط  
شئ ما يلازم ايد على تقدير ما حدثت من ملك راد محم من هذه الآية يكون الوطى بملك اليقين جاعلا مودة عاكف  
لعدمه عليها غير معلوم وقوله ثم حوت الآية ستائف مقطوع مفصول عما تقدم مرانه يكن ان يكون المراد بالملك الوطى  
وقوله ثم ان تنوع الآية غير مقصود على الحكم قال الفاضل باوكم بالصرف في مهور من دما من فانهم فاد قد خشي  
على انما ظن قولهم معصية عرف الخوة لمصدا الحرف باللام المضاف لغيره لعموم عياد ل جسم افراد الحكم قوله  
سواء كان في الحكم الخفية متارة الى ان المراد بغيره لعموم افراده لى لشفا من سياق الآية وى الجملة كما حاد ويطالع ملك  
يمن بالجملة افراد مطلقا قد علمه باقيل ان التقييم يقتضى تحريم الجملة منها لملكها وسيرة ودية ذلك قال المصنف ثم  
فوسيرة النساء والطلاق وسيرة النساء مطلقا سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان  
آية النساء مذكورة فيها يمكن ان يراد بجزى سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان  
والطلاق في النساء عشر على في النساء سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان  
من السهلة اى الغنة وذلك اسم علم للاختلاف فتنى كالا يستعملون يقولون بطله ليد على الطالم ساقا المصنف ثم قوله تعالى  
والات الاحمال الخواتم ليعلم اننا نخرج سورة محمد سورة لا يقتضى تخرير محرمات من جملة آيات ملك بل لا كثرها  
قوله اى اذ ادراج الذين بقدر مضاف للذين المستداهن والذين الخرجى تبرصن هذا على من لم يراجع  
في مثل هذا المقام والاحسن تقديره في الخرجى تبرصن ليعلم كقولهم ممنون ان جدهم اى من ذلوعدهم تبرصن لهم  
لم يبعد قال الشارح ان حواشى الكشاف ان الراجح حاصل بحدود الغنى الى الراجح المذكور ان المعنى تبرصن الراجح حاصل  
بل كونه خفية مضاف بها تنجيد ليعلم من تقدير الراجح بها لعمدة القول بالتساقط لى المعنى في رجا  
ولبعد من اصل المطلقة ليس معنى لان بعد رجاها ليعلم الى الراجح المذكور ثم قول الآية ليعلم القول بالتساقط وعدمه  
كما نلاحظ فاحاجة التحد برفا مل قوله منهم من ذهب الى ان الخمر سيرة الاختلاف على اليعلم من التمرى ان الراجح  
منيرة حكم الحقيقة لى حاد واصل الراجح فالتكلم فثبت احتمال التسمية بلزم العلم فى المحجب بربك من قول  
ان موجب العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول  
استدلى التسمية فى العلم مقتضى وصار له المستند الى دليل فكلما لى من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى  
فى وسننا بملك اعتبار الراجح فى حق العلم بلزم العلم بملكها بدون ما لا ينقل اليقين من الراجح السابعة ليعلم  
الارادة معتد فى حق العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى

قوله ثم ان تنوع الآية غير مقصود على الحكم قال الفاضل باوكم بالصرف في مهور من دما من فانهم فاد قد خشي على انما ظن قوله سواء كان في الحكم الخفية متارة الى ان المراد بغيره لعموم افراده لى لشفا من سياق الآية وى الجملة كما حاد ويطالع ملك يمين بالجملة افراد مطلقا قد علمه باقيل ان التقييم يقتضى تحريم الجملة منها لملكها وسيرة ودية ذلك قال المصنف ثم فوسيرة النساء والطلاق وسيرة النساء مطلقا سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان آية النساء مذكورة فيها يمكن ان يراد بجزى سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان والطلاق في النساء عشر على في النساء سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان من السهلة اى الغنة وذلك اسم علم للاختلاف فتنى كالا يستعملون يقولون بطله ليد على الطالم ساقا المصنف ثم قوله تعالى والات الاحمال الخواتم ليعلم اننا نخرج سورة محمد سورة لا يقتضى تخرير محرمات من جملة آيات ملك بل لا كثرها قوله اى اذ ادراج الذين بقدر مضاف للذين المستداهن والذين الخرجى تبرصن هذا على من لم يراجع في مثل هذا المقام والاحسن تقديره في الخرجى تبرصن ليعلم كقولهم ممنون ان جدهم اى من ذلوعدهم تبرصن لهم لم يبعد قال الشارح ان حواشى الكشاف ان الراجح حاصل بحدود الغنى الى الراجح المذكور ان المعنى تبرصن الراجح حاصل بل كونه خفية مضاف بها تنجيد ليعلم من تقدير الراجح بها لعمدة القول بالتساقط لى المعنى في رجا ولبعد من اصل المطلقة ليس معنى لان بعد رجاها ليعلم الى الراجح المذكور ثم قول الآية ليعلم القول بالتساقط وعدمه كما نلاحظ فاحاجة التحد برفا مل قوله منهم من ذهب الى ان الخمر سيرة الاختلاف على اليعلم من التمرى ان الراجح منيرة حكم الحقيقة لى حاد واصل الراجح فالتكلم فثبت احتمال التسمية بلزم العلم فى المحجب بربك من قول ان موجب العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول استدلى التسمية فى العلم مقتضى وصار له المستند الى دليل فكلما لى من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى فى وسننا بملك اعتبار الراجح فى حق العلم بلزم العلم بملكها بدون ما لا ينقل اليقين من الراجح السابعة ليعلم الراجح معتد فى حق العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى

قوله ثم ان تنوع الآية غير مقصود على الحكم قال الفاضل باوكم بالصرف في مهور من دما من فانهم فاد قد خشي على انما ظن قوله سواء كان في الحكم الخفية متارة الى ان المراد بغيره لعموم افراده لى لشفا من سياق الآية وى الجملة كما حاد ويطالع ملك يمين بالجملة افراد مطلقا قد علمه باقيل ان التقييم يقتضى تحريم الجملة منها لملكها وسيرة ودية ذلك قال المصنف ثم فوسيرة النساء والطلاق وسيرة النساء مطلقا سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان آية النساء مذكورة فيها يمكن ان يراد بجزى سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان والطلاق في النساء عشر على في النساء سورة يا ايها الناس اتقوا الله انكم باطولى سورة اسرؤا ان من السهلة اى الغنة وذلك اسم علم للاختلاف فتنى كالا يستعملون يقولون بطله ليد على الطالم ساقا المصنف ثم قوله تعالى والات الاحمال الخواتم ليعلم اننا نخرج سورة محمد سورة لا يقتضى تخرير محرمات من جملة آيات ملك بل لا كثرها قوله اى اذ ادراج الذين بقدر مضاف للذين المستداهن والذين الخرجى تبرصن هذا على من لم يراجع في مثل هذا المقام والاحسن تقديره في الخرجى تبرصن ليعلم كقولهم ممنون ان جدهم اى من ذلوعدهم تبرصن لهم لم يبعد قال الشارح ان حواشى الكشاف ان الراجح حاصل بحدود الغنى الى الراجح المذكور ان المعنى تبرصن الراجح حاصل بل كونه خفية مضاف بها تنجيد ليعلم من تقدير الراجح بها لعمدة القول بالتساقط لى المعنى في رجا ولبعد من اصل المطلقة ليس معنى لان بعد رجاها ليعلم الى الراجح المذكور ثم قول الآية ليعلم القول بالتساقط وعدمه كما نلاحظ فاحاجة التحد برفا مل قوله منهم من ذهب الى ان الخمر سيرة الاختلاف على اليعلم من التمرى ان الراجح منيرة حكم الحقيقة لى حاد واصل الراجح فالتكلم فثبت احتمال التسمية بلزم العلم فى المحجب بربك من قول ان موجب العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول استدلى التسمية فى العلم مقتضى وصار له المستند الى دليل فكلما لى من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى فى وسننا بملك اعتبار الراجح فى حق العلم بلزم العلم بملكها بدون ما لا ينقل اليقين من الراجح السابعة ليعلم الراجح معتد فى حق العلم بل لا بد على من لم يفرق حقيقة وجب العلم بلزم العلم فى المحجب بربك من قول الثانى انه لى العلم بملكها بعد التمرى





المسلمات وذاكر من الشيو فوجدوا ليس بقرينة الارادة بل هو دليل سجود التسخير وهو في الارادة فلم يستلزم جواز الارادة  
**قوله** فان قيل ان هذا الكلام لا يفسد بقرينة الارادة بل هو دليل سجود التسخير وهو في الارادة فلم يستلزم جواز الارادة  
 واما في جوابه فذكر من اذون التكليف بالحد والتقليد من ان تلك الارادة سابقة في حق العمل فاستقام العمل  
 به بمرات اشترطت من غير ان يرد لم التكليف بالحد وبالقيد في حق العلم مني انه لم يلزم من الاعتقاد بقطعى له بمراته لا يعلم منه في حق  
 العلم بغيره بل هو استقامة العمل وصحة العمل في احتمال الشخص من من القول بوجوب العمل للمعوم الظاهر ان انهم على  
 احتمال الشخص دليل بطلان لا يفسد الارادة ولا يلحق عليك ان التقاضي في حق العلم يخص بالجماع استنادا الى انهم في جواب  
 الحق من **قوله** فلما كان التكليف الزماني ان قولنا جواز الارادة يستلزم تقليد التكليف بالحد في حق العلم لان من سئل  
 انه لا يكون متبادره في حق العلم دون العمل مستنداً بتجديدهم التكليف باليس في امورهم كاذب اليه في العلم ان الوقوف على الباطن  
 والعلم به في الدين وسنانه في حق الله فينبغي قطعاً مطلقاً كانه من فلا يكون للعلم عقاراً بالان يعتبر من كل وجه  
 غير تقليد التكليف بالحد في حق العلم لان هذا سببه تغير في المقام الناظر من ان يكون منه فاددوا على المعارضة المنع  
 وجوابه بانهم من رتبته يادى في ما رتبته لك **قوله** اقيم السبب الظاهر مقام الباطن كاقامة العلوة مقام اعتبار  
 العمل في السفر مقام المنفعة **قوله** وقد يقال في جواب فان قيل هذا الجواب لا يفسد العمل ولا يفسد العمل  
 في بعض المقامات ولما سقط اعتبار الارادة في حق العمل بالاتفاق سقط في حق العلم بطريق الاول لان العلم على القلب  
 وهو اصل العمل فيقوم الجوارحه وانها تابعة لقلب سقط في حق العمل فحق الاول انتهى اطن ان تقيده من جوابه  
 المنقول سابقاً به لانه في حق العلم ان العلم هو الاصل من ان كان كافي في الاستدلال بالظن  
 الاول ومنه انه لما سقط اعتبار الارادة في حق العمل لان العلم هو الاصل من ان كان كافي في الاستدلال بالظن  
 اولي لانه عمل اليه ولا فرق بين عمل القلب على الجوارحه فكما لم يكلف الله تعالى باليس في الجوارحه كذلك لم يكلفها  
 به في عمل القلب من ان العمل لان العلم هو الاصل من ان كان كافي في الاستدلال بالظن  
 باعتبار فيما هو اصل الحقيقة يستلزم الاعتقاد فيه دون العكس فلا يصح اعتبار وقوعها في حق العلم دون العلم به بالنظر الى ما في  
 البشر وفيه لزوم مخالفة لما قلنا من ان كشف حيث اعتبره لشارحه الاصل العلم والظن في ما قلنا اعني الاصل العلم  
 والظن الجوارحه ولا يخفى عليك ان فيه ايضاً شارحاً الى حقيقة حيث قال العلم على القلب ولم يعقل يتعلق بالقلب وهو اصل  
 الجوارحه **قوله** لانه فينبغي ان يكون الواحد والقياس فان لها احكاماً لم يعتبر في العلم واعتبرت في العلم كذا في التكليف **قوله**  
 ودون العلم لان العلم للمعوم قطعاً با احتمال الشخص من من هو وجوبه من احتمال العمل بغيره سجود العمل بالحد واما احتمال

ان لا يكون واجبا للمعنى ترتيبا متواليا ما وجد بالاحوال على تقدير عدم الوجوب لا بمنزلة قسم ولا يكون اعتبارا  
 ترتيبا متواليا بمكان ما وجد به جوارا للمعنى جوارا على ان عدم الوجوب لا يستلزم عدم الاستحباب فترتيب  
 المتواليا ليس حقيقيا فانه قيل من ان كل فعل فإيجابه يقتضي ان لا يتم ترك العمل فيه فإيجاب يقتضي التخصيص والتكثير  
 فالاحتمال في حساب العالم كونه اقل من المساواة لان مقتضى التكثير هو الإيجاب الموجب القطع وهو غير متحمل مثلا لان  
 على تقدير كونه قطعا لا يلزم لبعضه على وجه القطع والتمسك فافهم **قوله** على اعتبار الاصل اي على وجه التخصيص اذ  
 نفس الاصل هو العلم بوجوب **قوله** يعصيه حكما المراد من الحكم شيئا المنهى لا الاصطلاح وهو ما لم  
 يقبل التسليم **قوله** ومية نظران مراد بضم النون قال السيد الشريف ما حاصله ان الشارح رحمه الله حمل كلام المصنف  
 على وجه تيرادى من ظاهره فصار له ان يمكن توجيهه بان يقال ان مراد المصنف من التخصيص ان يقتصر العالم  
 على ما يورث شبهة افتراء لان التخصيص بالطلاقة لا يورث شبهة فتوالتا عدمه لان الكلام في العام ملائم لقرينة  
 يتحمل ان يكون محصورا بالعقل المحسوس او غير المتحمل لان الكمال متقارنا بالقرينة لا بالكمال مستقل منسرا ان  
 عدمه لا يحصر بقى احتمال تخصيصه بكماله مستقلا موصول لم يتحمل الابدان هو قليل جدا ليس ثانيا بل لثانيا هو التخصيص  
 فلهذا ان قوله بالقرينة لا منسوخه حال من العام قوله لا يورث شبهة بيان التحقيق كون التخصيص لا يقتضي في حكم  
 الاستثناء ان لا ينفى التهمة المذكورة في قوله لا يورث شبهة ويحل عليه كبرياءه لمقتضى ان منه التخصيص التي مقتضاها في حكم  
 لا يتحملها المقدار من قبله لا يصير مقارنا بالقرينة لا يقال ما ذكرت في غير احتمال التخصيص لكن يمكن نزولها من مقتضى  
 الدنيا فلا يكون العام قطعا لا لقول هو الذي من غير مستوية الاقدام مية الحكم شيئا فإيجابه في حجة العام من حصر  
 هو عام منه والمراد من قول المصنف هو التسليم انه ثانيا من مستوي في حد ذاته لا بالنظر الى سائر الادراد لان سائر الادراد  
 من المتناهي مية متعيب بانها لا تتحقق ليست ثانيا فلا يرد وقيل من ان التخصيص بالمعنى المستعمل في النسخ انما  
 بالمسئلة الى سائر ما يقتصر كونه ثانيا بالنظر الى عدم انحصاره في حكم عدمه لم يرد على توجيهه ان المتناهي من غير  
 العام الذي لم يلزم منه تخصيص هو التخصيص عدمه لا القطع بعدمه فالتمسك به في التخصيص انما يقتضي ان مقتضى التخصيص  
 او المحسوس او العادة او كون بعض الافراد مقتضا لادراكه او اقتصر الكمال لم يرد على مقتضى التخصيص كما عرفت به  
 بالاعتقاد نحو ما وجد ان الاول ان يحل قوله لا يورث شبهة على العموم كما هو معتقود فيكون له شبهة ليكون ثانيا فيكون  
 يكون المتناهي التخصيص بالعقل منسوخه في حكم الاستثناء لا يورث شبهة بمقتضى لاني الباقي في العام لا اثر له  
 لا ينفقه خصوصا لان كل ما يوجب العقل كونه غير داخل لا يدخل في ما سوى ذلك يدخل كافي في الاستثناء ويكون دليل







كلها الى التام المذكورة من ان لا يخرج من قبل التحصيل بل ترك الحقيقة دلالة المحل والبيان قول  
او يقتضي ان بعض الاول قد جعل مثل هذا الشخص في المستقبل بناء على ان المراد من المستقبل ليس كلاما متعلقا بعينه الكلام  
قوله الاحتياج الى رجوع التخصيص هو اصل قوله ثم وحرم الاول وان رادف محتاج الى ترجيح الصيرورة كونه مستند وما اذا  
وقصر الثاني من جهة التخصيص في هذه الصورة ويجاب عن الاول بان احتياج هذه الصورة على سبيل الطراد بخلاف قوله وحرم الاول  
وعن الثاني بانه خلاف الاصل فهو على الاصل لم يعد المستحق كونه كونه مستحقا فيكون غير متعلق قوله وهذا قول من يوجب  
الصفحة فيشرط بعضها بالكلية لان التصحيح حصل خلاف المذهب فيها لا في الاستثناء والنهاية كما سيجي في فصل التخصيص  
المخالفة قوله قلت بل المراد بان الم احتضن سيد الشريعة على هذا ينبغي ان يكون جازيا من باب اقصه لانه  
يحل على الحكم في البعض فقط وحسب بان قوله ان يدل على الحكم في البعض شرعا ان يكون في ذلك الكلام اشارة لبعض  
من الحكم وليس هو زيادة ذلك اذ لا كل شيء حتى يكون زيد بعضا منه وهذا لا يحسم بانه لا يتبين لانه شرط يقتضيه دليل جاز  
بعض القوم فانما يجب بان النقص بينهما بان المراد من نقصان من كلامه من ذكره او لا اقصه مطلقا من ان يكون جازيا  
من اقصه منه بالمرئ غير مستلزم حتى ان هذا المعنى لا يتناول النسخ لان النسخ متضمن لنفي الحكم عن المخبر وانما يشترط  
نفس شيئا لا يمكن ان يقال ان النسخ في نفسه كونه كلاما مستقلا اقصه في حد ذاته لا يدل على الاطلاق على حكمه  
واما على الحكم في التخصيص فانه لا يخلو من اقصه هذا المعنى على نفس لا يبعد ان يقال ان المراد من قوله  
ببعضها في الاطلاق هو غير المتعلق في اصل التخصيص بل المراد منه هو بعض دلالة الحكم في البعض مطلقا سواء كان المراد  
على الاخر كما في النسخة او لا كالمصنفه وغيره والتحقيق ان اقصه منها معناه هو الحكم بالثبوت على البعض لسر عدم اقرار  
البعض الآخر من ذلك البعض في ذلك الثبوت الاول عليه الكلام سواء كان له ما ينافي في نفس الامر ليقول لا بد من  
القول في غيره من الخلف لان معناه ان يكون الحكم على البعض من الحكم كونه على بعض الآخر فلا بد من ذلك ان كان  
ان يحل قوله ان يدل على الحكم في البعض المراد من مقتضاه لا وجودا غير ارض السبب او لا كما لا يخفى قوله وهذا  
الجواب عن اشكال التخصيص حاصل في الاشكال انه لا يقرر في موضوعه ان نوب النسخة من الحكم في الخبر او الاستدلال في  
ببعضه من الحكم بانه انما يتناول اشرط اقصه في بعض التعديرات لا يصح على نوب النسخة من اذا الجواب في  
في نفسه عنده واستدلاله بقصره لا على نوب بجملة من فانه لا حكم في الاخر او عند حتى اقصه في الحكم مستقلا  
والجواب عن ثبوت في انت طالع حاصل الاشكال ان سبق قوله ان قلت النسخة وتقولون بغيره في شرطه اقصه  
والقول بالاقصر تسليمه بين الاشكالين بان ابيد من المعجم قال انه لا فرق بينا في التفسير اما قال بانه لا فرق

يخرج من المذكور ليس جوابا على بل هو ما خود عنه و هو انه لما قدر ان يتم القصر لانه على الحكم في بعض الحكمين  
الباقى ما قول بان القصر بهذا المعنى على بعض التقادير ليس على حسب الحقيقة ثم قلنا و جيب ان الشرط اذا منضم  
الجزء لشيء منها الحكم على بعض التقادير بدون ذلك على الحكم في بعض الآخر لا ان مجرد ان الجزء هو قيد الحكم على سائر  
والشرط قيد قصره على بعض فانهم فانه و قد حق على اننا نعلم ان حاصل الجواب الآخر ان معنى كون الشرط للقصر  
على بعض التقادير انه لا يشرط ان يكون الحكم على جميع التقادير فحينئذ يعلق بالشرط لم يقيد ذلك لانه منسب لمصير  
الحكم على جميع التقادير و يشرط قصره و هذا الذي خرج مما سبق كما لا يخفى **قوله** فان قيل لعل مثل هذا تخصيصا بالخير  
قال لا يستلزم ذلك تخصيصا بل لا بد من ان يسمي هذا التقادير متعلقا تخصيصا و ما قيل من ان المراد من قوله و هو تخصيص  
ان التخصيص لا يكون لغيره بل ان كل متعلق تخصيصا من المراد ان المتعلق المتصل بالوصول ليس بشي لان خلاف المتصل  
و لا يترجم خروج النسخ من القصر من ان السام لا يندرج من حاصله ان المقام يعنى بتفصيل الفرق بين القصر  
و غيره و المصنف لم يلفظ به و ورد عليه قطعا كما لا يخفى نعم يمكن ان يقال ان هذا نسخ كونه مستقلا لا يعلل على  
اذان الحكم من بعض القصر على بعض الآخر و لم يرد في وجه من التخصيص خلاف ما سلكه كونه غير متعلق او غير مفصول  
كما لتعلق امثاله بل على نفس القصر فانهم فان الفرق و قد قلنا تخصيصا قد يطلق اصطلاحا على التقادير  
المتعلق سواء كان تراخيا او غير متعلق النسخ فلا يرد ما قيل من ان هذا الجواب لا يلائم سوق كلام المصنف و حيث فصل  
القصر بقصر الاستثناء و غيره و ليس بتخصيص اصطلاحا و بقصر المتعلق ثم قال و هو تخصيص فان اراد اطلاق المجاز عليه  
ان مطلق القصر تخصيص فلا يلزم التخصيص لان غرضه ان التخصيص يطلق اصطلاحا على المتعلق و هو صرح بان انحصار التخصيص  
القصر بالاستثناء و غيره فانه لا يطلق عليه المجاز و لا دليل عليه بخلاف الاول الذي لا يلائم في تخصيص جعل التخصيص مقابلا للقصر  
بالاستثناء و غيره و هذا يمكن لا يخفى عليك انه اذا كان المراد من التخصيص مبنيا على التخصيص لا بان يكون المراد من التخصيص  
قول المصنف و هو حجة فيه شبهة العام الذي يخص متعلق الوصول بقرينة ما سبق قيل في الفصل من ان العام  
المخصص متعلق بقصره على الباقى **قوله** تخصيص الكتاب بالسنه و الاجزاء لا يتوهم نسخ مجازي بتخصيص الكتاب  
بالاجزاء و الجواب على ان الاجزاء لا ينفخ ولا ينسخ و كل نسب النسخ فيه الى الاجزاء فهو اقل يقول صاحب الهداية  
نسخ كتاب المنة ثبت باجماع الصحابة و قد اتفقوا على ان نسخها بالاجزاء و بالوارد في النسخ عن نسخ جزو  
في بعض النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ  
و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ و قد ثبت في النسخ

و هو تخصيص النسخ

و قد ثبت في النسخ













يكون مشكوكا قوله كالمعنى الجمهور قبل الاول تركها لطلبا لعدم التكرار قلنا المنة كونه سابقا بوجوبه لتصورها لعلها قد تلتفت  
 حربية بالنسبة اليها واما انتم النفس المتكلمة في عينها من اناس ذلك قوله وعامة الافعال ليست متعاقبات انا زادوا لفظا لعلها  
 احتراز من ان افعال التقييد في المدة مذهبهم وجميع اصحاب التقييد فانها ليست تقييدية قوله فذكرت مطب على ما  
 لا يذهب مطلقا لوقوع قوله بالبيان الاول بالنية كما في كثير من النسخ قوله وقد يكون جواب فاعادة كذا قيل في  
 انك لا تعد وتقول في غير ذلك في عين التقييد الاول قلنا انها تستلزم المنة على المذهب الصحيح ولا بد ان يكون مضمونا  
 دلالاتها ان مجازة موعنة قبيحة وليس مضمونا موعنة تحق كمالا بخلافه يكون نوعا وما انما قد قدم دخوله في القسم الاول لانه  
 لا يرد حثيها ان يكون حقيقة من ليس له على تقدير استغناءها فلو لم يكن محمدا ليس كذلك وفيه ما دل في القسم الثاني في الما من انه  
 قبيح علمي بانه لا يكون فيه القرينة المماثلة من ارادة المعنى لتعيين له اللفظ بالبرهان انه وان كان في قسم اخر من الوضع  
 المعنى كمن لم يستعمل في القسم بجهنم متعقبة لوقوع بدل قوله عند القرينة المماثلة عند القرينة المماثلة على ارادة ما يتفق اليه  
 كان مشكوكا فيه ايضا قوله لعلها لا يوجد في قوله بل هو من كون الوصف الماخوذ في تعريفه حقيقة مالا لتقدم الاول من  
 المعنى وما عدا ذلك لعلها لا يوجد في قوله بل هو من كون الوصف الماخوذ في تعريفه حقيقة مالا لتقدم الاول من  
 سببها من النظر الى الاول حقيقة الماخوذ في الثاني قال المصنف بل هو من كون الوصف الماخوذ في تعريفه حقيقة مالا لتقدم الاول من  
 يكره شيئا نيا سببه هو الخوازمي ذكر في التقييد انه يكون حقيقة موحدة في معنى واحد من جهتين فالمراد من الفصل معنى اللوح  
 قوله وفيه اعلان ذلك بمن ان يتحقق حقيقة شيئا في المعنى كونه حقيقة مجازا بالنية الى معنى واحد ليدل على انه في قسمين بل قد يكون  
 ليدل على انه حقيقة مجازا في معنى واحد كمن يتبادر في التقييد الثاني من ان اللفظ الثاني في القسم  
 باعتبار انه من اللفظ يرب حقيقة لعمدة مجازا في قوله واما اعتبار انه من افراد ذات الارادة بالعكس لا يلزم في قسم في التقييد  
 محضه ولا في لفظ المطلق باطلا لانه في قوله الغرض سبب اللفظ حقيقة باعتبار مجازا باعتبار كذا سبب الغرض واما محض حقيقة  
 اعتباره فليس فلا وجه في هذا لانه قد قيل من انما يذهب في شخصها لكل نوعا لما يتبع في المذهب لا يشترط ان لا  
 كون الحثيين من جنس واحد بعيد عن اصل كلام المصنف لانه لو كان حقيقة مطلقا في الباقي باعتبار مضمون مجازا  
 مطلقا باعتبار انتم لا من حيث الاقتصار التناول قوله واما سبب مصر واحد الخاطا من ان السائق من هذا  
 اشارت الى المماثلة قوله وفيه هو ان كان خبره انه واقعا جاعلة على ما هو رأي الجمهور في جوابه بان ذلك  
 المعنى بعض المضمون له حقيقة فيه فوجه كلام المصنف هو على رأي الامام وسبب قوله لا يقال في هذه النيات في مادة المعنى ان  
 مراد المصنف من قوله حقيقة من حيث التناول حقيقة فاصرة قوله لا يقال مطلقا في هذا الخبر فوجه قوله لا













القديس ان افشا آخر متبعت الحكم وهو مطهر **قوله** فالخصص بالحققة هو نفس الحكم صلا ان يخصص القديس  
 فانما هو باخر بجزء بعض احوال العام من حكمه لا فاقاله اصل منسوس على حكم مخالف حكم عام لا شتر كما في العلم والخصص  
 بالحققة ذلك النقص القياس مطبق في قوله فاما من ان بعض القياس احد فقه خبر الواحد لان للمعارض بالحققة  
 ولا يعبره في العام لا بد من نسخ بعض ما قبله في نسخ القياس ان القياس لا يثبت نفس ان ليخال ان هذا النقص لا يثبت  
 ولا يثبت الحكم لمخالف خبر الواحد لا فقه المذكر بالقياس السلب فيكون دون هذا النوع من خبر الواحد فافاد الحكم  
 فان معنى قوله العام انما هو انما هو المذكر بالقياس لا تحليل لا في نسخ نفس انه خذ في **قوله** ولا يعلم اخره بعد  
 العلم لما ادعى على المبدأ ان القياس مترسخ فيهما فافاد جازية يخصص جازية عدم مقارنته بخصص واجب المتأخر  
 هو القياس يكون مخصصا من نفس هو نفس يكون متروا منسوخا والماتر بكيفية هذا العقد فاقال انما قد لا يضر  
 من ان لو لم يكن مخصصا لورد عليه انهم لا يتصور تخصيص آخر قبله فقد تروا تخصيص العام بالقياس بخصص بغير خبره وان  
 كان يمكن ان يجاب عنه بان الماد من القليلة فهو لا يثبت على غيره **قوله** وان لم يتدبره العلم متعلق بقوله  
 يشبه او بقوله مخصص الحكم ولا يتصور انما في ان يكون النقص الشرطي بالبرهان ان يكون مخصصا العام مقدم هو عدم  
 افادته الحكم بدون مقدمه فعلية تقدير مقدم يكون مفيد الطريق الاولى **قوله** لان حكمه بان ثبات الحكم لا يشبه  
 الذي من جهة لعل الاستناد هو عدم دخول مخصص او كونه غير متعلق كما عرفت فقوله بان ثبات الحكم فافاد انما هو  
 مجرد تمهيد وبيان تمام ما قبله فافاد ما قبل ليس في التمهيد بالبرهان الاستناد فافاد لعل متعلقه على وجه آخر لا يوزن  
**قوله** اي امتدادا لما هو مجبول في ان لا يثبت نفس المخصص مجبولا **قوله** وقد كان ثباتا متبعتين اي قد كان لسط  
 الى ذاته من قطع النظر عن التخصيص بانما يكون قطعيا وفيما اذا الى بان الحكم مخصص هو اذ قبل تخصيصه كان معمولا لا تحليل  
 من مناقشة وهو ان يقال ان الكلام في المخصص الاول هو كونه متبعا للعدد متوقفا بعدد معين فكيف يكون معمولا  
 قبل التخصيص ولكن ان يجاب بان هذا من القليلة تقديره في الجملة ومن كان معمولا بصلاحه كونه كذلك **قوله** والى على  
 عدم دخول النسخي انما لا يقال انما هو القول بجهل الاستناد لان للماد انما هو عدم وجوده في حكم الحكم وانما تحت  
 الحكم بحسب نفس الامر فسكون عنه ان هو المذهب **قوله** فافاد اصل الخبر حاصل المذهب كما ان الحكم في اعتبر  
 فيه بالاستناد اذا كان مجبولا او اعتبره مستقلا اذا كان معلوما وصاحب المذهب الثالث بالعلم وصاحب المذهب  
 الثاني اعتبره بالاستناد في الباب من غير اعتبارا في التمهيد فيما هو لا اصل في ما يشبهه في التمهيد **قوله** فافاد  
 الصيغة لا يطين في السطر نفسه كونه لا مستقلا مجبولا وبما في الحكم سطر التمهيد في جهالة التمهيد بالاستناد الحكم **قوله**



الخفص بطريقها من غير تعليلهم **قوله** من ان قدر الله ان كان قلت على تقدير قدر الحكيم قدر الله العظمة لطريق  
 المباشرة الا انهم لم يوافقوا القياس للنفس الخفص من غير تعليل بل القياس طلب اما صريحه مما ذكره القياس النفس الخفص  
 لا بد منه بل بتفصيله فنيا مشكوكا وهو لا يتصل بمحض التحليل لبيان احكام التحليل بل بصريحه مما ذكره القياس النفس الخفص  
 ان قوله اصل هو الخفص ليس بان من ذلك قولهم هو الخفص بل هو ان يكون كذلك قدر الله ان كان قلت على تقدير قدر الحكيم قدر الله العظمة لطريق  
 العلم والادب والبيان في بيان ما في القياس بل ان كان مثل بعض الخفص من غير تعليل بل بتفصيله فنيا مشكوكا وهو لا يتصل بمحض التحليل لبيان احكام التحليل بل بصريحه مما ذكره القياس النفس الخفص  
 لما مر ان الخفص من غير تعليل بل بتفصيله فنيا مشكوكا وهو لا يتصل بمحض التحليل لبيان احكام التحليل بل بصريحه مما ذكره القياس النفس الخفص  
 وجه البيان ان المبدأ يكون ادنى من مبدأ سيجر من انما قدس سرتوى بالبيان ان الخفص من غير تعليل بل بتفصيله فنيا مشكوكا وهو لا يتصل بمحض التحليل لبيان احكام التحليل بل بصريحه مما ذكره القياس النفس الخفص  
 وتسمية التسمية بما لا يجوز اصطلاحا عليه انما قوله مؤيد لما ذكره وهو الخفص الذي حصص الله عليه **قوله** وقد يقال ان قوله  
 من حيث الكلف **قوله** عدم تناوله شيئا من انزاده اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 ابتداء **قوله** فكذا القياس مستبعد عليه من العلم العاقل ان اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 لو انقضى قوله فقبله انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 قيل مراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 من قوله انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 مينا وكونه معارضا غير متناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 ومن ادعى الفرق فليدرك انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 الا انهم انما ادعى عدم الجواز لا عدم التصور **قوله** فعدم صلوحه الاصل للبيان لا يستلزم عدم صلوحه القياس لكون  
 الثاني متناولا لاول غير متناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 لانهم غير مكافئين فاستبعد منه قياس ال على انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 فان قيل فكم كيف يصح قوله في غير الاستثناء انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 موجودة كونه ليس متناولا من انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 وهو ليس بان متناولا بل انما هو انما اراده ان لا يصح له ان يتناوله اذ لو كان متناولا له كان الينا محصيا قبله انما هو تحصيله القياس  
 تسميه لاحرازها على ما كانت في واحد وليس كذلك ذلك احد منها حصل من الاثر هو تقديره في واحد لولا ان  
 ذلك احد منها حصل من الاثر هو تقديره في واحد لولا ان



[illegible]







البته ادا می حال او تقدیر السلام جاریه و انقضای علی سبب او و انقضای علی سبب او و انقضای علی سبب او  
 الرید و یحکوم القوم فی سبب و من یستحق فی سبب و من یستحق فی سبب و من یستحق فی سبب و من یستحق فی سبب  
 و الکساف قولہ القوم سبب یحکم الرجل خاصه بدلیل قوله و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره  
 بدلیل قوله و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره و ما ذکره  
 قولہ من یتیران منیت لکل فرد و یحکم من هذا ان دخول المستی فی حکم مستی من لم یعد الاستاء علی و یحکم منیت  
 من غیر ثبوت الحکم علی فرد یکاف یقوت و جابی فی قوله لا یتدیر دخول رید فی الحکم لکم نعم الاستاء علی و یحکم منیت  
 بل سبب و الحجة بحکم ثبوت الحکم لکم کما یثبت لکل فرد من سبب و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 و الحکم القوم لا یتدیران انما یحکم علی و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 دخول رید فی الحکم علی و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 من ان منی قولہ حاوی القوم لا یتدیران حاوی القوم یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 فی الاستاء لکما لا یخص فایقوت الحکم منی حاکم فی المیزان ان حصة الحکم مدد الف و الا کم خور حال استاء  
 یتادل الثلثة فصاعد الالسا و ادتها فاعل الحکم یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 و غیره الخلاف یظهر فی ان تصدق و قد ذکره و یخرج عن البعد بالعرف الی انتمین علی انانی و دون الاول فی  
 استاء و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 من قوله فایقوت الحکم لکما لا یخص فایقوت الحکم منی حاکم فی المیزان ان حصة الحکم مدد الف و الا کم خور حال استاء  
 انتمین الی ما یقوت و لما کان الظاهر من ان یتدیران علی کل عدد منین من حیث کونه مسا فاعل علی افراد  
 و کل الی و و احاده التی کلا احراز فی الاطلاق المستحسنة و قد یقوت و فاذا طلعت میوزانه اذ طلعت علی عدد  
 منین بدل علی جمیع افراد و و ذلک بما علی ان یقوت و جمیع الاحاد و ما کان ثلثه اذ غیره ان من غیره الی من غیره الی من غیره  
 حیث کونه مسا فاعل علی ان یتدیران علی کل عدد منین من حیث کونه مسا فاعل علی افراد  
 یطلق علی الثلثة اذ کان ثلثه اذ علی ایشرة اذ کان ثلثه اذ علی ایشرة و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 کما من غیره جمیع الاحاد و کما من غیره جمیع الاحاد و کما من غیره جمیع الاحاد و کما من غیره جمیع الاحاد  
 لیس و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت  
 مستاء و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت و یحکم منیت









بجسم حقيقة فلهذا هو كذا وكذا على ما مر به من القرب من البيت الاول **قوله** الادارة بالقرعة كالاختصاص  
منه لا بد ان يتبين الفصل ويحتمل ان من انزل الى السدس **قوله** ان المحسوسات ان لم يلزم دل على الامتنان  
حكم منه **بالحجب قوله** ليس الاخوان اخوة في مسائل فذلك اى حقيقة ثلثا من القول بعد الاخوان باخوة  
ما اكونه لصدى وديرو ولا جرة اليد لان الاختلاف في اقل الحكم كان الصحة والاعتقاد العقل في كنه الكبر حيث قال  
العلمانية من جهة هو من جهة العدد من خمس وعشرون وكره الصحة وحاته لاعتقادها واما المتكلمين اهل الشريعة وجب  
لصحة الصحة في الشريعة وحاته لا شريعة الى ان الانسان هو كسب محمودين ثمت كذا ذكر السور الى قول ابن عباس  
- بعد من في زمان صمد عدد لا في تحمل على حلال الطاهر الاحكام اعداد من يقول له حقيقة انه انما هو في الكبر  
تجربى ان لم يبدل على ال - والادام من البيت السادس الى اخير كان الاحكام ولذا عدل عثمان لغيره الى تبديل الآية  
وسو جرحه بان من ليس بها التعميم كمن يحول احكاما الى ان يقال له احكامه سكوتى فانهم **قوله** واما الوصية  
فانها انما قد يقال لان الوصية حادثة الازد ورضى حكاست الوصية تامة الازد كما ان القول اقل منه في التعميم  
وليس اقل من الوصية - بل كقول كمال الازد كذا **قوله** بطريق الخلافة الوصية حادثة مطلقا عند زفر  
وحتى حتى الوصية عند من الوصية واما حكم الوصية نعم حتى الوصية لان يكون الوصية بملك حديد كما لا يهتبه وقد تم  
الوصية فانه لا يوصى له ما اوصى به من غير ان يوصى به في ذلك واما قوله في الوصية من ان الوصية  
عند من انما كانت ملك حديد فانه اوصى به حتى حتى الوصية كذا **قوله** انما قد جلتان من كل وجب  
الكلابا خلافة الى التبعة **قوله** اوتسبة الوعد والردى تشبيه كل واحد من الامكن بالكنية فليكن عليها الحكم يكون  
استمارة وعلى الاول مجاز او كقولنا ايضا انما تشبهين للمضامين حال كان متضمنان بغير واحد لا في الازد  
المضاف الى الحكم اولى من كذا كذا في الوصية الاضافة اللطيفة اذ لا يستلزم اجتماع اثنين من انصافها لاعتبار  
ويجوز ان يكون المحاف خبرا للمضام العدد استمرارية محمولة عليها واما كان الحكم او ليس التبعة لكثرة وعدا في الكلام  
ومن المفرد من ستة بالتبعة هو عند الكوامين اذ المكون الى اللبس والافاق التبعة لازم وعند غيره من مطلق القول  
فانقلوا ان يدبروا على باب الكوامين والادام والآية اياها ما لم يجدوا الاحكام وقرارة ابن مسعود اياها انها وان لم يكونا  
واحد من معرفين بالمطوق احبيرة الاحكام عليها سؤل نفس زيد وعمر وليد اوق طاهر المضاف اليه واما اذا لم يكن اياها  
ايضا متضمنين على من يصدق خوف اللبس فتبينه راجعة وعدا من جازجه قياسا وفاقا للقول ووليس طارفا  
فانما منهم مجرمة ساءت من ضجوعها لهما واما من اللبس لانه لا يكون للبيد الا لطلان ولو تميز المراد الى العلة والظن

تجربى ان لم يبدل على ال

والمفرد من ستة بالتبعة هو عند الكوامين اذ المكون الى اللبس والافاق التبعة لازم وعند غيره من مطلق القول

يتناول منها والوصف والاسماء وتختص ذلك بجزء من اللفظ والمخبر بها فتكون لا يكون من الشخص الواحد قوله  
 مبرور منقول من المردود من الجمل ان كان قيل على انه كذا هو الحق من باب كذا فيقول قوله قد يحار من المردود  
 المردود والى الجمل المحصول ان قلب قد لفظ على الميل الموجوده ولما خالفت تحفته وحاشية المردود من  
 السلام من كذا من رتبة وقوى قلبها ووجه مختلفه الحكماء من حيثية يصح ان يقال المردود للقلب بانه لا يرد من  
 وجب على القلب على ان القلب هو وصف العنصر المبدل لا القرب والى وصف العمل انتهى الى ان القلب لا يرد من  
 بل قد ينفرد من شئ الى شئ ملاعبة الى ما قيل من ان بها صفت حلى قلوبها من قبل جده من الجمل  
 انما هو على كل القلب على مناه قوله وذلك انى ناول الحديث ما حده الوجود المثلث لان الله قوله على لعد تارة  
 الى ما ذكره الخصاف وغيره من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة العمل او مناه الله على لعد من عدم كونه امر او احد  
 المذكورة قوله فانه وفاق الظاهر ان مناه الله وفاق في اطلاق الجمل على معين فيه ذكره تارة هو ياء من الجمل  
 من النائية من اطلاق الجمل عليها وثلث صفت قلوبها محاذ فيهم قوله فنقول ما حده الى ما ذكره من انى ناول  
 اس الحاجب لا حاجة الى ان كان ما على باذهب اليه من الاسلام من ان جعلنا شخص علمه واطلاقه من  
 فيجاء به الجواب في هذا القول كذلك لا حاجة على هذا ما ذكره في مختلف الجواب من نحو صفت قلوبها العلم ولكن ان قيل  
 كلامه على ان نحو صفت قلوبها ونحو فعلنا خارج من محل الزام لكون الاول مجازا في الثاني مستر كما ان كلامه ظاهر  
 واحد في محل الزام فاشتمل على الجواب بخلاف الارت والوحية من قوله ومن ذلك يجب ان يقال الجمل  
 فيكون الجواب لا حاجة اليه من انه غير مفيد لانه لا بد من حمله على الاشتراك المعنوي يكون هو صفة علمه من مصاديق  
 هم فعلوا العلم فكلما ان هم فعلوا او قوله علمه انما يلحقه وان يكون العلم كما ذكره فيكون معنوا كقولهم معنوا  
 على الان ينسب موجبا لكونها جمعا لعد العلم فاعتاد منها في الصدق فافهم قول المردود ان الجواب لا حاجة اليه من كذا  
 حاشية فان الظاهر من قوله انه مشترك بين التثنية والجمع حيث لم يقل عن الاثنين معنوا هو الاشتراك اللفظي  
 وليس كذلك يجب ان يقال على الاشتراك المعنوي يقال معناه انه مشترك على المدلول التعبدية والجمع والجمع  
 فخره الاشتراك المعنوي ان لا يستلزم اللفظ فاما وصفه لاسلاما في المعنوي معنوا وهو تخفيف معنوا واستعارته في كذا  
 سره ان الله اصلا من ان ينفرد قوله كذا ليعنى هم فعلوا لكونها لا معنى قوله والعبد من ذلك انى العبد من جمل  
 ما قال امامنا من ان لا يستلزم الجواب من ان اطلاق فعلنا على الاثنين مجاز وهو تخفيفه من الجمل انما كان بعد منه لان  
 ما قال بصفهم صحيح في نفسه لا يتصور ان ما قال الله في صحيحه في نفسه لانه مستعمل في اثنين من غير ان يرد الى

في الجمل  
 في الجمل





الجبر ليس بخاد ان كان بالنظر الى ان النسخة ان يكون له الا زيادة في تخصيص بيان انه غير مراد لا يمكن ان يكون  
 نسخاً البتة فانهم قولهم كالمساواة اذا كان مجازاً عن المفرد قوله على هو اصل وضمير المفرد ما في معناها ليس  
 محمول عليه ان لم يكن موصوفاً للمفرد والمفرد من الحكم من التحقيق والتقدير في بيان الاتزوج ليس  
 لغيره بل اتزوج امرأة فانه قد قيل انه مخصوص بالزوج ولا يتناول في معناه قوله الاول ان الجبر لم يحصل  
 ان تعبر به في مثل هذه المسئلة على ما سبق من مسئلة افلية الجبر غير صحيح بل هو بيان التمسك اقله بالحققة وهو تخصيص  
 انما يطبق عليها مجازاً الكونية على ما يقتضيه في جميع الافراد وانيها ان انزه سالفاً في الجبر العزائم واما انما الكلام  
 في العام قوله ان لا نزاع في الجبر قوله عدلنا عرفاً ومختلفاً فان قيل قال ثم دنا له لم ينفوس والمراد هو  
 وحده لا شريك له فيكون كل رتبة من رتبة قلنا فهو خارج عن محل النزاع لانه لم يكون التسليم فلا بد من  
 من التخصيص في معنى قوله ويمكن الجواب عن الاول ان الجبر لا يرد على مدلول نفس صينية الجبر المفرد من مجموع من  
 حال التخصيص لانه كان بناسخه وذا هو الجبر ومارضاه هو الامام ما يخص به في المقام في الحكم متا بالكل  
 الحقيقة لم يرد في ذلك التمسك فصار تعريضاً لهذا المقدر وان كان صينية العام انما الكلام فيه في التفسير وهو الانتم  
 التوفيق شرط او شرطاً مجازاً اي ذلك المنع ويمكن ان يقال ان صينية العام اي حقيقة فينا وعلى ما سبق من  
 في العام بخصوص حقيقة فيما قبل من حيث التناول الزيادة بالقل من البرهان من ثمة الاختلاف في معنى الجبر من انه اذا  
 انتهى بخصوص الى اثنين لا يتبع حقيقة على ترتيب الجبر بل على ما في التفسير في العلم معنى ان يكون  
 منها في التمسك عايداً لمول المفروض لان يقال انما لم يرد في التفسير التوفيق بغير مقتضاة ولم يرد له قوله  
 والتخصيص انما يرد في العموم واما لو اس ان العام بخصوص من التمسك بعض القياس وذا لو اورد احداهما على  
 بعض مسمياته والتخصيص لطلب على هذا المعنى اي قوله في الصفحة ثلثة ليع ان المراد ان ابدانه صحيح بالنظر الى  
 مفهومه التوفيق لانه يستعمل في جميع ذلك في التمسك ولذا قال في ما سيجي ان لفظ الكل والجبر قوله لا يعان خاصين  
 بان يراد الواحد والآخر في الجبر عند من ان يقال انه اذا دلل الموت واحداً يكون عاماً بل هو الجبر من الكلام  
 في العام بخصوص منها فرفق قد ذكرنا سابقاً فاذا ذكر لقيت كل اجل مراد منه العموم ولا تتفرق ثم لم تحق  
 والتخصيص المراد احد لا يرد في هذا المعنى كما لا يخفى قوله وقبته على ان التفسير من معنى ان لا يفرق بين المسهل  
 وفيه في الجبر المفرد ان قد تقرر ان اقتت الرجال في منقوليت كل اجل لان يقال انه لا مكان في غير  
 المستقل الوضعية التوفيق لم يفرق فيه المفرد والجبر بخلاف المستقل لان الجبر انما كان قبل المفرد من حيث عام

في التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير



واما اختار لفظ الحفنة لان المتبادر من فرد الشخص الواحد هو مجموع احوالهم قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من  
 واحد **قوله** وقد يكون حصة غير معينة ونحوه المذكرة كرجل **قوله** وقد يكون حميرا او دنا و مثله كل مصنف الى النكوة  
 اما الى حفته مبنية من الحقيقة وهو مثل ياربها الرجل اليه ككاتب على تدير يكون المندى هو معروف بالاكلام  
 البنية ابن الحبيب بقوله واذ المندى المعروف بالام قبل ياربها الرجل فيكون المندى هو الرجل المعروف  
 والحفنة مستند من المندى ولا يحتاج الى تقديم الذكر اما على ذهب اليه اشارة الرضى من ان المندى  
 هو اى الوصف لانه لا يهاجم بيان الماهية فالترليف فيه الجنس والى في نحو هذا الرجل فقال قدس سرور  
 المحلل له ايضا للمعبر وقال شفي واذى سلطة الله عليه ليست شري معنى كون الامام بعد فائدة ذكر الرضى في  
 بحث المندى انه لا يوصف باسم الاستدراك الا باسم الجنس المعروف بالام اما اسم الجنس فلانه هو الدليل على الماهية  
 من بين الاسماء المحتاج اليه في اثبات اسماء الائمة بيان ماهية اشارة اليه بالام فلان تعيين  
 الماهية يحصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطلب المطلوب عين لفظ  
 المندى وخصر انى الترفيع الى الامام اذى قبل من اخصاف اليه **قوله** وهو ترفيع الحقيقة على ماهية الطبيعة  
 ولا يخفى عليك ان الامام الطبيعة قد يكون الاشارة اليها من حيث صدقها على الافراد فمكون الحكم على الماهية على  
 الافراد لكن من حيث صدقها عليها كالاشارة المتفرقة نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موصوفه مفردة لان اتم لفظها  
 على ماهية وقد يكون كذلك وقد يكون لشيء ان لا يبرز الوجود الخارجى نحو الانسان انهم وقد يكون الاشارة شىء نحو  
 الرجل خيس المراد منى قوله وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى غير الافراد فالحكم بان يكون الحكم عليها كالم  
 الماهية فما يكون فيه الحكم على الماهية من حيث صدقها على الافراد فالامام غيب الطبيعة فانهم فانه ذيق **قوله** واما  
 ان يوجد قرينة لبعضية الخواص المحصر على ان السلطة بينها والى الخارج وهو لا يدل على عدمها في الارادة فبذلك  
 دليل البعضية لا يخفى اما ان يوجد دليل على كونه غير محيل على الكل او لا فيجب على الإطلاق وحيث يكون قضية مبهمة في اثار  
 اليه البعض واليقضى للصحة النقل لكن المحذور على ذكره كذا نقل عنه نقل قدس سرور نحو المحل **قوله**  
 اختار اعني ترجيح بعض المتشابهة والى اذ لا يدل عليه صراحة بعض الموصوفين بل الاستدراك كقول  
 والمقام الاستدلال الى احد طرفين البعضية فانه من اقل من ان قرينة الاستدراك قد يكون صريحة كالاستدراك  
 ان كذا ليس الاستدراك لا تارة من الترجيح ومن ان اللفظ في المقام الاستدلال الى المحل على العهد الذى سمي وان  
 لم يوجد قرينة لبعضية اذ لا يتحقق الاية الاستدراك **قوله** فالعهد الذى سمي الاستدراك من فردهم معروف

اى على ما هو  
 فى المتن

شيخ الاسلام

تولید الحقیقه در انما بحکم المهدی خارجی کالذی فی دلائل شریقی اجابا الی الجنبین لان بعینه المهدی خارجی برقی الحقیقه  
 و منزهة السامع بها بخصوصها و هی التحصل لبریه الجنبین سبیلها فان المنعیه بها منزهة الجنبین من حیث هی او کما  
 حکم بحسب المهر و فی کل ده زرد او بعضها مستفاد من ترمیمه خارجیه عن حلول المعطی و بعضها غیره فاما ما قبل من  
 ان تکرار الحقیقه عبارت عن تکرارها من غیر اعتبار الافراد و کیف کون تکرارها منزهة و محسوس الافراد من غیر اعتبار  
 بقی مان اسم الجنبین ان منزهة عن الافراد من حیث هی فاما من القول بوضوح آخره فمفهوم بالاسم الجاری و فیما یزعم  
 سوی در ضمن ادعایه المادیه یکبار لکلمات کما صرح الیه شیخ الرضی فی الکلمات کلها لا و فیما ساء ما به و خصوصاً کل  
 مهور و کما قال الیه لیس فی تکرارها علی الماهول لانه و ما یکون فیما اذا کان الموهومها عطف مخصوصاً و الموهومها له التکرار  
 الموهومها لوجه مثال ایادینیا و حظه الموهوم لوجه کل اعنی اسم الله و غله الامم و منزهة بقیاد الیه التکراریه و محسوسه  
 الموهوم من المتکلم الی غیر من ذلك الاسم الله مقدم ذکر تحقیق او مقدم بر اسم الله و غله علیه موهوم و غیر  
 عام المراه من جمایات حضور الحقیقه مقدمه ذکره و فیما ساء لان اسم الجنبین سبیل الماده من حیث هی و الماهول  
 الاحصاء فی ذین الخفا طب و الفرویه کما و فیما مستفاد من خارج و ان کان موهوماً لافرد المهره کما ذهب الیه  
 کثیر من الیه و اما حال البکس و مقدمه ذکره من المهدی خارجی منزهة و سبیلها کما فی المضمره فاجاب لا و تکرارها و الحقیقه  
 علم و هم یفکران محارها و ما یستفاد من حوائج الی و الی سبیلها علی الماهول منزهة بریه فاما کما لیس التکرار من  
 و من تکرارها و انما قولهم و سبیل المحققون ان الامم الموهومه حظه الموهوم فی المفضل فایده الامم الموهومه  
 و من تکرارها و الموهوم و سبیل الامم الموهومه فایده الامم الموهومه و من تکرارها و من تکرارها و من تکرارها  
 او حصه منها فمفهوم الجنبین عند الموهوم و قسم سبیلها و قسم من عده و حلها و الی قولهم و حقیقه التبعین و کمال  
 الیه فی ذین الموهوم بالحق حقیقه قد کون و او سبیلها و من تکرارها و حوائجها و حوائجها و حوائجها و حوائجها  
 المراد منه حصه معینة من حصه و سبیلها و الحجاب الموهوم المراد من الموهوم و در خارج و حوائجها و حوائجها و حوائجها  
 لما قال به قدس سره فی الماهول لا صلاح کلام حسب المضاف حیث حوائجها و ان یکون فی تکرارها و سبیلها المراد  
 المعنیه و اما قد فدا و ذکرها و الفرویه سبیلها و ان یکون الامم منیه المهدی خارجی منزهة کمال التکرار و الی جواب ان  
 و یکمال التکرار بالنسبه الی المهدی الذی فی دلائل شریقی و متبعین بالنسبه الی مثل هذه الافراد بالنسبه الی الجنبین  
 الذی اعتبر حسبها و ان کان فیها و هم اجماعاً و غرضه من ان مثل هذا فی غایة الغلظ بل غیر موهوم و فایده  
 احتمال عقیده و ما یجواب بان کلامه انظر الی بعض افراد المهدی خارجی و بعضه افراد الموهوم و بعضه

[illegible]

عليه يكون انما هو الفهم اذا كان في موضع العهد المفرد وجب دخولها جميعا وعلى ان البعض ليس اوسع المس  
 هذه اذ حمل على الجنس حسب ان يولد لكل الجنس بعين ما ذكره لعل به وجود التسليم ووجه المنع ان القاعدة على العت  
 كون **المعنى** موضوعا للفرد المنتشر ظاهرة اذ في الفردية على تقدير كونه موضوعا للجمعية بتفسير قولهم ان  
 ولان النكرة اعم من ان الحكم هو موضوع التنوين والنكرة بهما عارض فكلها اول انه موضوع للفرد المنتس  
 اذ لا معنى واما في العوض على الاول تخصيص التفكير والفرد منه المنتهى كما ان غاية تعريف الجنس على الثاني اخصيص  
 على ان يثبت النكرة وهو مفرد لم يجر قطعا فان المراد من النكرة هنا تعريب غير تام لان موضوع تعريفها  
 هم تلك العناصر التي هي محتواة تحت عدم الفايده فيه بالنسبة الى النكرة فلا بد من ان يقال ان تعريف التفكير  
 ان كان كذا هو الاصل ما يصح باسم الجنس لكن **المراد** الاستعمال في تعريفه انما هو ان يكون تعريف الجنس مفيدا للفائدة  
 اذ حمل فانه لا امر عليه في الاستعمال من عدم الفايده فيه بالنسبة الى النكرة وحيث ان تعريف الجنس مفيد للفائدة  
 وهو انما هو الفردية التي هي محل النكرة وان اريد منه اسم الجنس منها تيمنا اذ كان موضوعا للفرد المنتشر  
 تعريفه وصحة الماهية ما وقع ظاهره لانه نص في الفردية ان يقال انه وان كان في الاصل موضوعا للماهية لكنه لا  
 شغل النكرة بمعنى الفردية **قوله** بان المعهود الذي في المعنى كالمعنى اى فيما اراد به وان كان في نحو الارادة  
 على ما حقق قدس سره في المجلد الاول بان العهد والمنكر لا يهيم في المصروف المذكور انما هو باعتبار الوجود لا باعتبار  
 الوصف لانه موضوع الحقيقة المتحد في الذهن انما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه اريد  
 هو منه تنويع القرينة كما هو محل ادخل السوق محلات النكرة فان الالفاظ فيها باعتبار الوصف وان الفردية  
 في النكرة مستفادة من بعض اللفظ في المعرف المذكور من القرينة انما رجع قال قدس سره في شرح المفاتيح حاصله  
 ان المعرف بالجنس اذ اريد به الجنس من حيث الوجود في ضمن فردا بعينه وهو الجنس تعريف العهد الذي هو  
 كالمعنى بعينه سواء كان اسم الجنس موضوعا للفرد او الماهية كما ذكرنا واذ اريد به الماهية من حيث هي فهو اللفظ  
 منكر اذ وقع فيه السطر من التنوين سيما في المصداق التي ليس فيها ما يميزه للوحدة كرجل ذكرى ولسانك ولسانك  
 بالصور في الذهن وهدية كلف واما اعتبار فمفهوم التنوين او عهد التنوين منها بان يعيد لان المراد من  
 المذكور الماهية من غير ملاحظة الوجود ومن المعرف منها ما هو ممكن بانها سمى على كون اسم الجنس اى موضوع  
 التسوية موضوعا للماهية لا الفرد المسمى فمفهومه وبالمجمل توقف العهد الذي هو العلم العلم الى الجمود جليلا المعهود  
 الخارجى فانه لا يرد الى الحقيقة من جهة عين المعكول الى ما طلب بتقدم ذكره صريحا او كناية

المراد من الجنس النكرة





في الجواب بحكمة او من ادلة الى ان الجواب الاول هو جاسم لما لا يسهل لانه لو قيل ان الرجال لم يجرى في كل  
 معلوم ولو اتقوا لا بد من انهم في كل حال في كل شيء في كل زمان لان كون الحكم في كل  
 الاحاد دون الجوع لا يبعد عن انفراد جزم الرجال والحكم هو عليه قوله الرجل عدل اعتبار الاستراق قال في مقتضى  
 وفي قوله انه لا يبعد فالتفكر لا يمكن حرف لبعدها في الخلق في صفة الجوع لا يمكن فلا يكون مراداً من مقتضى  
 منه الزعم العلم بكونه هو في نفسه ان كان يمكن العلم عليه بالنظر الى نفس الكلام كما ان لا تروى له النساء يمكن  
 جميعاً لا لا يمكن في غاية لان السمين في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 ما قبل ان ذكر من ان كل التفكر في الجوع لا يمكن في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 هو الثاني فانهم قوله في مقتضى ليس بقصد الى عبادته فتتفرق على ما هو في مقتضى من اعتبار انهم في كل  
 الاول عند التفكر في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 تفكره ان كذا في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 يكون ان في مقتضى كذا في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 مستقر حال من الصبر المحمود وفي قوله في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 السياق في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 مذهبهم ان قلت قد ذكر في شرح الجوع لا يبعد في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 العشرة في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 عدد اس المرفوع في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 كون الحقيقة موجودة في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 او في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 سر عليه من انه ينبغي ان لا يبعد في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 ان لا يبعد في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 مقدره وهو قد تروى جميعاً لا لا يمكن في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 فيها الاشارة واحدة وان كان غير ممكن في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين  
 فلهذا انما في كفاية كذا في الممكن ليلزم ما هو عليه في قوله لا يبعد في كفاية ما بين

كونه غير ممكن عرفا وعادة وانما هو بزيادة عند النية كغيره لا نقاد كونه مقصورا ولو عدل باختلاف اذ عدمه النية  
 فانه حرف الكلام من الظاهر وتاويل له وتكلف لايجاد الغائية بلا حجب وهو النية وهو وجود الصيغ محل الكلام <sup>مكتفيا</sup> فلهذا  
 قوله كانه لوى المجازي في سببه المحار لا يصنف قصدا واذ كان فيه ضعف كما قال في نيت من المطلق من التناق  
 واذ قال كانه لا يجوز ان الظاهر ان تلكه يستل حقيقة في عموم النية وفي عموم فكيف كان المحار زوا احتياط الى الغرضية لعموم  
 الاشتراك وان كلن يمكن ان افعال الحقيقة مع الاول والثاني بدليل التبادر انهم فيكون مجازا حقيقة قوله لان  
 المجازي في الحقيقة كانه كل واحد منهما لان كل واحد منهما في حقيقة لفظ واحد غير محكم كجاء قبل  
 فيه اذ اصل الاول على الاستراق لا يلزم من كل صدقة الى غيره واصل الزيادة ليس لوى ضمن افراد المتعده مع عموم  
 ان يكون كل صدقة مجببة الفقر كما يلزم على الاول ان يكون جميعها بصدق لكل فلهذا ان خرقا من بعض المستغرق  
 لا فواذ يقتضي اختصاصا بكل فهو منه من ان فيه اليف لظواهر ان ثبوت حكمه لا يقتضي ثبوت كل منه مستقلا  
 فان ثبوت الرقم لا يقوم في نفسه بل هو المحقق في ثبوت كل فرد على غير ما كان في كل واحد من هذه الاقسام  
 بعد كل تأمل قوله تقتضي اقسام الاحاد في ان المتعارف في ان يكون لكل فرد ولا اكثر من ان يمكن قوله  
 القوم ليسوا انما يسمونهم ذلك من ان من خارج حجب اكثر من صدقة الى غيره ولا يلزم من ان لا يجوز فقر قوله فالماثل  
 لا يتغير ان يكون الجملة المحكية بالاستعمال في بعض ليس كما حصل حيث يذهب اليه هو لفظ لا ذكره من جواز حرف الركوة  
 واحد كذا العقل عن ابي بكر في ان اللفظ من حيث هو لفظ بالذات ان لم يتبع الطريق وهو محتمل فان المسئلة تطابق  
 قوله ولعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ان يحا عليه بان حله على الجنس اولى مما لا تقر من ان المسئلة في النية  
 كالسكرة وان كان بينهما فرق باعتبار انك في النية تشبه ان يكون ما بين ذلك الفرق ملحوظا وليس المسئلة انما  
 هذا الفرق لا يجب الفرق بينهما في المنزك كما ذكرنا تفصيلا سابقا فلا يكون في اللام حسيه فائده مثل اذ اصل على الجنس هو انه  
 قد سبق ان الجنس مفرد على العهد الذي يتوقف على وجود قرينة البعوضة فان قيل فليحتمل ما مسمى ان لا يكون اللام العهد  
 اصلا لعدم الفرق بينه وبين السكرة في المعنى وتعتبر الاية في الاحاد في الكلام جميعا وان امتاز قدس من صرح في  
 صرح المتأخر بان الفرق لا الجنس ايضا كالسكرة قلنا عليه عدمه واذ لا يتفرق وللهذا الخارج في الجنس وانه  
 الجنس لم يقل في صرح المتأخر ان الفرق لا الجنس كالسكرة مطلقا بل اذ قلنا بغير عن كل من السوس والاسئلة  
 بعبارة كل لفظ سابقا وكبر في قوله بان لا دلالة له على تقدير جزمه على العهد الذي مسمى ان لم يكن في اللام مادة معه  
 لكن يبقى الجملة من كل وجه سخافات الجنس فاما كل قوله او لا استراق حقيقة واستراق الجملة المحكية للسكرة في فرد



[illegible]

سأله عنهم من المراق قوله ونفس في النفي ثم قال قيل لا وجه لمحمد في البعد ولكن ان يكون عليه تعالى  
 فربما كان خيرة بنوت فريد من الذود وعلما يرمي بها ما بنوت النبي وبقائه وقد تقرر ان قولنا النبي ان يكون  
 اولا يكون على السبب بهيات منهم ان يقال انها ليست منفصلة حقيقة فلتأمل قوله لانهم الاحوال الا انها غير  
 هي الى رتبة في الدنيا جميعا من لادته اور وعلية ان تراه للتحريم واما في قوله ومحمد الاله والارواح وما يرون من  
 ان انما هو الزوال وما هو ما يرجع الى الذات والصفات واما ما يرجع الى الافعال فقد نزل محمد ونها الروية من  
 القليل وقد خلقها الله لهم فوالعدين وقد خلق خلق قوله بان الاله اراكم بالبصر انما حاصله انما انما ان الاله اراكم  
 بالبصر هو الروية ولا لازم له ان يكون على وجه الاحاطة بوجه الرب في حقيقة البصر والسمع  
 ما هو من اراكم فلانا اذ انما هذه البصيرة التي التقوا ما ذلك البصيرة التي لا يحيط به ولا يعرفه ولا يرى ولا يشك في  
 احص من الروية طرقها فلما لم يكن في حقيقة البصيرة لا ان يكون البصيرة مدركا كون الروية لعقبات فان قيل الاله اراكم بالبصر  
 في حقيقة البصيرة في حقيقة البصيرة ولا تقرر في ذلك ولا تقرر في ذلك ولا تقرر في ذلك ولا تقرر في ذلك ولا تقرر في ذلك  
 من الحدوده وانما يتايد اراكم البصيرة عارة عن البصيرة اما انما او علمها بها تبصير من الانبساط بالمراد من انما البصيرة  
 كقولهم لو كان فيها انما لم يكن هذا علم ان في كل موضع ذكر مقتضى الاستثناء والمراد وقوعه في كلام العرب اذا اريد  
 بدون التوقير فانما لم يكن انما يكون صحيحا اذ كان حصة الكلام عالما فلا يمكن ما هو المراد من انما على قوله انما اذ  
 هذا انما يقال بان الحجة المسكاهم في قوله على الاستثناء في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 يقول المسلم ان لا استثناء محجري على حقيقة بل محجة الاستثناء في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 الله سبحانه في قوله في حقيقة البصيرة في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 وجوب الالهية على الله لا يتم الا في قوله في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 معلوم ان الآية لو كانت في الاستثناء يكون الآية في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 الاستثناء في قوله في حقيقة البصيرة في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 تأمل قوله لا مسلم استثناء بل صفة المراد من ذلك عدم صحة تعاقبها في الغطاء فلو جوب فيجب كقولهم لا حجب  
 والبصيرة من ذكره والحاصل على العبد ان لا يصح في البصيرة وليس البصيرة في حكم البصيرة لان في كل رجل وكل رجل وكل رجل  
 والي في حقيقة البصيرة لان الحاصل على العبد في حقيقة البصيرة في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله  
 من انما الاستثناء من قوله في حقيقة البصيرة في قوله لو كان فيها انما البصيرة في قوله

هذا هو الحق  
 في حقيقة البصيرة  
 في حقيقة البصيرة  
 في حقيقة البصيرة





نيكات السلام ان هذا يجاب خبري بل محمول على ما كان تخفيا بذكره في خبري وهو انه انزل الكتاب على موسى  
 انزل على موسى عليه السلام انتم قرون يفتيم الاستدلال قوله بان غيبك عليها حكم لنعم مقصود قدس سر  
 ان انكزة في سياق التنفي فانهم اذا تعلقت بالفعل فتشبه عليها الشيء لا ينسب مثل قرون الامم لانها من المعاني الخرافية  
 من لا يحسن حرفا من جرد فعله بل وليس المراد من لا يحسن خبره جرد فعله من تصرفات اصل ذلك سالق من ان العبد  
 قد يعتبر به واداء المعنى قد يعتبر به وليس لا يخفى عليك ان هذا غير محقق بالنسبة بل بحري مثل معادلات التنفي ان انزل  
 كما يكون سببا لمضمون الخبر وقد يكون سببا لمضمون الاخبار والمطالع لم يقرر انه لا يمكن من بعد من بعد ان متعلق الا كما  
 يكون قيد للفظ قد يكون قيد للفظ مثل معادلاته وبعده ذلك فالكفى في المعنى ان هذا اصل كنية لغيره في الخبر  
 القيدية المعنى انك عليه قوله ضرورة افتقار جرد خبره الذي هو سر لول النكزة اتفاقا واختلافا فانما هو في ما وقع له انهم  
 وهو سر وفضل التنوين واما قوله في بعض خبرهم خبره في اختلاف في النكزة انما لا بد منه في جرد من بدون العارص كيف لا  
 والتنوين بعيد الوحدة قطعاً فانهم قيل من ان هذا ليس بالخبر على ما من جعل اسم الجنس موصوفاً له واما ما عليه لعل  
 انه فيزم ان يكون ليس بعض من الجرد ان انسان سالبية كنية صوابه من جرد ان سالبية خبرية وليس بعض صوره وان يكون  
 المعهود والذم في سياق التنفي انك كذلك لكونه لا نكزة في الخبر فان اوله اليعر فوهمهم من انهم صرحوا بان بعض الخبر  
 ليس بانسان بالافاضة المعهودة سالبية خبرية ولصديق سر قرون بعض وان انسان ويمكن ان يجاب عن الاول  
 بانه انما حصل سالبية خبرية اعتبارا بالمدلول المطابق فان اوله المطابق سلب الجرد من بعض افراد الموصوف لكن لما كان  
 ذلك البعض منها لا يكون السالبة الا باسلب عن مجمل الابعاض فغاية سلب خبري متساو سلب الكل فيتمتع به في سمرانه  
 يمكن ان يكون البعض فيه مقصود الاضافة وهو يكون تخويفه بدلا من المصاف اليه قال الشهرستاني اذا قطع كل بعض  
 عن الاضافة فلا كثر ابدال التنوين ولا متناه دخل الهم فيها وبعضهم خبره انتهى ومن انشأ ان المعهود والذم في  
 التنفي لم يكن لانما ذكرتم لانه ليس موصوفاً للغير بل لانهم موصوفهم الحقيقة المتحدة فالذين دخلوا على جرد خبره  
 باعتبار كونه موصوفاً في الذم في ذلك عند قديم قديمته على لان ليس التقيد الى النفس الحقيقية من حيث هي هي من حيث هو  
 لان حيث جردوا هي من جملة افراد بل بعينها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قريته  
 ادله على ما ذكرنا على ما حققه قدس سر في المثل في بعض خبره في انهم لم يسموا بعض الجرد بالانسان سالبية  
 فيما على ما هو باعتبار من انه لا يذم كونه موصوفاً سلبا على كل ان بعض الجرد ان انسان لا يذم ولا لا يجاب الكل سمرانه  
 بان يكون الاضافة لا تتفرق من ان التوفيق بين المصطلح في خبره لازم فما يفسر في موصوفاً كلام الجرد في خبره





[illegible]



ان الحكماء متناهية في العدد فادراك ان الحكماء بعد عالم يجب ان يكون حكمهم امتدادا كذلك من غير لغات بينهما  
 بالنعى وانه ثابت اوليس متعقبات الاستشهاد لا تتصل فيها لا في جهة العموم بل في جهة من انهم ليسوا بالاشياء  
 عالم بعد ممدوده في موضع الفرض بل في موضع الثابت او كون كل فكرة في الثابت عامه في ذاته فكل قول له بالبحر  
 البيان ان الحكماء انما يكون ان الحكماء في موضع الصدور وانه امسكرة في جهة ممدوده في بيان العلم لان الحكماء لا يمكن  
 رسلوا لدراسة ولا حيا ولا مكالما ولا حلا ولا فرق ان امسكرة ذلك على الوحدة في مقدار صفة الكلام لا اجالس لاجلاس ولا حلا ولا حلا  
 ولا رجا لا يكون الكلام صفة العلم غير عالم غير ان الوحدة غير معتبرة في الاصل على العالم للوصف هو عين انما رايه  
 ستمس الاية في كونهما ستمس اصلا قوله في الوجود انما رايه في الوجود علم امسكرة الموصوفه استنباط من العلم في كونه  
 عليك ان هذا الذكر وان كان مختصا بالمتناسة لكنه بحري في الموصوفه مطلقا في شير تحقيق لسانه قدس سره قوله  
 في الاستشهاد باسمه كذا في كثير من النسخ وهو ظاهر في بعض النسخ هو الاجزاء والتاويل ان اقبال المراد  
 هو بغيره اسم الشخص في كونه متفيا واحدا لا يعبد على مقتدر قوله فخص ذلك السواء في الجملة فاداه قوله بتحقيق ذلك  
 ان في امسكرة العلم اورد عليه ان الوصف في غير العلم على الشخص في الوحدة فيكون لا اجالس لاجلاس على العالم معناه لا اجالس  
 الا حلا واحدا موصوفا بصفة العلم في جميع العموم في الوحدة في حاليته واداه في ذلك ليس ستمس لانه اذا ذكر الوصف في  
 على ان الحكماء متناهية في العدد فادراك ان الحكماء بعد عالم يجب ان يكون حكمهم امتدادا كذلك من غير لغات بينهما  
 عليها الوصف فان اعتبارها ليس في رعاية لغات الوصف لا دخل بها في الحكم الا اذا نفس على اعتبارها فانه كما  
 اذا قرن به بلفظ الواحد فافهم قوله في رعية وانه العلم على العموم بل العموم بل من هذا المقصد لعدم اختصاص بعض الافراد  
 فاقبل ان عموم امسكرة العلم امتدادا في القرون ووجب ان لا يدرك في هذا المقام ان الكلام في الوجود والى بعد العموم  
 بحسب الوصف من النعته قوله كما اذا وصفت العلم فان الوصف يدل على ان المقصد الى مجرد الخبيثة في الوحدة  
 التي دل عليها الموصوفه الا ان يكون الوصف المقصد الى مجرد الخبيثة مطلقا بل الخبيثة من الوصف قوله في ما يكون  
 متناهية في العدد فادراك ان الحكماء بعد عالم يجب ان يكون حكمهم امتدادا كذلك من غير لغات بينهما  
 الخبيثة فيكون الوصف تحقيق من الوصف لعل ان المقصد الى مجرد الخبيثة فيكون بعض الافراد وكذا قال  
 المصف من ان خاص بالبنية المطلق الذي لا يكون فيه في العلية من ان لان ما ستمس من انما يدل على  
 تحقيق ممدوده في كونهما ستمس اصلا قوله في الوجود انما رايه في الوجود علم امسكرة الموصوفه استنباط من العلم في كونه













فانه قد اورد وعلمه من ان الاخر قد ان يقول من حبيبهم لان الفرض ان لا يطلع على جهاد واحد والاختيار واحد يكون فيهما  
 فانه قد اورد من مجموع كل واحد ولا يكون كل منهم عالما بالثبوت بل شيء له دخل على جهاد لان فرض الشاهد قدس من كان  
 انه انما ينبغي ان يثبت كواحد من الطرفين المقدم وهو اصل القضية تمامها يحصل بفعل المجموع من حيث هو مجموعهم لان المقدم  
 وهو ما بالثبوت مطلقا سواء كان على سبيل الاجتماع او لا لولا ذلك يحصل مطلقا قبل العمل من كل واحد سواء كان  
 متقدما او في ضمن الكل وفيه بصورة حصول كونه عالما في حقه وليس المراد من كل العمل بل كل العمل في حقه كما يدل  
 عليه المطلق على انه رقب من حبيبهم لان القول مطلقا كمالا لا يخفى فانهم ثابته من في الحقيقة قدس من قوله كل  
 من جهة التوحيدي كاجزاء اصطلاح لان المستحق الاول من كل واحد على نفسه لا يخفى بل في على احوال الضمير لان الصفة في حقه  
 نحو يطلع على المعنى العام الخاص هي بالمتكامل اول يوجد فيها وبان في لم يوجد سوى منها قوله في هو صفة في حقه  
 في المجموع لان المراد من قوله في الثاني في حقه من الوصف الوصف المسمى لا مطلقا في الثاني ليس كذلك لانه لا يمكن سما  
 اذ اصاب مبدأ التثاق في البسيطة او تحريف في الحقيقة والمضادة في ما يابها كذا قال صاحب الرحيم ولا يحسن عليك ان هذا غير  
 ملحوظ في مثل ابي عبيد في الحقيقة ودرها فهو حرد اسئلة سبحانه بالادلة لعل عدم كونه عالما به فم كونه عالما هو ابي عبيد  
 اخرته بسند الى الخاص فيكون خاصا صاحب فكر فانه باعتبار سادته الى كل واحد من السيد وهو البعض مشروط بالثبوت انه  
 لو سلم ان المضادة في وصف مسمى اليه لكن بشكل ذلك ان لو كان الوصف بمقتضى واحد اليعا المسمى للفاعل  
 صفة في عرفه وهو مسموع ومن ثم انقول ان الى حاله ايضا قوله والدلالة في كماله ما اذكرها العمل الاول من  
 القرب والثاني من القرآن او كما هي متحدة واحدة والحق انه لا قرب احد كمالا في ما ذكرها جميعا كذا قيل قوله واما  
 صاحب الشفاء في قول حاصل في ذكره صاحب الكشف انه في ابي عبيد في صفة فهو حرد بين لا اذكرها الا في  
 اذكرها بان الثاني الاول في الحكم من الوصف فلا تقم في ان في الحقيقة المتكثرة موصوفة فتم ذلك لتجهين الاول ان يضرب  
 في الامور الاول في السند الى المختار فيكون قائما به لا تساهل الاسناد وبدون القيام اذا كان قائما به لا يكون قائما  
 بالمصوح لا تساهل قيام صفة في واحدة سواء كانت حقيقية او اضافية فليس ذلك مبرر في محله نعم ان تعلقه بالمفعول  
 بالوقوف لا يلزم حصول صفة اضافية له وهي كونه مضروبا بالي في باب كذا في غير ذكره كونه موصوف في صفة في هو ما هو  
 صفة لها بذكره مثبت ان تقطع عن الوصف بخلاف المفعول في في الصورة الثانية فان التضافه بالحدث للواقع  
 ليس انما متقاربة لغير الحدوث على قدر موصوفة قيامه بالفاعل الثاني في تضاده به هذا المعنى متصل بحقيقة فكذلك المتكثرة  
 في تلك الصورة موصوفة فتم لا يخفى على الفطن انه حينئذ في الارباء الذي كذا الساد لانه ان اورد قوله لا تساهل



لوجوده مذكور في سراج الدارين بسبب قولهم **قوله** واما ثانيا فنقول العمل لم يجره السر على غير ترتيبه فان  
 اوله يتوهم عن آخره ما ذكره في قوله اعيه المفعول في الخ من التدرج من العمل الرابع وآخره هو قوله اسر . بل  
 بهما النعم اوله يتوهم قولهم لان العمل متعدي لوجوده اوله يتوهم ان العمل متعلق بالزمان فيجوز ان العمل  
 بهما قوله واما ما ذكره في قوله اسر المفعول بهما النعم عليه **قوله** واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 او كان الذي يدركه العمل عرفا به مطلق الزمان الذي يتوهم ان العمل بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 وفيه في جنس من **قوله** واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 او لا شك بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 في صفة الواحد من **قوله** واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 الواحد من **قوله** واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 محتاجين من العمل من واحد من **قوله** واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله واما المفعول بهما النعم عليه قوله  
 المعلق باعتبار معلقته لاني بالمرء المطلق وتركه لا يحكي كمن لم يلق في مثل اي صيغة منكم او صر واحد  
 منكم قد قيل عدم التخيير لصيغة الاولى بانه لا يميز بها بحسب العاقل فيصير من المفعول المذكور كمن يري مثل اي صيغة  
 من احد من الناس فانه على ما ينبغي ان يكون المفعول من قولهم انفس خلافا لانه لا يميز بها بحسب العاقل فيصير من المفعول المذكور كمن يري مثل اي صيغة  
 على قوله اسر ان قول في اللوق والندوة في قوله اسر الفعل الى ان يعلق حريته به غير انه في كمال اي صيغة  
 مركب من كون الكلام معموم كمن اي موصوفا من عدم العلم عنه واما اذا اسر الى غيره دل على ان معلق به وهو  
 التخيير العبري مطلقا لعدم كون العمل الذي يعلق به حريته محتيا مطلق به حريته الاصل في التخيير ان يكون المعموم في  
 متوهمه غيره وذلك اذا لم يكن باك لا يجب التخصيص في نفسه وهو اذا اضرم من كلامنا واما في صورة الترتيب فيصير العمل  
 لعدم المرجح للراد من قولهم مطلقا اي قبل تحقق العمل بعينه مطلقا لا يضاف فيه لادب  
**قوله** فان قلت كون الخ اعلم ان الا اذا اضيف الى العاقل صرف يكون بسببه كواي الرجل احسن الا في قوله  
 ما اضيف اليه العاقل مثل اي فيعطى كذا واما في مثل كذا وكتب رجل من قولها من الحكمة في قوله واما في قوله  
 بتعيين مصداق المعنى فاقترن اي الرجل عندك لعدم جوابه توصف للعمل بالصفة واما في قوله واما في قوله  
 لعدم بالاحصية واما اذا كانت شرطية او استثنائية ككل اذا وصل على التلوية بحيث يطابقه لعدم العلم بهما النعم عليه قوله

العمل

العمل



والفقر قال نعم ترعى من تشاء وتعتز ما تشاء وتشتري ما تشاء وتقسّم الربك لتفاد جسدك بالطلاق  
من تشاء وتترك من تشاء ومن تثبت طلبت من غزل طلقت بالرحمة ولا جناح عليك نزعى من ذلك ذك  
ادنى ان تقرأ عندى ولا يجوز ولا يحسن بانتهن كلين ذلك التوفيق الى مشتبه اقرب الى قرّة عينين ولا يجوز  
در مناس جميعاً لانه حكم كلين فيه سواء ثم ان سويت بينهما احدان ذلك فغضاً منك ان حجت بعضين على  
انه حكم الله فكلين فهو من قوله ذلك ادنى ان تقرأ الآية يرجح ان يكون من سياتى للمعصوم لان قرّة عينين انما هو  
فى التسوية بين الجعفر والاوصياء والاولاد لا بين بعض فليكون من نفي انهم سليمان لا لبعض بل لخاصة وجميعها  
المعصوم كما ادعاه اسامهم لم ليس المراد اولادها عليه قطعاً بل هو بعينه اعملة في قوله معصوم بل هو قوله تعالى الى  
قرّة عينين انما لى له بعضيته لو كان لبعضين **قوله** وانما ظاهر من استحقاق الكل لنفسه المشية بالكل بان  
سواء استحقاق الكل بمشيتيه واحد ثم يقيمهم على الترتيب **قوله** وهما نظر الى انهما انظرنا يد على ما فيه لا على ما  
اورده المصنف ثم فانه قال بعض متيقن من ان تعلق الحكم بالصدق عليه البعض متيقن على تقديرى البعض البيان  
ولم يدع ان بعض البعض هو معصوم نفسه من تيقن يدل على ذلك فانه قال ارادة البعض مشيتيه ارادة الكل  
متحدة وانه قد مر في بعض النسخ كذا اى البعض متيقن والى اصل انه اخذ بقوله مشترك بين البعض البيان حكم الله  
انه متيقن ومؤداه كمودى العمل بخصيصية البعض كذا اقل من اسيد الشرب واصول وجبة المصنف هو على توجيه اسيد  
ان الحكم على البعض لا يشترطى متيقن بكونه على تقديرى الحكم على البعض فتكون الحكم على الكل هو معصوم ما على نفي  
الادل كما ذكره المصنف ثم بخلاف انما فى فان مشية الكل محبته فيه فلم يراه البعض فيما تعلق بالمشية وهو الكل  
فما قبل من ان الحكم على البعض قطع فيه بشرط لا متيقن بمجرد حمل الكلام على ان البعض من الحكم متيقن لم يشترط  
سبيل المثال الاول على معصوم الثاني على المعصوم بل يشترط ان لا يحمل ثبوتها على المعصوم ليس شئ لان المتيقن  
انما هو الحكم على مطلق البعض كما ذكرنا على البعض قطع بل هو شكوك كالكل لعدم اجتماعه مع خلاف الاول فانه لم  
سواء العنهم من ذلك التامل فمرادهم من الكلام **قوله** وهو ظاهر لا اتفاق النسخة على ذلك حيث احتاجوا  
التوفيق بين قوله لا يغير لكم من قولكم وقوله ان الله يغير الذنوب جميعاً الى ان قالوا لا يغير ان يغير جسم  
الذنوب تقوم بعضها تقوم وخطاب لبعض تقوم وخطاب للجميع لهذه الامة ولم يذهب احد الى ان التبعير  
لانها فى النكاح كذا اقل عند قدس سرور وعليه الشريف بان القائل الرضى صرح بعدم المناقاة حيث قال ادل  
خطاباً لا قبة واحدة معفوان بعض الذنوب لانا نقص عفوان كلها بل عدم عفوان بعضها ينافى نقص عفوان كلها

من تشاء وتترك من تشاء















لقد اتمت قولنا في ما يميزه من غير ان عليه السلام من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
متناهية في الحرمة كما قال يا ايها النبوة قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
هو مزية في حق من لم يملكه ولا من فعله في الماد والنجور قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
الارادة على الدخول في جوارحه بما لا يتجهوا على ابعاده من قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
من قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
عقبه بل الى ما قاله من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
فقال انه من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
وقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
كانت اهل الله ولا تسمى عليه من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
منعته ظاهر قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
محمود في اخره من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
فصعبا واثنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
يعنون على ما في قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
من اقسام الحاصل على ما في قولنا من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
بعد ان قيلت كالارادة انما هي من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
ان المطلق هو ان قيلت في حقه من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
الحقيقة هو المطلق والذات عليه ما من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
و من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
شأنه من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
وكنه فان كانت طائفة من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
المطلق ما يلحق الذات دون البعثات بل انما هي في ذاتها المطلق وما يميزه من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
التكوين في الكثرة من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله  
منه في ذاته من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله

قوله في ما يميزه من غير ان عليه السلام من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله

قوله في ما يميزه من غير ان عليه السلام من غير ان يقال ان الله تعالى لما اخذتم ايمانكم بغيره فامنعتم من فعله

للكلية الطبيعية والثاني للوحدة وهو ناسب لبعض مشايخنا وبعض اهل السانفي ولا يفران الوحدة متميزة فيه  
 اذ لا غاية له اعتبارا بالوضع المطلق الطبيعية لان الوضع اما هو لا يستعمل ولا يمكن استعماله من حيث انه موضوع لها  
 لا يكون الامتداد مذكرا ولا اعتبارا بالحكام كفي ان يكون موضوعا لها من الوحدة معصرة الاحكام فارة عليها بدل  
 الوحدة داخرا من مهابم ان اقتضيا الطبيعية في غاية العقلية بالمتعارفة فاعتبار التجو فيها هو ان  
 القضايا الطبيعية اما ليعال بالمتعارف ان الحكم فيها على الطبيعية لا ان في الحقيقة للمفردة لفظا موضوعا للطبيعة  
 من حيث هي هي تفك ولا عليها لا يوجد ما قيل من ان المطلق موضوع للمفردة ان كان موضوعا للطبيعة  
 يكون موضوعا للطبيعة فلا يخبر ان الدال على ان في حلبة خرج بان في العام لونه شاملا لغيرها عليها سوى  
 التي هي لعدم احتمالها لتفصيل كثيرة ولها في هو لخصته وتخصيص غير معمول وقوده لا تعيين في بيان من حيث هي  
 لا يبعد ان ليعال ما يند ان رتبة مؤتمنة ليعقد على مجرودة دال على الوحدة ليعقد من غير معمول فريد والتعيين  
 ليخرج لان فيه لزوم تعيين تعقيد الايمان ولهذا قال بعض المشايخ ان الدال على ان لا يند مستغلا لفظا  
 منه والتعيين ان ايد على تعقيد ورجع في الدال على ان تعريضه لا يخرج منه المعبود الذي هو في الامم عليه لاداد قوله  
 لفظا ولا مغير مستقل من قوله ان كانت ثمانية في الرقعات الماسات معصرة مختصة بها من غير معمول وان كان  
 مبدعين في قال بعض شراح حجم الجوامع قوله في حلبة خرج الدال على ان لا يند وقوده متوتمة استي ورجع في ان  
 ليعال ان قوله لا تعيين في بيان معناه فان الى قيده وهو في حلبة بقوان المعبود الذي هو في الامم عليه لاداد قوله  
 المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق  
 الذي هو في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق  
 الكثرة الحقيقية مجموع من وجه ليعقد فيها في حلبة وقوده وافرقتها في اذ وقعت في سياق السعي وافرقتها في حلبة  
 به هو ليعقد في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق ان المخصوص الذي هو في حلبة على صرح في المطلق  
 على فرد ويكون مطلقا لغيره ان المختار عنده هو الاول ليعقد فيها في حلبة وقوده وافرقتها في اذ وقعت في سياق السعي وافرقتها في حلبة  
 والمقيدة اخرج من الشيوخ بوجه ان كان الملوثة لهم من ان لا يند في حلبة خرج من ان يكون فيه لزوم  
 شيوخ كان يكون حتما ليعقد في حلبة وقوده وافرقتها في اذ وقعت في سياق السعي وافرقتها في حلبة  
 منها لانه ليعقد في حلبة وقوده وافرقتها في اذ وقعت في سياق السعي وافرقتها في حلبة  
 ويكون فيه شيوخ من وجه في حلبة وقوده وافرقتها في اذ وقعت في سياق السعي وافرقتها في حلبة



يمكن تصحيح المثال ان يقال فهم من قوله حتى رتبة ذلك بكونه رتبة كماله تو انما يلكي الارضية من رتبة فضاء العبد  
 انه لا يكون فعل المطلق على ما في قوله اذ كسى ان المحل على ما في المتن بعيدا عن المحل قوله من المطلق على مقتضى المثال  
 انما يقتضيه انه لا يقتضي مقتضى قوله نفيها اي حيزت لشيء النبي قوله ملا على ان السكك التي في حيزه مضموم  
 اني لست بعبده به و ذلك وحكمه قوله ولا يحكمون بها من العام على الخاص اي لا يقتضي ذلك ولا يقتضي رتبة رتبة  
 به عام والعبد من باب اراد فرد من العام بحكم العام وهو ليس بتخصيص العام على مقتضى ادعاء جوده حيزه جوده  
 من مقتضى المثال انما يقتضي قوله على كلام ادوار من كل جوده من المسلمين كانه مني على انه ليس كونه لا  
 يقتضي تمسكه بعبده لعموم قوله اذ كسى كونه عليه السلام لا يحكم الا بنبوه ولا يحكم ان يكون له سادته  
 قوله فان كان لا على ميل لا على مقتضى خلافه لانه مقتضى المثال ان المحل عند التسمية بالجماع و وحدته بالانقسام  
 بعبده لنفس قوله لا يجب عدم جوده الحقا لعموم بعبده انما يجب ذلك لعدم ليس كسب دلالة لفظ حتى  
 يكون قوله لا ينفرد على ان الحجاب لا يقتضي بعبده جميعا على مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى ان اجزاء  
 الكافرة على عدمه المعلوم المطلق من المأمورة وفهم اجزائه كونه على عدمه الاصل ليس من مجموع المأمورة  
 بل دلالة على ان كونه غير فاقته لم ينفذها حتى ان مثل هذا يجري فيها لانه رتبة السب اذا كان مسلم حبه مسلم وعبد  
 كافر وى بعبده من المسلم يقتضي بعبده من بعبده المطلق عدمه من قوله من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 القيد اسم لم يوجد قوله قلت الآية انما يدل على ان المفسرين من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 لانه مما رده اشارة من بعض المفسرين قوله ان الوصف في المطلق مكسوت عنه اي بحسب مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 بل مما كان موجبا للمساكنة كيف السوال من المكسوت عنه من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 يعلم منه ان مراده ان السوال من المكسوت عنه الذي يمكن القول به من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 النبي عن السوال عن المحل لا بد وجب ولا يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 والمخلق كذا كذا ما قيل في وجهه ان كان الوصف مع حاق القيد يمكن مكسوت عنه المطلق ليس من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 مجموعا عليه انما اذا كان كل منهما لهما بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده  
 ان ليس في الآية النبي عن مطلق السوال ولا عن السوال بالبحث عن القيود والادعاء انما يقتضي بعبده من مقتضى المثال انما يقتضي بعبده



نادر من قايمة دستهب كونه غير متاخر جري اليها اذا واداني الحكم اذا واداني مسبباً مما لم يزل يكون  
 المقدر ليلطال من متصور اولى بسببه وان شرعوا هم لاشاء حيث جعل سبباً لبعض المطلق صحتها لم ينسحب القيد  
 لعدم انه لو ترك ذلك لكانت اولى في صورة ورودها في الحكم واداني في قوله في صورة ورودها في سبب قوله  
 واما بجزءه من الجبال الخزان على ما هم خيال بالغاثة اولى من جعلها لغير واحد بالكل الجبال المطلق  
 ان عدم نافية عديدة لا يوجب المطالب صفة المطالب بالطلب نافية القيد او يجعل جزءه المطلق نافية بعض  
 ولفظها ليدل على ما هو انما هي انما هي في السبب قوله ولكن لخصم ان يقول انما هي انما هي  
 المقيد في القيد لا عدم اخره غير المقيد لانه عدم اصله من حيث هو سبب لاجزاء لعدم ان اجزاء  
 مسبوقة في ذلك لاجزاء في قوله في قوله لا سبب على خفايا المطالب ان يقول انما هو المقيد لا  
 جاز المقيد في نفس من البحث الثالث فالتقيد على اوله احرار المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد لانه  
 على المقيد بوجهه من قوله ان هو سبب المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد لانه من اولى  
 المقيد ولو استحوذوا بغيره من ان المقيد ان لو كان في اجزائه المقيد لا عدم اخره المقيد لانه المقيد في سبب  
 لانه ان الحكم على التقيد في التقيد كما ترى ان اجزاء المقيد ليس من المقيد ان يقال انما هو المقيد في  
 على كمال المراد من جوب تقيداً به ان يؤول في سبب عدم اقبل ان ليس المراد لاجزاء المقيد لانه  
 وعدم اجزاء ليس به الا اولى في التقيد في التقيد في سبب في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله  
 لان ان بعض المطلق الحكم انما هو المقيد لانه لو جوب التقيد لكان في المقيد لانه المقيد في قوله لا سبب  
 على عدم جوب المقيد قد صرحه الشارح في سبب القياس ان بعض جهلاء ان على عدم الحكم المقيد في قوله لا سبب  
 الاطلاق في قوله لا سبب لاجزاء المقيد لانه لا يوجب قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 هو المقيد لكان من حيث الوجوب يرفع ما يقال انما هي في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 التقيد في اشارة الى ما هو المذكور في نفس قوله المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 قوله في القياس ان بعض المقيد في التقيد الذي هو سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 الاسلام من انه في التقيد في التقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 التقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد  
 عادية واحدة فيجب ترجيح المقيد لانه المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد في قوله لا سبب لاجزاء المقيد







المؤمنين وقد روي - لا يتخلو عن كلف قوله على حذف الفعل أي يسجد وكذا قوله لا وفقد بران الله وهو كذا في قوله  
 من الله عليه فأنك لم تعلمون الآية ومنه الكلام من الله أن تقوم وهو الالهي والشر كمثل السجدة والصلوة فمنهم من  
 سجدوا بغير تركه أكثرهم جلوه على الخوف وقد ذكرنا ما روي عليه وذكرنا المعنى من أن من الله على المفلح أن يكون  
 المقدر من كل وجه من وجه أن يقال فيه صواب ومكره المفلح يعني الألام والمقدربني المفلح غير الله عليه السلام  
 سجد على الخوف هو الله المذكور في خصوصية الفاعل من الله الخالق من كل وجه وهو في إذا كان الخليل هو المفلح  
 فقد فكان الله المذكور في خصوصية الفاعل من الله الخالق من كل وجه وهو في إذا كان الخليل هو المفلح  
 المذكورين وهو الالهي من الماديين المذكورين في الآية المذكور في الآية المذكور في الآية المذكور في الآية المذكور في الآية  
 إلى القول بالاشتراك في الحرف قوله قد خسر الرأس بل لا بد من ذلك في نفس العلوم أصل السجدة والصلوة  
 فلو جاز أنكره على أن لا يقبل ما خلا فيه باختلاف الموصوف لم يبعد فإن الناس خصوصية هم في قوله من الله عليه السلام  
 وت فأن الرأس وهو لم يوجد في بعض الناس ولا يجدان فقال إن ما لم يجدوا لا يجدان لا يجدون  
 منهم وتو الله حصل بوجه من الرأس كما استبرأ قوله يعلم أن وصفه الرأس خصوصية الله وحده لا حاجة إلى  
 حقيقة الرأس المسمى من قبل التسليم ما خلا فيه فان أنفسكم كما لا يحصل عادة إلا باللسان كذلك تلك الآية  
 لا يحصل إلا بوصف الرأس لكن يتبدد وجهها بصحيفة وقدره الآية في الرأس لا الرأس ولا لسان لا من قبل  
 بالرجل أو ليس حقيقة السجدة إلى الرأس في الجبهة مأخوذ من قوله في الرأس بالرجل أو ليس حقيقة السجدة إلى الرأس  
 في عادة كالتسليم باللسان قوله في عادة كالتسليم باللسان قوله في عادة كالتسليم باللسان قوله في عادة كالتسليم باللسان  
 العلم وهو الالهي بالحواس السليمة والمخلوق في الآية قوله من الله عليه السلام في الآية قوله من الله عليه السلام في الآية قوله من الله عليه السلام  
 إضافة إلى حقيقة التسليم قوله من الله عليه السلام في الآية قوله من الله عليه السلام في الآية قوله من الله عليه السلام في الآية قوله من الله عليه السلام  
 الفاعل من قبل المفسر هو الالهي في الآية المذكورين قوله أن المستبرأين في الآية المذكورين قوله أن المستبرأين في الآية المذكورين قوله أن المستبرأين في الآية المذكورين  
 لفظة من هنا لكن يجوز أن حداد الله كما يدل عليه قوله وهو ليس من أنفسكم من خلق السموات والأرض يقول  
 الله وخلقهم العزيز العليم وحده واد اتقيت به أنفسهم غير ذلك قوله بل لا نسب حقيقة التوبة في الآية المذكورين قوله بل لا نسب حقيقة التوبة في الآية المذكورين  
 لأن المؤمنين والمستبرأين منهم سوا حقيقة التسليم كلف الفاعل ولكن المستبرأين لا يسجدون كما  
 عدم الفاعلية في محقق المستبرأين لأن المؤمنين كانوا يفعلون التسليم وبلاد أعفا في قوله من الله عليه السلام في الآية المذكورين قوله من الله عليه السلام في الآية المذكورين  
 الآية في الآية المذكورين قوله من الله عليه السلام في الآية المذكورين قوله من الله عليه السلام في الآية المذكورين قوله من الله عليه السلام في الآية المذكورين

في المومنين بما حذرنا على ان لا يتبروا احد المذنبين ولا يفتكروا في شتم الرب المذنبين كما في قول الله  
 حقيقة او محارة المحبة في الاصل قيل عني فاعل من حق النسي او الميت او محبة مفعول من جئت اني اذ  
 اغتبه ثم نقل الى الحكمة ان ثبته او اغتبه في معناه الاصل قال القاصي في المعاجم نقل الى العقود المطابق كما في  
 واحد اغتبه المذنب لانه اولى بالرحمة من الاعتقاد الفاسد ثم في القول المطابق ثم في اللفظ المستعمل فيما بعده  
 والظاهر ان نقل الى كل واحد منها لما لا يسهل تحقيقه في معناه وبين المعنى والوصف مختلف في انما يقال في  
 المصداق انما القاصي لا تلاصل فيها وبه على امدول ظاهر لان فعل عني من غير ذكره ولو كان  
 اذ على ان في قوله ان يغفر لفظ المحبة قبل الفعل صفة لموت عزة على في وصفها وضمها مع مفعول انما  
 يستوي فيه المذنبون انما ذكره صفة في رجل قتيل وامرأة قتيل واما ما لم يذكر ان لا نمت ارب واما لا تسك  
 نحو مدت لتقتل بني فلان وتقتله سبي فلانه وقال القاصي انما فعل اللعن من الوصية الى الامة في شتم  
 المصداق الشرعي ان الجور على انما اذ كانت مفعول فاعلها وضمها للفعل على الوجه الاول والظاهر من  
 المذنب المذنب وحيث يكون السقم فيها بعد احوال المذنب واجرائها على الحكمة ولا يحسن في الآية المقروءة لاحد اليه  
 المحار مفعول من الجور في العفو نقل الى الحكمة في اذ من معناه وقال الشرح سرار البلاغة نقل الى الحكمة المحار  
 في الحكمة المحار بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل انتهى وكلامه نظري في مقابلة المحبة وقال صاحب المحصر  
 انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاشي اى طريقا لها على ان من جازا المكان سلكه فان المحار طريق الى العفو معناه  
 جازا ولا يخفى عليك ان المراد من المحبة في مطلق المحبة المتبادل المحبة المطلقة والمراد من المفعول بعد المحصر  
 ايضا في الدليل ثم في المحصر اشكال وهو ان الدلول بلا لانه نفس الدلول لا يقتضي محار في علمه المفسر ولانه صحيح  
 على رتبة علم القانون وهو مراد منه محط المصنف والكذب كما يظهر مما اذ قال عمقت عتبة عنك وما قلب لهما  
 اذ لا يمكن ان يكون حقيقة ولا مجازا لكونه مستقفا في الحق الاول قطعا واما الدلول بلا متارة فالظاهر انه  
 ليس مراد من محط المصنف في الكذب في اشكال فيه وقال السيد في حاشيته على شرح التلخيص في آخر بحثه انك بته  
 مسترضاء في اشارة من حيث قال المصنف الدال على ان صحته لا بد من ان يكون حقيقة او مجازا باستعمال ذلك  
 الدلول في الحق قد يكون مقصودا من المصنف صلاته وييل عليه ولانه صحيح فكل بالبيان لا بالاستعمال فلا يكون  
 حقيقة ولا مجازا المستقام التوكيد بالخبر للمعرض به تمسك في ذلك بكلام ابن الاثير في التلخيص واما  
 في حقيقته في التقنين حيث قال في حاشيته انك في تفسير قوله ولم يمول بالغيب فقد اتفقنا في مستعمل في نقل



متنه الفرق بين المحاذر المستعملين لا يستعمل المحاذر الا للعلاقة ولا بد فيه من العرقيه ومنه المستعمل القديم  
على قريته بالمعنى فيه لا يستعمل هو النقل والكان للعلاقة موجودا فاندفع راقيل ان وجود العلاقة لا تستمر  
المحاذرة بل المستعمل لها هو الاستعمال للعلاقة قوله فان قيل الاستعمال للعلاقة انما هو في ذاته فليس في استعمال  
لكونه حقيقة من جهة المحاذرة من جهة لوجود العلاقة فيفسد فيحصل في نقل الضابطه كونه حقيقة من جهة  
وهو باق في وجهها من جهة لان مدار المحاذرة على وجود العلاقة والاستعمال للعلاقة لا يوجب مدحها  
ان يكون محاذرا في المنع الذي من جهة الوحدة الاول قوله فلما لا يفسد الاطلاق المحاذرة من جهة جملته  
العلاقة فيمنقول لادالم يوجد في مرسلا احد الاماير فيفسد الاطلاق على اعتبارها عدمه فلا يمكن ان  
يكون المرسلا محاذرا وعنده وجود العلاقة لم يبق مرسلا قوله فيجاب ان المرسلا في كل من ان كان  
او غير الاستعمال لان الوصف عالميا انما يعرف به اذ قلنا يعلم بالنقل فيفسد قوله فينبه المنع بحسب  
سواء كان تخفيا او نوعيا كما في طر كبات على باسواحي والبسات وغيره فان قلت فليس في محاذرة  
الحقيقة لكونه موضوعا بالوصف النوعي قلنا نعم لكنه لا يدل من غير مية بل بالقرينة والمراد هو الاول كما ذكره  
قدس سرور وقد ذكرنا من قبل ان الوصف النوعي العائدية بالجدية فان قلت فليزجج المسترك لانه لا يدل على ان  
على النعنين بدون القرينة قلنا ذلك لعارض الاشتراك فلما في النعنية للدلالة على كل من النعنين معه قوله  
اي يكون العلم بالنعنين كافيا لغيره غير صحيحه لمرور الا ان يقال ان النعنية فيها انما هي نفس معانيها  
من حيث كونها معاني لها لكونها مرادة لها كما لوجودها انما حسيته النعنية وانها معاني الحروف بعد الاستعمال  
النعنين فانهم لم يبدوا في نفس علمهم من حواسي سيجي الى على النوائض الصبابة قوله من سباده ومن  
قوله على عامي لا يعرفه فليزجج منه ولا تعين كما صرح به قدس سرور في الطول وليس المراد بمرور  
الكثرة في العلم او كما ذهب قوله فان اتفق في الحقيقة في الكلام خفيف فان الاوصاف مستعمل بل باستعمال عادة  
الاوصاف المتأخرة عن الفاعل وليس محمولا على العرض والتقدير لانه ساد بين النعنين في سباده انما هو  
سرور المراد من قوله ساد بين النعنين محمولا على العرض والتقدير في الحقيقة وقوله في المحاذرة من جهة مدحها على طاعة من جهة  
على انك بدالاتنا وانما سادى من النعنين لانه اعمدا على كلامه ناسا قوله كالمفسر في الدواعي احسا  
الكشف على حقيقة لغوية في تحريك الصلوات اي طرف باليتبين محاذرة في الاكران ان خصوصه متعارفة في  
تشبيهه بالمراد كما جده في تحسنه وقال الشافعي قدس سرور في الكشاف ان وردوه من جهة الدواعي متعارفة على







المعنى في قوله من لم يدر ما هو ممنوعه او هو حمل العربيه من مجازة عن الابل لانه كونهما معا كما وقوم مع كتب  
 ان معمول فهو لا يكون منى من هذا الموضع من المجازة يحتاج الى تقديره لانه يمكن دفعه بان الموضع من السوء  
 ليس مثل الترتيب في المجموع الملوك ممنوعه او اسال الترتيب فانه قد مر من الملوك ان اعيانهم ممنوعه منفسها واعداءها  
 هو المحي في قوله ممنوعه لا سوال عن ليس الترتيب فانه قد مر من الملوك ان اعيانهم ممنوعه منفسها واعداءها  
 ليس بانه مله تقديره من قبله جازا من سوءه مستبعدا عنهم قوله كونه ممنوعه ليس مستثنى من قوله  
 الكلاب رايه وعدم كونه منى ان كان به وعدم كون كمنل مستثنى من كونه ممنوعه مجازا عن الامم كما قد مر  
 في الامم كما قد مر في قوله من لم يدر ما هو ممنوعه قوله بطريق الاشتراك في الاستثناء كونه ممنوعه من الامم  
 هو المستعمل قوله رايه ان يكون الملقه على ان في مجازة قوله على ذكره من الملقه قال صاحب المصنف في رايه في  
 السوء ان الملقه مجازا واعداءه او كونه من الملقه كونه من العبد او ذلك من الملقه قوله هو مقتضى الاستثناء على جازا من الملقه  
 ان الموصوف به الموصوف من رايه هو الموصوف حيث قلنا من قوله ممنوعه او اسال الترتيب مجازا عن رايه كونه ممنوعه  
 من الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه  
 لا مخرج من مخرجاته قوله مجازا والذكر لا يكون اسما ولا مفعولا بل هو ان كان كونه ممنوعه ليس مستثنا لعدم  
 رايه في شيء من مخرجاته فهو ليس بمحققه ولا مجازا لعدم كونه مستثنا قال المصنف في قوله الموصوف من الملقه  
 ما قيل اسئل على انه اذا وضعه مع مناسب للملقه على ان يكون مستثنا فيكون ممنوعا قال المصنف في قوله  
 من حيث الملقه منى مثلا ان الملقه لا يكون مجازا عن رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه  
 بالتحقيقه ولا مخرج من مخرجاته ان يكون المراد من قوله ممنوعه هو الملقه على ان يكون الملقه من الملقه  
 الامم الا ان حصل على الحقيقة الملقه يكون الملقه بالذات من رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه  
 بل هو كونه ممنوعه او ان كان من الامم هو ممنوعه من رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه  
 عليه في الملقه مجازا الا ان يقال ان مراده ان ذكره المستثنى من الملقه الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه  
 وكمصدا به من رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه  
 تقريبا مثلا بل ان تخصيص بعض الامم لا سيما الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه على ان يكون الملقه من الملقه  
 او الملقه الاولى سائر الى انه لا بد من هذه العقيدة قول المصنف في قوله ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه  
 الاول بقرينة المعقوله كونه كونه لانه لا بد من هذه العقيدة قول المصنف في قوله ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه بل هو على رايه كونه ممنوعه

هذا هو المعنى  
 في قوله ممنوعه

هذا هو المعنى  
 في قوله ممنوعه









التي نسبت الي ساير المعاني في اللغة المختلطة امر مبطل جعل تحتها مرادهم معصية غير ان ذلك منزهتها قوله وهي الفصل  
 المعنى الخالق القائل لا معتبر النوع عند الرب بعضهم لا يشترطون الاعتبار قوله والوصف قال الشاعر قدس سرور  
 في شرحه الشرح وادرك ان الحقيقة الخارجية لا يشترط كنهيا اعم من المحسوس والمعتقول كما في استقار قائله للورد المعتمد  
 آلاء الله للرجل الشجاع جبينه من غير فيه بشكل فلا يعرف جملته فما عليه من ذلك هذا ما لم يصبر مترادف ان المصنف جمل  
 الورد في العلاقات في الزيادة انتهى وبقا على هذا المذهب كالمصنف هو الشكل قوله في محل كالجودة على علمه  
 حلولها في فعل واحد او على اثنين متشابهين الكلام السلطان الكلام الورد كونهما متشابهين في نفاذ الحكم مثلا قوله  
 متلازمين في الوجود الخا برتبة الخا جوا كالتأنيط لفضلان وقال في شرحه اشترط ان جعل اعم من اللفظ ليشتمل على  
 جميع بل لا يحدان يرجم كل منهما الى الالفصال والمجاورة انتهى وعلى هذا لا بد ان يقتصر قصد المجردة على علاقة الالف  
 فالمجاورة في اللفظ بعد التعبير ويمكن ان يدخل المشاكلة في الحيال او غير ذلك ونحوه ان في شرحه بدليتين حار  
 ذكر بعضه بناه اسما بين الحقيقة والمجاز قوله او لعل الذين كالسبب والمعيد على المطلق والمعلوم على الادرار  
 وعكسها قوله او انشغال كاطلاق احد المتقابلين على الآخر قوله او غير ذلك محو ما بدا على التفسير الا لا يكاد يظن  
 ما سبق نوع من العلاقات قوله او منصف الى اني جرح المصنف انصاف العرفي والمجازي انما هو اكنش على الآخر  
 تبنيها على ان المصنف هو عريفها فارجو دخول في الخالية والمحاكمة كانه ليط لفضله ان كان لكان العبد  
 عليها ان كان من جنسها الخالية فهو دخل في الخارجي ولا مكان من حيث انما هو منها سوجب العرف فهو مغايل لما جازي  
 بمعنى الخلق كما صرح المصنف يمكن قوله فانه لما وقع في العرف انما مضطرب بل يخلل ان الوقوم هو العرف على  
 الملازمة لا بالعكس المشهور في بيان الملازمة العرفية تبنيها ان المكان المنصص مما يقصد عادة لادائها من ان قوله  
 الذين من العمل في الحال يشير الى الاطلاق عليها باعتبار الحائلة لا الملازمة العرفية الا ان يقال ان الملازمة لا حسنة  
 كونها حالا محلا قوله فان كان الادرار منقذ فيه فلي على ان تقديم السلب في المتن ليس على ما ينبغي قوله وهو  
 الوصفية فيه تبنيها ان تنصيص اسم الاشتارة بهذا القسم كقول المتن اصطلاح البيان واما عند الاصوليين فهو  
 بالوصفية قوله ولا ينبغي ان هذا الصبا مضطرب وجيب منه بان مراد المصنف هو اورد بها الطريق هو طريق المحر  
 الصلي وهو طريق النفي والاثبات وليس مراده حصر عقلا وهو ليس تبني لانها بهذا الطريق المذكور وكثيرا  
 فلا بد من قوله في مذكورة في مكتب غير مضبوطة لكن في الخ قوله اورد غلط السكت بل هو قسم الى آخره علم من  
 السبب قدس سرور لا يقال على هذا القول على من هو بالسكت كلفاء في مقصوده لانه يقول ليس كل سبب يجب ان يكون من







١٠١ المرسوم في الحقيقة وان لم تدل فيه المرسوم في الحقيقة ايانا لو اسما المجرى فلو لم يثبت فيه الحقيقة لم يصح ما يلزم  
 ولا خلاف في ان حصول الحقيقة لا يقتضي لئلا في زمان اعتبار الحكم لا يوجب كون اللفظ مستقدا للمرسوم من حيث  
 هو كذا بل يلزم خلافه لانه على الثاني في غير تخصيص ما يخص من يمكن ان يقال انه رجل المجرى لا يتصور  
 للمرسوم في زمان اعتبار الحكم من كس مجازا بحسب اللفظ الاول بل حقيقة في مجازا باعتبار كس مجازا بحسب اللفظ  
 بعد مراد من قوله الثاني ان المحصول الفعل التزويل في ابعاده فهو لان مراده ان حصول الحقيقة لا يقتضي لئلا  
 للمعنى المجازي شرطه في المجاز باعتبار الاول اعلم من ان يكون بالنسبة الى جهة الفقد الذي تعلق الحكم في جهة الاطلاق  
 او في غيره وانما ان معنى التزويل في الحقيقة هو ابعاده ليس بشئ لان اللفظ المجازي قوله ما عرفت فخره  
 اطلاق على فرد من افراد المرسوم وقد عرفت حصول الحقيقة لا يقتضي بالفعل لذلك المعنى الذي اطلق عليه اللفظ من ان  
 اطلاق اللفظ على معنى سائل الاطلاق اللفظ على افراد الحقيقة عليها المعنى فلازم حصول المعنى المجازي لذلك الفقد الذي افترق  
 عنه اللفظ المجازي ان سبابه ان مراد المصنف من قوله ان حصل بالفعل ان ذلك الاطلاق كان بلا حجة  
 حصوله في بعض افراد حصوله في الواقع اولا وان ما ذكره قدس سره وادخل المجاز ما لا يقتضيه المصنف من  
 معنى مثل عرفت فخره ان كان الاطلاق بلا حجة في حصول بالفعل مجازا بالفعل كان بلا حجة الاستعداد بمعنى ان القوة  
 منطوقه كذا مخرجها من غير اعتبار من ان اللفظ هو احد بنسبة الى المرسوم الواحد يكون مجازا في استعاره باعتبار سبب  
 في شدة اللفظ قوله بل العكس لان الاحتمالات التي المعنى المعنى عدم مخرجها من شأنه ان يكون بصيرة قوله  
 الاتفاق على استعاره الاطلاق الاب التزويل عليه انه يمكن ان يكون ذلك الاتفاق لا وجوده وان لم يكن كون اللزوم  
 انه من علاقة الاكبر ان ذلك الاطلاق مخرجها من حيث حقيقة بنسبة في قوله في تنزيل التعاطل منزلة التعاطل  
 فان اطلاق اسم احد التعاطلين على الآخر من حيث كونها متعاطلين لا يكون الا بان تنزيل النفس والتعاطل منزلة  
 التعاطل فان لم يقل من انه يجوز استعاره اسم احد المتعاطلين لوجه التعاطل منزلة التعاطل كما استعاره المصنف  
 لموجود عدم التعاطل في حقيقة التزويل المجازي لان هذه الاستعاره ليس من حيث كونها متعاطلين كذا ما قيل  
 من ان القوم عدو التعاطل علاقة الاستعمال لان المجاز من اللفظ لا يشبه وقد جعلوا اللفظ متساو في الحقيقة  
 في الخيال والتعلق بالوجه من بعض ان مما اجتمع في احد ما هو لان الملازمة ما يكون المجاز في الحقيقة  
 في الضدين ان يكون التعاطل في خلاف المجازية فانهم قوله او متساوية اى تصدق متساوية وكذا فيما ذكره  
 لان المتساوية في التعليل وغير متساوية في عند الحكم التزويل سلق عليه في اصل انه ينزل التعاطل من جهة التعاطل

لتساوي استدار اسم احدها الآخر فيتحقق مثلا ان كانت كلمة ملحوظة لمزيد الحسن قيل وكر قدس سر في شرح المصنف انه لا يجوز  
 من جعل لفظة ان كلمة معقولة معتبرة في الجواب عن سؤالي العلاقات المتعددة وايضا جعل العلاقة في الملاقاة السببية على خلاف  
 السببية فان جزاء السببية مسببة عنها فهو المقام فلهذا من وجهين انتهى وليس ينبغي ان يكون هذا من سؤالي في شرح  
 المذكور وفسرنا في السكاكي ان كانت كلمة ان في قوله عز وجل فوجبه ذلك الغير سواء كان منها معنى ان  
 او ام العلم المتعبر عنه الجواب ان السببية على خلاف السببية مسببة عنها المترتب عليها او لا كما علق الطرح على طاعة  
 الحق والتمحيص من هذا قوسى ان كان اللفظ لا ينافي السببية بحقيقة هو طاعة واما في عدم العلاقة ولا يجوز  
 التزم قسم ثم قلت في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الحقيقة صحيحة استعمال بعد ذلك المصاحب عليه القول  
 بان هذا من غير من العلاقة فيكون مجازا انتهى فالتساوي الذي هو الوقوع في الحقيقة لا ينافي السببية كما لا ينافي السببية وانما  
 جعل الملاقاة السببية على خلافها من قبل الملاقاة السببية بناء على ما بين قبيل الملاقاة اسم اقله متباينين  
 لما قلناه سابقا ونحو من انما لم يجز يدان ان لا انتفاء في اجتماع العلاقات بعضها من بعض قوله وانما  
 ذلك اصح ليدان اذا كان المشاكسة من المتباينين كالسببية فجزاها وانما حكمه جزاها في قوله لا يكون كذلك كالمعجم  
 والحقائق في الجواب الى جهة وقميصا ثم لا يخفى عليك انه اذا جعل المثل كلمة كقوله لا بد من اعتبار الملاقاة من  
 كونه متبايناً فالمراد على جزاء السببية من حيث كونه حسته قوله ولم يبق له شئ من الملاقاة في الملاقاة وانما يرد بقوله  
 المتعبر عنه والا فلا يتجمل كلامه في قوله فان قلت قد جعل اللفظ الواحد حاصلان لمصداق فمضمون المعنى اللازم  
 بالنسبة الى المعنى الوصفى ووجه تعريفه ان بعض العلاقات لا يتغير من بعض شأنا واحدة واحدة اعني في الجواب عن  
 السببية وغيره ان لا يكون اللازم منقطة للضرورة من غير ذلك مع انه لا انتفاء في الاجتماع وحاصل الجواب ان المراد  
 مثلا من قوله ان لا يكون اللازم منقطة ان لا يتغير كونه كذلك لان لا يكون في نفسه كذلك ليدعم انتفاءه لا جمل  
 قوله اعني مقيد على المطلق او رد عليه انه من المطلق مقيد اعني شقة المعير على مقيد اعني شقة الانسان كجاء  
 ان المراد ان جيلاني يكون المطلق شقة المعير على مطلق شقة ويكون وقوعه على شقة الانسان كقوله من اولاد  
 ذلك المطلق لا من حيث خصوصه وان شقة الانسان مطلق من قيد النقط بخلاف المقيد قوله باعتبار حاسم  
 من اجل كسر غلطهم المسادة الدخلة في الطيران والحركة اسر لم قوله او شكل لها كما في الانسان وصورته  
 المتقوسمة على الجدار لا يتغير بل ينفى في شرح الشرح من افعال الكل في الوصف لان هذا معنى على ما عدوا  
 اقسام الاستعارة او شكل مثلا بالوصف وذلك وجه الكلام من انما يجب بحيث يشك في الشكل قوله فكيف جزم







ونقلنا في كتابنا المستفيض تحقيقه وتوضيحه للمرام قوله انما علم ذلك انهم لم يسموه على تقدير كون المرام  
 ماسمرا للكل كما في الشيء بالشيء نحو كل من لم يسموه المرام فلو انهم لم يسموه المرام لكانوا يسمونه المرام  
 له انهم لم يسموه المرام فلو انهم لم يسموه المرام فلو انهم لم يسموه المرام فلو انهم لم يسموه المرام  
 حالين في محلهن متساويين كما ذكر في اول الفصل قوله سواء كان الكلام خبرا او نعتا او متعديا او غير ذلك  
 من ان الجملة تنقص بالجزء والامور التي لا تجري في التقديرات على باقي النسخة لكبر قوله انما  
 الى ما ذكره في الاصل حيث جعل السبب في الفصل المنوي من حيث كونها من الواجب الفصل المنوي ولم  
 يذكر فيه ما في قوله كما بين في السامد والمروى بسحاب المطر فان كل ما كان في سماء او ارض او في السحاب  
 بهنما ناه عن العرف فان السبب نزوله من السماء متعارف وان كان في ارضه متعارف لاسم السحاب وادعاه انزل  
 انزل من السحاب وقيل في تفسيره اي من السحاب ومن جانب سماء قوله فيمنه المنزلة بالانفاضة على ما في كبر  
 من السحاب وهو الموقوف لما في كلام الملائكة لعبد في حيث قال لا اله الا الله كل وصف مل مع السند لم يسموه  
 وفي بعض النسخ المنزلة من السحاب بطريق كما في المتن منها وجنيد لا يسموه لعل قوله ليس منزه لان الموقوف  
 المنزلة لا يسموه المنزلة من السحاب بل لا يسموه في الاستعارة لكون ذلك المسمى منزهة فضلا عن ان  
 يسموه كسببية مشروعية وقيل من انه محمول على الحذف والاصطلاح التقدير في المنزلة من السحاب  
 ان الاستعارة قد يكون باعتبار الفصل من نفس السحاب لا في غيره كالموقوف على كذا ان معنى الموقوف لعل ان  
 من زعمه معنى الموقوف لا يسموه ولا يسموه وكذا الكفاية الموقوف معناها متساوية في معناها واحد بما لا يخرج عنه  
 كاستعارة السحاب والملك فان معنى السحاب في غير معناه فيكون البيان قاضيا لسحاب قوله معنى السحاب بالانفاضة  
 في شامل المعاني الاستعارة بحسب الغرض البضايح من السحاب من ان الغرض قد بلغ مقام السحاب  
 عليه انه منزه من السحاب ومن هذا يظهر ان قول المصنف عدم اللازم للبيان يقتضي ان السحاب لم يسموه  
 مشرعا كيف اذا لم يسموه قوله لا يسموه في غير مشوب المحل على ان السحاب لا يسموه على الاثر مثلا ويجوز  
 ان يكون منزهة لغيره القول فيكون مشرعا في غير مشوب المحل على ان السحاب لا يسموه على الاثر مثلا ويجوز  
 مثلا وانما حوز ذلك لكونه منزهة من السحاب والافق يقتضي الصدارة بحسب الاصل وان السحاب معنى الاستعارة  
 في مثل غير المقام اذا ذكره بعد ما يقتضي به نحو كيف زيد فهو محمل الزعم على انه خبر المتعدي او خبرية صحيح مثلا  
 فصل الاول في حجية منزهة من السحاب لكونه منزهة من السحاب في حكم الكثرة كما في قوله لعل على السحاب في قوله



[illegible]





منها قوله لما قد استبين من عدمه لم يوجب على غيره من ما وجب على غيره من ما حصل من ما حصل من  
 وقت وقوعه من كذا كذا في تفسيره على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 اما من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 كما ان من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 الفرض من الخلق في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 سبب لما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 اي من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 لان من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 نقل الى كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 وانما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 البنية مطلقا وقوله كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 حرره او من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 انما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 فيه انما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 مستقلا الى كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 فليس من اجل ان ما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 انما في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 حكمي ثبت في كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 عن كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 بعقبت فنبيل التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 الى كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير  
 من ان كذا كذا في التفسير على ما يجوز ان ليس في كل من اجل خبره وقوله اي في التفسير

[illegible]



رد يجوز فيها اصحاب الاشارة الى العيين او المنفعة والنحو بها كل اخذ لا يتحقق تملك العيين كالمشقة والمشمس  
 قال المصنف بل لان المنفعة المعدومة انتم على هذا ينبغي ان لا يتحقق بغير المنة والتمليك المضافين الى المنفعة  
 الضياء والاجزاء انه يتحقق بها لان افعال دعوى الاجزاء عند الاخذ بغير مسلم قوله بقول الحقبة اما السكاه فقط  
 او بدونه قوله وهو في امير اقوى لعدم احتمال الرجوع بدون رضائهم الآخر قوله هي في الفاتق اقوى لانه  
 ان ذلك الملك الرقبة وهي مستترة اذ تلك المنفعة لا العكس قوله وهو في امير اقوى لانه يوجب ملك المنفعة من ملك  
 الرقبة قوله قلنا ليس الاستعارة اذ انما ليتم اذا كان الاستعارة عبارة عن اطلاق الشبهة على الشبهة اما  
 اذا كان عبارة عن كونه شبهة وارادة لمصلحة فلا علم كلام لغوتم ترفيقه على اخواننا في انهم انهم قوله على ما ذكره بعضهم  
 باليقين لانه اجترأ في ذكر السبب وارادة السبب ان يكون السبب محض ميبأ لذك السبب لا يتوسط امره بل  
 يراد منه المنة المنسية لكونه سببا في ضمن فهو كما ان يذكر الاشارة واراد منه الملك المطلق لكونه سببا في ضمن الملك  
 الذي يحصل بالبيع في ان اشتريت عبدا فهو حر يكون الاستعارة مجازة من الملك الذي يحصل بالبيع عند العلم به  
 فلا يثبت اذا ملكه مبتدع وعند الحبيب من الملك المطلق فينتقل مطلقا فانهم قوله وهو لا يحتج في ملك السكاه بالبيع  
 العلم في السكاه وملك العيين كمنه الكشف قوله واعلم انه اذا وجد الحق قد مرنا لكن في ضمن الاشارة من سطره  
 وذكره هنا ليعرف الصاطرة من افادته ان يكون المنة سببا من السكاه كما ذهب اليه صاحب الكشف اذ اراد  
 عنه كما ذهب اليه المصنف لا تافوا به بقوله فاجيب بمنه للملازمة فنزيل فيه اقرنا به بدعي المضم من ان مجرد  
 اعتبار النور لا يكفي فيقتل شخص المجازيل لانه من السكاه وهو ليس ليقين لان التزم انما هو في انه اذا وجدته  
 المصيرة لوجودها وعلم عدم المانة لصحقتا شخص المجاز او لا لم تغفل بل في شخصه فضا الامثلة المذكورة عدم التجوز  
 العلم لعدم المانة من عدم المانة عند الخلق ما من ذاك وانما لم يتعير من تعيين المانة اذ المانة  
 يكفيها في الاقدار قوله وتماثل فيه لادخال في المانة فانه لم يميز بينه وبين سبب السكاه في المنة في شجرة  
 منها لم يعد شجرة معدومة تانها في ذلك ولو وجدت المجاز قوله لاحلاف فوان المجاز في ان سطره الملك  
 الغداه الا حصل في الحال من الممكن وجوده فو نفسه اذ لو كان حاصله لا يمتد بخلف ولم يكن ممكنا لما كان له  
 خلف اذ لا يمتد به امتداد ولا يمتد به امتداد من الاضافية كذا في شجرة البنية والكشف قوله حتى يشترط في المجاز  
 الممكن المنية حقيقة اي عدم الاعتقاد من قطع منظر من الامور خارجة عن الكلام قوله وعنده السكاه حتى  
 يعمى صحة اللفظ والحق قبل التمثيل عابده بمثل اعتقاده قبل ان يخلق او خلق لكونه صحيحا من حيث المنة









لقد علمنا ان لو كان ليس السبب بيننا وبينه القوة فقط بل هو الملك في بعض النسخة وهي اردنا انك متاخره فذكر  
اشاره الى التيق خبره محذوف اى حاصل قوله وان الحكم على ذات وصفتين فخر لغيره انه اذا كانت احدته  
منه مكرمة من جنس كل منها صفة فتنى قوله فالنسخة انما هي رتبة الجبر والقيم تقاربه اى ان جعل فلا يصح لان  
النسخة فلو كان قوله فهو كذب قوله ولو لم يظلم اى قوله تيق الى فاذا ذكره عليه علم انه اقراره لانها اذا لا اكراه لا  
صحة فتنار التيق بل اقراره وادعاه مطلق اذ قوله بنا اني حذر من اسباق والمذاق قوله وان جعل مجازا  
لا اقراره لغيره انه ان جعل مجازا لا اقراره عن الحقية والتيق من حين الملك فهو كذب محض لانه لا يثبت الا  
بالنبوة او بالاعتقاد الاول مستحيل والثاني لم يوجد ادعاه انه ان جعل مجازا عن الاقرار فاما عن الاقرار بالاعتقاد  
وهو لم يوجد ادعاه الاقرار بالتيق وهو موجود بالنبوة قطعا لان الاعتقاد لم يوجد وهو مستحيل لكن الاول الجبر وال  
يستحيل معناه تيق على من حين ملكه وچر الاحضار الظاهر في الجواب ان ليقال انه مجاز عن الاقرار بالتيق وهو ثابت  
مطلقا بالاعتقاد الاول لا فيثبت الا مثبت قضاء فقط اخذ بما يدل على اقراره او ليقال انه مجاز عن الاقرار  
بالاعتقاد فان وجوبه مثبت من حق احده قضاء ووجوبه لا يثبت الا فيثبت قضاء مثبت به بتيق كذلك عليه الاصح  
عليك ان في رتبة الجواب من الاطالة والافنى في كلامهم لاشاد وغيابة توجيهه لا يحل قوله ان جعل مجازا على ما  
ذكرنا بل ليقال معناه ان جعل مجازا عن الاقرار بالتيق بالنبوة فهو مستحيل وان جعل مجازا عن الاقرار بالتيق  
بالاعتقاد فهو غير موجود وان يجعل النبوة والاعتقاد قيدا للمعقوب وچر من قوله في الجواب انه مجاز لا اقراره مستحيل  
الجزء انه مجاز لا اقراره بالتيق من حين ملك مطلقا لا مقيدا بالنبوة وهو مستحيل وهو النبوة لا اعتقاد وچر قوله لولا  
بانه اذا كان المراد بالتيق وهو لا يثبت الا بالنبوة والاعتقاد الاول مستحيل فكان بالاعتقاد والاعتقاد لم يوجد  
فلا يصح الاقرار به هو المراد بقوله فان قيل الاعتقاد لم يوجد انما قلناه فان قيل يحتمل ان يكون انما مراد قوله المصداق  
من غير شيه فهو ثمرة نظره منهم المتوقعة فيها كيف وقد ردوا الحسن عن احتجاجهم به بتيق في هذا المعنى بل انما يثبت  
ودعوى في تم الاسنى اسر لا يثبت به ان النبوة لاحتمال النسخة قوله وهي صفة من سلا حادثة اليه ويجب ان يثبت  
معرفة السبب كبريل من مسئلة قدر الحقيقة والحجاز وانا قد بدد الكلف لانه خبره اسوال على الجواب عن هذا المعنى  
فلا صفة من سلا قوله فلما لم يثبت بانه الخبر في المسئلة المذكورة جواب آخر قوله من غير قصد المصداق اى انما  
معناه ولذلك ان معناه غير مقصود وسلا ولا غيرهم ان لا يكون المتادى به مستعلا في الكشف الكبر والاضطراب  
المتادى لا تخفصا للمتادى بوجهه بل ان كان ثابته نحو ما يحول وهو محول والا فان كان ما يصح

من حيث هو المدعى عليه ثبت بطلان افتقاده ونحوه لا لافلاحتنفسا لفظ قوله فيقوم عليه تمام معناه اذ لم  
 يسر انظر كما لو ساء حرام ثم ناداه يا حرقانة لا يعيقني الميسرة اذ لا يعيق ان كان موقفا بهذا الاسم عند الناس  
 واد اذ لم يكن يعيق في الافتقار لانه ناداه لوصف تلك السجاية قوله الى المذهب المرجو تحقيق القولين ان  
 كلامها قولها وادعاه وادخل المنية في جنس المنية بل كل على الاول معناه وادعاه واثبت المنية بالتحقيق اى ما هو حقيقة  
 ثابت له كما ليس المخصوص فيكون اللفظ مستعملا فيه وضمه له والتعريف في اللفظ هو جعل غير المشبه به مشبها به على التام  
 معناه جعل المنية به لا لوصف مشترك بينهما وادعاه ان اللفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف لان له افرادا متباينة  
 وغير خافته فاللفظ مستعمل في غير ما وصف له لانه اللفظ اشتراك القول بالادعاء حتى لو كان له وصف مشترك بالمرجوع  
 على كنهه غير وصف المخصوص ثم قال المصنف الاستعارة يعرف في المعنى وليست باللفظ المخصوص باخر الى المذهب المرجو قوله  
 لست استعار لفظ الاسد منها وما سبق الاستعارة استعمال اللفظ في الارام للمباين ناظر الى المصنف فلا بد من تأويل بعض  
 كلامه بان افعال تقوم الاستعارة في المعنى معناه اذ يتقبل المعنى عن اللفظ او لا يتقبل اللفظ عنه كالاسد عن اللفظ المخصوص  
 بادعاه انه موضوع للوصف المشترك في اللفظ المخصوص عن لفظ الاسد كجمل لفظ موضوعا للشيء او ادعاه ثم  
 بتوسطه الاستعارة وادخل لفظ الاسد لاجل الشجاعة لكونه فردا للشجاعة الذي جعل موضوعا للفظ الاسد وادعاه  
 فيصير فردا غير معارفا او افعال بمعنى قوله استعار لفظ الاسد مستعمل مقوله استعمال اللفظ في الارام استعماله فيه بادعاه  
 انه المشبه به لكون قوله في بيان التام العلاقات مطلق الاسد على زيد باعتبار انه شجاع فلفظ المذهب المخصوص  
 او على المرجوع المطلق عليه باعتبار انه بكل مخصوص وادعاه لانه شجاع قوله في غير ما وصف له كجمل وادعاه بانظر  
 الى المدعى عليه فانه مستعمل فيه وضمه له بالوصف اذ على قوله وادعاه ثم جاز ان الاستعارة المحرمة المتعارضة والى  
 قسم سماك من ان الاستعارة تقوم اذ قال استعار له في جنس اشتراكه به في الاسم في التام وادخل الاستعارة  
 في الاعلام فكل العلامة في شتره لانه لم يوصف لفظا جنسية فيمكن استعارتها باستعارة الاعلام فذلك لان الشرط  
 في المجاز والاستعارة ان يكون الاسم متوقفا على معنى وضم اللفظ له وان يكون اللفظ لما سببه معينا وبالعلم  
 لم يوصف لمعنى اى لاجل معنى وبعباره فلو اقل علم يسمى به آخر لم يكن اللفظ لما سببه معين المعنى المتقول بعد القول  
 الى فيتميز المجاز والاستعارة في الاعلام لانتفاء الشرطين انتهى القول لما يرمى الاستعارة من ادخال المشبه به في قوله  
 غير متعارف ومن اقل لفظ المنية به الى لما سببه معينا في وصف يجعل حقيقة ذلك الوصف وادعاه وكلما لا يوصف  
 منقبة على اعماره لان معنى العلم يخص من حيث هو معناه اعتبر فيه غاية التبيين والتميز عما سواه وعدم التعذر

انما هو المذهب المرجو

انما هو المذهب المرجو







ان محوريه اسده عد تشبيه الاستعاره لان الفعل لك من ان يكون الذي هو لسان بوليه اسده  
 اسده مقتضى المحل جليز لا تمام محل المحل من صفات محلي عليه اسده الى ابتداء العبير الى تشبيهه بغيره  
 لكن جليز وصفه لكان تشبيهه متروكا كالحال ناقصه قصير متروكه لراكن لكان الفعل لك اوله يكون  
 جوهريه لا عريان ولا معلقه كالحال كانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 من كلام السار جوهريه كونه محموله على المحل كانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 هو المحل السار لا زيد كما محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 المحل لان الاستعاره ان كان عبارة عن ذكر ان التشبيه من جنس التشبيه جوهريه استعاره وان كان محموله  
 دعوى انه من جنس محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 من جنس التشبيه ومن افاده سنجاب بقيت اسده لان فيه دعوى كونه من جنس محموله على محموله لانه من الاستعاره على اسده  
 عنه باسم التشبيه وهو سنده الفعل عليه قوله محموله على المحل لان هذا المحمل جليز لا تمام محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 العبير معنى الحقيقة سنجاب حرف التشبيه فيه انه جوهريه من قالوا المسطره لانه اسده في فاضل على محموله  
 كونه استعاره محموله على محموله كونه استعاره محموله على محموله لانه من الاستعاره على اسده  
 وانما محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 وانما محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 لان محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 ان محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 كاس المراد محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 لكن بوجه بالانديه زيد مير سيب لا زيد كونه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 لا سنده لانه محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 اسده لان محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده  
 جوهريه لان محموله على محموله لانه محموله على المحل بغيره لانه من الاستعاره على اسده

محموله على محموله  
 محموله على محموله  
 محموله على محموله



ويمكن ان يقال ليس مراد اشارة به انه مسلم فيه بل ان مفهوم محترى وصاحب لخطو قاعد بان استعاره انما  
 بالموصوفة بالنجاسة **قوله** كالابن شيبان معنى زيدا اسد ندر حل سبحانه كالاسد كذا اختاره في المثل كمنه عمر  
 لا مر فوجله استعاره لانه قد شبه رجل سبحانه بالاسد ثم نبى الاستعارة على الاستعارة فاذا ذكرناه به  
 رجل سبحانه كالاسد **قوله** المقترن بشئ من مادة الهوى فغير من هذا ان الهوى عام فغيره كمن فو صام مجازا كان  
 او حفيضة بالاختلاف خارج عن محل النزاع **قوله** لاختلاف الخبيثين ان يخالف فيهم من حوزة عموم المشترك كالحوزة  
 الجهر بين الحقيقة والمجاز فكونه بالنسبة اليها كالمشترك كسبحه به اشارة بمعنى مسئلة الجهر فان المعاني المجازية يكون  
 المشترك كالحقيقة والمجاز **قوله** لا يصير لفظ من التام المجاز اما لا يصير لفظ من المعاني المجازية باعتبار الوجود  
 العلاقات **قوله** لا هو لما يلحق به من دليل العموم قد عرفت ان مثل من خارج عن محل النزاع فاقبل فيه من  
 فان مثل من عام بنفسه ليس بشئ **قوله** لا كونه حقيقة اسمى ليس عليه كونه حقيقة لانه لا محل له فيه كمال  
 عليه قوله والا لكان كل حقيقة فانهم ان ادل به من حيث لا يدخل فيه كونه حقيقة لانه لفظ مستقل  
 في الموضوع وكذا لكونه مجازا لكان سالما عما ذكره اشارة به كونه بالمال لخصه فاذا كمن ان به الصغر الخ  
**قوله** والا لكان الخ من ان بعض الخالق المتدفع في العموم كالعلامات الشخصية **قوله** ان اريد الضرورة الخ  
 هذا الزاد يدل على تقدير اعتبار الضرورة بالنظر الى الاستعمال ان اعتبر بالضرورة والضرورة بان الاصل بالنظر اليه ان يكون  
 لكل معنى لفظ ضروري من لفظ مجاز ضروري خلاف الاصل متحقق بالمشاركة فانه ايضا ضروري به والمنع قد عرفت في العموم  
 من ان الفعل بان اللفظ المستعمل في المعنى المجازي لا يراعى لان المجاز بالنظر الى الضرر خلاف الاصل غير متقدم **قوله** وان  
 للمشكك الخ وان قررنا بان المشكك في كل موضع من القيس اختيارا بها سواء كانت مجازا حقيقة لا دونه فخطو اعتبار  
 فهو سند لم يتحقق به الضرورة من المجاز وهو الاول تقديره على كونه بالضرورة فذكره بطريق التسليم ثم سئل من له  
 للمجاز به قد يكون الاغراض اخذ هو ليدل بالوجود والتسليم وان قررنا به قد عين شرطان فهو ايضا سند لمشر  
 الزودم والتعالي يسببها بالاعتبار فان المتطوع الاول العدول اليه لا غرض وفي الثاني اختياره ثم يتحقق الحقيقة  
 ولو لا غرض ويمكن ان يجعل الاول ايضا سند لمشر المتحقق مطلقا بان يقال العدول اليه في جميع المواضع  
 لا غرض من القدرة على الحقيقة لكن الظاهر هو ان يكون العدول لئلا يجعل **قوله** بل في طريق  
 المجاز اى في كل مجازات وفي جملتها هذا الطريق ولو باعتبار بعض الافراد الاول اظهر **قوله** لان المجاز هو  
 الخ بنفس الشافية كاي من العاصم قالوا عدم وقوعه فيه تمسكا بانه ضروري بالمعنى المذكور فلا يثبت فيه حجة

مستند

مستند



سواء اريد المحموم اكل واحد او اذ اسميا بالتحقيقة بترك الطور اعتاده قوله استرط اى فى كون اللفظ  
محاذيا لمصر فى جواب الرابع قوله تقدير صحة هذا الاستعمال وهو تقدير كون المراد المحموم بعلقة صحته بكون  
المحموم اذا اراد بركل واحد فلا استعمال غير صحيح قوله وانما اقتضاهما انما هو جوبه الهداية فى آخ باب المحلف بقول  
المحموم بين المعين كالحال والاستعمال لمعين محققين فهو جوبه للمحموم المحققين والمجا ان كان المقصود حقيقة  
فى احد هما وجب ان فى الآخر لعدم الاشتراك ان كان مشتركا قوله وان كان اللفظ الوصول المراد الى كون  
المراد واحد هاهنا حيث انه نفس المراد لانه فيه إشارة الى ما قبل من ان نذهب الشافعى ان اعطاه خبره للمعينين  
بل حقيقة فيها كما فى المشتركة حيث المتى المتى للمجا بى الحقيقة للوصف النوعى قوله مبركة المشتركة انما هو اول باب  
المحموم ان من يحمل الحقيقة للمجا لا بد من تعلق فاذ وجب تعلق المشترك بمراد العلاقة من مبيد كان السحيم  
هنا اى لو كان لازم عليه ان يقول بمحموم اللفظ بالسنه الى المتى المتى بحسب انواع العلاقات كما هو مشترك و  
القول بان للمجا بالنسبة للمجا والمجا اذا كان مشتركاً للمجا بالحققة الحقيقية المتى لا يشترط ان يكون  
القول بكونه بالنسبة للمجا بغيره الا فى قوله فمن جوبه ذلك جوبه ان يكون جوبه عموم لا مشترك بحسب اللفظ  
جوبه انما قاله لمثله الذى يجوز عند صاحب البنية وان لم يثبت نفسه اللفظ ومن لم يجزبه لم يجوز لعدم ثبوت  
نفسه على متعلق بنى اللفظ قوله والمحكوم المراد به هو ان اللفظ فى ان كان المراد اكل واحد لا المحموم المركب  
ويكون ان يحمل لا ليعال اصيل على قوله على تقدير صحة هذا استعماله بينناى العلاقة المحمومية والكيفية ليعتقد صحة اذا  
اريد المحموم فلا معنى للتعبير عنه بقوله على تقدير صحة هذا الاستعمال قوله وبالمجمله لم يثبت لفظ اللفظ وعدم ثبوتها فيها  
كاف لا تقتضاه عندنا لانه ليس لجوبه مثله عندنا الا الله قوله بمحموم والمجا بى تاثيره اذا اريد به من المشترك  
دلزم معناه الاخر ان كان متعلقه بمحموم علاقة فهو تاثيره ايضا وان كان لكونه لازم معناه الاخر فاجز  
من حمل الشرا كمالا على كونه فى تخبره والاخر من حيث انه متعلق برب غير صحيح فاقبل ان للميل لا يجوز  
فيه لان لازم من متعلق ليس تاثيره للمعنى المراد ليس بى قوله يستعمل استعمال البنية اى فى ان واحد ان اعتبر  
مختصا ما قد نفس الاستعمال ليس متمسك بالاعتناء بوجهى التماك والهداية اعتناء من مبيد ان اعتبر شخصين  
بمنه نفس الاستعمال اعتناء عقليا واعتناء بوجهى التماك والتحقين الاعتناء فالأخرى باعتبار التسمية  
بالصورة الاخيرة قوله اذا دللنا على التماك بين المعينين اى لم يتم قرينة على المراد انما هو الا فى المراد ان سميها  
تحقيقه متمسكاً من القرينة مجازا وروىها حقيقة قطعا قوله فضلا من دواته وان قيل المراد من كون المحموم



المشروط فتأمل قوله ان الاستدلال في القيس الخ لئلا يفتقر الاستدلال الى اعتبار من قبل الشرع والاعتقاد  
 شئ منها في ارادتها قوله تعالى لا تتحمل اللفظ الخ لئلا يفتقر الاستدلال الى اعتبار من قبل الشرع والاعتقاد  
 هو بالمرئ الى ارادة المفسر المحقق وحده فلو كان اللفظ خفيته فادركه المجازي لكان اللفظ خفيته فادركه المجازي  
 انزوت بطريق الملك والعارية وادراكه بالمرئ ليدركه المجازي وحده فلو كان اللفظ خفيته فادركه المجازي  
 استدلال النوب بطريق العارية لانه مستعمل في المعجوز وهو غير موصوف له فانه فاقيل ان الاستدلال مسمى على ارادة  
 المفسر المحقق المجازي لا كونه حقيقة ومجازا حتى يستقيم قوله في المعجوز اسمى الحقيقة والمجازي على كماله لا المعجوز  
 قوله ان يستحق عدم هذا القسم من ان مثاله من اخرج من المتن لبيان حكم تقرير هذا القسم على وجه مشكلة المعجوز  
 واما على تحليله فبيان المعجوز على انه لا يفتقر الى اعتبار من ان المادة الثانية لا يكون عند عدم المتصور فلا يقيم  
 معه قوله حتى حل الخبث اقيم به انفس اولاد كره في كتاب العدد لا سنها ولها من حله على المسألة لم تجوز  
 للخبث قوله فلا راد لمس البديهي فلا راد هو من الوطى كما يدل عليه في قوله ان السان فحيث لعل عنه كان قول  
 الى احله على الوطى وليس البديهي لرد المجمع بين الحقيقة والمجاز واما ان جعل المسألة على المسألة على انفسهم  
 من نفس العلوم وغيره معتبرة مطلقا او جعل احد القرائين على المسألة والآخر على الوطى كما في حتى ظهر  
 فانها ترتيبا بستم ولم تستم فليس ما نحن فيه كعموم المجاز من غير صحيح لما نقل ان عم كان يحصل بعد المسألة مادة  
 الوعد قوله بدليل آخر كونه عليه السلام لا كيفيك فترتان وقوله عليه السلام لا يحب عليك بالعدد فانه  
 عليك قوله لورده من اتفاقا عليه لا ينبغي حقيقته من ان القولين لسا القيس ان انشراحى امر واحد هو  
 حكم شرعى فاحداث القول الثالث ابطال الاصحاء قوله وعدم القول الخ وفهمها لو سك ان يقال ان  
 عدم القول به امر متفق عليه فالقول بغيره بان عدم القول ليس قولاً بعدم ولا امر مستلزم بينهما لا بدان  
 معنوا اتفاقا فيها قوله فان قيل الخ لا ينبغي عليك هذا السؤال هو الجواب جار في صورة موالية البصائر  
 انما قد مر بظهوره في المفسر قوله عن ارادة المفسر المحقق وحده فقط لا اعتبار من المادة مطلقا والا فانه  
 عموم المجاز لان الحقيقة فيه انفسه مرادها لا كذا من المجاز فانه متوقف على الثاني فلا يرد انه لو لم يكن قربة  
 صادقة عنها لما صح قولكم بالمجاز البصائر لا ينبغي عليك ان عموم المجاز هو كون المفسر المحقق فرد المجازي متوقف  
 على الصادرة من المفسر مطلقا كالمجازت غيره والمتوقف على الصادرة عنه وحده انما هو الجواب عنها كما سبق  
 ولعل انما هو وجه التسليم قوله لان اضافته لاشتق الخ قبل الصواب ان يقال في التعليل بانها معناه حقيقة



باعتبار حقيقة المستند والمادة ان نسبتها حرة الى الاجزاء بالنسبة الى افعالها كمن بالاجزاء المتخيلة ان  
 كون الطريق الاول لا يخلو لفظا تام على المعنى اللغوي اى الامم كمانى البداية قوله وهذا آخر قوله الخ لغير مراده بيان  
 المعنى الحقيقي المطلع عرفا مراد اوجب ذلك لان الصدق على الافراد ضرورى لانهم فوجب التصديق الى الجار فبقية الاصل  
 وحده جاتى الجسدية لغير عدم القول على هذا الفرد لانه شرط في حقيقته كما لو قسم قوله وليس المراد ان قوله  
 حقيقة قبل المهاد الاضطرار به ذلك ان القول حاجته الى ان يخرج الى الجسدية لعدم القول فيه على هذا الفرد لان  
 يقال لاني اذ اذعت هذا الجسدية خارج في غير صورة الاضطرار كما ان يكون ثابتا او متغيرا يقال غير معرفه ونسبة القدم  
 فتأمل قوله مع ان يقال الخ لئلا ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول عند مفهومه ونسبة القدم  
 وهذا الفرد كاف في عموم الجار وان كان ظاهر عباراتهم يوجب بالضرورة حقيقة قوله قد مر في المسبوط والمحيط انهم  
 يتألف من اثنين على اقره من ان الدخول ليس مستبعدا حقيقة وان حقيقة محبوبة واما ان محصور فيها ان  
 الدخول شيئا فرد من افراد صفاته التسمية بالمتنوعى ذكره كذا مستعمل فعل فيه الانية من كل وجوبه فردا مفيد وانيته  
 قضاء وقول مصنفهم الدخول صافيا معناه الحقيقة فمقوله لمصرح فيها فلا منافاة لوجب كما توهم ايجاب بان المراد  
 انه صافى حقيقة المراد الدخول شيئا حقيقة ونسبة القدم لغير المحبوبة في المحيط اذا عني حقيقة ونسبة القدم لا  
 يبحث بالدخول كالبالاه لوى حقيقة كلامه مفيدق وانيته وقضاء قوله صافى حقيقة وفرضية ان الحقيقة  
 المفردية هو الجار المتعارفة بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهى محبوبة ههنا كما بين وجه العمل والجار المتعارف التا كما سجد  
 فلا معنى لقوله حتى لو اداه الحديث بالدخول راكبا ايضا الاسنى لقوله غير محبوبة اذ لا يوصف الجار المتعارف بالهجر  
 وفرد ولا يخلط الحكم فيه بحسب بل فذلك انما هو لى الحقيقة لان يقال ان المراد منه ان الحقيقة لا لغوية الخ  
 فانه يبره قد يكون دلالة الخ لغيره وعلما فى كشف الكبير من ان الاستقارة للسكنى لا يفرق سوال الجهر فيها على اربعة  
 المظهرية والى غنية من ان بحيث بالدخول قد ابره يكون كما انفلان وان لم يكن هاهنا بل لا يجر من ان جعله في ان  
 عبارة على ايقاف البره مطلقا بالسكنى او بالملك ثم الظاهر انه اذا استاجر له اربعة اسرار فلان ولم يسكنها لا بحيث  
 فيها هم انه يمكن من السكنى للفق الظاهر من السكنى بالملك والسكنى بالعارية ولا عبارة فاعبره لاول سكنى ولا تدر  
 الثانى قوله وذلك فيما اذا كان اى بتعذر فيه اشارة الى ان قول مصنفهم فاجتبا الى الضابط الخ  
 معناه ضابطه تعذر الحقيقة وعدمه لفظ البره مذكور ككثرة مجاز كما يدل عليه قولهم هو وكثيرا ما يرد  
 الوقت اشبهت مع الحقيقة حتى كانه لا يتوقف على قدره فاجتبا ايضا لفظه وانا احيى فخره لفظه لاقى غير الخ

انما يتبين من كلامه ان قوله الدخول على هذا الفرد لانه شرط في حقيقته كما لو قسم قوله وليس المراد ان قوله حقيقة قبل المهاد الاضطرار به ذلك ان القول حاجته الى ان يخرج الى الجسدية لعدم القول فيه على هذا الفرد لان يقال لاني اذ اذعت هذا الجسدية خارج في غير صورة الاضطرار كما ان يكون ثابتا او متغيرا يقال غير معرفه ونسبة القدم فتأمل قوله مع ان يقال الخ لئلا ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول عند مفهومه ونسبة القدم وهذا الفرد كاف في عموم الجار وان كان ظاهر عباراتهم يوجب بالضرورة حقيقة قوله قد مر في المسبوط والمحيط انهم يتألف من اثنين على اقره من ان الدخول ليس مستبعدا حقيقة وان حقيقة محبوبة واما ان محصور فيها ان الدخول شيئا فرد من افراد صفاته التسمية بالمتنوعى ذكره كذا مستعمل فعل فيه الانية من كل وجوبه فردا مفيد وانيته قضاء وقول مصنفهم الدخول صافيا معناه الحقيقة فمقوله لمصرح فيها فلا منافاة لوجب كما توهم ايجاب بان المراد انه صافى حقيقة المراد الدخول شيئا حقيقة ونسبة القدم لغير المحبوبة في المحيط اذا عني حقيقة ونسبة القدم لا يبحث بالدخول كالبالاه لوى حقيقة كلامه مفيدق وانيته وقضاء قوله صافى حقيقة وفرضية ان الحقيقة المفردية هو الجار المتعارفة بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهى محبوبة ههنا كما بين وجه العمل والجار المتعارف التا كما سجد فلا معنى لقوله حتى لو اداه الحديث بالدخول راكبا ايضا الاسنى لقوله غير محبوبة اذ لا يوصف الجار المتعارف بالهجر وفرد ولا يخلط الحكم فيه بحسب بل فذلك انما هو لى الحقيقة لان يقال ان المراد منه ان الحقيقة لا لغوية الخ فانه يبره قد يكون دلالة الخ لغيره وعلما فى كشف الكبير من ان الاستقارة للسكنى لا يفرق سوال الجهر فيها على اربعة المظهرية والى غنية من ان بحيث بالدخول قد ابره يكون كما انفلان وان لم يكن هاهنا بل لا يجر من ان جعله في ان عبارة على ايقاف البره مطلقا بالسكنى او بالملك ثم الظاهر انه اذا استاجر له اربعة اسرار فلان ولم يسكنها لا بحيث فيها هم انه يمكن من السكنى للفق الظاهر من السكنى بالملك والسكنى بالعارية ولا عبارة فاعبره لاول سكنى ولا تدر الثانى قوله وذلك فيما اذا كان اى بتعذر فيه اشارة الى ان قول مصنفهم فاجتبا الى الضابط الخ معناه ضابطه تعذر الحقيقة وعدمه لفظ البره مذكور ككثرة مجاز كما يدل عليه قولهم هو وكثيرا ما يرد الوقت اشبهت مع الحقيقة حتى كانه لا يتوقف على قدره فاجتبا ايضا لفظه وانا احيى فخره لفظه لاقى غير الخ

[illegible]



بسمه مناهج الحقيقة ومطلق الآن وذلك صريح في المتن قوله لان مطلق الآن يخرج من الآن اليومي يعني ان مطلق  
مجلس الآن جزء منه لان مطلقه جزء من مطلقه في الخارج قوله بان اليوم مشترك في اليومين باو كونه مشترك  
منه في مطلق الوقت لما تقرر من ان المحاذير من الاشتراك لكن اعتبار الصابغة بالاشتراك لصق قوله  
كالضرب بالجلوس والركوب يعني ان افعال محاذية لا مثال لان الموجود منها في الثانية مثل الاولى من اجل  
دوام الاستمرار كون الاول من قوله لفعل والآخر من الوضعية فصل عن مذهب القول بوجود ميكالمقولتين  
المنزوعة من مذهب الكلين كما توهم ذلك لانه يمكن جعلها من الاجسام الكدية فيكون دهمها يكون من قوله  
لا يكون مثله في الاولى اي من كل احد لان ذلك عند الموهبة صورة وصحة الكلام في الثانية في مذهب مذهب الاول  
وقد يقال ان الكلام متوجه الى خبره استخبارا واما وجهه في فعله فيجمل على مطلقه انه محتمل ويرد على الثاني انه لذلك لا يحمل  
على مطلقه انه محتمل وذلك لزوم منه محتمل عليها ان الكلام ليس الا الافعال البعيدة مسمى كيف ما كان فيتحقق الممانعة  
سواء كان المعاد من لزوم الاول ومفاده مفاده ولا لا كذا في فتح القدير بخط بيالي ان السليبي مثال كذا الهجرة  
في المطلق به الطلاق هو الكلام المرافع للهجرة وهو غير مسدود الرادع لها واول الكلام الثاني في فائق قوله  
تبسم الجواب عن هذا السؤال انه استبرأ للبليل ان النسبة الى انظر الزمان فيميز في حقيقة المعيارية وهو انما يكون  
حيث اذا كان مطلق بتدريج والمذهب ليس كذلك قوله واما قيل قد زعمنا عن تقرير الجواب عنه فله تقرير  
والصابغة قوله كثيرا نميت لفعل الخاطئة كثيرا ما يكون مطلق الوقت مهرا ان الفعل ما يمتد قوله كما في الا مثله  
المذكورة وكذا اذا دل يوم لا يطلق فلان ادواته فائق اريد ما مضى منها لانه لو لم يحمل لمقت كما في قوله  
التعليق وهو مقصود والا لا تقتصر على ذلك فائق قوله ويحصل التيقيد باليوم مسمى ما مضى النهار قوله جنس  
دون جنس الدقيق اي غير جنس الدقيق ولهذا يجوز مع الدقيق بالسوق متفصلا فلا يكون ما كل من جنس  
ما كان موجودا في النخلة فلا يحث كذا في الكشف والكبير قوله وقدر في عبارة فخر الاسلام حيث قال بعد على ان  
اصوم بديني بعض نسخا صور حيا قوله والعامل عن الحجب اليه كما في سحر اذ ادوت سحر لوك على ما عر  
وهو اختيار بعض المتأخرين يعني بنقمة من الخوف كذا في الكشف الكبير قوله والمسلية على ستة اوجه المردود  
تعلق بها الاحكام الاحتكام بالنقلية ولذا قال والمسلية على ستة اوجه لا يسهل ستة احتمالات ولم يذكر ما اذا  
لوى فيها او لوى احد هاد نفى اما اخر مهرا الاخرين يمكن لو خالها في تنوي النذر مسمى اليمن وتنوي  
اليمن مسمى النذر قوله فادواتها مع الخوف انما يصح بالنظر الى صورة متبها وادوات لوى يمين من غير







نعم يريد على قول بل المراد بالاعمال حكمها ان المجاز غير ميسر الاحتمال ان يحمل من قبيل الامتياز وهو حاصل ما ينبغي  
 انظر ثانيا على التسليم قوله والا فاعمال المحرمة متعلق بجذبة رفر عن امي الخطا والسيات سرهم  
 في الكشف حيث قال النعم الاول هو انما في الاعمال التوسيع الى النية على تصفئة الحديث الاول فلا نعم  
 في الاعمال المحرمة على الاول عليه الحديث الثاني فانه ورد في المحرمات والنعم الثاني يجوز في الاحمال المروية  
 والعساة في الاعمال المحرمة غير ذلك من المذهب والكرهية والاساءة ثم معنى رفر الامم عن الاكرام الخطا  
 والسيات انه ليس في كل صورها الا ان لم لا اختيار والعلة والنية كذا انه لا يتم شي منها لما ينبغي في العوارض من  
 ان في بعضها ما يتم كالكره بالقتل على القتل في الخطا قوله فان وجد وجه الثواب وكذا في النعم في كل  
 الذي هو محرم متين على التزمية ولقصد كذا في الكشف قوله سواء اشتمل على صدق التزمية او لا يجز ان  
 ما غير معتبر فيه وان كانت الصحة متينة بالتقاضي لما ينبغي من عدم صحة العباد بدون النية قوله واذا  
 هذا اللفظ سبحانه في النعم في اصول النحر الاسلام ما في هذا صارا مختلفين هذا لان النعم بعد غير رنة محارم مشتركة في سقط  
 العمل به حتى يقوم له ليل على احد الوجهين فيصير باطلا وهذا كما سمع المحولي والقرود سائر الاسماء المستتر شي  
 وفي الكشف فلا يجوز احتياجه المحضم به فليتنا في اشترط النية في الموضوع وفي عدم قصد حصول الخطا والكره  
 حتى لا يميز دليل على ان المراد بالخطا والعساة فقط او على جواز العموم في المشترك وهو غير ممكن اما ان في فعله في  
 اول الكتاب وانما الاول فلان الثواب والمآثم مراد احبا عالان تعلق الثواب بالمعروف والارتفاع لان النعم في الخطا  
 والسيات والكره بالاتفاق انتهى فنعني بقصده المحض في هذا المقام وهو احتياجه المحض فقط بان التمسك  
 بحمل العلم الاستدلال به سواء جعل من قبيل المجاز او الاضمار والاستدلال على ان المراد الثواب قطعا واما  
 سديد من كل وجه لا يرد عليه شي فنفرد في المشترك كما في كالمشترك في جنس الاجمال وعدم التمسك قول الكشف  
 لان الثواب والمآثم مراد جماعا اي لا يميز ان يرد كما يدل على المصنف هو قصد التماسك ان المراد هو سائر  
 مورد عليه يرد من نظر الوجوه قوله واعتدنا فلان المشترك المزمع ان اللفظ بعد كونه مجازا مساويا في كثير  
 بالنظر الى النوعين فانه جميعا محكوم مشترك وهو مجاز مع الاصح ما اعتدنا تناه الاول والاعتماد في تناه  
 الثاني قوله فلا يجوز الركون بدون النية قيل سواء اعتبر الصحة او الثواب لا يدل الحديث على اعتبار النية في  
 التمسك قد عرفت ان المراد من النية قصد او الفعل المدقوق وهو نوى ابو حنيفة رفر في الحديث فقط جاز في  
 ان نية رفر الحديث في المعنى اقامه المدقوق اذا لم يصر منه يتمكن من فعل ما امر الله به قوله اذا ما توهم به

لمسته قد عرفت ان بعض اصحابه ثياب عليها بنية فعلى هذا ايضا لا يتحقق على الموم قوله ثم على التقدير  
 محال ان الثوب لم يمتصه لعلها اخذت اليقضاء لئلا يكون بدون البنية يعين في المحذوف ان كانت غنية  
 عبادته ويعبرون البنية قلنا قد اخذت وانما هو في كونه متعاقبا فبنيته بقوله ثم لم قوله ان الثوب  
 به اتفاق بينه ان الموم قد اذن في ثوبه بنية قلنا قلنا مرادنا ان الموم على ان يرد عليه ثوبه ان  
 عليه بعد يرد على البنية غير صحيح قوله بعد ان يقول ان ثوبه انما هو ثوبه القول بعد ثم لم كما عرفت ان  
 يقول ان ثوبه ان ليس له حال مجازا من الحكم على الخديت بمسارده لمخارة الا انه ريان لا تقدم ومدا على  
 الاخرى حكم على البنية ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 من تمثيل الموم قوله ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 الثوب يكون التقدير على ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 تخصيص الموم والكل من ثوبه ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 اتعاده اتفاقا ولا يثبت من ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 فلو رد الاستحالة لثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 كلامه في السلام ان مخصصهم ان الحديث العباد وجماعهم ان التعليل على ان ليس الموم منه حقيقة  
 فلما بين ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 مجاز من الحكم وهو مشترك بين النوحين انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 على هذا الوجه العباد لا يقر ولا مجال ولا يصح الاستدلال فالتمس عليه لا يضرهم من ان ثوبه انما هو ثوبه  
 المستوي غير اذ لم لا مجال قال لا اذ لم الموم لا يفسد ولا كان تحتها ثوبه كثيرة ولم يكن عليها على بعضها  
 من البائين كان مجازا ثم قلنا ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 والوجه ان ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 في نفسه من غير ما خطه كونه اذ لم لا ليس على لم قوله لا يضر من ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 منها على ان من لا ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 من ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه  
 على الحقيقة من ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه انما هو ثوبه

صارت حقيقة الكل من جهة الخلقة والكل من جهة فعله على كل من حقيقة الشرب منها والكل من جهة ادائه  
 تناول من عين العوات ليقال ان شربهم قد تناول من عين الخلقة لا ليقال ان كل منها قد تناول من حقيقة وذلك  
 لان الشرب انما يكون في الماهية دون الحوادث قوله فان نفس الخلقة قرينة له فلو لم يكن اسم منقول مجازيا نقل  
 اليه بانفرد له لم يكن يفتقر الى ما هو فيه من ادواته فلو كان استعمال الخلقة في معناه المجازي قد استغنى عنه في حال  
 على ترك الحقيقة لان الكلام موصوف بالانهاض المملوء به بالاسم اليه لانهاضه فاذ انما في الاسم استعماله لشيء  
 كان يحكم به استعمال الحقيقة فيه وما سواه لعدم التعرف بالمجاز لا يتناول الكلام لا القرينة كذا في الكشف قوله ادع  
 في الكل في نفس النفس ادع ان كل واحد من هذه مقابلة لا استعمال الحقيقة المطلقة بل ان الحقيقة من ان مسرنا جردا من  
 المشاهدة والمازلة فهو استعمال الحقيقة المطلقة وان في نفس نفس المشاهدة في كل واحد من هذه في الحقيقة من باب  
 وليس بجواب مقيد لكن الجواب يخفى في ضمنه في الخارج في تحقق الظن في الجزئية فيكون كذا الجواب جزؤه وما قيل من  
 ان جعله مخصوصا بطريق الدفء لا دلالة ان جعلت جوابا في هذا فان في تخفيف جدا قوله ما على علوم الجواب  
 بناء على نسخة او على نسخة اخرى كما ذكرنا من ان الجواب محمول فيكون كذا في فيكون جزؤه او ادع على نسخة اخرى  
 في الكل فلو كان في الكشف من ان الاسكار الذي يشاء عنه الخصوص في بعض الجواب في كل من علوم  
 الجواب الاسكار والافراد فيكون اطلاق اسم الجزاء على الكل وقيل هو من قسطن اطلاق اسم سبب المسبب  
 ود الجواب انما ترتب على خصوصية الآخر فيكون من باب اطلاق اسم احد المتعلقين على الآخر  
 في مجلس القاضى وهو من باب التجديد عند ابى يوسف هو قوله من مطلق قوله لان التوكيل بناء على ادع  
 على سيرة مطلق الحقيقة يكون فردا في الجواب انما لا خصوصية المطلقة فردا ان خصوصية عند معرفة الفرد على محض  
 عند معرفة غير محقق وهو الجواب الاول وهذا كما قررنا في قوله لا يصح في فردا ان قد عني كذا في  
 لتوكيل الاسكار عليه بالعرفه محققا كونه فردا في الجواب التوكيل هو الجواب الثاني بناء على ادع بالذات  
 بخلاف حقيقة وهو عند من فانه ليس له فردا في الجواب بل هو مجاز عند قوله انما يصح الجزئية انه لا يصح بالذات  
 بلك لانه لا يمكن ان يكون له توكيل الذي هو المسلم به في الجواب فانه باطل من ان التوكيل لا يمكن ان يكون له توكيل  
 به انما جاز في ليس ما يمكنه التوكيل فانه باطل من ان التوكيل لا يمكن ان يكون له توكيل فانه باطل من ان التوكيل لا يمكن ان يكون له توكيل  
 وقيل ان كونه اشترى فيهما ولا عند فاشترى ان يكون التوكيل حاصلا ما يمكنه التوكيل كذا في  
 الكافي قوله لا يقال في الجزئية علم ان الخصوصية والاسكار مطلقا في الجزئية فردا يعني ان تعيين





شقيق هو الاول لان لفظ ان يقول كان الاسباب وكره عقيب المجاز فقط وعلى ما ذكره من معناه فلو قلنا يرد كذا معناه يرد  
 على فعله لا يرد على متعلق بالمجاز فقط لان الاسباب ان يقال ان قوله ايضا متعلق بالمجاز فيكون المعنى ان المجاز يرد على  
 في بيان الحقيقة لا في مناسبتها كان الاسباب مجازا لان يرد على المجاز لكونه نعم مناسبتها وهو ما ذكره لقولنا  
 الحاصل في قوله قاطع للملك كما يدل عليه قوله من ملك وانه محرم فانه يدل على انه ميت للملك  
 ثم يفتق عليه لعظم ملكه قوله ولهذا يعبر عن الكفاية لغيره لان الكفاية انما هو كثره رقبته وهو الاغناق للملك  
 فلو لم يكن موجبا لهو ان يتقيد بملكه فلو لم يكن له من الكفاية وكذا لو لا يكون الاسباب  
 بعد الملك القاطع له قوله لعنه من يرد على انه ذنبه اي ام المتعلق بعينه قوله فان قيل فلا لازم ان المجاز يرد  
 ان في الاستعارة يجعل له اسم الاسباب المعنى الحقيقي فلهذا هو المتصور ويجعل له فردا من فردا وهو متعارف ولا لازم بحقيقة  
 الاسباب هو شيئا ولا مطلق شيئا فلو لم يكن جعل منها مطلق شيئا لم يصح جعله مجازا عن الرجل شيئا  
 ويمكن ان يقرر بانه علم ما ذكرتم انه لا يمكن جعل اللفظ مجازا الا ان هو لا يرد معناه فلو لم يرد ان المجاز جعل شيئا  
 اسد استخار من الرجل شيئا ولا يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 فيها معنى واحد تقريره على الاول ان شيئا عنه من يرد على واحد فيكون الاسباب معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 معناه مطلق شيئا وعلى الثاني لا يتم ان جعل مجازا عن الرجل شيئا لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 معناه واحد فيكون مطلق شيئا لا يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 والافعال من هذا المعنى واحد في الرجل الاسباب والافعال من هذا المعنى واحد في الرجل الاسباب والافعال من هذا المعنى واحد في الرجل الاسباب  
 فانه لا يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 ولهذا ظهر انه فاقه قيل من ان يكون خصوص التحريم القاطع سببا للبغنية فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 بل كونه حسيبا كاف فيه نعم قدر غير المستحرم لانه لا بد فيه من ان يكون خصوص المعنى المجازي سببا عن  
 الحسني قوله اعني انه اصله البنيان كذا في حذف احد المفعولين يقال البغنية فلانة عند اذا بغنية له بيا لانه  
 لا صحة للمعنى المجازي في قوله فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 انه كذا بيان لفظة البغنية المعنى الحقيقي لاحد الحاجة الى بيان لفظة التحريم ليقول الاسباب معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 بطريق الاسباب لا يمكن ان لا يكون المعنى البغنية وما لا يرد على المعنى البغنية فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه  
 المعنى عنه محارره ايضا يمكن المعنى الحقيقي ليس لغيره عند الاسم فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه فلو لم يرد لزم معناه







ينطبق الدليل على الملك **قوله** ليست معانيها اى معانيها المستعملة لا الذي يبلوها وان كانت موضوعه لها على  
هو ذهب اليه وقال الفاضل الاستربادى فى شرح الفوائد الموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن  
او احسن شرط الاستعمال الخريجات حتى لو لم يكن الحرف محاذرا لاحقا لى لها انتهى فلما سمى بالابتداء الثانية  
وامتداله صفة للوضع بمعنى قولهم من موضوعه لا ابتداء الخاص اى موضوعه توقيف والاستقارة انتزعية الحرف  
آثارها هو باعتبارها متصل فيها وهو له مدارا لا يمتد مثلا انما هو على المعاني المستعملة فيها كحجب الوضع ولذا عرف  
الاسم بما دل على منوال الحرف لم يوضع لانه على التمسك المستقل او الموضوع واعتبرنى وضعه الاستعمال الخريجات  
بذاته المستفاد من التلخيص الايضاح والكشاف الى الاستقارة فى الحرف تغيير السببية المجزوءة من معنى شيىء الى  
فدس سرورنى حوزة على منوال التلخيص **قوله** والاكانت  
لكونه معنى مستقلا لا يتوقف على غيره من الناحية ان لفظة من ولغة الابتداء مثلا موضوعا للملكى على السواء  
الا ان الواضع شرط فى دلالتها عليه وذكر متعلقا بما دون لفظة الابتداء بالبل من وجوبه فى شرح الوصية قوله  
سواء استلزامه هو استلزام المجزئى للملكى **قوله** نسبة ترتب العدادة الى المعناه شبه احد التعليلين المخصوصين بالآثار  
شبه التفسيرية ترتب غير العلة الغائية ترتب العلة الغائية بما ذكره ترتب كالفصل فى المقام فالمراد من قوله للعقل  
الاتقاء مثلا المطلق الفعل كما صرح به فى منوال التلخيص فالتفسيرية قصد اوقوع فى التفسير الكبير  
ترتيب العلية وترتيب غيرهم سوى فخر بنيتها او شبه الاول الثانى قصد الانكاسيين فان المجزئى انما هو ترتيب  
عدادة موسى على الاتقاء فروعون لانه ترتب العدادة على الاتقاء مطلقا وكذلك كالمجزئى انما هو ترتيب  
العلقة الغائية لانه اتقاء فروعون لموسى للاتقاء مطلقا حينئذ يمكن ان يراد من العقل مطلقا بمعنى قوله ثم اخل  
فى التسلسل لامى فى جزئيات ترتب عدادة موسى على اتقاء فروعون لانه فى النسبة التبعى لى انه يجب ان يترتب  
المستبعد بتعليل لانه المطلق للام لا فروع وهو ترتيب العلة الغائية بل الفروع العلة انما هو بيان عليه العلة الغائية  
لان ترتبها ان معنى قولهم للام لتعليل لى لبيان ان البعد عنه لما قبله لانه لعل والترتيب بحسب دلالة اللفظ  
لانى لفظة الموت وتلك لانه للام لا يمكن ان يكون جملة للموصم فالتقدير الموصوفه للتعليل الدلالة مصدره للتفسير  
اى الموضوع لغيره لغيره لانه على ترتيب العلة الغائية الذى هو جزئى لتعليل الكل وامتداله فبما هو ذهب اليه الجمهور  
من ان الحرف موضوعه للكل لانه شرطه استلزامه الخريجات **قوله** ان المعصوم مبرزة لزيادة ترقية الظاهر ان  
ذكر المعصوم باعتبار آخر على وفق ما ذكره العلائق بين الاسماء ممتلئ من وصف لازم حيث اعترفت بتأويله









وجوب الترتيب بل قيل ان يكون ذلك لتعدد الترتيب العيالي ليقال درأيت بل ذريت ثم انتم قول  
لو كان بينها دليل ثبت الترتيب بالسياسة زيادة على الكتاب لان الكتاب يدل على الغرضية والثبت بالدليل هو  
وجوب الترتيب والزيادة لا يكون الا في الزيادة الحكم الشرعي كما قالوا انبات وجوب الفاتحة ليس بزيادة على فائز  
والا فليس للغرضية الا ان يقال ان الترتيب لا يفرق بين الغرض والوجوب لكن قد حقق في محتملة انه  
لا ينبغي التمييز فانه قابل بها فترد في إطلاق الخطب شخص شيئا منها باسم قوله ليقال انهم اقرضوا على الاحمال  
اثنان في الطريق المارفة فان ما افاضوا دليل على وجوب دليل في المسألة لان ان وجوب الترتيب زيادة على  
مدلول الولد من غير دليل بل هو دليل للغرض والزيادة عند قوله غسل الوضوء لا وجوب لانه مدلول  
والتعقيب يكون بالتدريج لمدلول الجواب هو نفس قوله هذا على غسل الوضوء لا يمكن مقارنة لا على غسل الوضوء  
ذلك ما حداه على هو المادة الاخرى قوله لا نقول المذكور انه من غير دليل لانه لا يمكن ان يكون له دليل  
المسألة مفيدة لما حصل الامة من فعل خلع الوضوء فنفيد شره في حكم غسل يمكن ان يكون له دليل التعقيب ليس  
حينها قوله ليقال لكل عضو اثبات لما ثبت ان الامة من قبل غسل الجبل بان لكل عضو غسل مفيدة  
فيجب ان يفيد لكل فعل اذا كان من قبل غسل الجبل فيكون فيه الترتيب المحصول الا بالانحراف الجبل بان  
فيكون الغرضية التعقيب الغرض فافه لغرض عدم الترتيب بالفصل ثبت الترتيب قوله ولما كان في التعقيب  
لقد المحال لقد افه لافعال او يكون غسل ما ذكر من غسل الوضوء وان المحلة لا يبعد تعقيد من ان جاز على  
ولا يفهم تعقيد من انهم ذلك لانه لو كان التعقيد اكثر خيرا كان للغرضية دليل من انهم ذلك  
السوق والتعقيب فافه في تعقيد من انهم ذلك خيرا قوله عن جملته انما يختلف اذا كان من جملته  
المعروف فافه في تعقيد من انهم ذلك جملته في تعقيد من انهم ذلك فافه قوله لا يقال من انهم ذلك فافه  
ان تعقيد الافعال لوجب تعقيب الفعل الذي دخل عليه الفاعل وهو مدلول بان فافه فيكون الفاعل  
مفيد الوصل الغسل بالقيام في الصلوة الى المسح وتعقيد تعقيد الترتيب بعد القيام بالفعل قوله ولا يجوز  
الوجوب انما الامل فان المسح ليس حصة متساوية ولا يكون الوضوء فيها حصة متساوية فافه في تعقيد من انهم ذلك  
دفع الجمل من انهم الموت ليقال ان جملته في الصلوة لا يكون حصة متساوية ان تعقيد من انهم ذلك  
فقد فعل الوضوء العباد لوجب تعقيب انما المدخل عليه الفاعل فافه في تعقيد من انهم ذلك فافه في تعقيد من انهم ذلك  
وجوب ترتيب بل ما بال دليل على الوجوب انما من قوله لا نقول تعقيد الفعل ان الامة من قبل غسل الوضوء في تعقيد من انهم ذلك



والمقارنة في المستلذين ثانيا بسبب الواو ومنه قوله لو كانت للترتيب انما هي لو كانت لها في المستلذين المذكورين من غير  
 الى اصل لو كانت للترتيب والمقارنة فيها الواو لما انفردوا ليقال ان حكم كونها للترتيب عند المقارنة عند بان  
 حكم المستلذين يتلزم ان يكون حكمها كونها لها فهو انعكس على ذلك لانهم فيها غاية في التفسير قوله لما انفردوا  
 حاله في الاول هو قوام النشأة وخالفها في الثاني هو قوام الواحدة قوله يعني على ان تعليق الاجزاية الجزئية بعد القوام  
 على ان ذكر الطلقات متعاقبة فيحصل الاول بالشرط على تمام ثم الثاني ثم الثالث موجبه منه انفصال الدنيا بين  
 والثالث متعاقبا في التعليل بالشرط المتعاقب في الوقوف كذلك موجبه عند اجتماعها والاشارة فمعلق غير موصوفة بالترتيب  
 ووقن كذلك كما ذكره الشارح في اصول فخر الاسلام حاشيته في قال ان قيد عند ليس في موقعه لان التعاقب  
 في التعليل متوقف عليه فخطا ولكن الكلام انما هو في القوم بغيرها طاهري ان حلالها انما هو في حاله لو قوام فقط  
 والتفرق في التعاقب في الزمنية متعلق متوقف عليه الا ان يرد من قوله انما هو في الزمنية متعلق امي ما يدل على التعليل  
 كما يرشد اليه استدلاله عليه بان الترتيب انما هو في المستلزم لا يخرج عليك انه لاحاجة لاثبات هذه الحقيقة  
 الى بيان تعليلها على سبيل التعاقب بل يكفي كون الاول كانه مستغنية عما بعد با غير متوقفة عليه لانه مثبت بهذا  
 القدر ان الطلقات في بقيةها من غير توقف على ما بعد فيمتنع ما بعد لانها ام محلية قوله وطاق حلاله انما  
 متعققة في تأخيرها لما تمت به الاولى بعينه كما يجب وهو من قبيل عطف المفردات سواء جرت لانه بسبب عطف المفرد  
 معنونه جرت ولا نقاد مثله الى عين ما تم به الاولى وطلقة به انتمت الالف في على ما يرد من قوله وهو قوام الاول  
 وان كانت مستغنية لكن لعطف انما يكون عين تلك التي بعد الف في انتمت لاحتياج كونها لكل منها اعلا الكلام  
 وهو شرط من الغاية لعقد الامكان بخلافه طاق فانه لا يمكن اعلاله اتصاله وقوم الطلاق بالكلية لسبقها فانه  
 فانه قد وهم فيه بعض الناظرين قوله وانما بعد بها الف انها ايضا بعد الاولى كانت انية لا بعد انية ايضا ليعلم  
 احتياجها اليها بل الى الاولى لان يقال ان تعلق الثاني على الاول كان قبل ذكر الثاني لمعهم توقفها على ما  
 بعد ما كانت انية لثبوتها ايضا لثبوت قوله وتحقيقه انما حاصله ان الشرط ايضا معلق فثبت مرات في حق ثبوت  
 معناه وليس المراد من اعتدائه به اصطلاح النسخة ليرد ان في صورة تعدد الاجزاية تعدد الشرط غير لازم بخلاف قوله  
 فانه صريح في تفرق الزمنية للوقوف لثبوتها على تفرق الزمنية متعلق لان حرف العطف اذا دخل على كل  
 في موضع الجزاء او الشرط ونحو ذلك ليعتبر بها بالنسبة الى ذلك متعلق كما صرح به شارح في الواو في قوله  
 وقد دخل بين الجملتين فالفاو وشم في جزاء شرط ليعلم ان الترتيب والاشارة في النسبة الى تعلق الشرط قوله

سلك الصواب في الزمان في سائر النسخة المذكورة في التعليل بالشرط والاحتياج الى الترتيب



[illegible]

















القول ولعل القضاة إذا قال ذلك في محال القضاة بحيث لا يمكن جريان أحد ما بينهما فعد علم القضاة كذباً ولا  
لا حكم له ولا اعتبار لها قبل القضاة وغير متبركاً بها قبله غير ممكن لتبطل ولا يجوز أن كان ملكه ولا يمكن التحويل منها غير  
الوجوبين نعم على ما ذكره الأمام جليل الوجوه محمد بن جمال الطوقا عاوى البليغ من أن الملك يصح بدون التمسك  
وأنه غير الهبة وعليه القوي يحتل للنجري منها قبل القضاة وتلك هذا دليل لا يصلح إلا باعتدالات التحويل  
نفس المشتات، يكون البيان في مثلين على وجه واحد قوله عبد القضاة ورأيت أنه قال قوله من أن استو  
المعينة أنه لا كيد للأنبات في الوفاء كان مقدماً عليه فمن حيث أنه يتحقق القضاة فينا في الأمر لزيد الحكم  
له لأنه لا حكم له نفسه أصلاً كيف حكمه حتى تكذب الشهود باق فانه قد قيل أنه على هذا معني أن لا يلزم عليه القيمة  
للمقتضى عليه قوله وأما في حكم المنخران المخوف في بعض النسخ في حكم المنخرن من ملكه ليجب أنه متاخر ولا أثر في  
عليه فلا يعتبر في حق الطالبة وإن كان متبركاً في حق كذوب الشهود ما كان متاخر وإن كان ملكه حكم وحال الطال  
أنه لا حكم له أن كان مقدماً وأنه فيها كونه موكداً للأنبات قوله أما إن التزم عطف على أن التأكيد على  
النسخة الأولى وعلى أنه على الثانيه قوله وأما إذا كان له من غير الأمر مطلقاً ما به فان النسخة الأولى أن  
عليه من حيث كونه الطالبة لا أثر لكونه معمولاً من حيث كونه كذوباً للشهود قوله لا يلزم منى الملك كونه ثابتاً  
وموقوف عليه كذا ثبت للملك لزيد فانه بثبوت مقارن به غير متوقف عليه قوله وبالجملة يكون المذكور المخ  
في التحريم للاتفاق بعدم امتناع محال النسخة للأنبات اللذين توسط بينهما لكن في التوقف لم يتبع الملكاً مستقاماً لم يكن  
الجملة بينهما فلا يتحقق العطف قوله وأما يكون مستقاً الخ في عدم الاتفاق إنما هو على تقدير إطلاق الكلام  
وعلى تقدير التقييد يكون مستقاً توجه النسخة القيد الأصل هو الموافق لرد وليجاء به كذا في الأصول في مقتضى الدليل  
وقوم حسب الكشف عدم الاتفاق في ضرورة التقييد بالقيود من نفي الفعل والاشارة وعين عرض عليه أن  
القيد حينئذ يكون عبثاً عاباً لأن المخور راجع إلى وقت القيد لا القيد أصلاً لعل أن القول بقيد الآخر من مقيد آخر فلا  
يكون عندنا من خبرين من نفي القيد بقيد القيد لا بدل على قولهم أصله في إطلاق بل ما يدور ولا في غير  
الأصل بقيد القيد آخر ولا من قولهم عادة الاحتراز عن مقيد آخر سوى أنه يكون النفي أوجهاً إلى القيد كما يشهد  
به نقل الأئمة فلا وجه لمنه علم أن القول من الابتداء وإنه لا سلم أن قوله لا جريته بآية لكن وجهه ما بين القيد  
نفي فعل والاشارة بعينه فيكون غير متسق بل هو نفي لمقيد والاشارة لمقيد آخر كذا نقل عنه قدس سره وليس أن  
يقال إن مراده من مقيد آخر فرد آخر من مجلس منها المقيد بطلاقاً أصل خبر المقيد بمقيد آخر مثلاً كما أفاد الخبر بخلافه



الاشارة الى ان تحليل الشكوك السكاكية عبارة الى هذا **قوله** ابتداء اي من غير ان يكون له سابق في الخرج جليل عليه  
 والشك في شكاكك اما يتعلق بالنسبة الخارجة **قوله** لكن الفرق بينها الخرج اي من المسبوق بالمتبوع فاعلم ان نسبة الكفارة  
 لعدم امتناع الجسم من خصها بها فانها لا تعلق في امتناعها انما لا تحسب الخرج بل من شمس ان الخرج فيها محتمل بالنسبة الى قوله  
 كل كفارة بل بقية واحدة منها كفارة والباقي قربة مستقلة **قوله** وهو لم يميزه اجتماعها على السببية كما لو قلنا انما  
 لكن الاجتماع غير متمم فلو باسرها فهو صحيح البقاء وقد مر ان ما كان الاصل فيه المنفرد ثبتت الجواز انما لا يميزه الجواز  
 ان ذلك بالنظر الى نفس اللفظ وجوز الاجتماع بينهما بخرجه وهو انه لما سلم منه بخرجه اي احدهما علم انه بخرجه اي  
 بخلاف ما بينه اذ اذ ان لا تنفرد الرضى ببعضها **قوله** ولم يكن للآخر الزمان التوكيد كان لاحدهما لا لهما **قوله**  
 وان عاد الى الكل قبل ان يميز كان لكل واحد منهما ان يميزه **قوله** متعاقبة لا لكونها المتعاقبة في الخرج معا اي انها ذكرت  
 متعاقب المجازية بمعنى البقاء وهي الزمان تقابل الجملة المجردة لا ليقابل الا الحرف الا لفظه وانما لم يفرغ من تحت على حسب  
 ان سببه نقول في وقت التوضيح على مجموع ما تقدم من العمل بالتوزيع على متعاقب الجملة في معنى حساب سببه لعدم  
 الاختلاف الا لفظه بالعكس **قوله** وخرجه رسيته سببه متعاقب على قوله والخرجه وكل منهما دليل للخرجه  
 وهو عدم تعاقبه الاختلاف لفظه بالعكس كما جعله متعاقب اي لا يقابل الاختلاف لفظه بالعكس لما عرف من قوله ان  
 اذ يوايه بازدياده وازدياده متعاقبا لفظه بالعكس **قوله** وخرجه رسيته سببه متعاقب على قوله والخرجه وكل منهما دليل للخرجه  
 لا تعاقب من تعاقب رقاير قوله وخرجه رسيته سببه متعاقب على قوله وازدياده بازدياده وازدياده متعاقب  
**قوله** وادام الموادة المصاحفة والمراد المصاحفة **قوله** لفي لقيم من الهداية انهم اذا خرجوا قاصدين للفظ  
 فاقصدوا قبل ان ياتوا بالامان او قيلوا انفسا حبسهم الامام حتى يجدوا التوبة متعاقبة المقصد وليد ربحهم لا ربحهم  
 منكر الا فناءه والامان فخر الاسلام جعل الحبس متعاقبة الا فناءه موافقا لهذبة الردية فكان التوبة متعاقبة للخرجه  
 قصد القتل **قوله** ودمهم من العلم ان المراد ان نور من قتل مثلا يجوز انما في سبب قتل قتل وفيه ان القتل في  
 واحد لا يصدق بالنسبة اليه ودم فيه قتل فيلزم تحريم عين الحقيقة والمجاز الا ان يمتنع بطريق الاول في قوله  
 وليس المعنى الخرم اي ليس من الحديث مثلا من صدر عنه القتل قتل باذا خرج جماعة وتفرقت في الماد فقتل  
 بعضهم دون بعض سخرى عن صدر عنه القتل فقط بل سخرى كل واحد منهم من ودمهم من كلاهما صلب كل  
 واحد منهم من ودمهم الا فناءه فخر كل واحد منهم من جوار فهو على الحقيقة قصد التوزيع باعتبار الزمان قطا في  
 عليه وان كان تركه فيهم سم اصحاب الى اربعة حتى بعضهم حنانية والاخر اخرى فيهم سبب لبيان الحكم الفصل

بخرجه وادام الموادة المصاحفة والمراد المصاحفة  
 لفي لقيم من الهداية انهم اذا خرجوا قاصدين للفظ  
 فاقصدوا قبل ان ياتوا بالامان او قيلوا انفسا حبسهم الامام حتى يجدوا التوبة متعاقبة المقصد وليد ربحهم لا ربحهم







بان سداد ان الثابت مطروق على الثاني على هذا الوجه عطف المفرد له الحكم على مجموعها من حيث هو باكم على  
 الاول فيصيرها بهذا مرتبة هات ولا يصح انفراد كل منها بالجزء فكيف من قبل عطف الجمل لانه منى على التعدد  
 العكس وقت واحد كذا من كونها مرتبة هات منى على ملاحظة الاتحاد والمعنى من كون مجموعها محكوما عليه  
 فوجب ملاحظة الاتحاد والمعنى دون التعدد العكس فوجب بان ملاحظة الاتحاد والمعنى دون التعدد العكس  
 وانما يجب فيما اذا اختلف المعنى كما هو في الاول والاحد والظاهر والمطلوب حيث قال الكشاف ان معنى الاول والواحد  
 على انهما محاسمين مجموعهما الصديقين والاوليين مجموعهما الاجزئين فانه لو لم يحل التعدد فحكم الواحد لو سجد الاول او سجد  
 عطف العطف على الآخر كونه غير ساسب الاول ساسمة الاخر فاعطف على مجموعهما العلم والمطلوب مجموعهما الاول والآخر  
 لكون كل منهما متقاربين وكذلك عطف العطف على مجموعهما علموا معصا واستمررا المتعدد متقاربان اعتبر في واحد  
 فسدتم التناقص باعتبار الاتحاد وهما ملحوظ ومما نحن فيه ليس كذلك لانه على تعدد جملتين من قبل عطف  
 الجمل وانفراد كل منها بالجزء ايضا الحكم على مجموعها من حيث هو ولي ذكرنا من معنى الاول والواحد من الجمل فلا يتخلف المعنى  
 على تعدد ملاحظة الاتحاد والمعنى واعتبار التعدد والعكس ولا موجب لاستبعادهما متحدة كما لا يخفى وذكر بعض  
 السالطين في جواب السيد لا ينعقد قوله كتميل العمل الناقصة قوله انه بمنزلة واحد سجد هات بان العمل الناقصة لا  
 والتقدير قوله وتوهم بناء على ان تميز بين اثنين بالقياس التفسير يحجب الحد بل ينبغي مجرد الاعتبار كما ذكرنا  
 في جابري في زبدة ومكر قوله محارص بالقرب لان المعلوم عليه اذا كان ماخوذا من الكلام مستقدا واثمة لا يقال  
 له انه قريب بل انما هو في المذكور قوله قلنا لانها في التفسير بناء على ان عدم كون الواحد من غير انما هو لو كان  
 للعطف على ماخوذا من الكلام هو واحد سجد هات وليس متعين وانتم بعدد وترجيح هذا بل يحتمل ان يكون للعطف  
 على الثاني معينا وفيه الزيادة معية صادرة لان الشارح لم يأت بكيفية الاحتمال ولا يجب عليه ان يقيدى انه  
 مطروق على الثاني فقال السيد ان دللوا دللوا ثبوت المحرر على كل منها ولما انه اذا لم يكن هذا التفسير كما كان له  
 ان يخبرنا ان في وحده فامر خارج عن معنى الواحد ولا اعتبارا لمثل هذه التفسير والارام ان يكون مطلقا من غير الزيد  
 فانك اذا قلت ريد فانك ان تقول لست قد طعنت زيدا واذا منعت مطلقا ليس لك ذلك لا يجب عليه ان  
 انما يتصل الكلام من مدلول الى مدلول لا مطلقا بل يتبع الاحتمال عن اسبق وعطف التالى بالاولى فقل  
 كما ذكره الشارح لم يترك مطلقا فريد مطلقا فانه ليس متعلقا لمدلول الكلام بل مدلول ثان ولا ينفصل  
 من زيد ليس مدلول زيد قوله فان قلت انما هو في التفسير بناء على ان تفسير واحد باجدا لا يصح اصلا فخصوا ما ذكرنا

محقق في جواب السيد لا ينعقد قوله كتميل العمل الناقصة قوله انه بمنزلة واحد سجد هات بان العمل الناقصة لا  
 والتقدير قوله وتوهم بناء على ان تميز بين اثنين بالقياس التفسير يحجب الحد بل ينبغي مجرد الاعتبار كما ذكرنا  
 في جابري في زبدة ومكر قوله محارص بالقرب لان المعلوم عليه اذا كان ماخوذا من الكلام مستقدا واثمة لا يقال  
 له انه قريب بل انما هو في المذكور قوله قلنا لانها في التفسير بناء على ان عدم كون الواحد من غير انما هو لو كان  
 للعطف على ماخوذا من الكلام هو واحد سجد هات وليس متعين وانتم بعدد وترجيح هذا بل يحتمل ان يكون للعطف  
 على الثاني معينا وفيه الزيادة معية صادرة لان الشارح لم يأت بكيفية الاحتمال ولا يجب عليه ان يقيدى انه  
 مطروق على الثاني فقال السيد ان دللوا دللوا ثبوت المحرر على كل منها ولما انه اذا لم يكن هذا التفسير كما كان له  
 ان يخبرنا ان في وحده فامر خارج عن معنى الواحد ولا اعتبارا لمثل هذه التفسير والارام ان يكون مطلقا من غير الزيد  
 فانك اذا قلت ريد فانك ان تقول لست قد طعنت زيدا واذا منعت مطلقا ليس لك ذلك لا يجب عليه ان  
 انما يتصل الكلام من مدلول الى مدلول لا مطلقا بل يتبع الاحتمال عن اسبق وعطف التالى بالاولى فقل  
 كما ذكره الشارح لم يترك مطلقا فريد مطلقا فانه ليس متعلقا لمدلول الكلام بل مدلول ثان ولا ينفصل  
 من زيد ليس مدلول زيد قوله فان قلت انما هو في التفسير بناء على ان تفسير واحد باجدا لا يصح اصلا فخصوا ما ذكرنا

مصنفان لا حجة في كون كونه مقبولا عموم وادراكه من حيث من الابهام فيه الاضافة على تقدير كونه بمعنى  
 الوجود في الحقيقة فاني الحاشية والكبير لا يدل على انه لا يصح ان يكون مائة الاول اصل حيث قال كلمة واحدة  
 حاله صيغة من اللفظ في من دلاله العموم فانه يدل على انه بالمعنى الاول لا بعمدها لانه الذي يورث من  
 القدرين بعد وبين كلمة اول لان يقال ان المراد ان المراد ان كلمة واحدة هي مصدرة وكذا لا يصح بالمعنى الثاني لان  
 لا يصح في اللفظ او يستعمل فيه الفاعل كيف يصح في غيره من قبلة ايضا لا يخص استعمال او من يصح ان يحال على استعمال  
 في غير ذي استعمال الصياغة البنية لانه لبيان كونه مائة مرة في سياق النفي لانه في العموم نفسه في تقرير استاج  
 مع عدم اختلاف قوله والموت كقولهم تستعملون النساء قوله والموت كقولهم لا تفرق بين احد من  
 وهو المراد من الكيف انه في معنى الجمع لانه مائة اذ العموم في سياق النفي كما وقع في حاشية القاضي قوله وهو  
 معنى العموم قال الرعي في مفردات القرآن هو الاستعراق جلسنا لثقلين في النار والكتيرة لثقلين في النار قال  
 ما شككم من احد عنه عاجزين ويستعمل في النفي فقط قوله لا يستعمل في الاستيجاب املا الاكمل كذا في منزهة الجليل  
**قوله** مصنف فلا يكون الخ بما هو السؤال والسابق كما تحقق المقام لان مناط الاستكمال هو الاضافة ولا يدخل  
 فيه كونه بالمعنى الاول الثاني **قوله** لانه لا يصح القول بسيدم هذا اذا لم يستقيم في احد بالمعنى الثاني ولا بالمعنى الاول  
 مسكرا مخموم انتهى وما قيل من ان مراد استادهم انه لا يصح ان يكون بالمعنى الاول لانه في الجملة من عدم موهوم  
 وصفا متعين انتهى وهو لا يصح في الاستيجاب فهو سيد من عبارة برجل لانه قد كان عليه ان يقول فلا ادلى ان  
 بالمعنى الثاني وبالجملة ان جعل كلامه جامع على كون كلمة واحدة مطلقة فاحتمل وجه هو ليس بانكشاف ملوك ذكره ابن  
 يعيش محض مبدل وجه لا مقام للمعنى الاول بل يدبر من قوله فلا ادلى الخ الاول ان تفسير المعنى الثاني بما يدل عليه  
 الثاني الا ان يقال لانه لما علم من عبارة الجملة لطلان الاول مطلقا فادلى بالمعنى الثاني لانه في الجملة فادلى  
 في النفي وكان المتعلق من ثقل فيكون تفسيره باعتبار بعض مصادره لا احتمال وان المراد كلمة واحدة مصدرة  
 فاحتمل هو اشكال على خصوص ما ذكره ابن يعيش من جهة فلا ادلى ولا ادلى لغيره باحد بالمعنى الاول مسكرا غير متعدي  
 لا يصح قوله لانه لا يصح في اللفظ في مفردات القرآن احده الثابت يستعمل على ثمانية اوجه الاول في العدد  
 من العشرة نحو احد عشر والثاني في معنى الاول نحو انا احدها فاستعمل في جملة من ثلث وصفا مطلقا في تحقيق قوله  
 لقد تحولت هو العدد احد واصل واحد الا ان يستعمل في غيره **قوله** دون الاول فنحن بالثاني ونجزم  
 الاول والثاني لانا الاول والثالث وحده **قوله** انه قل الخ فان اكتسبت محذوف على امتثال الخ

انه لا يتقدم الايمان حتى يتقدم اليها او يتقدم اليها غير كاستي في ايمانها خيرا فالاية دليل لمن لم  
يبدد الايمان المجرد عن العمل ولكن ان يقال لا دليل له فيها لان المتقدم له الموعود في ذلك اليوم من اهل الان  
لقوة اية تارة او تارة اخرى لا يقول بانه ما خبره النبي صلى الله عليه وسلم قتل وقوله ولا يصبر عنهما فكلما كان  
قوله لا اذ الفى الايمان كان ان الممكن ان يقال انه على تقدير حمله على عموم التفسير لا يلزم ان يتقدم الايمان  
من ايمانها بالاعمال الحوادث والايمان السابق يكون اية الايمان المحادثة او اخلاص الايمان المتقدم  
ومن كسب النجاة لم يزل رافعا ليقدر على كسب النجاة لا يتقدم كونه ايمان الباس فانه اذا تقدم اليه ايمان  
يكون ذلك الايمان ناقضا لانه لم يكن حقيقيا ايمان الباس بالمراد من كسب الاية الاحمال بحيث لا يقدر على كسب  
فانه لو اقبل وان كسب الباس في الايمان الباس قوله وما ذكره لهم من انه كان لهم والفيضا ما ذكره ثانيا  
الحوادث يتقدم اليه من ياتي بالبس في الفرق بين بل والواو من انه اذا قال ان دخلت فانت خالق واحدة  
بل شئت بقدر كما اذا قال بل انت خالق فنت من ان دخلت فخلد او اوفان حاصل ان من دخل بل ليعلم ان  
سكاف الواو كما مر من ان كسب من يهتدي يعلم ان بالواو والفيضا يحصل تقدم ويسمى ان يقال ان بل قطع  
فيه والواو يحصل له ايضا فيكون منافاة باس في الواو في التفسير من بيان التعلق بالاجرة بالسر وعلى  
الاضرب عند حقيقته ثم كل عليه عليك المرحبة اليه قوله اكثر من ان يحصى ان اكثر من كل شئ متباعدان  
الاحتمال والاحتياج والاشارة ثم في شرح المقام من المذكورة متعلقة بالاسماء المتضمنة للتفصيلية من ذكرها في  
يعلم السر وانما اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسوخر في العبارة لظهور المراد على اختيار السيد في ترجمته قوله  
وبسعي اياه تارة وما ذكره احتجاجا لا يحتمل انك لم في موجب مسببة الا حشر قال انما يطلب جود الفعل او اياه  
المتيقن اياه تارة بل ان علم ان الاياه من الطلب فيمر القوم بانه لا تكليف فيه لا طلب لغو ان اراد من طلب  
احدا ما ليس الاذن فيه اياه تارة اذن قلنا قوله فسر التخيير عن الجموع بغيره هو لازم له وقد يكون معجم المحلو  
الفيضا كما في الوجوب المحي كفضال الكفاية قوله اذ تقدم بعد ما اورد ذلك انه لا يلزم من ان لا يتقدم  
قبله ليكون نفسه بخاصة بالخط عليه ليس بعد او بعضها ما مر في تقدمه انما تجلت معنى حتى المناسبة منها  
بعد ان تمتصبت به وليس المتقيم ان تقدم ان المتصوب في السابق ما هو عن الخط فيزعمه ان الخط في المحل  
لا يوجب الاستمرار في الاعراب قوله وتعين كل منها باعتبار الخيا واطمئنه وحتي كل منها بعينه فاطمئنه  
الاخرس حيثما يكونه ملول او وان كان قد لا تميزه وقوم الاخر كما في اليا تارة وذلك لانها لا احد الاخرس ملول

والذي لا يميزه من السالكين اليه في تقدمه الايمان المجرد كالناجى في كل واحد من ذلك اليوم

عاقل الآخر فلهذا لا يلوها جليس اختار احد ما لم يثبت من حيث كونه مدلولها لم يثبت مدلولها احد الامرين بل كلاهما  
 كيف ولو كان مراده ان لا يخال الاخر مطلقا لكامل قوله لا ولا احد المتكلمين حمله على مدخل المعنى بيان المتكلمين  
 فافهم فانه فكلف العقبين انظر من في قوله الامر او بصورة ملاحظة قوله واما من في قوله لا دليل عليه فافهم  
 ان كلامنا في قوله ليس موجودا لاخر لانه لم يرد احد ما لا يدوم الاخر وجوده قوله اي ليس لك من الامر في عدمهم  
 او متصلهم قال القاصي في تفسيره واي ليس من شيء الا ان يتوب الله عليه ففهم اوله قد مضى منه شيء  
 والملاحظة ليس شيء فانه لك في الاجل من حالهم وذا هم ان ان يتوب الله عليهم لك واما قوله واما من في قوله  
 المتكلمين لعدم كون شيء له واحد من في الاجل فانه قد ما قيل ان لم يقبل التوبة والتعدي - ايضا من في قوله فافهم  
 فيما لم في الاجل من ان الامر في الشيء الامر في ذلك لانه يوم احد روي ان عتبة بن ابي وقاصم سجدوا  
 احد وكسره باعنيته فخلع عليه الدرع من وجهه يقول كيف بلغتم قوم خضعتوا وجهه عليهم بالدم فمضت ليس لك من الامر  
 وقيل سمعان يدعوا عليهم ففهم ان الله الحكيم بان فهم من يؤمن وفضيلة كان قبل في كتاب انهم ان كان مراد  
 الشارح من هذا فلا بد ان يقال ان كونه في التعديل كما في عدس - في سورة ليس لك من حالهم وذا هم شيء  
 بسبب عدم اسمهم او متصلهم حتى يقع توبتهم بان اسموا فمضت ليس لك بسبب عدم اسمهم او متصلهم ففهم  
 بسبب تسميهم بهم ذلك لانه لا عذاب ولا صلاح قبل توبته الله عليهم او تعذبتهم ليكون بسبب تسميهم بهم ذلك ولكن ان  
 يكون مرقا مستقرا حال من الامر في ليس لك من شأنهم حال كونه ثابتا في عذابهم او متصلهم ففهم فافهم  
 للكل في حل في على معناه وتعلقه بالسابق لا يحلو عن اشكال في تعلقه وبالنظر في الثانية كما لا يخفى على السائل  
**قوله** عطف على ما سبق في قوله كيتهم وحيث ان يكون معطوفا على الامر او شيء ما يصار الى اسم ليس لك  
 من اسمهم او من التوبة عليهم او من تعذبتهم شيء او ليس لك من اسمهم شيء او التوبة عليهم او تعذبتهم شيء  
 احراض بين المعطوف المتعلق بالاجل والمعطوف عليه المتعلق بالاحل **قوله** ولا حاجة الى ما ذهب اليه  
 لانه اذا صح الكلام بلا تعذير ولا حاجة الى الذهاب الى التعذير وان كان التعذير وجه الثاني لا اشتباه فيه  
 بل يؤيد ما سبق قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن من العينة فنفقتم  
 الآية وكم هو من حياقي السني حافية في قوله خفا وكما بدى في شرح الكشاف فلا تنافي بين كلاميه كما لو تم قال  
 المعصية حتى لكان قد عرفت ان ذكر الحروف انا هو لا قبلها المسائل ومنها ما يقتضي على معاني خفي فذكر  
 حتى بمعنى انها كنهها بخفي من العاطفة وبالاخر من المحاجة فمضت على المحبتين فذكر ما اخرنا لطفه متصلا بالمحاجة

وحسب مقتضى من رعايته جهة الجرد كماله على العاطفة بقدر ما يحسنه الغاية ودوامي مدتها اصل غا الجرد الغاية قوله  
 وانما عند الاطلاق فالأكسدة الخفية اقول قال ابن السرد والبول على اكثر من اثنى عشر من الخواص انما يدل على  
 الدخول الا اذا صرحنا بقرينة فقال المبرد والفرار والسيراني والرمالي وعبد القادر ان كان جردا متعلبا ودخل الا  
 لا يدل جموع النحويين في محراب السلام وغيره تدل على عدم الدخول بالقرينة وقيل لا يدل على شي منها فالمراد من  
 الاكسدة اكثر من اثنى عشر من الخفاة واما قوله في عبادك كسيف التحقيق من ان اكثر من اثنى عشر على عدم الدخول فالمراد من جرد  
 السحابة فلا تخالف وحمل الاكثر عشرة السحابة على ان اكثر من اثنى عشر حتى ذلك غير صحيح لان المذهب عند الاطلاق  
 هو الدخول قطعا لاكثر من اثنى عشر كالكسيف اتم استعماله من قرينة انه حمل اكثر من اثنى عشر في الاطلاق الا انه انما دخل حتى ذلك  
 الى جملة على السابغين لان الاكثر من اثنى عشر عدم الدخول الى الدخول من حيث وجوب الحمل عليه عند  
 التردد قوله في كل معنى الغاية من الغاية فيها عند كونها للغاية او لحظ المفرد ظاهر واما اذا كانت  
 الجملة او كانت ابتدائية فليست شترى بمعنى كونها للغاية ثم ينبغي ان يبيح في موضعين انما قد يكون للحظ  
 من غير دلالة على غايته او جارية الا ان يقال ان مرادنا الاستيعاب في اللغة لا في المكان كان مدحها ليعلم ان  
 يكون غايته للسابق ان كانا حلقين فانه لا بد لثمة من ان يكون مضمون جملة بعد ما صح لان يكون عليه  
 لمصيرها قبلها وادكره انها للحظ من غير دلالة فهو على اصطلاح المتصنفين ثم انهم اتفقوا على دخول الغاية  
 فيها قبلها في الحظ لانها جملتها لغاية الجرد فلا يحكم كالواد في الاستدانة في وجود المحل في وقت واحد كما هو المحرر  
 قوله جرد حقيقة وهو ظاهر او حكمي نحو ضربني السواد هي بعيدة عن فهمهم صاء اكل الجرد لا خلاصه سببه وكذا في  
 المحنن الجارية حتى حدتها من الجرد ثم لزم فيها لكونه من لوازمها والذي يقتضيه ذلك انما دخل حيث  
 يصير دخول الاستدانة ومثله حيث يسم قوله من المحل على نفسه او مادل عليه المحل عليه بالنظر الى النسبة  
 الفعل اليه هو القبيح الصحيحة حتى غلب على القبيح جملته حتى فعله قوله في العاطفة يجب ان يكون جردا لا بال  
 من تخفيفه باذا كان المحل المفرد اما المحل فلا ياتي فيه الشرط وذكر السابغين من وجوه الفرق  
 بين حتى العاطفة والواد انها لا تحلف بالجلت لاختلاف الود قوله افضلهما او ادونها جميعا ان شئت  
 بحيث واحد قهرناكم حتى النكاح فانكم تحذروننا حتى حبنا الا هذا قوله ما كل اب الى حتى ادم يعني ان  
 يقتصر الجرد الى يدل عليه المحل عليه كالاباء فان موت كل اب يدل على موت الاباء والافاقه جرد  
 لابل لا جرد قوله والاصل هي الحارة يعني ان حتى حقيقة الغاية المنحصر قوله وهذا الحكم يقتضيه



هذا الوجه واما في قول الامام العباسي قوله لا نسمة الظاهرة واما المنسبة على قول الامام العباسي هو  
 الزيادة الخفية توصل بالمتن كما لم يرد في نسخة ١٠ وان المراد الوفا صلح ان التقدير ان لم يكن فافهم في  
 فالمتن ان لم يقيم في اتيان عقبة العدي فهو انما يحسن اذ من تره اتيان كذلك في الوفا انا مرة ولم  
 تتبين انما في العدي من غير تره عن اتيان اتيان جرد ممكن ان يتبين ان مراد الامام خفية رانه في اتيان  
 انه اذ انا فلم ينفذ على قول الاتيان بحيث يوجب العرف من الاتيان ثم عدي لعدان لم ينفذ على الوفا غير تره  
 عن ذلك الاتيان بحيث يصير من غير تره ثم برقع ثم الحجب بعد ثم العدي على قول الاتيان علم اتيان  
 وبالنتيجة بالترجي بحيث يتحقق برول لم يعلم انه ليس من غير تره على جواب السأله هو علم من ان لم اضرك حتى  
 يصح من حيث اذ لم ينفذ عن ضرب بنتي بالعبودية فمرة لا يتحقق ضرب غير بنتي به واما كلامه سلة حتى يصح  
 يدل على خلافه فمرة قوله الى ما يقال القائل صاحب الكنف قوله لانه عطف على المحرم ولم يرب الا لغيره  
 الا ان قوله بالمرحوم هو مستوفى من المستوفى نظري كلامهم ان كان قد لا يسطع الوفا للمعروف كما في المحسن رقيه  
 واما قوله لا يتحقق حر كا ولا تحشى على قرارة فمرة فهو يستيف او عطف واما لا يطلق كقوله تعجبون بعد  
 الطن ناذو حال بالوارد والمختار لا تحشى الفرق قوله لا على مجموع الفعل ثم على بدل التقدير ايضا انما لا  
 غير مستقيم لو قول بعد ان قوله لفساد المعنى لان العدي عند النحاط مخرج من الاتيان عده غير ممكن قوله  
 ولطبان الحكم لانه حنفية يصح الحكم بالبر لا لانيان وعدم العدي لان السمين حنفية بالعبودية الى ثم كمال لكونه  
 لانيا بالنسبة الى حنفية العدي للمعروف لكونه منبأ حكم المسئلة هو البر لا لانيان العدي ومقابل بعض الشارح ان  
 البر في العدي من الاتيان لانه عده كلام محتمل لان يقال له لاني الا لانيان من عدم العدي اذ على  
 تقدير العطف على مجموع لا يصح الحكم بالبر في العدي من عدم الا لانيان بل ما ذكرنا كما ذكرنا قوله لم يحسن  
 الحسن فانه الذي اختاره من الاستارة واقترعها قوله ممن يخدمه اللعنة فان البر للغة مثل الى  
 عليه وغيره كانوا يحتجون بقوله قوله لاسب وان لم يكن ١٠ اقلنا في ما سبق في محبت الاستارة فان  
 حوزة أهل اللغة الى معنى غيره لاسب قوله تليق السي من علة متعلق القاموس علة تليقها حمله  
 مسئلة فعدم تقديره وهم قوله يمكن علية فاللعاق بهنا سجا وقد يكون حقيقيا كما في مسك بزبد  
 اذ كانت على سبي لمن جبهه السبا حقيقة فيه واصل بالاصاق المحب الى ما في من النحاة وقال الاحسن  
 سني رت بزبد بل لم يرد على محسنين قال ابن هشام ان كلاما من لاصاق والاصاق والاصاق وانما يكون





[illegible]

مبسرور لا يمكن نحو الان اذن لا يجوز الا في ان الفعل المعدل لا يكون النسبي من جنس المنشي  
منه لان خبره ليس بغيره الا في الاحوال اذن لا يمكن ان يكون له ما يوصف به استمالا او قوما في بعض  
كلامه اذن لا يجوز ان يكون بالعلماء هو فعله والاعلى على المعلوم بالجوهر من جهة تقدير حرف الجر  
انما يقال ان القول بحذف حرفه واداءه بغيره بعد الاستعمال يقال ان حرفه اذن لا يجوز ان  
المعدل يتعطل بالحذف ثم بعد ذلك فيصح تعلق ان اذن بالمعنى غير حرفه بل حرفه من ان فترسح المعدل  
فترسح الحرف يتجوز انما قال المحرري من ان لا ان لينا والاداء في ان القول لا طسا بان لينا والاداء  
مستترة الاداء في لينا والاداء في تقديره طسا انما هو بوجه تقدير الحرف لا بطله فلا يلزم ان يكون  
ان لينا والاداء صحيح نعم يحتمل ان تقديره لا طسا بان اذن فالحق انه يصح ان يقال ان اذن المعدل  
ما في ما في لم يكن ما في في الاول والملاح في الثاني في المحامم العبرية وغيره انه ان نوى بالان اذن  
الاداء في صحت عليه فقام او ديانته نوى محتمل كما انه ان حذف حرف الاداء في شأه وفيه تشديد عليه  
وال نوى بالاداء في الاداء مرة صحت ليس الا لا استثناء لغيره في غير ما يستحق النسب في بعض  
وأيضا لا تقصدا وان لم يمتحقق تقدير قوله المسح هو المسح ما لم يكن الكف كذا في نوح المصداغ في توجيه  
ان يقال في التفسير بل بالمتبادر في الاكثر لا في غيرهم ومنهم من قال في الآية ان نوى في شمس العظم حيث  
قال المسح في الوضوء والاداء على الراس هو اقل من الغسل انتهى والاداء من الاداء هو ما في الحقيقة وهو ما في  
وهو بان الغسل متبادر من الاداء هو المسح لغة امارش في كل شيء كما في العائش السريعة اما وقوم في العار  
المسح اذ اريد على النسب السائل في المصطلح لا انه في غير ظاهره او في غيره الوفاة من ان المسح اصنافه المستترة  
لعله انفس المسح الوضوء فتدبر قوله صارت بها الآلة لتقبل القول كما ان المحل سبب دخول اصابا صارت بها  
بالآلة صارت بالآلة بسبب تعدية الفعل اليه شيئا بالمحل فيصير المدلول استتباب الآلة وقد صرح في الكافي بان الآلة  
من قبيل ما تعدى الفعل فيه الى الآلة دخل الباني المحل ولكن ان يقال ان الآلة تحتمل ان يكون الفعل فيه  
متعديا الى الآلة فيحتمل ان يكون مترلا لانه لا لازم ما في الكافي بيان لاحد محتمل الا انه قد عرفت فلا يجب استتباب  
الآلة بانك انما يقال فيجب مسح كل اليد يغسل المحل كل المحل محل التخفيف فاعتبر الكل الاعتباري به هو اكثر  
ما هو الاصل في اليد هو الاصل بان وسط الكف متبصر من ان يغسل الكل الحقيقي لزوم حرج فوجب اعتبار  
الحكمي قوله ذلك حاصل بعض الراس قال الامام ابو جابر ليس باسمه بطلان عليه ان يغسل المسح

براسه انما يخلق عليه ار طعن المسح مبعده واما ان يطلق عليه انه مخصص للمسح راسه حقيقة فلما انما يخلق عليه  
 ذلك على سبيل المجاز وسميته البعض بكل قوله فالتفني هو العلم من سائر احواله واما ان لا يمكن ان يخرج  
 عن الوجوده باقوى ما يخلق عليه البعض واما اصله في الوجود حقيقة سواء لم يخل لان اولي ما يخلق عليه هو العلم  
 في غل الوجه فكله انه ليس بمراد فصار مجازا واصل الجواب ان عدم التأدي بان في النفس وادى على ان يكون  
 المراد اقل ما يخلق لان عدم التأدي بانها من غلوت الترتيب بالانه لم يحصل القدر المفروض ولا يجاب بالترتيب  
 احتياج الى الجواب على حدة واما نفس القدر المفروض قد حصل في ضمن غل الوجه من غير الاستعداد عند لال الحاشية  
 رحمه الله على الترتيب بان يقال ان المراد التبعيض اقله حاصل في ضمن الوجه فلو لم يكن بمقام استمرار الجواب  
 الترتيب لكان استبعاد مسح الوجه حصول القدر المفروض في ضمن غل الوجه فاقدم واما رد على التفني من الشارح  
 نقل الوظيفه هو النقل الى المسح الراس تخفيفا فلو كان يطلق البعض كافيا لما احتج به لعدم الوجه غل مطلق  
 البعض ليس بشئ لان الوظيفه كان غل الكل ثم بعد النقل دل على الجواب بان لا يتبعيض في المسح قوله سبه  
 التي هو علم لا تحت مسح على ما هيته في الوجود وكن لما روى عنه الذي يجزي الواحد عشره في حق المقدار لكونه  
 في حقه مجازا في تعيين المحل وهو انما هيته لانه في حقه مبين فيلزم نسخه وخراروا على بيان ان نسخا لم يشهد  
 ان المبين اورد في غير نسخة من ان التي على الله عليه وسلم التي سألته قوم فقال ووقضا وسم على ما هيته في حقه  
 استكمال لان على ما هيته لا يقتضي الا ثواب لجوار كون ذكر انما هيته لعدم قسمه على الفرد او القدر انما  
 حكم عن غيرة بلفظ مسح بما هيته كونه اذ في افادة تبويض انما هيته فلا و ان يتبين البيان اورد الوداد عن الرس  
 رضى رتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بوقضا وعلبه ثمانية فذكرته فادخل به من نسخ العلم مسجدهم و  
 سكت عليه الوداد و في حقه و طاهر استجاب تام المقدم وهو الرتب المسمى بانما هيته قوله وهو الرتب لانما هيته  
 جرد من رتبته اخذ الرتب و هي التي هيته و اتعدال الوداد في قوله فصار الخلف سائر الخلف  
 عليه لم يكن فيه خلا لما كان في حقه محض مكان من لا و لو لم يكن فيك الخلف لما كان في الخلف كما تم  
 اورد و اورد قوله بالنسبة المستهجرة و لانها على الاستيعاب بان الخلف طب على حده عزم بوجه لربا فصار  
 كما فصل مقال لعموم كفاك فترتاب استقام لما كان من علمه انما هيته المستهجرة و استيعاب الوجه لدراس  
 كما كان في علمه فصار مستوحا على وجه التفرقة و هذا وجهه كما لا يخفى و ما قيل لفظ الوجه لانه على ان  
 المحموم على علمه على العلم لانه اذ في بعض لطريق المجاز فلا و منه و هو علمه انما هيته المستهجرة و استيعاب

المحسوسات كونه مستهواً وما حصل له لا منسوخ في المائدة فهو محال على الاتفاق من ان ياتيه وان يستهبر  
 الزامه وسوخته ما عداه العقل فيه فان كان ذلك فالحكم سببهم وهو من سببهم وسوخته بقوله وان احكمهم سببهم بانزال  
 العدد او احوال من حكمهم وسوخته بقوله واستهواً ما عداه العقل في المائدة خلف عن الوصور وحقيقته  
 هي ما في "هـ" سببهم مستهواً وان كان "لو لمعنه" فزاد من "عقل" في كل مكان "ان" ثم جعل "سببهم" بدلاً من  
 معارضة "بما لا يلزم" انما هو كذا في "سببهم" فلهذا ليس يختلف بل هو بدل عن "عقل" الرجل فلم يستر في المائدة  
 اذ كونه مدله ما به مستهواً من المكان البديل منه وسرطاً لمختلف بقوله "ما حصل" مع "هـ" ثم استرطه البديل فلان لا مكان  
 "المسئل" منه كانه طبيعة الاستدانة فلا تزم مراعاة حقيقة البديل منه قال "المعنى" لان "البدن" ينبغي ان يراود اعظم  
 ان يكون "من" العدد ومن "العبد" لبطاق المردى **قوله** "انها" صلياً على ما قدم عليه لبا لئلا يقيم معنى ما عداه  
 الا انه لما ادى الى معنى البديل فتوقف السببية عليها توهم اقتضائهم في ذلك فقالوا انها بمعنى السبب **قوله**  
 "لو بها" السبب "لعله" الحقيقة ذكر سنن الاقضية السري في انها حقيقة في السبب والحق انه مجاز في الاقضية لا يشك ان انها  
 حقيقة في الاستعلاء اتفاقاً فامر الحقيقة في حق كونهما قدما على الاتصال وانما تقدم عليه لكونه قرب الحواشي  
 اي الا انهم يختلفون الاتصال فانه محض اعتبار الجرد في سببه بالردوم **قوله** "انها" في اصل الوضعية لا الزام  
 معناه على سببه ومن انكشاه بسببه يجب اصل الوضعية لا الزام الايجاب لانها موقوفة لا الزام لنفسها لانها  
 انما حصلت للاستعلاء لكن بحيث لا يخلو في أصلها من الاتصال والالزام اليه فغيره ان يكون تجوزاً لا شرطاً باجتماع  
 الصلوات بالهتاف او اقترانها بما عداها حصلت حقيقة في الايجاب والالزام في السبب محال في السبب محال في الاتصال  
 معنى الزام لان "الحجاب" والعباد والالزام للديون تبسم لوجه استقلاله وحيداً في الاتصال بتبسم الحكم محالاً في السبب  
 من الزام ومن الميزان ان على المالك باعاً اصل الوضعية لان حقيقة حقيقة الحكم من علو الشيء على الشيء والالزام  
 فوجه ذلك حقيقة الوجوب للردوم ينتج فلو لم يكن كونهما في اصل الوضعية لا الزام اهما في اصل الوضعية للاستعلاء  
 والاتفاق فوق الشيء الذي هو قضية الزام وحكمه لا الزام فاستعمل بجبهه السبب باعاً بان الحوزة متعلق بالسبب  
 فيكون الرادعنده استمالاً لا لفظاً حكم الشيء في ذلك الشيء لكن يلزم على هذا ان يكون الزام الديون كالحجاب  
 العبادات من اجاز ما حصل **قوله** في المعاديات المنخفضة اي المعاديات المنخفضة في الحقيقة وقضية بالمائة حقيقة  
 في كل المناسبات حيث قالوا المعاديات المنخفضة المناسبات والمناسبات هي الامور التي لا تملكها **قوله**  
 اي اي ليس من الاستعلاء او اثر من مثل الخلقه ما عداه **قوله** "انها" في اصل الوضعية لا الزام اهما في اصل الوضعية للاستعلاء



[illegible]





اللزوم الامكان يتبين على العرف واما ما يحالف العرف اللزوم كذا فهو فتح القدر واما ما نحو لعبت الى مصلحتي  
 فبان ان لم يترك العادة يدخل لان المقدم من التحليل الترتيبية وهو حاصل ما في ما يطبق عليه لا يمكن ان يحل  
 قوله نعم الوصل هو جواب الخزان الوجب هو الوصل المستقر على البليل فبان لو صال بتغير الوجب فيجزم  
 قوله فقولوا وان لم يكن الخزان كل ذلك بانار العلم هو قولنا فقولنا كذا جواب البسطة قوله ما علم علم المر  
 سيعود فيه علمه على معنى الاعتراض العادى من الطبع الى ان العلم فتم عيبك الناطق من الحرارة على المقدم في مثال  
 به العادة فكلمة قوله وترك ما هو الحق وانكره وليس من باب خاص بل توهم انه من باب الاشتراك فذكره  
 بعبارة يمكن ان يراون الاشتراك المتكوى دلولا على انهما ليسا في حقيقة غير دلالة على الدخول وعدمه  
 على انهما هو الدخول وعدمه المراد من قولنا في دخول الغاية تحت المعيار انما هو ليس ستم انما هو من الدخول  
 كما لم يرد ان لا يجرى عدمه كما لم يرد ان لا يجرى عدمه على الدخول وعدمه في حقيقة ليكون الاشتراك الغلطى واما  
 ما كان لصداك من غير مستند عبادات انما يجرى ما قيل ان ما ذكره راجع لتفسير الحق خطأ فاحسن  
 من تفسيره عدمه كذا في تفسير الحق اشتراك فانه لم يرد في المثال الى هو ان السهل الدخول وعدمه غير محقق  
 في الغيب وعدمه على المختار قوله ذهب بعضهم الى ان الحق على جسم هذه الوجود اما على الاول فانه واجب  
 على اليد الى المتكامل الكثرة على مثال غسل القميص كذا على الثاني فبان الحكم اذا توقف على الدليل كانت  
 من عدمه والمقصود مما عدم الدليل هو وجوب غسل المرقى والاحتياط انما هو في السهل فاقوى الدليلين هو وجوب  
 الاحتياط وهو موقوف اما على الثالث فبان لا بد من غسل الدر لا يجب غسل الا من لم يعلق بالدر الا ان كان  
 معه الى ما لم يدخل جردا اى الدر وهو لا يفسد المتقيا في المرقى واما على الرابع فبان عدم دلالة اللفظ ليس  
 على الاحمال هو الدلالة المشبهة اما على الخامس فبان اللفظ لا يجب كون المقصود منه الاستقاط من القطعة بحسبوا  
 ان الاستقاط من غير عدم وجوب العمل ابتداء للتحقق فيما فوقه وان هذا التوجيه لا يندرج تحت قاعدة من قواعد  
 واما على السادس فانه خلاف الظاهر انما لم يرد في قوله قال فيه الاقرب من الكل ان يقال له لا احتياط ليدخل  
 من عدمه كذا في عدمه فانه قد تركه فنهضت قرينة دلالة الدخول من بعض لها فاجوب هذا المحذور الاحتياط  
 الدخول كذا في عدمه دليل كذا في الدخول هو القرينة اقوى الدليلين الا ان مقتضى الدليل على العمل هو وجوب  
 انما قد اصرح لما كان النسبة قوله لم يجرى من هذا الصواب جوابا لفرغم ان السكالات الترتيبية قوله اخذنا الاحتياط  
 ونفسه ان جانب الاحتياط وان كان يقتضى الاحتياط لكن هو مقتضى العفة ويحق انما هو في غير

الاصلية والمذكورة قوله وان غسل بعد الاستبراء لم يمسح بالمرقس وهو متصل بالبدن وهو من جنس خيطه فايه يلزم  
 ان يمسح به وجبت الغسل قطعاً وهو من جنس مرقى عدم الساعد والمرد من لاصاً وهو متصل بسنته وجوز له عدمه فحصل وجوب  
 في الواجب ان غسل الغفر على الوجه وجوب غسل المدة كما لا يمكن بدونه **قوله** وقد ادركت في عدم المرقس ان  
 يكون الاداة مرم على وجه السيرة كما لا يسيغ في مسح الرأس كذا في فتحة القدير وفيه انه لما نعتت منه علمه لم يمسح  
 بعض الرأس لظن ان يكون الاستيعاب بما لا يحل تحلله على السيرة محلاً بها فانه لم يمسح عند المسح في الغسل  
 وهو في الكتاب محيل بحيث احل في السيل محمل محله مرم به غسل الكل وما ياب **قوله** تفسير المرقس سيرة به على السلي  
 متعلق بمسح اليد فقيمين لاسقاط باعتبار المتضمن على الاول ما غلبه فقيمين كونه لاسقاطاً فالاسقاط  
 مدلول على العاقبة **قوله** التمسح بالمرقس الى الابد بصره صاحب البدن في كتابه في كتاب الابد وعلمه المحمود لصحة  
 اطلاق بعض المد على ادون المسك كنه السهل في العظم الى الرشد وما لفظه في المرقس استمالاً لشدته في ال  
 صاحب الكتاب في كتاب السيرة ان المدة في استماله غيرة الرشد والمرقس والالطرية آية السيرة يحصل كل ما فيها  
 وبقية علمه السلام حيث امره بالقطع من الرشد والاحتمال وذلك ان المنة يحاذي المتأخر في سيرة المراجعة  
 الحقيقة باعتبار ثبوت باب محمول في التمسح من السيرة في السيرة كالمجمل في التمسح الى البيان **قوله** وللعاصم  
 الامام ما بحيث هذا الوجه في الاستدراك كما لا يخفى لا حاصل ان الكلام الممدود به في ادول محمود  
 الحكم للمعصية المتبني بها فلا معنى للاعتبار لاسقاطه لول الغاية لوجه من الوجوه بل فيهم منه ان حصل مدلول  
 الى الدخول في عدم الدخول مطلقاً او في بعض المواضع غير صحيح بحسب الامام او قطعاً على ما ذكره امس ان  
 اعتبار حكم العمل والغاية لاسقاطه عنه نعم ما ذكره في التمسح لمداديل ولو لوجه بعد من ان لعل ان مرادهم انه  
 لفقيه الايجاب المستحج بالاسقاط اشارة كالمعنى في الاتيات في كلمة متوجية او انه مدون والغاية لفقيه  
 المحمود بها المعصية فكانه سقط ادائها لاسقاطه عن ان يستحب عليه الحكم لاعلمه بعد السجادة او ان ما ذكره في التمسح  
 لو عدم محموله في المعصية ووجه ما لو عيلاً لا عسار كل منها منفرداً وقيل ان مراد على التمسح في السيرة في السيرة  
 مستعطين الى المرقس لايجاب لاسقاطه من اليد ايها المدود لم يمسح بهم ان الآلية لاسقاط  
 بل لاسقاطه عن الاجبار كيف ولو كان كذلك لزم عدمه في غسل ما فوق المرقس **قوله** من درهم  
 عشرة وكذا الحكم في ما من درهم في عشرة **قوله** ودلالة الحال لا تظهر لولا مراد لاجابة الله **قوله**  
 قال الواحد جزم من كل عدد العلم ان فوق الود تحت ان مراد منه ان في مراد الاسمين وان



المعصية له الحد **قوله** وقد حاجه الاصمعي <sup>بأنه</sup> سألته عن جواب الرتبة عن قول الرجل أنت طالق ما بين واحدة  
والثلاث فقال الطلق واحدة لأن كل كلمة بين لا تتناول المحرمين فلا رتبة له من ستين إلى سبعين وقد نسب إلى أبيه  
عمر الله نسب إلى الاصمعي غير أنه قال لم يفرق الله بين من تكلم فقال له ما من ستين إلى سبعين فقال الجوابه من  
أدركه ستين **قوله** محرز فرم <sup>بأنه</sup> قال عند الزام الاصمعي شخص بها وحده الاستحسان بأن في قول الرجل أنت  
الستين إلى سبعين عرفاني مرادة الأقل من الأكثر الأكس من الأقل لا عرف في الطلاق أو لم يتعارف التعليل <sup>بأنه</sup>  
يفيق على ظاهره <sup>بأنه</sup> قد مر ما لا يدخل الخرافة لا يصل عدم الدخول إلا يصل عدم الدخول المرفوع <sup>بأنه</sup> **قوله**  
وفي الإجماع وفي الأيمان وفي بعض نسخة في الإجماع والأيمان وفي بعضها في الإجماع وفي بعضها وفي الأيمان  
لشكها في الكل سهو كما في الكشف الكبير **قوله** إذا اختلف رداية يعني أنه وقع عبارة محرر الإسلام كذا وكذا ذلك  
في الإجماع في الأيمان رداية المحسن فالعلم أن قوله رداية المحسن متعلق بهما فيكون مقتضاه أن يكون الحال رداية  
وليس كذلك بل عدم الدخول في الإجماع في الأيمان لا يمكن أن يكون متعلقا بالآخر لانه حينئذ يفرق  
أن يكون الحكم في الإجماع مطلقا وليس كذلك لما سبق من الاتفاق في الإجماع **قوله** لأن حرمة الكلام  
المحرمان الأصل عدم حرمة اللفظي عن بجران لمسلم وعدم جواب الكفارة كلامه **قوله** من قبل المادى الكفر المحرم  
للظرفية المادية والثاني في غير المادية وسببها في الخبر أن الأول لا ينفى على كون المظروف حالا في كل الظرف سواء كان ماضيا  
وآتيا **قوله** لا يمكن أن يكون في المظروف الأول لا يكون ماضيا ولا آتيا <sup>بأنه</sup> لا يمكن أن يكون ماضيا ولا آتيا  
لظنة الكلمة في **قوله** أو تنبيهها يدل كلامهم بظاهره أن في الظرفين حقيقة تحت عموم الظرفية التي في عصرها  
واقبل من أن الظرفية في قوله أنه المتحقق تحت رتبة وعنوان بالنسبة للأصل حقيقة التاملي مما زاد بدس  
لقال التقدير أن المتحقق في غير رتبة رداية وفي خبرين أن لا يلزم اجتماع الحقيقة في المحل على بيانها  
الظرفية التنبهية مجاز **قوله** مقتضى الاستصحاب على أن مقتضى الفعل لا بان السبب في من أحراز مطلقا فإن صحت منه  
السننة أنا لعقني أن لا يندى من أيامه إلا وقد صام فيه لأن يكون محرم أجرا أو سنة طرفا للصوم **قوله** بأن  
ينزى الصوم إلى الليل بناء على ما سبق في إيمان المحيط أن الصوم ساعد على التقرب إلى الدعاء وقيل أنه وجب لا  
لصوم بحيث يصوم ساعة واحدة فإذا قال في الكشف أنه لنزى الأساك في بعض اليوم ليس لصبايم على الجوع **قوله**  
لصديق قضاء أيضا هنا معناه ولا عذرها في كماله لأنه وصفها بالطلاق في جميعه والحد لا لاول لأن حدها  
أرادها وأنها تساو كمالها من صومها في صومها لأن كذا كذا أنها في صومها ولا يغير في أيتها بعد علم السنية

في اول خبر من عند اتفاق قولهم في حالها ما يرد كبر ابراهيم المود كذا في كلامهم وغيره ان العرق من زهر الماء  
من غير صفة عدم التفرقة خلاف الفقه واذا لم يجد الشخص في المصالح لا يمكن من طلاق ما سبق في التخصيص  
من ان الشرط مخصص للمرء في حق اتفاق قولهم كالتسمية ذكره الارادة والمحبة والرضا والقدرة والحق في التسمية  
قولهم عدم العلم بوجود شرط معين انما يتعلق بالاعتقاف على ما لا ينفك عن العلم بوجود عدم الوقوف بان نال هذا  
انما طلق ان اذ تم الطلاق بان تسمية الطلاق ليس بالابان لوقوع الزوج لا اعتقاد وقوعه الطلاق ووجوده  
الامر في قوله لا يحسد ان ايب طلق ان اذ تم الطلاق لا ينفك شيئا من هذا المعنى بل كل ما لا يكون ثبوته ووجوده  
الا من قبل المستكم حكمه ذلك قولهم كالمعلم المتعلق بحججه لم يترفع الا ما لم يعدم صحة تعليق العلم بالعلم قال انه  
لا يقع الطلاق فيما اذا كان علمه لا يستلزم معلوم الله يستلزم شيئا لا يصح سرطامه بل لا يمكن لان كونهما طلاقا  
كان معلوم الله واجب وقوله لا تكافى عدم معلوم الله كالمعلم على هذا يرد انه لا يقتضي وقوعه في الحال قطعا بل على  
الاحتمال لم يرد في المسئلة واية غير هذا فيقال ان علم الله بمعرفة لا يصح التعليق بعدم كونه علمي لخطا لوجوده لعلقه  
المعروف قطعا وادور عليه لا لا يعلم ان العلم المتعلق بوقوعه الاستدلال كالمعلم بل هو جائز لعدم كونه  
وقد قال قوم من علماء الهند في علمهم كبره في احد حكمهم في حيد الاستحارة اللهم من كنت تعلم ان هذا امر جلي  
فاذره لي ان كنت تعلم انه منقوض فاذره لي فاقال ان العلم محمول على مفهومه واذ كان العلم على علمه  
انه طلق فهو واجب كحق طلاقه واذ كان القدرة على مفهومه فانه لا يقع لان من حيث انت طلق في قدرة الله وقوله ذلك  
لا يستلزم من تحقق يقال العاقد في حاله في قدرة الله صلاحه من عدم تحققه في الحال فانه لا يوافق الا اذ كان العلم موجودا  
ستلزم الوقوف على صورة منتهى العلم لا يكون الشيء في منتهى العلم يقتضي وجوده بالجملة من المخصصات فله قبل اذ  
صحة قال ان عدم حصوله من قبل لا ينافي انت طلق قبل ذلك والدار طلق في الحال في وجوده في الطلاق  
ادوا وصف القسيلة لطلقة كان ليقا في الحال لا يقتضي وجوده بالعبارة فان صحة التكثير في قوله ثم تقرر في رتبة من  
قبل بما لا يتوقف على وجود المسيس بعده وصحة الاية ان قوله ثم آمنوا بان الله ما جعلكم من قبل ان  
نفس لا يتوقف على وجود النفس بل يستلزمه بالاسم عند التبريد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان يكون الوقوف  
في المدخلة قبل واحدة في القيد واحدة ولعل المصنف بذلك عدل منه على عدم صلاحيته المجل المدخلة صلاحيته  
لكن في رتبة شمس بين المدخلة على هذا الصبر موقوف على ايات انه يقتضي وجوده بالعبارة وقد عرفت خلافا لما  
ان يقال انه لو لم يكن قعده القاس واحدة اخرى بهذا الكلام لكان الوصف لئلا لا ينافي في العبارة

من جهة  
العلم



بعد تسليم عدم استدلال الاستعمال في العبدية على الاستسلام منه طاهر كنه قد يستعمل ان في العلم كما  
 ولم لعل احد باسمة قوله انه حقيقة في الطرف الثاني في الطرف فقط حقيقة وقد يستعمل الشرط كما في ادوارها لعل  
 من غير ان انوارها لما يستعمل من الزمان فيه من الشرط قوله يعني ان الحكم الشرعي متعلق بالزمان حاصل ان يحسن كونه  
 غير محتاج الى النية ثبوت حكمه الشرعي هو اذ ذلك الحكم لا يورث ان كان احد محتاجا لزمان اياهام للمحل الى النية كما في  
 كليات الطلاق فانها امر ايجز وقد احتاجت اليها فاعلم ان الشرط قد لا يكون في النية بل في العلم كونه  
 حكمه قضاء او ديانته وقد مر جوابه في التحريم وفتح القدر بما حصل ان مقتضى التطوفيق لم يقصد الحكم ولا اللفظ قصد  
 غير ما هو له ولم يقصد ما هو له عدم ثبوت الحكم ديانته الا في مثل النذر والكتاب والطلاق والرحمة والحق واليقين  
 اى الصورتين الاخيرتين على خلاف القياس لمحدث ثلث جديان وديانين جديان والكتاب والطلاق والرحمة واليقين  
 عليه بالنفس وفي الباقي بالاولا انه ثبوت ديانته مما يثبت كونه اعدا الشرط قال ثم لا بد ان قد علمت بالنسبة الى ما يحكم  
 وقد فسر بان جرى على سانه ايهين لا قصد فرقه الكفاية لعدم القصد لتفسير لعمادة ان لا يرتبوا الاحكام على الايات  
 التي لم يقصد كيف ولا فرق بينه وبين انما يثبت العلم ثم من حيث لا قصد لراى اللفظ ولا حكمه وانما لم يقصد في خبر  
 العلم من هو القاضى انتهى قلت قوله لتفسير لعمادة القصد عدم ثبوت قضاء ايضا كما لا يخفى فاقبل من ان  
 الحكم المذكور لا ينفرد بالحكم حتى ان السبع بالتجسية اذا ثبت بانها ديانته بالعبودية ليعقد مدعى قضاء ليس لغيره  
 سبع التجسية هو ما تواتر معنا بان الحكم غلب السبع عند ان من لا يرد السبع وحكمه ثابت بنفس الكلام ليس مستوفى على القضا  
 على السبع والاعراض عن الموضع فاما ديانته ذلك لا يرد انها اذ قضاء على عدم حضوره من الاخر من الموضع  
 والنسبة عليه اذ اختلافها في العلم العقد عند جميعه ثم عرفت الحكم كونه اذ اتفاقا على ان الموضع ايضا الحكم  
 ثابت بنفس الكلام لكن تأخر كما في حيا والشرط كونه كذا الشرط الموضع في العقد ولذا ان احرازه في ثبوت اياه  
 ليعقد وتصديق الطلب من حيث هو اذ لا يخفى بالشرع على قوله لا يثبت بها ما ينفرد بالشبهات لا على قوله  
 وكذا اذا اقر على نفسه لانه مودة لقوله فاذا قال است انما يرد ان وقوله است انما يرد ان ليس بالمراد جواب  
 الحمد ثم هو ما يوجب الحمد كونه قد قارن فيها قوله لان الشرط ليس هو من ذلك لانه لا مستتر المراد كونه  
 المرصوف غير كونه هذه اذ خصوصية مدارقها من مستتر المراد مطلقا وليس المراد ان نوزعها عند البياض لان  
 وانه نوزعها غير مسلم يترك الرجوع الى المطلق مرسوم في الخصم من ان لا يتم التفسير لان ما كونه في غير الموضع  
 لا مكان ان يكون مشتبه لانه من غير ذلك ان يقال المراد ان نوزعها عند البياض من محط





يكون مفسودا بالاثبات ومخطئا للصدق والكذب وقد افان في الكناية فيما بينه لا يكون كذلك وهل هذا الالف  
 الالف في غير الموضع كناية لا يكون الموضع مخطئا ومفسودا فغير قوله كناية لا تقتضا واراوه الخ في  
 ارادة الحقيقة تعدد كما يدل عليه قوله والاصل ثم هذا انما يتم اذا قيل انه لا بد مقتضا ومن ان يكون ما وصل له  
 الباطن مراد او سمي على ان الكناية لا بد فيه من ذلك اذ على تقدير اشتراط مجرد الارادة في الجملة لا في ذلك المصل  
 لا يتم كما لا يخفى قوله من كوني طائفا وفي الذم صفة انه لو قال طلاقا في بطن او طلاق شوقا من غير صفة قوله لا يتم  
 بشرطون التوافق في الصيغة فكيف في بعض مخرج اصول فخر الاسلام والرد عليهم بشرطون التوافق في الصيغة  
 عند جعل صفة مجازا عن صفة وان كان قد جعل المجاز ارضا لانها كرحمة الله عن الرحمة وذلك مما سطر  
 ان ان في الشرع من كون بعض صفة العفو وبشرط المعاني حتى يثبت أحكامها من غير ارادة فيصير جعل  
 صيغة مجازا عنها كالعادة السخلى في توجيه قوله مختص بالطلاق عبارة عن ترخيص لم يرد في الكتاب المجاز  
 والموضوع شرعا لانه الزوال هو الطلاق واساؤه ليس بموضوع له بل غاية الزوال كالموت وقد لا يكون الزوال كالموت  
 كام الولد اذا اعتقت فانها تعدد لوجود سبب شرطيها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالامالة فالاصل ان  
 بالنظر الى اصل وضم الشرع مختص بموجوب في غيره قوله والمباحث المذكورة في استعمال الخ لا يخفى عليك  
 انه كما يجب كونها مجازا عن كوني طائفا في خبر المدخل بها كاجتهادى كذا يجب ان يكون مجازا عن صفة لا عن صفة  
 المدخل بها قوله مرفوعة او منصوبة او موقوفة اذ لا عبرة باسباب الواحدة عند عامة النحاة في توجيه وقال بعضهم  
 ان رفع الواحدة لا يقع شي وان نوى ان فيها مقت واحدة وان لم يولد بانها جملت المصدر روى انت طائفي  
 واحدة فقد اقم بالغير وان اسكن اتيه الى النية وفيه ان الرفع يجوز كونه نعتا هي است تخليقة واحدة والطلاق  
 يشبه ما في العرب قال اشعره فانت طلاق والطلاق اليه ووج الصريح ان هوام لا يميزون من وجوه  
 لا احزاب فلا يجوز بناء حكم رجعي الى العادة عليه كذا في مذهب البداية قلب ما ذكر من وجوه الصريح مقتضى وقوعه  
 مجرورة ايضا قوله يحتمل ان يراد بالامنى على جسم الوجوه لعدم تميز صفتها قولا او تخليقة ووجهه قيل فيه  
 تخلف غير حاجة اليه اذ يحتمل ان يراد به منفردة من الزوج وفيه ان التطبيق بالمصدر شائلي في كلامهم بخلاف التطبيق  
 بلغة انت منفردة عن الزوج فكان احتمال انت واحدة للمصدر انهم من احتمالها المنفردة عن الزوج  
 قوله باعتبار ظهور الصيغة التي هي ان في قوله التقسيم الثالث في ظهور اللفظي سماعا وان المراد من الظهور والتفاهر اعتبارها  
 اذ لا يحصل الاقسام باعتبارها قوله وظاهر كلامه والنية ظاهر كلامه ان المراد من اللفظ واللفظ الصغير



منه ان القرآن برأيه فليست مقتدة من اننا نقول له ان ليس الامر للوجوب ليصير ظاهره اني وجوب النكاح لاني جله قوله  
 يتوقف على كون هذه المذاهب او لو كانت متقدمة نازلة قبل حمل النكاح من غير عاجلها مسوقة لاثبات الحدود  
 سديد كما توهم اول السائق الكلام بقية الحكم من غير علم بالحكم قبله بل غاية من ان يقال انه مسوق لمحمول النكاح لاثبات  
 ان دفعا لوجبه يتوقف على كونها متأخرة لانه استدلل على كونها مسوقة لاثبات الحدود وما بها طارة في حمل النكاح  
 قوله بان يكون المتيقن نفسه او بسبب فهمه عقل على محله و غرض الشاهد هو بيان طريق كونه محسب حمل الكلام  
 لاحصره فيما ذكره كيف وهو قابل لما لا يتحمل بالقبول لفظه ال على القابلية في سوي الدال اللفظي داخل في حمل الكلام  
 فانه قابل في الجواب بان المراد هو لفظ الثالث والفرق بين ان الدال على شيء عليه لا يقبل الكذب بل يقبل  
 النظر عن كونه اختيارا للدلالة بان التقيد بخلاف سجد الملاكية لا يقبل من انه معني من يحمل قوله بان يكون المتيقن  
 متادلا لما لا يتحمل النسب بحسب القرينة لمعنى قوله فان الملاكية مجرد اللفظ فجد الملاكية كما في اللفظ لان الكلام معني  
 على تباين الاقسام فالسوق و عدمه متيقن النفس واللفظ لا يمكن اعتباره بما لا في الكلام قوله فان لا غير لمعنى قد  
 يسلب عنه معنى العموم كما في لا اتزوج النساء وقد ريد به الواحد كقوله قد ريدت الملاكية يا مريم المراجعين قوله  
 وقوله يعلم انه اذا لم يوافق لغيره لا سلام لغيره بالتخصيص بذكره لكل اجتنابا في دليل التفرق فقطعة لقوله محسبون  
 الكلف ولقوله يعلم انه اذا لم يوافق لغيره لا سلام لغيره بالتخصيص بذكره لكل اجتنابا في دليل التفرق فقطعة لقوله محسبون  
 في التطبيق مبنيا قوله ليس تخصيص لانه لا بد من ان يقبل التعليل فلا يكون الاستعلاء قوله والحكم نفس معي اقسام  
 محكمات بالاعتقاد لانه كل معنى الاحكام متغير بطلان ليد تصديق عليه انه محكم فغيره واليه لانه محكم لذاته فليس  
 في اطلاقها بهم الحكم لذاته اصلا على ان الامر لذاته ليس للتعليل المحقق بل بقاء انه محكم باللفظ لذاته من غير  
 امر آخر من نزول الوحي و عدمه فلا مرد انه كيف يمكن ان يكون الحكم لذاته محكم لغيره كما قيل ان الحجب لذاته لا يكون  
 واجبا لغيره قوله قلنا وبقينا في هذا لانه ان العلم ليقال لما يعلم الاحتمال اصلا كالفهم والحكم على تعليم الناس بالزبان  
 كالعلم والنفس يسمى العدل باليقين والمراد باليقين اليقينية بما دون العلم قوله وان فيه جملتين العلم باليقين  
 اي من غير حمل شيء منها على ما بعد الاحتمالات فانه قابل من ان في تأويل النفس واليقين على حاله لغيره  
 جسيم من اليقين لانك قد عرفت ان احتمال النفس لغير المراد اليقين واللفظ معي قد نهفت هذا القول  
 حيث مرر قبيل هذا بان السوق تميزه و احتمال غير مسوق فخطا كيف يمكن تأويل النفس وقد ذكرنا انه قد يلف  
 فيه الشاهد اليقيني قوله نفس اللفظ جزمه في نفسه اللفظ من ان مزية ختم المراد ما مر من ان اللفظ بالمتينة

[illegible]

السمعة لم يذهب الى الوقف على قبي العلم الا شروفاً قليلة واما الاكثرون من الصحابة واتباعهم من اهل البيت  
 خصوصاً اهل البيت فذهبوا الى الوقف على العلم وهو الصحيح الرواية عن ابن عباس قد روى الله ان كان ليقراءوا العلم  
 قديمه العلم ويقولون انما هو في حكمة الله تعالى في قوله ان في قراءة من  
 مسعود وان يوليوا عند الله الرسخون في العلم فيكونوا آية في الدنيا والاولى انما هو انما كان  
 السلام لا يخاف على امره الا ان كانت حلال ان يستعملوا في ما يحتاجون اليه فليقتلوا وان يستعملوا في ما لا  
 ينبغي تأويله وما يعلم ما يدرك العلم الحديث في حديث عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ان القرآن لم ينزل ليكون بغيره فاعلموا به وانما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 عليه وسلم على كل من قرأ القرآن وانما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 على اربعة احرف حلال وحرام لا يغيره احد بحال تفسير العرب وتفسير الفرس والاعلاما ومثاله لا يعلم الا الله  
 اذ على علمه سوى الله فهو كاذب وعن ابي السرياني انك قالوا انكم يصعدون هذه الآية في بعض النسخ وقال الطبري  
 الآية من باب الجحيم لتقسيمها والتعريف اما الجحيم فهو الذي انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 الذين فلا بد من جيل من الرسخون في العلم لان التقسيم حاصر وكانه قيل انما الرسخون في العلم انما الرسخون في العلم  
 والحكم ويردون انما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 والى سبب في العلم انما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 انما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 كلاماً موعوداً كرون تأويله انما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 انما انزل الله به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره ان يقرأوا به من امره  
 ان حراد الله بعض مجازات تلك الحقيقة والمجازة كثيرة وترجم بعض لا يمكن بالترجمة المنوية وذلك لان بعض  
 والمسلمة معينة ولهذا المائل انك من قول الله الرحمن على العروس استوى قال لا استوى على كل الحقيقة مجزولة  
 والايان واجب واصل عنه بقوله وقال الامام هذه الحجة قاطعة في المسئلة وانما الخلق الى من يتعصب على الشبهة  
 قوله وفيه نظراً لا يخفى انما قد جوز الرسخون فيما ترك تكراراً على هذه الوجهين غير خط لهذا الوجهين المذكورين  
 وقد تكرر تكراراً استخاراً في كل واحد من الامامين من الآخرة بسلامة في كل واحد من الامامين من الآخرة بسلامة في كل واحد من الامامين  
 استمعوا الله واطعوا اوصياءه في كل واحد من الامامين من الآخرة بسلامة في كل واحد من الامامين من الآخرة بسلامة في كل واحد من الامامين



بحيث لا يكون فيه فتنه وعلله الاول انها تخص التثنية من ان القرآن كله يحيط على آياته لا هو متناول على  
 ان حكم حقيقة تاديبها بحسب طاهر بدولت الناجية في الدنيا عمن غير الله مطلقا بخلاف غير من القرآن فان الحكم  
 فيه ممكن دون كان ممكن احاطة غير من الا الى قوله واما ان يكون عين الموصوف له كان ان يقول ان  
 المراد والمستعمل فيه المفعول لا يلزم تخصيص العبادة ولا اشاره بالحقيقة بل هو الظاهر لا ما فهم من وجوه الجواز مثلا او غير  
 من فالتحريم ما طالب الحكم بالعبادة ما طالب الحكم بالعبادة منى وثلاث دراهم يكون انما هو الكلام عبارة عنى العدد  
 وكذا دلالة النفس والاعتقاد وان الله انه ان وفتحه موصوفه ان بعد يكون محاذ اعنه وعبر عن اعن وفي رتبة معه  
 كذلك ان الله انه لا يقتضاه كماله بل هو العظم ان هذه الامور غير متحققة موصوفه دون موصوفه كما لو لم يحاط بهم  
 من تعقيد الله لا يقتضاه بالسر بل لم يحيط الموصوفات لغوية كانت لو سرعية او غير ما قابل قوله واما انى  
 ان كان وهو لا يكون شي من الموصوف والمجرد واللازم او يكون لانه لكن غير متاخر فيها يكون متقدما سواء وحده  
 علمه لغوية ام لا كما هو علمه فهو مقتضا او لا يكون متقدما بان لا يكون وجده لغوية فدلالة والا فلا دلالة ووجه العلم  
 العلم الذي لم يوجد فيه العلم الغنوية كبري ما دلالة عليه والتسكاس الفاسدة وهذا بعيد جدا فلا بد من اننا برادوس  
 الحق كماله ليس العلم ووجه الدلالة علم اللازم اما عبارة او مقتضا ولا يكون دلالة لغوية بالنسبة الى اللازم اصلا  
 سبجي من السارد من ان المراد من تقدم اللازم انه يجب ان لا يتبرر ولا يصح مدلول الكلام وان كان ما تاجدا  
 الكلام ومعه فمهم قوله ما ذكره النص والوجه ذكره انهم يذكره امثلة فانه قال ان فالتحريم ما طالب آية ظاهر في  
 المحل النص والسرد فعلم منه ان من السوق ان يكون مقصودا اصليا قوله وفي كلام بعض الاصوليين ذكره  
 الوجه في التحقيق قوله ان من السوق المحر اعترض عليه بانه لوجب عدم اعتبار الكلمات لسياعية بالنسبة  
 الى المدلول بالاسارة لانه غير مقصود اصلا او مقصود فيها سرية والوجه لا ثبات حكم كلام السرد ووجه  
 قصده اصلا والجواب انه قيد غير اصلي بان قصده فانه لا يتم التزم فيه هذا يمكن ان يكون المدلول بالاسارة  
 مقصودا اصليا ولا غير اصلي بان لم يقصد التسميم التزم ويكون مقصودا من اللفظ كقبول التسميم لوجه  
 . ولم بالمورد فانه مقصود منه ان ليس مقصودا اصليا لان المقصود الاصلي انما هو التسميم ولا غير اصلي بان قصد  
 لتسميم انما يجب فانه غير الموقوف عليه ولا يتم هو بخلاف اباحة السكاج فان المقصود بيان عدد من اباحة  
 السكاج كمن يتهمه لم يمتد بر قوله وان في الثابت بان النص المحر يمكن ان يحاط عنه بانا نسل من دلالة  
 عليه وصنعته على من قبل دلالة لنفس على النعم القياسى لا فرق بينهما اباحة متوسطة مقدمة مشرعية هذا

[illegible]





عنده مساكين من اوسع ما يكون اليك قوله في كثير من كتب تفسيره انه تعالى كساه كسوة بالغنج والكسوة ذكر  
 صاحب الكتب في البحر الرضائي في تاج المصادر الكسوة في ثياب بندين وفي تفسيره قوله ثم كسوهم معانيها الا ان  
 في معنى قوله وقال النجاشي في تفسيره او كسوهم ان كسوهم من ثياب قوله لان كلمة ثم للترخي والمخارج ابانته  
 بعد الشروع لان العمل فيه واجب التام بعد الشروع قوله فكان موجب ذلك وجوب البنية بالثياب لانه لا معنى  
 لا شتره بنية التام او قبل وقت الاداء حقيقة دليل ليس بوقت الاداء كذا في كشف الكبر قوله معناه بالبنية وهو  
 حوله عليه السلام لا يبارك في سواها من الليل فليكن من حيث دلالة على الجواز بالليل لا عليهم الجواز في غيره  
 ليلا يلزم نسخ الكتاب بخبر الامام قوله امر الله بتم بالسياح والجموع في السرايا والارباب في بلادهم والارباب في بلادهم  
 على ما قلتم كذا في الكشف لعل مراده ان الامور بعد هو تحصيل المكن لا تحصيل الشريعة فقلتم من ان الامور في حوزة  
 فهو تحصيل بان يوجد مقتضاها فبقائه لبا والادان يقال لا يصل اقران وجوده بنية وجوده بالادة لا لعلها في حوزة  
 لكن يقال القاضى اليه وادان البنية شرعا لارادة المتوجه نحو الفعل بنية ووجه البنية ثم واثباتها  
 بحكمه ليقضي تقدم وجودها قطعا ومقتضاها لبا فلم يقال الشاهد هو في آية وهو قصد الحاقه بالترتيب البنية  
 ثم وايضا لفضل لوجب المقارنة وجوده لانه قصد وصفه النحل مقارن وجوده لفضل بخلاف ذكر القاضى  
 فانه قصد النفس لفضل فلا بد من ان يقيمه قوله واليه يفتي حاصله ان الآية دليل لمن اوجب البنية  
 قوله ليس بالامور فليكن ان يقال بان السلم ان الامور هو الامساك عقوبة متصلة شتى عليه سلم لانها فيه قوله او حكم بان  
 لا للتعقيب بالافضل لكن كون الامور هو الامساك عقوبة متصلة شتى عليه سلم لانها فيه قوله او حكم بان  
 يحصل الخ لا يدل عليه الآية ثم يجوز ان يقال ان البنية بالعبادة كما ذكره المستدل بعبية قوله لعل النجاشي اي  
 معناه قال الله وقررهم لعل القول قد يطلق على الله وعلى المخلقة ولما بسببه فلول منها فاجرة قوله فنية  
 لاجل انساك الصوم بالجواهر التام وهي الموقوفة المهدمة للصوم الرجل هو المباشرة لك دونها اذ في كل  
 وليست مباشرة لها كمن فعلها دون فعله بخلاف الحد فان سببه الزنا وهي مباشرة له فان الله ثم سماه  
 رغبة كذا في الكشف والكبر فيعلم من ان من الجواهر التام هو الموقوفة المهدمة للمباشرة فنية قوله لان صومها  
 بعينه مجرد دخول شيء من الحشنة ان ساد صومها يتحقق مجرد دخول من غير فضل من قبلها غير المحكية من  
 قبلها مباشرة الموقوفة فلم يتحقق سبب الكفارة في ساد صومها وذا هو معنى قوله بل الحاشية بالوقاية التامة  
 وهي انقضاء الرجل فادع ما قيل من ان اشترط الجواهر التام موجب عدم وجوب الكفارة بمجرد دخول الحشنة كذا في العلم

متحقق الاجماع انهم لان الجماع انهم هي الواقعة المعتبرة الواقعة مباشرة بحقوق مجردة او غير ذلك وليس اراد بانهم  
 او نال كل واحد بشبهه بالانزال وكذا ما قيل من ان قوله ان موهوبها ليس مجرد الزمنا من لعباد موهوم الرجل اليه مجرد  
 قوله ولهذا اسكت النبي اى لم يتوقف له اسلا لا بطريق الايجاب عليها ولا بالبيان فانهم ما قيل ان سكوت  
 تحيل ان يكون لعدم اعتبار اقراره في حقها لان ذلك لا يوجب عدم ثبوتها بطريق البيان كما توهمنا من  
 حديث ابي سعيد نعم يوجب عدم ثبوتها بطريق الايجاب عليها حتى قوله بخلاف حديث ابي سعيد واما رد ان رجلين  
 اختما اليه عليه السلام فقال احداهما ان ابني كان عسقا اى حرا على هذا اخرنى بامرته فاجرونى ان على ابني الرحم فاقية  
 منه بانه شاة وعبارة في ثم انى سالت اهل العلم فاجرونى ان على ابني نية جلده فتوجب عام واما الرحم على امرته  
 عوم وازدى نفس مديدة لا تقصير بينك كتاب العدد فانك وجارتيك فرد عليك واما ابك فعليه عليه نية  
 وتزويج عام واما انت يا اميس قاعدة على امرته هذا فان اعترفت فارجعها فاعترفت فارجعها قوله في معارضة  
 بوجه اى كونهما اوجوب الى الزجر منه لما ذكر معارض بانه الاحوج اليه لكونه اشد خطية لتعلقه بالادنى وكونه بخلاف  
 الصوم ومفسد للصومين عدم شبهة الاباحة في سببه اى الشهوة ينع تناسل سببه يوجب الاقرار مطلقا بحيث  
 لا يكون فيه خطا اسلا مفسد سببه يورث شبهة تلك الاباحة بخلاف تناسل سببه فانهم ما قيل ان الملام غير اراد  
 لان حاصله ان فيها جهة الاباحة هم صرحوا بانها يجب فيها فيه جهة الاباحة ولهذا لا يجب بالقبول عند الان المقصود  
 معارضة وجوه الاحوجية ولا تعلق له بغير ذلك الكفارة وعدمه من ان المذكورة ههنا الاباحة التي لم يتحتم  
 اصلا والمعتبره وجوب الكفارة هي التي يتحتم كما سيحى قوله بان السبب هو نساؤه الصوم الخ لانه ان السبب  
 الكفارة الذي قلنا انها اوجوب منه على الزجر هو نساؤه الصوم التعلق بالادنى انما يقتضى اشدية اتفاق منافع  
 البصيرة فامتنع من ذلك قوله وعن الثالث من الخزيين ان لا يدخل نساؤه موهوبها في وجوب الكفارة عليه  
 فلا يلزم مضرة شدة سببه وقلنا هو نساؤه موهوب قوله فيكون الزنا واخلط وجوبه اذ اسره حصوله لانه ان  
 ميلان الطبعين انما اعتبر رجاء بصيرة ورتب غلب وجوبه بالنسبة الى الطور فاعاد ومن ان الوقام فيه ديان  
 وفوق الكل لهم واحد فلهذا يلزم من ان تعلق به ليس بوجوب ميلان الطبعين فيه لا يوجب كسرة وقوله بالنسبة الى  
 الاكل والشرب قوله لم نقصان مخصص كاشفوه الخ لانه ان اتفاقا والفساد والاستثناء اتفاقا وبعض  
 الاجزاء وكونها اجزاء واحدة ونقصان البعض الباقي كونهما كلمة لها الية فان سفرهما وكل بها قوله لان المنع  
 الموجب للخزيين ان المنع الموجب بوجوبه بغير تعريف الية اتفاقا كالمسبب من غير ان يفتقر الى النقل بتوسط

بان الحق المحجب فالمحجور المذكورة النفس انما هو بالنسبة الى ذلك الحق والموجب المستفاد لقوله من لغز سيف المرونة  
 الآلة المحصورة لا بالنسبة الى خصوصية الحق فيكون التسليم من قبل التسليم على معضادة الحق وليس هو سيف المرونة  
 الآلة المحصورة لا بالنسبة الى مطلقا فيكون ثبوت الحكم في العقل بالتسليم عبارة عن نفس فافهم خاتمة قدره بعض  
 المتأخرين في حقن ميسر قوله ولا يخفى ان كون موجب الحق في الكشف الكبرية لا خلاف لاحد في ان القول في  
 قوله ما يوجب المحجوبة على نفس ان هذا معنى يعلم منه لقوله انما الخلف فيها ورا ذلك وهو ان المستبرح  
 معنى المحجوبة والمستهبر والكمال وهذا ان كان من باب الغفلة كمنه لا يقدم فيكون الحكم ثابتا بالادلة لانه  
 اصل الحق الذي يتحقق به الحكم مستوفى لقوله قوله لقوله نعم ان الحساب انما هو ان يستدل بتجملات الضعائير  
 دون الكبرية المتعول في قوله بالآية والحديث بان يقال ان الضعائير كما كانت دائرة من المحجور بالاحتمال  
 ومنها حجة الحق وقلة العلم بها بعض العباد واما الضعائير في الخط فيها فيجوز ان يحذف الكبرية فان الخط  
 فيها يخص قوى فلا يغلبها فيجوز ان لا يكون شيئا من الكبرية والحديث لا يدل على عدم محجور الكبرية اما  
 الآية فظهر ما الحديث فانه انما يدل على ان العباد المذكورة في الآية لا تكون شيئا من العبادات المحجورة  
 قلب فوكان في منها نحو ما تحت المذكورة فيكونها عبادات فقلنا نعم في ذلك ان تكون العبادات لكن لم يشتر  
 خصوصية فيها ليست في المذكورة فكيف وقد قلنا ان المحجور في الكفارة فكيف يمكن عبادته ولا تكون العبادات  
 المذكورة فيه قوله ان الماد كالمستبين في الحق في ان لا يسلط الالحاد في الحديث ليس مفهومه بشرط بل بالمشروط بان  
 الحق كعادته لا الضعائير تقر بعبادة المشرك او كعادته للضعائير والكفارة في ذلك انما يستتب الكبرية فيقولون ان الكلام  
 حيث واللام في العبادة لا خصوصية فيكون مشروطا في كعادته للضعائير خاصة ثم لم يستتب بالنظر الى  
 تعريفه موصف للصورة غير ان المقيد والكفرية تسكونها عنه فمجرد المطلق وان كان له ذلك منها ما لا موجب بل  
 المطلق على المقيد لا اتحاد الحكم والحادثة قوله قلنا قد حصل من ذلك في انهم خصوا على وجه تخصيصية تحت الواحد  
 والقول ان ما وجه تخصيصية لهم الحساب في ايمان الايمان لا يفسد المحجوب فان تمسكه انما هو تخصيصية لهم وان لم  
 يكون مدحه مع ان الايمان لا يفسد المحجوب بل الكبرية المحجوب بالاعتقاده من ان يكون مدحه كما يقال في  
 المدح فانه لان عدم المحجوب بالاعتقاده فان الايمان لا يفسد المدح من ان يكون المدح لان المدح  
 ولعل هذا هو وجه تخصيصية قوله وفيه حجة الاية من حيث انما يختلف التمسك فانه ليس به حجة الاية  
 احد من حقيقة حلف على ما هو مقتضى الكبرية فبهم ما ذكره من اسم المدح يكون ذكره بتطبيقاته في الكبرية



منه يدل ان السيم هو مقتضى طامع المحاط وهو مقتضى شك فلا بد ان يقال ان لم يتكلم بمقتضى المحاط  
عبد وحس المستكلم لو كانت وانما يستدل ان يقال ان مقتضى الدليل عبد ولو كانت انما كان من لدن مقتضى  
لكم موجب مقتضى عبد كذا في الف مية قضا كالمستكلم على السيم موجباً للمكلم في قديمه يتوقف على حمله على كماله بالنفس وهو  
قوله مستكلم لا مقتضى فيا لا يكمل ابن آدم لا يخفى تركيب ان ذلك يدل على ان المقتضى حمله على كماله لا ان مقتضى  
زيادة على النفس شرط الصحة وخصوص السيم انما ثبت له لا الصحة وخصوص الا ان يقال ان المراد لا يتجوز في  
صحة ليد تجوز الى آخره اصلاً وجعله مكانه ليس كذلك اولاً بل ليس صحت السيم من قبله بل هو الاول في سائر  
ان يقال ان الحكم اللازم للكلام في حالاته الاعتناق للمحاط عبد من قبل المستكلم لا يقتضيه الا باعتبار سيمه  
سائق على لو كانت ولم تترس للمكلم في التحقيق فوجود الفرق بين المقتضى والمخوف جعل المقتضى التملك مطلقاً  
حيث قال في باب الاعتقاد يكون المقتضى بالمقتضى من ادوين المستكلم كما في قوله اشتق حديثك على بالف  
يكون الاعتناق من تملك مقتضون ان مقتضى السيم ان يقال ان المراد من السيم تحذراً قوله بقرعة قوله  
بالف لان مقتضى السيم علم في زعمهم له ولم يوافق من لاه الاصل من مقتضى ما دام مقتضى لا يكون اسقط ولا على  
لفظ آخر قد مره الماش في آخر المجت ان الدلالة لمقتضى على الارب الدلالة لفظ على المنة لا لفظ على الصحة فلا بد  
من ان مقتضى القرعة في اللفظ مستعمل المقتضى السيم ومثله ما يصح ان يقتضى عليه دلالة مقتضى عبد من قبل المستكلم  
قوله ما من من قوله الدلالة لنفس الخ قوله ولغير ذلك انما قال لغيره لانه لم يصح به لانه ما مقتضى ما ل  
كان يصح من قوله يتوقف بما على ما يجزى قرياس من ان مقتضى ما يجزى ان يعتبر ان لا يصح من لدن الكلام  
صرح بما يتوقف عليه صدق التكليم قوله يتوقف على صدقه على سيم كون المستكلم صادقاً الا بدليل قوله عليه السلام  
رفعه عن امتي الحطاة اسيان قوله وصحة الشريعة ولو جعلت فيهم وجود الملقوط من هذا الالة كما مقتضى عبدك  
عنى بالف او علقا كحمت عليكم ايمانكم فانه يقتضى اتمام الفعل لان الاحكام لا تسقط بالايمان ولا العقل لعلقها  
بالدال المكلفين قوله قد تقيده اي يخص قوله احتراز عن المخوض فيه ان كان الكلام كرسال القرية لولا لفظها  
افترضا لعلها لا تجزى فالتجوز لا يحرمه التقيده لانه لا مقتضى لانه لا مقتضى في نسبة السؤال الى الابل ومقتضى ما  
يجب اعتباره لولا ان لا يصح من لدن الكلام مراده ولا يخفى عليك ان ما ذكره لستدركهم بعد هذا في الاكل من ان  
يتوقف عليه الصحة والصحة يتوقف عليه الصحة الشرعية فتوقفها عليها يقتضون ان لا يحرم تقيده الشرعية من غير  
قوله ولهذا في الاحتراز حال ليس كمن في الكلف في تحقيق ما معمول به اي ثبت تلك الزيادة لا حصل ان يكون

[illegible]

مسرحیہ کے لئے تیار کیا گیا تھا۔ اس کی کئی کاپیاں تیار کی گئیں۔

[illegible]

الحمد لله رب العالمين











متدبر و متفكر في حاجات العموم انكراد قولهم ان كل ما هو في الوجود لا يكون له سبب في الوجود الا الله تعالى  
الامر فيه ان كل ما في الوجود لا يكون له سبب في الوجود الا الله تعالى ان الله تعالى هو الذي لا يكون له سبب في الوجود  
بالنسبة الى النسبة كما لا يخفى عليه الغيب بالنسبة الى الوجودية بخلاف الاقلية والاكثورية فانه بحسب العدد كما وعدة بالنسبة  
الى الصغرى في استحقاق ذلك غير متصور فيكون على ما لا يخفى قوله وفي بحث الامر اي فرق بعضهم والامر  
بالاخذ وفنيه لانه لا يقدح في اللفظ بخلاف مقتضى ما لا يخفى المتوهم في قوله فانه حتى قوله فلا ينبغي في مثل  
قوله له الخ قال العلامة المنفى في شرحه المتعجب ومن طائفة المتعصبين قوله فانه حتى قوله فانه حتى قوله فلا ينبغي في مثل  
بأيتنا قدمه باسم قولي تعالى ارب بعدك الخ فخرجت وقوله فانه حتى قوله فانه حتى قوله فلا ينبغي في مثل  
الذي ما ينبغي من المقتضى لعل المقصود في حاشي الكتاب بقول سني قول منكر الاسلام انه يشك في كلامه الخ  
بمس مقتضى الحمد في الكتاب يحتاج صحة الكلام الى الترخي اذ لو كان الكلام يحتاج الى الترخي لما انسخ على السلام  
الفرق بينهما انتهى في ان المخذوف الذي لا يحتاج الى الكلام اليه وهو الله تعالى في النسبة من مقتضى كونه فيحتاج  
اليه مقتضى قيام اليه الكلام فاقول قوله قسم لنا قضية المجهوم الخ انهم قسموا الالهة بله قضية اللغظية في الخلق  
اي الالهة على حال في محل فحق سبحانه ومفهوم امي دلالة على حال ليست فيه الالهة وان كانت موجودة او لم تكن  
فهو صير وان كان على ما يزمه وكان مقصودا لتلصق بقصد الحكم بما فادته فان كان فهمه لتوحيث من الحكم او  
صحة الكلام شتر فادعته فاقصدا والافا بما كلفهم السببية بسبب قرآن قوله ثم اخفى ذاته بقول الله تعالى  
ان كان واقعت في نهار رمضان وان لم يكن مقصودا فهو لا يشاره كغيره من الالهة اصحاب جبا من قوله ثم على كلهم  
سببية المصداق لعل الغاية ان كانت على خلاف الشقوق موانعة ويسمى مفهومه موانعة ومحوى الخطاب  
والله وقال السبكي مسمى في حوى الخطاب وان كان اولي لمحمد ان كان مساويا وقيل بالسببية المساوية لمحمد والالهة  
مما لا يسمى وقيل الخطاب وهو المعبر عنه بانما يخص بالذات كثر من ان في جميع الالهة الحرس والالهة قالوا الالهة  
قياسية بطريق القياس الاول في المساوي المسمى بالحق وقيل الغلبة لغلبة من غير اعتبار قياسها حلبة كالمهم قوله  
اي غير المذكور في غير المذكور المسكوت عنه انه مكنت عن حكمه قوله وقالوا في آخر الخ هذا الزيادة ذكرت في حرمه ان  
الحاجب والسبكي قوله لا يلزمه تخصيص للخلق الخ اي لا يلزمه ان يكون للخلق خاصة فائدة غير ان كان نفس ذكره  
فائقة وذهبات الحكم وما قيل من ان حصر الفائدة بالخلق على ذلك المسكوت المستفاد من هذا تخصيصه ليس  
في اول الفوائد المذكورة انما هي المذكور للخلق لعدم حكم المسكوت والمراد به العلم بالعلم بعد الفائدة ولذا قيل

فصل فی الحق و صبر و استقامت و انصاف

لظهوره لم يقبل لم يكن فائدة هذا العدد كإثبات المفهوم حتى لا يراه البعض غائبا ثم ما قيل انه ليس كل القول بالمفهوم  
 لان عدم ظهوره لا يقتضي ان مقتضى قوله هو لا يوجد فيها الشرط بل لا بد في هذا الكلام من التبادل فان يراه البعض  
 الامور التي عدمها سري في بعض النسخ بقتضيه صور لوجوده كقوله لا يوجد ظاهر قوله مفهوما لم يقتضيه  
 ما لا بد في العلم على كل الاصول ان لا يتعدى الدلالية ظاهر المسوق عن المسامحة وعلية يدل كلامه كسر التسمية وطلعية الامور  
 الرأسمالية واتساعه انه لا يشترط وقال ابن السكيت المراد بالاسم الذي لا يسمو بالمفوتية وان كان مثل الاول في الاحتياج  
 كما قدمه في التحريم انه لا وجه لهذا الاستدلال في الحقيقة بل هو من باب الحكم للمساواة لعدم وجه  
 لظاهره الدلالة على الامران الاحتياج بما فيه منسب المذكور اولى قوله لذلك كان الحكم انما هو انما الى ان  
 المراد من الاول ان لا يسمي بالظن في المنسبة للحكم ولذلك يرتب على الدلالية في الحكم لاني نصه ان الحكم كمن فيه  
 حكم الدنيا من قوله ومن اجل الكتاب من ان تامة بظن لوجوده ليك جلاله انفس قوله ليس في السبل  
 فلا يتحقق قوله ولا يصح خصص المراد بالمفهوم ولا يخرج من العادة لا يخرج عليك ان العلم يكون التخصيص لا يأتي  
 في جوده كمن احراز التحقيق لا بعد علم المحرقة في المسكون باستدراك العلة كحصول المباشرة من الامور ليست او غير  
 واما فكيف يمكن جعل عدده من التحقق في الحكم من المسكون فتاها قال مصدق علمه كلفه الكذب والحق قبل وقته والارادة  
 به للدقائق في مجلس السمرقند او قوله يدل على ان غير محمد الرضا الطهارة لا دلت عليه ولا مساواة المانعان عن المفهوم  
 هما اللذان بالنظر الى دلالة العطف كحرف في دلالة انفس لاني قد ذات الحكم بدون ملاحظة دلالة ملار في نقل  
 انه عليه السلام ساكنا في الرسل في نفس الرسالة والوجود في الوجوب او من الممكن ومن شرط ان لا يظهر اولونه  
 مساواة نعم في محمد رسول الله للقياس مجال والبقول لا بد من فيدها كذا في التحقيق وبغيره لان القول بالمفهوم  
 لا تسليمه اعتبارا في جميع المواد بل اذا لم يكن قرينة صالحة لزوم الكفر والكذب قرينة الا ان في هذا الكلام  
 التامل لغير ذلك قوله في حاشي حسن اعتبار جواز وجوده متفق في التخصيص لا يتحقق مفهوما للقلب بل هو مفهوما  
 الحاشية اصلا وهو ظاهر بل الماتية عنه هو مفهوم فائدة وبغيره بالظن ليدعها تحقيق المفهوم كما لا يجوز وجودها  
 فانه يتحقق في جميع الصور قوله لانه ان مفهوما للقلب المراد من هذا الوجه مفهوما للقلب لانه مودى القلة  
 اذا لم يكن لادنية اسم المراد من القلب الاسم ايا كان ليلسلك على شتم كلامهم العالم خاصة كما هو في حكم  
 العنقود والشرط وغيره لا مكان منهم الاحكام في محل التزام قوله لو يؤدي الى انفي ان يكونه الاولى ما قيل انه يكون  
 الى عدم جوده للقياس لانه لا محل على نفس القياس الساتر حكمه على الاجماع قوله فلا ماس اي القياس



ثم ثلث للغة وهو دمج التسميع مع الحكم عن المسكوت لان التحصيل العيني في ثلث اللفظ الموصوف من حيث هو قد  
 صرحوا بان ثلث قسمين اثنان اثنان للغة **قوله** هو ان لم يعرف لم يعرف ليس انه لو ترك لم يتبين اشكاله فغيره او لم يحصل المسمى  
 ترك الوصف **قوله** ليس محل الوجود ما قد مر من جهة القياس فهو ان لم يعرف لم يتبين اشكاله فغيره او لم يحصل المسمى  
 هذا النص فالمراد من القياس في قوله محل القياس تنبيه على ان المسمى قد رقى بالمعنى موجبا لخصيصه وانما هو بغيره  
 بالذات لانه لا يعرف غيره الا على ما هو عليه من جهة الوجود الى ذكره لانه لا يتحقق **قوله** ذكره من جهة الوجود  
 ان الوصف له ذات التام بل ان يراد الاستعراق العرفي في الوصف ليقين الحقيقة في غير احتمال فخصه الوصف بزيادة  
 تبيينه واجابته اي من تبيينه الاستعراق العرفي وان طرقة في هذا المراد من ذاته طائفة الواحد والفرق استعراق من  
 الى الاخر وادعى من كل فرد من افراد الدالة والطائفة له وادعى عليه اشكال حل اهم احاط به على حيث قال  
 فان قلت كيف قيل ان اهم هو افراد الدالة والطائفة لما كان قوله من ذاته دالة على ان الواحد والفرق استعراق  
 ومتقيا من ان ليعال وان من دالة والطائفة حل قول الامم على ما في السوال بل يصح حل اهم سواء اريد الوحدة  
 والوحدانية الشخصية اذ لو علم ان الفرد ليس بجماعته والوحدانية ليس بجماعته لقلنا انهما كانتا متماثلتين على الوصف  
 او باعتبارهما في زمان يدفعه التقييد بانما كان فان المراد انهم افراد الوحدانية لانها سبب تسمية الوحدانية في  
 مجموعها الاحوال بالوصف او بجماعته في وقت التوهم وحاصل الجواب ان الحكم بامتناع الجمع اللازم لم يكن في كل واحد من  
**قوله** وقال صاحب الفتح ان الواحد حاصل ان الوصف لبيان ان المعصوم هو الجنس من حيث هو لا من الوحدة والوحدانية  
 التي هو مدلول افراد الدالة والطائفة ليس المراد من ذاته طائفة الواحد والفرق بل هو الجنس مسكوت استعراق بالثبوت  
 الى الجنس من جهة الجنس من بين الجنس كما في الاعداد من اجل من بين الاعداد وجلا اشكال في صحة الحكم  
 لاستئصال كل من الجنس على التوهم كونه كل واحد منها دالة كالانسان وليس الوصف على هذا الزيادة ليعلم ان الواحد  
 لان الجنس من حيث هو اعم من الابدان وهو واحد في سابق الكلام السابق له في جارية على اختلاف كل الاعداد  
 والصفات وصرح في شرح الفتح بانها دالة على كونه في المحل هو على ان يراد من الفتح ان الوصف  
 لبيان ان الوحدانية ليس على التوهم الا فردا وهو صادق على كل واحد منها متى احتمل ارادة وادعى به بغيره  
 مسئلة ويكون ان استعراق عرفيا فالمتقاة تحت الوجودين جملة الكائنات على الاول والعلامة على الثاني وانما هو بغيره  
 سائر على ان التوهم لا يغيره شيئا علمه قد قدرته لكل فرد في فردا وادعى عليه عن اشكال المحل **قوله** لا افراد  
 اي الجنس من الواحد الذي هو مدلول المسئلة ويكون ان استعراق بالثبوت الى افراد وادعى عليه عن اشكال المحل ليس المراد

هذا هو المقصود من قوله  
 ان الواحد والفرق استعراق من  
 الى الاخر وادعى من كل فرد من  
 افراد الدالة والطائفة له وادعى  
 عليه اشكال حل اهم احاط به على  
 حيث قال فان قلت كيف قيل ان  
 اهم هو افراد الدالة والطائفة  
 لما كان قوله من ذاته دالة على  
 ان الواحد والفرق استعراق





تقديره سنة المدلول في الجملة قوله لم يدب الحراس ثم يجوز اني لم يحسن العسري **قوله** لقد ربحنا الوطأ بئر  
او حمل ان يكتم معقول محل محدث تحتل ان يكون معقول في ما هي لم يقدر ان يتبع كما جهلنا ملازمة وتلا  
معقول يستعمل وهو مساو لا اعتناء **قوله** من طام واستسرينا ثم لم يسمي العبادات في وقاية وان كانا كسرين  
لهما الفرق لا يوافقان توجيز الكلام **قوله** معدود هو من معد ويجوز ان يكون الاحتفال مشترك في احوال معدا كمال  
الاختلاف عند ريس مية الاسترقاق قطعا كما قال الشاعر فيهم بين للعلول بالاستيداع من مولاي ولا ريب انكرا فيهم قيد  
بالسوط والى العادة كانت كما جهلنا عدم الاستطاعة **قوله** لا يجوز ان يكون له ذبيحة ويجوز محاراة لانه مكنته وان لم يدر  
طول الحرة فلهذا معذورهم وصف الغيات بالنزوات **قوله** كما جهلنا الآخرة والحكمت مؤمنة فوكاه في وقاية وان كانت لها من  
والا لم يعمل بها المعذورهم وصف المحققات للثومات لمعد فقه دليل في وجوه ان صيانة المحرور عن الاسترقاق الذي لم يدر  
حكمها وجب ما اكل وقد امكن نكاح الحرة لكتابية مع ان الولد يتزوج في الاولين وسياو العمل به اما يجب ادراك العائنة  
ولعل دليل ان الحرة ان كانت لم يدرهم عدده فقول **قوله** هو عديم للسعد ما بها سدم مل هو حاية منه على تقدير تسليم  
اربع بطراى كترين لم يستطع الجوز ان هو لوقوله لم اعمل لكم **قوله** لا حكم سري ولو سلم عالمهم فكيف يصح ان  
يكون محققا للشرط فيكون كقولهم عنده الا ان يقال ان المحل هو العطف على حكمه من فاعله عند طمى  
اذا كان محصا وهذا الشئ محققا على **قوله** بالشرط ليع ان يجوز نكاح امرئته مطلق لعدم الاستطاعة فيجب  
ان يثبت عدده فلا يكون ثابتا قبل لقوله لم اعمل لكم لانه يلزم ابحاث التام **قوله** عند اهل البرية في الشرط  
الواقعة في كلام العرب قال اهل العربية ميثما يثبت حكم الجوز على تقدير يثبت الشرط والمير سول قالوا ميثما يثبت  
لم يدر شي الشئ **قوله** ان اسم الجوز اقل السيد حواشي على المحل في سدهب صواب الصانع وقد حاكم  
السيدة حبيب صرح بان مدلول الحكم في اداة ارتباط الاول الثاني وروى في كل واحد من الشرط والجوز واخرا  
الكلام عليه لم يدر الجوز والحقير هو غير صحيح فلهذا ان في ركعت احرك على هذا احرك ركبا كما ان الصانع  
في المحل من ان الاول صادق والحاد السليم الاستاد قدس الله سره والعزيم في الحقيقة عليه ما حاصله انه  
محرر الطرف والحق ان محذور كونه قيدان في كسفية التقيد فان الطرف مطلقا قيد النفس لم يدر لاثبات التقيد  
اليه والشرط لشوته له فلا يدر صدق الاول من تحقق لم يقيد التقيد في خلاف الثاني فان صدق لا يدر  
يتحقق الشرط والجوز اقل علوان يكون يتبونه في وقت متبونه وان لم يتبناه من ادر التقيد في  
سها **قوله** حتى يقصر وما عد الشرط من ان يقصر العام مقدروا وجهه في القصر **قوله** في حكم تاجر الاغصاة





ترونها فانه لا طلاق الا بعد النكاح قال فتدبرها اولاً في سعد وسعد او نحوها ان الاول ليس بمحولات  
 على منى اختياره الخلف من السلف كالسني والزهري وغيرهما ومروان بن الرهمي عليه السلام الحديث اول في البطلان والنية لا  
 بعدهن من الصلح والنيق قد ذكره الاستبرار وحلف لا يطبق امرأته مطلقاً لا يحث احداً من الزوجين ان ينكح  
 في وصتها قال فتدبرها حتى يتحقق بها ما عدا ان الاول البطلان لا يطبق وهو وصايا واس معين وهو كذا في  
 الخبر على من قوس كذب وقال من عدى بغير قاصد يمل بصعب احمد والوكمر حمير والاحاديث لئلا ليس لها  
 اصل في النكاح وعقيل ولك يطلب من شتم الله يرفق ان حال الحديث الاول في التحريم لا يراه في انسان من النكاح  
 ولم يكره في نية في الهداية وسرور قد قوله قوله ليس الكفارة هو كذب عندنا اى انما الحقيقة في ما ذكره الله لا في  
 في معنى في الاساس ان سبها ليس في ما في كذب من سب الكفارة هو ليس بل احكاماً لا والله ما قال الله انما سب  
 انما يكون ليس سب الكفارة ولكن القول في سبها ليس في دعوات البطلان لا في النكاح فان لم يكن كذب  
 سبها ليس في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 كسب لغير النكاح لا في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 ان يكون في سبها في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 قوله لا في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 صرح في الهداية في سبها في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 السب ان يكون محضاً في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 الى الكفارة التي عبت على كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 في ليس الثاني الا حاصل قوله لا في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 يكون سب الكفارة في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 فيكون سبها في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 الى الشر لا لسب كما علمت في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 المحرم على غيره لان الكفارة في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 وجود الكفارة في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة  
 ما انما على يد من ان سبها في كذب الكفارة على من السب سبها ليس في سبها في الكفارة في النكاح ليس في سبها في الكفارة

واما في الناحيل فلما بدأ المؤخرتها هو مطالبة لمن **قوله** وسنوط الخمار الى حاصلة ان اصل في المؤخرات دخل اسب  
 لا الحكم فقد ملكنا منك الحكم عن سبب كمن لم يكن من الانثاء لم يتحمل للشرط في المؤخر في جوار الضرورة على خلاف  
 فاقترع بقدر ما يذوقه الضرورة وهو باوجود ما في الحكم بخلاف العساق والطلاق فانها احتملان للشرط فالبقي المؤخر على أصله  
 وحصل بتطبيق كل واحد على نفسه **قوله** انه انشأت القوة والحكمة لتعرفي موصلة انه يجوز كيف وليس مقدرا العبد  
 انما له ملك فبذلك الرق ثم فائدة للغة في لغة الكتاب كاي دل عليه كلام الماتن في احوال الكتاب **قوله** مباحث الامور  
 والهي في ذكر فيه مباحث الجزاء في قوله وجاز ان شاء الله لك لتعلمها العبد او المراد ما فيه معنى الامر والهي **قوله** الله  
 او يتحمل ان يرجع الى الحكم لعلنا المذكور في الحكم **قوله** الا ان الجزاء والاثم والنجيم ان القسم نعم من القسم في اللغة  
 المعنوية للحكم الجزاء الشرعي فيكون ان شاء الله في قول المنهيد للشرع واليه قد يكون غير كالفقر او المنهيد لرد ال  
 ملك المهاجرين فيهما خلفوه وصيرته في حقهم كمال لان في قوله كمال للفقر او المهاجرين الاية دلاله لمنهيد لعل  
 الابن الاب عند الضرورة ودلالة على ملك في قوله وعلى الحق كذا الاية كما مر في القسم بما ذكره من القسم من المنهيد  
 للشرع وهو الامر والهي في تفسير الاشارة والنجيم ليس الا من ان عرّف في القسم ليهي باللفظ باعتبار افادته المتضمن  
 فالانساب ايراد في الباب الاول بان المورد في باب الاول في توقف عليه افادته الشرعية مطلقا في قوله  
 قيد اللفظ بالمنهيد اي الحكم بجرم قد عرفت ان المفرد قد يكون مفيد للشرع فلا يجرم من فالحق ان يقتضيه لانه  
 المنقسم اليها وان كان هو قد لا يكون انشا ولا جزاء ولا بد في حد الاثام من اعتبارا يخرج منها المفرد مما مل  
**قوله** المفرد اي ليس بكلام تام **قوله** حد الاثام المستفاد من انقسمت استلزاما **قوله** انه اي المفرد **قوله**  
 لا حاجة الى ان يقال هو ضرر والرد من ان يمتثلها لا يعيد على شيء من اقر او الجزاء لانه اصادق او كاذب  
 ان المراد احتمال احدهما اي لا التعاضف به فانه ممكن كونه بيده العبد بقيد الاحتمال بالنظر الى نفسه اي انما اذا كان  
 غير اعتبارا خصومته لا حاجة اليها فانه قد يصدق عليها قلما **قوله** ومعنى احتمال هو معنى سنه وانه يمكن عند العمل  
 في احتمال لثامه بالصدق والتعاضف بالكدب على البعل في نفس الامر فلا يرد ما قال السبعم من ان المراد يمكن  
 التعاضف بسبب نفس الامر فيكون الا لا يكون الا مكان المذكور نفس الاحتمال الذي هو الامكان الذي ينبغي بل  
 بسببه كما يغيب عن عبارة المقتضى كما في وصف النجاء اصل وصف القول ووصف القائل اما هو **قوله**  
 ولو سلمنا على انه تعريف بلازمه المستفاد منه **قوله** لنفسه لانه الجزاء المتعارف لغنى **قوله** عالم الحكم في قوله  
 او هو امره في علمه لا جوارحه او معنى بل هو وصف بالاستقامة والطمع من عند او قسم به فهو دليل على

مباحث  
 في



قبيح بهند الاحرام الهني بناء على ان المطلوب هو الهني عند الكلف لكون الترك غير مقدور والحق انه لا حاجة اليه لان  
 يطلب منه حرفي مخوف منبغية الغير وهو كلف الجزى المدلول بالان بديه لا يقال له الفعل وان اتخذ ذاته لفعل  
 الا ترى ان الاستدلال بفعل مما يقال ومنه من الفعل قوله يريد عليه نحو الكلف يريد على عكس الطلب نحو الكلف ونحوه  
 كانه وفرد ترك على طوره الطلب لا يترك ولا تنه قيل انما تنه من معنى لا يترك من الامر بنفس الكلف من  
 بل معنى اطلب منك فعل كذا التحال ايقه داخل فيه من انه جزوا ما يمتنع دخوله في الصيغة قوله اللهم ان يقره  
 مهلا دليل عليه الفاعل لا حاجة الى قوله غير كلف اذ كلفوا في افعال طلب فعل هو المستق من انه لا يحرم كلف  
 لان الكلف عن الكلف مستفاد من المجموع لا عن حصته الامر بل هو الكلف مطلقا فانهم قوله صيغة فعل غنيم  
 الامر ان اريد من اصطلاح العربية اللفظة فهو مضموع بل يقال له في اللفظة صيغة الامر والته لا الامر فلا بد من  
 مستند اسماء لهم الامر فيه حقيقة لا مفعول بناء على تعريف الامر القولي ولا يطلق الامر لغة على افعال  
 اذا كان استعلاء بخلاف فعل الامر نحو انزب فانه بعدد ما تعلق وعنده قوله ما يتبادر منها وهو الطلب  
 المحاذر من قوله مستدر كما لا يكون مستدر كالان استعلاء وليس بمراد به بل هو امر خارج عن مدلولها لازم  
 على الاصل من انه مختلف فيه حتى شرط لبعضهم فعله فالتصريح بالمراد عليهم صرح به لفي انه الت اريد من ما يتبادر  
 والوجوب لا يكون ما يدل من على الذنب والاباحة وان اراد الطلب بخرجه الدال على الاباحة فلا بد من ان يمتنع  
 ذلك او يجعل الاباحة من الطلب والشارح لم يقر مسئلة واذا اراد الاباحة بان اللفظ امر ليس بحقيقة كونه  
 المستعملة في الذنب والاباحة وعلى هذا المراد من ما يتبادر للطلب المحاذر من ولا بد من المحل عليه لا تتردد عن المستعملة  
 فيها قوله مطلقا اذ على تقدير الوضوح لا حد لها معنا يكون في الآخر مجازا مطلقا قطعا بخلاف ما اذا وضع  
 احدها فانه يكون كل منهما بالنسبة الى هذا المعنى كاذن الكلي فمن حيث انه صدق على كل منهما ودقوعه عليه  
 حقيقة ميبها وان كان في كل منهما معنى مجازا فانه من ما قيل انه لا يميز في المجاز اذ في المعين من مجاز قطعا  
 قوله فلم يمتنع اذ لم يذكر الثالث ولا يمكن ان يراد من قوله عند البعض حقيقة اعلم من ان يكون لا استمرار  
 اللفظي والمتمنى لما اجازته بان الاستدراك خلاف الاصل وليس هو الا اللفظي قوله انما لا يصحح الامر اذا  
 اراد ما اطلق عليه الامر وكل ما اطلق عليه ذلك فهو لايجاب يقال بعض نعم لايجاب امر المستقلة نعم والاصل  
 لانها سوال عن التسام فلو جوب ان يجعل نعم مجازا عن يجوز ولا عن لا يجوز قوله لانه الموضوع بالشرع وهو  
 استدلاله لا يوصف بشي من غيرها غير فعل المجازا قوله قوله ثم امرهم بشيء سرت قولنا نصار الذين استجابوا

في الخبرين الاولين الصيغة المستعملة في الامر في الجملة كذا في قوله لا يترك من الامر بنفس الكلف من  
 في الخبرين الاولين الصيغة المستعملة في الامر في الجملة كذا في قوله لا يترك من الامر بنفس الكلف من

فرستاده ای و عالم الرسول الی الیه فیما شجیوا و اقاموا المصلوة و ابراهیم سوری چنین می داند و سوری  
 درین برای حتی قیام و آنکه بخیر و دلکس از غایت برهم تنهیم و از امور قوله تم و تار غتم و از امور و از امور  
 امر الرسول عزم الیه و اسکا کنه ما هم تار غره و از امور بان قال بعضهم ان الله و من الیه التوبة حتی اراحه العلم  
 و معصیه و مراد است و الی و نه ابراهیم بکس و الا ان قد انهدوا و اقاموا مصلی و اینها غنفت مکانا بیدریم و از امور  
 و المعصیه و لغز الباقون علیهم السلام قوله و الخمس من امر الله الخطاب لادارة ابراهیم عزم من لیت  
 ما صحت و من در رتبه یعقوب و طالب یاد و تار الله و از امور و ابراهیم بکس و الیه التوبة حتی اراحه العلم  
 لیکون المحل علیه الی کسره السفاخر قوله انتقام انشی من لوزم و تحقیقه کذا صحته من لوزم لم یجاد و از امور  
 علیه ان لیس در اول السبع من حیث یو لفظ او یسیر ان یتقال لیس لاسد طعنا سدل علیه بحسب مسا یلابد  
 من ان یراد سی صحیح المعانی التحصینة لا المعانی الیه لادایه الی سلب شی من معصیه و بعض تحقیقه لاسد لغتیه  
 و سلبها من المعنی و مقروص الا اذا علم انه لیس شیامها و هو اذ علم انه مجاز و مثله و از امور و الیه التوبة حتی اراحه العلم  
 من ماسله و لطلب من نرد و مقترع الامول و لیکس ان مراد صحه و النبی فی محاربی استکالات و لیس لانه م  
 لانه من لعله و حقیقه سلب یبرهنه و خیر المنه و حقیقه سلب منهم قوله و لایدل ان لانه استل فی معنی و الا سلب  
 سعی الاسم ان صح ان یتقال لیس فخره بامر ساد و عا بر لکونه صریح معصیه و خلاف الاستدلال معنی استساق  
 سیه و ظاهر علی المتامل قوله و الدلیل لاول الخ الیه تار غره و مقوله لکن لم یثبت بهذا الدلیل ان لم یثبت  
 الفعل بکسره قوله اعیة انسان و علو تقدیر لکونه حقیقه و الیه تار غره و مقوله لکن لم یثبت بهذا الدلیل ان لم یثبت  
 الفعل بالفتح عند سیم بمرور استقام و فعل بکسره معنی انسان بمرور لکن اول قوله بحسب بلاد ای بزمه و اول  
 مقتضاه و موجه بحسب مراد لکونه القوی مطلق بحسب الفعل ظاهر من ان مقتضاه لکونه الوجوه و من نقل الی  
 الوجوب لکن علیه لکونه الاحتیاج و حاصل من انه غنی علی ما وجب الیه اکثره و الباقین من تجوز اطلاق السبب علی المعصیه  
 و سیم لان تمام اطلاق حسن سبب علی سبب و هو عذر لا سبب شی عیس سبب لیت و لو کان مسلم المعصیه  
 الجواب علی سبب المعصیه و فانه لیس لکونه سبب مقتضی الخسوع علیه لانی حسنه کما مر قوله بالامر علی معصیه  
 المصد قوله ای اطاعوه و الاطاعة انما تكون بالعبیه و انما یقال لا یقول بل المسوب الیه التعلیل و لکن من نقل  
 بحسب الفعل لیس لانه عیب الاطاعة و لیس لکونه سبب مقتضی الخسوع علیه کما مر قوله بالامر علی معصیه  
 انما الی سبب المعصیه و ان رجوع الی کونه حقیقه و هو من قبل و جلی و الدین اذا سبب لکونه التعلیل و قوله



[illegible]

انه ليس بمل انما هو من المسك الفاضل بيجاب افضل مما روى الوعيد وما روى انه داخل في الملوك من جبا  
 ما الفوا وادوا وصلوا وعلو دون الاسارة اليه احيى ودفعة لم يشاه من الكسفة ثم لا نحو ذلك ان يمكن ابراد  
 مثل من على الجاهضة ان يعال لم يكره ثم طلب السلام ثم حسمه ما نوه وكيف يكون انكاره في بعض ابدان علمهم  
 ان يجاب ولا يكون علة في الاخر ولما علم الاجاب فتمت بر قوله اى الاثر لا يثبت الوصف لما كان منسب  
 او اعيته الوصف في المرحف من لول الامر وهو موجب الدليل المذكور لان من وجبه ودلوله التوقف فليس الجواب بالبر  
 السات ليعلم المدلول ان الحكم فيه عند الواقعية حكم لا مدلول في الحكم المجمل من التوقف وعدم وجوب العمل في حيز  
 المراد عندهم لاثرائه - وكلما في التوقف وعدم وجوب العمل وعدم انما احد المتعدي على خلاف لانه مدلول  
 قوله لا يستعمل الاحتجاج في التوقف وعدم وجوب العمل ابتداء لانه انما استند في التوقف لغيره عليه  
 ما في نفسه ان لعدد اسات الاستدراك فله وجه كذا في الحارثية الفاعل وحاصره ان استعماله في المصلحة المستند  
 والوجه لعدد اسات كانت اوجب التوقف وي من وجوب العمل الواحد مع معانية في ثبوت ان المراد منه احد  
 صليبه بمسئلة او لم يريه مصعب قرينة ليس واحد منها بعد الاحتجاج على التوقف بالاستعمال والاحتجاج عليه  
 بالاستدراك الاحتجاج بالوجه المتعدد ان كان الوصف قد يثبت بالاستعمال قوله تحتها لكان بناء على انه محتاج  
 الى نصب القرينة قطعا هي قد تكون تبيين واحد من الخواص وقد يكون تعيين الخصة المجابة وعدم اعتبار  
 احتمال الخبزة اما هو بالبط الى نصب اللفظ قوله وجها فله من التحقيق كافي الحسن واستدراك في السان في  
 الى التوقف في تعيين الخليل لوقوعه فيه غير لادري مفهومه اصلا وقال بتأخره لم في بعض نصا منعه هو الموصوف  
 الكلام لانه قوله تهديد الاحلاق اى من كونه لزواب الاخرة او الازواب مذبذب اليه فعله في التايب  
 منه لا قرينة الا ان يقال ان النقص المبرهن هو التهديد ومن الذنوب الزواب قوله قريب منه انه كونه  
 لطلب العمل وترجيحه المحبة كس للذنوب بل للنقص على صفة الدنيا ولا يفيض ذنوب بتركه ولا يزيده لغيره قوله  
 ولقرب منه لانه منه قوله اطلاعهم بخلاف فتمت تهديد من قبل انما رايته منقوض بالهي المحر الموقول  
 المصم هو استعماله لان الهي وجهان للنقص الاول بيان جري الدليل في ما لا يمكن اثبات الحكم فيه الثاني  
 بحله في الما عت المحقق فيه الحكم في الشارح من جعل الثاني محارفة لتكثير الوجوه ولما راي فيه من ابيات  
 الهي مراد ان ينقص لا يكون فيه اثبات شئ بل مجرد بيان جري الدليل فيما يتخلف فيه المدعى وهو لطم الما  
 ولذا جوب لقضا لان نقص مقدم على المحارفة حاصل الابطال لو كان لاثرائه لكان لاطلاق التوقف وعدم





حذر ترتب الهمم لعقاب عليه ولاشارة الى هذا حال الشاهد هو المحذور لهم ان يختاروا القول بغير ان يراوا  
 لغية حقيقة انفسهم الى مقتضيات قولهم المخصوص في الاصل كونه غير مطلقا ولا دونه لا ينعكس عنه الوجوه وتوالت  
 لهم ما هو بسطوا في غاية التكليف فالتاب من الاية في الوجوب اللغوي وعلى الاول الشرع في تفسيره ان عليه  
 في الاستدلال البراهين لم لا يجوز عليك لا في مقتضى حقايرى متجاوزة عن نفس القول المخصوص فلا بد ان يراوا عن  
 القول الماسو به قوله على الجهد وهو المصروف لانه في اعتبار المصروف له ما سبق منه ان اكل في الاكل  
 اكل ليس بما هو موكود موكودهم قوله على زيادة الانفسير لقائه لا يصل منها في المصروف موكود منه الفعل الذي  
 دخلت عليه وبه على ان المصروف عليه ترك السجود قوله وهو الى يقتضيه فمتل من مخرج دعوى مقتضيات المصروف من  
 اليسر مضطرا الى خلافه فاستعمل من مخرج اصطلاحه في قبل او منكر الى ان الاستحباب قوله لا يجاب بان هذا البعد من  
 لهم من قرينة ما لا يرد في المصروف ان المصروف من خصه في اللغة التي وقم الامور بها قوله ولعل ان الله  
 ان كان اذا تركك لانه اذا تركك استعمل في المصروف من المصروف من قوله فيكون ثابته  
 على تقدير انه يكون المصروف بها لانه في مقتضى اعادة ايجاده الا ان فهو يكون ما لا يجوز سقوط على المصروف  
 السابغة اى ما قوتنا في مقتضى اعادة ايجاده الا ان فهو يكون وكذا في قوله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له  
 كن فيكون سقوط على امره ان يقول له كن ليعضد الموصفين قوله ذهب اكثر المفسرين وهو مختار في قوله بل  
 الستة عطفا على القول او تشبيها بحجاب الامر ليس بحجاب حقيقة لانه مشروط بليست مصدر الاول المشا في مقتضى  
 قوله مجاز من سرقة الايجاد فالتاب اذ اردنا ايجاد شي يكون والحديث كمال السرقة بحصول من غير اتمام  
 وتوقف وانتظار قوله في حصول المصروف متعلق بمقتضى الاول الموصوفين وجب ان يشبهه في قوله ب  
 لم يفسد في السمة الاسرى وتشبيه قوله قد جرى مقتضى ان كثيرا ما يعبر عنه بغير السجود وليس على من يفتي فان  
 عنه من ان يكون عند غيره لا بد وجود الاشياء فيها عند مثلا فكل من عند غيره ولا قدرة ولا ارادة بالاتفاق فيهم  
 ان يقال جرى سمة معلقها بالكون لانه لا ارادة فان ذلك انما يقال فيما اذا كان فيه كافيا وصم ذلك بطريق  
 جرى السادة قوله الاشياء كلها قوله غير اى ابدونها بحد المخلق واما كونهم متوقفا على العلم والقدرة والارادة  
 من متسلسل على ما هو مذهبنا من جرى سمة الله في الاشياء كلها بهذه الحكمة لا بالنظر الى القول الاية لابل  
 بل انما قوتنا عند الارادة لذلك لان ان لا يكون الايجاد الا بغيره يقول من ان الاية لا تقام من غير الاية  
 ان ليس بالاجاد والارادة القول بالاحضار والارادة اصل من فلا بد من ان يراوا ان في كسيف قد قال بقوله انما

امره وذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون **قوله** ولما لم يتوقف خطاب الموجد على اختلاف الوجود من ان كان له  
**قوله** وبه الصادرة انما اردوا بالخبر حيث قال وقد جرى مسنة في الاشياء والعبادة لانه ولو لم يكن الوجود مقسودا بالامر  
 لما استقام ترسيم الاشياء **قوله** ثم هو الذي لا يشترى فانه ذهب الى ان وجود الاشياء بخلاف كونها قد يقال في وجودها  
 المسنة وجودا بالاشياء والاشياء من غير خطاب عنه الاسرى خطاب كل عبارة المتكلمين عند فهم وفتح ترتب الوجود وفتح  
 مقرون بيني وجود الاشياء وهذا مذهب ثالث وهو ان وجود الاشياء بخلاف وجودها وهو لا راد عنها متلوها على عليه  
 معلنه لم يذهب اليه احد لقوله قد جرى منه فانه انما يستعمل فيها اذا انكسب الثبوت بغيره فلا بد ان يقول بالاشياء المتكلمين  
 ليسم لان منهم عبارة الامر اليه بطريق جرى العادة وهو كاف في وجوده **قوله** والاعلان لما ذكره باعقابا بطلانه بالمتكلمين  
 الكلام اللغوي الدال عليه والافتقار الى المراد منه انكسب اللفظ وهو لا يحتمل الا العلم لم يتم **قوله** في تحقيق مذهب حيث  
 يكون مرتبا عليها من غير ان يكون في منها شرائط لا يرد الاخر فلا يلزم تأخير فائدة العبارة في الجملة لا الصامه مع قدرته  
 فتم فان انضمامها اليها انما هو بانها شرط في قدره العدد بطريق جرى العادة فتم **قوله** وهو ما قد سبق في قوله  
 لا بد من تحقق الوجود بالامر كالاشياء والامر لم يصح بمسك وهو ان كان كل منها مستقلا لزم التورود وانما يلزم اعتبار  
 حقيقة الاشياء الى شيء اخر ليس هو شرط في الاشياء كالارادة والقدرة والحيوة بل هو شرط في حصول الوجود  
 ان الاشياء والاشياء من كاف غير مستقر الى شيء او فمجه اليه بحيث يكون الامر مرتبا عليها انما هو بطريق جرى العادة  
 فلا تورود ولا افتقار **قوله** بعضهم صاحب كسف **قوله** نظر العقل في هذا قريب من فمجه من تبيينه لا يقتضيه النظر  
 الى جنس المتكلمين بناء على عدم تورود اعتبارهم على ترك الواجب لان الامر لا يحتمل على الصفا لانه من عدم الاحتياج  
 الصفا لانه فمجه انه سيدنا عوم الامر للوجوب بالنظر الى جميع الاصمم واللغات والادوات **قوله** وحاصل ما ذكره الكلام  
 ان غرضنا ان نذكر ان قوله لا بد من العلم بغير العقل لا يقتضيه العقل وحاصل ان العقل الوجود واداره يجب  
 عليه لكن بقدرته يتكليف اخر الوجود وحين اختياره وحمل هو فمجه عليه وبقية من الاول غير معارض ببقدرته يتكليف  
 اقبلت به هو كذا من وجوبه خلفا عن الوجود اما اخر مذهبنا فاما من ان العقل في عبارة محمد الاسلام فمجه كذا  
 ولم يرد كذا بامتنان الا كذا اصلا حيث قال فنقل حكم الوجوب لانه لا بد من العلم بالاشياء وبقية من الاول غير معارض ببقدرته يتكليف  
 عليه اخر مذهبنا من قوله **قوله** اذ لا وجوب الا بالامر بل انما يقتضيه العقل في الوجود ولا وجوب الا بالامر  
 يكون العقل شرعا كذا من حقيقة شرعية **قوله** ثم من جهة الجوانب ان امره متعلق بامر كذا من امره  
 غيره للوجوب منتهى لا يصح قوله وادله يدل بعضها على الاول فانه يدل على ان الامر من الله وادله على

[illegible]

بهذه الآية في بعض مصنفاته بغيره بالوجه حيث قال انه لم يكن بالامر من الايجاد فلا بد من مناسبة بينهما لا بطريق  
 بان يجعل الامر ايجابا حتى يحل الامر على الايجاد فيحصل الوجود فيغيره لا مرسل بالوجود انتهى وعلى هذا الطريق  
 اصله الوجوب ثم استعمل الايجاد بخلاف الاول قوله قوله ثم حكاه من قبل موسى ليرد ان الامر على هذا الاستدلال  
 من كون القامعي تارك مقتضى الامر المطلق بما هو على ان اضافة امرى عمدية المراد منه وخلفني في قوله قال موسى  
 لانه ياردون اختلف في قوله بغيره عن قرينة الوجوب منسوخ على السياق قرينة عليه قوله انكرت موجب ومنه لا يحصل  
 العدد بالمرسوم فيفعلون بالمرسوم لا يحصلون بالمرسوم في المعقولين بالمرسوم في المستقبل شيئا يلزم التكرار في  
 لا يستلزم كون الامر به اى يفعلونه ولا يفعلون بالمرسوم قوله تارك الامر به خاص به عليه لا يحصل بالمرسوم  
 قطعا لانه على ما هو المانع فعل الامر به وليس تارك فاعلها والوجوب ان ذلك القرينة خارجية فالمراد  
 الامر به المطلق قوله اي كذا الخبر به وقوله بالمرسوم من بعض العدد الكفا لامل من هو تارك  
 الامر به القرينة المخلو بان المراد به الملك الطويل كذا المراد من المدة المدة المخلو كقوله ومن يتنوه ابدى  
 الموت ثم قوله قوله وادراكه ليعض منيار كعب به ويريد عليه ان المدة الكفا تخصيص للمدة كل تارك الامر  
 يستلزم المدة في التخصيص خبيرين المجاز الا ان يقال انها صادر كاختصاص في طول الملك المدة المخلو في المدة  
 التمسك في تخليد الكفار بالآيات الواردة فيه قوله تارك الامر به بل على التفسير يدل عليه قوله بل للمكذبين قوله  
 مطلق الامر المطلق ولا نعلم ان من قوله على نفس مخالفته الامر بدليل ان يكون فهم استحقاق الويل للمكذب والامر  
 التمسك قوله المطلق لانه رتب على تارك موجب فعل التي لا قرينة منها تارك الاشكال الوجوب بمجرد ادراكها قوله  
 وادواته الاجزاء لم يقل اما الاجزاء وانما هو على الطلب بصيغة فعل به وادواته الطلب الفعل ليس الاجزاء على انه  
 الطلب قوله والامر لم يزل السمار والمخودجه آخر دلالة الاجزاء اى كذا في كل عصر سيدة لون بالصيغة المجردة عن  
 التكرار على الوجوب بل هذا الدلالة عليه وذلك كما استدللوا بكونه رضى العدد على وجوب الزكوة على اهل الردة لقوله  
 نعم واتوا الزكوة انما كانت بغير عزم سنواهم سنة اهل الكتاب وفيصلها اذا ذكر في تفسيرها انما نادى بها نحو ما  
 الوجوب من غير توقف كما كان لو لم يكونوا في غير الوجوب الا العارض من شاء ذلك وقوله قريبا يعنيهم من غير تكريم  
 احدى وكان اجبا عنهم على انه للوجوب وقد نيتش بان الله لا يهمل كذا لم تنقل النيا بالتواتر ولا بالاجازة فيعيد  
 لان المسئلة من اصول الفقه في قوله تعالى القدر والنحو وشارة الى دفعه الى واجبه عليهم عليه وكان منقولها لغيرها  
 كانه اثبات دلالة الاطلاق لا يبعد ان ادعى التواتر بقدره التمسك وان كان كل واحد من استلزام التمسك



المحمودة احاداً قوله لا تفرج يدك على الامر المطلق المجرى عن القوانين او الورود لعدة كذلك قوله  
والقائل ان هذا مصلداً بدور بعد قديمه الا باق طمكين امر مطلقاً بل مفرداً بالقومعة جازعاً من ساق الادلة  
وفيه ان المظن من غيب الابطاح ان موجب الورود لعدة ذلك حقيقة لا انه محتمل وهو يحيل عليه بالقومعة والافعال  
التراب الى ان الورود لعدة بل يصير قريته ام لا فلا بد من ان يقال ان ليس من قبل الابطاح بل من قبل ما يدعى  
ادارة وان كان قريته محسناً كما ان له على مصادرها انوعياً كالاستثناء قوله لا يلهيها من دليل كفى  
له دليلها وكون المقصود هو التخيير غير قائم عند عدم موجب انه قريته على ان المقصود هو التخيير فقط اى الشريط  
ان لا يثبت بغيره اى اخره يمكن تبادله بمنزلة انه من غير ان يكون له دليل على بل تقدير الدليل انما لا يجوز  
انما لا يوجد المقصود والعارض قوله كالا لطلب العلم بعد ما كان منها يذره اليهم قوله ان لم تستر  
دل على ان الامر لم يوجب الاثرة ولا حرج في تركه والاصح ان يقال ان المقصود هو موضوعه وهو من الغيب قوله قبل الابطاح  
امنه هذا المذهب لم يستقر اى التالى على استعمال الورد لعدة بالاقترار والاصل على التالى وجب  
الم يصير عنه فافاد انفسه انفسه محرم فافعلوا المستكرين فانه للوجوب وان كان بعد الخطر وجب قبل المستكرين  
الم لا يرد الامر بالاصطلاح انما لم يحض اليقين فيحتمل لعل العلم لا لاشارة الى ان قال كاتره فافعلوا وادولم  
يقول قوله فاصعدوا كما هو موصول من الاصل لا يفرجه لادرجه لما قالوا من انه لو كان بها لم يصير التصريح  
بالوجوب بعد الخطر او لعل الاستقراء لا المصداق بين الايجاب والاتحى والتخيير اساساً بالوجوب حلالاً من المطلق  
من القرينة غالباً استلزامها غلبتها بما لا وجب حمل المطلق عنها عليها كغيب ولا امر طلب منه ما ولا باقية  
فلم تخفى فيها من الامر فكان يحمل عليه بطريق المجاز وهو لا يجوز من غير دليل قوله لا يوجب الا يقال بعد ذلك  
بالفصل لا يقول علمه من الحديث موضوعه المطلب الخاص اى الذى له الصلوة ذلك قوله لان  
المطلق بعد الخطر والحق ان يقال له لما عترض الخطر عليه وان كان باقية فلا باقية كما مضى وانما الصلوة  
كان مباحاً قبل الاحرام فكان مخجوراً به فامر به بعد التحلل وان كان جازياً فليس وجب كقولهم جازماً واما الحقيقة  
فدعى الصلوة وادى او برت فاعلى فمك اندم وصل فاق الصلوة كانت ووجه ثم حرمت بالحقين والكسوف  
وغيره من النسخ من الاعمال ان الخلاف انما هو في الورد لعدة الخطر الوارد اعتباراً ولا يتعلق بعبادة او غير ذلك لعدة  
عارضه كما مضى الورد لعدة حرمه الصلوة بسبب الاحرام فانه لا باقية عند مجوز اهل العلم قوله وليس  
القول بكونه المذهب مما ذهب اليه بعض اى من القائلين بان الامر المطلق للوجوب لغو عند القائل بالية

الورد ليدخل الخلق ذلك كما ان المتوقف فيه قبل النظر توقف بعده ولو انما يتوقف من قال ان موجب الامر المطلق قبل النظر  
 المتوقف اذ المذهب اذ لا باخذ بقول بعده كذلك عاشره اثنان بن موجب الوجوب ليدخل الخلق كذلك لطلبه  
 من اعمى الشافعي انه لا باخذ ولا يبعد ان كل كلام لهم على بيان الخلاف بين الامرين مطلقا ولا يخص بالعلمين  
 بان الامر المطلق للوجوب للشال لم يرد قيل المذهب ليدخل الخلق لان ليس قبل النظر كذلك لعل الامر المضمحل الاسلام  
 لذلك لم يذكر المذهب شيئا فان دليل النادب هو ذكره في الامر المطلق وذكره ليس بخلافه صطاد ما اذن من  
 بل هو من لا يقول بان قبل النظر لا باخذ بل للوجوب فانهم قوله اخذ القول الاول فلو كان الاختلاف في الحقيقة  
 لكانت متقدمة على الوجوب على موجب بان الوجوب حقيقة كما في المذهب لا باخذ فاصرة يستعمل لما ذكره في قوله  
 تأويلنا انهم قد اقل العلم قوله ولا يخفى انه لا دلالة في الاية لان المقام ان يقال ان حقيقة الامر المطلق لا يخلو اذ هو  
 حقيقة مستقلة لا في محله وصوره المذكيون في الكلام فاعمل مستقلا وتحتن قطعاً فليس صحة نفيه الا انه لم يكون العمل  
 في مستقلا في الميت ومنه حقيقة فثبت ان العينة بجاز قوله بل الخلاف في ان اطلاق الحق الميزان اذ اقبل  
 العينة الامر بقرينة المذهب اذ لا باخذ او يتقدم لا يكون لدرء من قال موجب الوجوب عليه لانهم حكمه بل اطلاق  
 لفظة الامر عليها بطريق الحجة فلا يصح ان هذا ما ذكره اصول ابن الحاجب حيث ذكر من الجمهور انه حقيقة في المذهب من ان  
 موجب علة في الوجوب من قبل قوله يتقسم الخوان لم يدان امر يتقسم اليها فاعلم عليهم بمنزلة وان اريد ان هو لها  
 وهو حقيقة الفعل يستعمل فيها لم يجد على ان لا يتم ان استعمالها في المذهب حقيقة قوله ان المذهب انه مقتضى على  
 وجهين فلو سلم العينة اي امر حقيقة في الفعل الذي هو للمذهب وهو لما في الناسق وعبارة بالنظر الى الامر في  
 على ما عرفت ابن الحاجب لا يقتضيه قوله لان المذهب طاعة الخواكين ان ليدار حق بان لو كان امور لا يكون  
 تركه معصية منه وراعه لان ترك الامور به مخالفة لامر في لفظة معصية منه غير دليل ليجز الذين مخالفون  
 الاية فيكون ترك النوازل معصية لان يقال ان امر المذهب يقتضي جواز ترك المخرقة فلا يتحقق المخالفة بالترك  
 ترك الامور به فيكون معصية ومنه لفظة المذكيون متعصفا جواز الترك قوله ومنها الاية في الخواكين ما ذكرنا  
 ان مما يزية المعصية مسئلة في امر قوله المطلب في الحكم معصية الفعل او المطلب النفس قوله وهو  
 يتلزم ترجيح المأمور به الا باخذ عبارة عن التخيير بين الشين والفعل المستعمل قوله لكون ترك الخواكين  
 ترك لفظة السكون ترك الفعل في كل ترك حرام واجب فالماض واجب وقوله وقد علة له جواب السؤال وهو انه  
 ليس ترك الامور نفس فعل المباح غاية انه لا يحصل الا به فاجاب منه لا يعرف ان ما تميم اوجب الامر به جاز







ليس الا بقرينة لم يرد عليه ان يكون دلالة العينية على ان يصح وهو الوجه الراجح مما عدا الى الله مية كما في قوله  
المخشي ودون في حينه **قوله** هو الغرض من يكون هو المسئل فيه بالنظر الى نفس اللفظ **قوله** العرق من مسنة  
افعل ولا تفعل لهم ولو كان حاصل استعلا في الابدان نفسها بدون توسط الاستعمال في جود الفعل كان لا تفعل **قوله** انك  
وخر لم يكن مبيها فرق هو يدي في الفرق بينهما بان الاول جود الفعل هو حرز الترك والاني حوز الترك هو حرز  
الفعل ان اريد منه الفرق باعتبار التبعية المستعدة فيه عا سدا لا بالاقامة بحجج الجوز من غير اعتبار احد هاتين  
الاخر وان اريد باعتبار التبعية والاعتراف في المذكور فقط وهما متجهون من محاسن كليهما عند الاقامة في كمال ادق  
المر في غير المتقبل **قوله** والاعتراف الجوز اشارة الى ان الكلام ساهى الاما حجة في المحور الاول هو حاصل التبعية  
الحرج في الفعل والترك فانه مما يوجب لا يثبت ضمنه العا حجة الاتفاق على ان الاول هو الفعل ناسخ  
ضمن الوجوب بدل عليه بدل عليه يختلف في ان يثبت في الوجوب ام لا عند التام ليدل على الوجوب الى  
على الجوز ليدل عليه عند التبعية **قوله** الجوز ان يرفع اليه المتعرج عليه استوز القاء ودل الجوز لالتقاء قطعا  
فيكون القاء الجوز تحتك لا يثبت الابدان في اخر لا دلالة الى الوجوب وهو حجة في اوجه تسميته في التبعية فان حاصل  
ان دليل السخر اورب شبهة في دلالة على الجوز لاحتمال ارتقاء الوجوب بكلتا وجهتيه في دلالة على كل  
في اشارة الى دليل آخر ان يقال انه لما عا رتقاء باحد جزئي حلفا ودل التبعية عليه لانه الا الى ايتين  
من مقتضاها فيقول دليل الجوز سالما قطعا **قوله** لا يرفع ان اريد ان يرفع قطعا محصور على ارتقاء حاصل الاحتمال  
ارتقاء الوجوب لا ينبغي ان على الجوز **قوله** لا يصير اللفظ اليه على حقيقة لاتحاد التضمن في التبعية بالاد  
واختلافها بالاعتراف بنا على ان الغرض الواحد بالذات يسمى مطابقة بالنسبة الى تمام المعنى ونفسنا بالنسبة الى  
جزء على ما هو التحقيق **قوله** بالقاء مرة بعد اخرى بان حصل اشتباها الفعل بتمامه **قوله** لاشاء الجز  
لاختصاص كل فرد بوقت فخر كل امر بوقت تيلان **قوله** الجوز ان يعقد الجز بان يوصى ايقام التام  
وقته لا وان يوقر مرة بعد اخرى ثم ان اريد من التكرار ايقام جميع الاحوال المتكاملة وهو الظاهر من كلامهم  
سواء عا بالردام والذوق الشارح لم يحسب فيه الحد ومنه لا تقدر التكرار بعد التام وهو ان اردنا ان يكرر  
عليه ايقام افعال متناهية بحجج القصد التكرار دون التعميم اليه بان يوصى ايقام علمتين فقط احدهما بعد  
الاخرى **قوله** وعادة الامور لانها موقرة **قوله** فلهذا اى استمر امد لمعالي المواد وقررت على صفة  
الجوهل وهو العلم به انه يقتصر على ذلك كعاد الامور عن المردود فكلها مذكورة ان مما **قوله** هي اربعة بد



[illegible]





اما اعتباري دل على ان قلوا ال على العلم والو حقيقة وتخييل تبين افراد و محتمل ليس بمبدأ اجما فاعتبين ابو احمد  
 بالحقيقة فاقيل انه على تقدير كون قوله قد قلوا لم يحطوا على معنى فاعلم نفسك متروكا على السابق لم يكن قوله اجما  
 فافهم و هم ليس مقتضى الامس السابق ان محتمل و هو كل الافراد ليس بمبدأ منه فذكر الاجما و دليله انتم في قوله ان  
 اسم لفظ ال نحو وان هذا ذكر لمصدره فلو لم يكن ال في قولهم بعد التعرض لوجه السقطة لا بد من التعرض لوجه  
 العلم بخلاف المصدر فان الثاني كاف قولهم جوابه ان المراد الحقيقة ان الكلام في لفظ المصدر السقطة  
 المقترنة بلفظ السارق و هو عام قلها و المصدر القائم بكل فرد من افراد سارق و هو معنى السقطة فان قيل لا يصلح  
 المذكور و ال وحدة بالنسبة اليه انا هو ذلك القائم باللفظ السقطة نعم يمكن ان يجاب عنه بان سارق مختص من هذا السابق  
 وفي كل منها مصدر فاعتين العدد فقدر بقوله مثل اداء الزكاة كلها اشك في الوقت من حق العدد و حق العدد لكل من  
 الاداء و لعضوا و ترك الوقت للظهور قوله لا يتان متعلق لعضوا و الجواب قوله و نحو ذلك مما قد ذكره في قوله و لا يقيد  
 الاداء بالحقيان الا بال و ما قد ذكره في العود و النوازل المطلقة و غير ذلك لا يسيى اداء و لا حقا و حقيقة و اما  
 النوازل الموقوفة كالنفي فانها لا تقتضي عند الشافعي معنى شره جرمه الجوارم الصلوة بمدة و بغيره في ال او غيرها  
 عليه الصلوة بمدة و في حاشيته لا يبرى اياها و وصف بالعضوا و الاداء و عليه قول الفقهاء و النوازل الموقوفة متعلقة  
 ابا فلي في هذا في قولهم العضوا من ان لئال لما سبق لعضوا مقتض بل قول لما سبق له و جوابي في جرم الجوارم  
 لكن قال الشافعي ان في قولهم العضوا من النوازل الموقوفة في وقتها اداء و بعد ليس لعضوا و انتهى فيله في تحقيق  
 الاداء فيها لا يتصور فيه العضوا و لا يخلو من النوازل الموقوفة لا يتصور فيه عضوا قلنا كصلوة العيد و الجمعة و الحجاب  
 و الكسوف و الاستسقاء و امثلهما فانما ان المعلقون على فعلها الاداء و تحقيق في لا يتصور فيه العضوا و لا يتحقق  
 بها لتركيب الاداء قوله اى سباده فعل في وقت اخر و زعمنا الفعل في وقت كالعصا و على قول غير المحققين  
 لم يحل وقت التذكرة و قتاله الا يتان قبل الوقت و بعد لعبه الاداء الصحيح فيه المدة و اخر زعمنا لم يحل بعد ذلك  
 كالنوازل و المندورات المطلقة شرعا اخر زعمنا قدر له لكن لا شرعا كالزكاة اذ عينه الامام شافعي  
 حاشيته لا يبرى من استسقاء فلو كان الشاهد قبل جوارم الحول كان آتيا و الزكاة و قيل لا يقدر مقام الاداء  
 ان و بعد شرط الاخبار و في وقت وجوبه ولو كان في آخر الحول و بعد كمال اداء لان الزكاة و ان كانت على  
 النوازل الشافعي مع كل من اخر زعمنا و كان اداء و كماله في وقت قبل كماله في وقت اخر و قيل لا يقدر مقام الاداء  
 لا يلزم منه انما لا يقدر و هو في مثل هذا اليوم من السوا ال انتهى فهد مشران مثل الزكاة و وصف اداء و ليس لعضوا

ولذلك عرفنا ان في التحريم بغير وقتية المحرث قال الاول في الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره فيجب ان لا  
 عن وقتية وصحة في المستعنى في المحصول في التقييد بغير وقتية تعريف الاول للمحققين والمواسم قوله الاول لا حرج في ان لا  
 على قول غير بعض المحققين ومن اتفهم على قوله قوله بعد وقت الاول او احيى وقتية المقدار في شرطه حرج به في العلم بغيره  
 وقت لا ينافي في العلم بغيره في المحصول اوله في المقدار في وقتية الاول او احيى وقتية المقدار في شرطه حرج به في العلم بغيره  
 او بعد قوله استدلوا كما في الحرج به في الفعل لا يقيد الاستدراك واما في الاول في وقتية الاول او احيى وقتية المقدار في شرطه حرج به في العلم بغيره  
 في كسفت قوله في الحرج به في الفعل لا يقيد الاستدراك واما في الاول في وقتية الاول او احيى وقتية المقدار في شرطه حرج به في العلم بغيره  
 محالف ما ذكره في فصل المفهوم لفتا من اصول التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 الاول كما في معلومة الثاني واما في قوله قسم مقابل الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 المحققين في زمانه حيث قال الوجوب الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 سعي اعاده قوله فيقول الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 في المستعنى في المحصول قوله متى يجوز المقدر لا يترجم له مقابل لما في تعريف الاعادة في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 قطعاً لانه على هذا مقابل الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 اولاً في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 له الامم ستر ابعاد لاحتفاء قيد شرطه لانه اول عرفا قوله حيث قال الحمد به ان وقت التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 للتقييد لوقت التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 داخل فيه يندفع قطعاً العلم ان الاعادة اذا كانت لصلاً لاول في الوجوب بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 شرطه لانه اذا كانت لتقييد من غير تقييد في غير واحد من اصول فخر الاسلام بانه ليس الوجوب ان  
 ما لا يخرج عن العمدة وان كان على وجه الكراهية على الامر وان الثاني من خبره في الخبرين هو السبب وقيل انه وجوب  
 كما استدل عليه في الهداية وهو وجوبه في بعضهم بغيره في بعض السرخي واما في السرخي ترك الاستدلال في طرية الاعادة واما  
 الاول ليس ويكون الغرض هو الثاني والاول في التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 احدهما ان يكون وصفه لا ينافي في العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 لتبعية متعلق بالوجوب وستره ان الامر انما هو سبب لوجوب الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره  
 استدلوا به وستره ان الامر انما هو سبب لوجوب الاول او احيى في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره من ان ليس الوجوب في وقتية التقييد بشرط العلم بغيره



فيه من خرب المحمود انه حقيقته في الطلب الجازم والراجح فلا يطلق الاداء على المباح في الحق لا يخرج المباح  
 نيا على التحقيق من فهمهم ان كان دخلا فيه على قدر حجة حقيقته في مطلق الطلب في كلامه او خال المباح  
 على هو التحقيق في الطلب المباح بقوله على قول من جعل الامر المباح هو الوجه المباح للمباح به وقد افصح  
 بقوله وقد اطلقك على ان المباح هو المباح في حق من فهمهم انه حقيقته يكون البنيان في حق من المباح  
 في امر ايضا يقتضي ادخال المباح كما لا يخفى وليس بغير فرض على كلامهم بما حذرنا من غير ما يرد على الاستدلال  
 من انه على وجه انهم البنية حتى ان ليس المباح ادراكا على وجه كنه حقيقته الفارق بين مباحات  
 وجه كون الكل ماورد على كنه كون الكل موجب الامر ولذا اعتدوا به في المباح بما لا يتصور من فهمهم  
 والبرهان كما اعتدوا به كنه بان هذا القول خارج عن الاحكام وما قيل من كون المباح دخلا في المباح  
 تسمية الاستدلال انفسهم كما ورد في الاداء والافتقار غير لازم لما مر فساد لان المباح وقت لا يتصور وقت  
 باسره واخلع الاداء الاول الاداء او خضا وطلعا بالجملة اذا اشترك المباح من المباح وقت لا يتصور  
 ينشئ ان يدخل مثلا قول المباح فيكون الاتيان بالنقل نحو صريحه في ان كونه دخلا في المباح وجه  
 يستغيب كونه ادخال قول له لا يتحقق لموجب الاسرائي لموجب عند المحمود لا فساد من حجة حقيقته حجة  
 ايضا هو الغرض موجه عند ادخال كلامهم من المباح في المباح وجه واخلع كلاما مباحا موجب الامر في المباح  
 المباح في المباح تسمية ادخال ليس هو دخلا في المباح من فهمهم ليس ذلك لان المباح في المباح وجه  
 استنادا متصلا ان نزل اعتبار التسمية بالاطلاق من المباح في المباح وجه ذلك اي الاستدلال قولهم فهم  
 على انما جعل بني كلام كنه على التسمية قولهم انما هو سبب الامر ان المباح انما حقيقته في المباح  
 امر وليس في كلامه شي سواد ذلك موجه كنه في المباح من المباح وجه قولهم كلاما مباحا موجب الامر  
 باذنب المباح كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح  
 حقيقته في المباح فلا يخفى ادخال المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح  
 المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح  
 له في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح  
 لكن على ان يكون ادخال المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح وجه كنه في المباح  
 الاسلام منه باب التسمية في الاداء والافتقار من موجب الامر بما يفسر ما يتصور من فهمهم في المباح وجه كنه في المباح

موجب عند فهمنا الحق باختياره الكشف لا يبدى ما قلنا ومن شرح التوقيف اذ على وجه التام لم يكن توقيف للملاد انما يكون  
 في نقل منبذ الجبر فيكون قوله وكلاهما موجب الامر بعد التوقيف اذ من كلاهما موجب الامر عند من جبر حقيقة في  
 الذنب لا الجبر هو شرط العلم في في هذا المحل وهو بعد مجزئته نظرنا نظرنا بل فانه من الزاوية قوله قوله قد يطلق كمن  
 منها الحق قد لا على هذا التفسير من كتب الاموال للفرزداد لانه لا بد منية القضاة وبالعكس وهو محتمل لانه اذ عين المصنوع  
 التي يود بها قلبا وتغلب بالحق وهو في الوقت او بالاداء وهو خارجا عما يعلم لعدم العبرة للسلطان بل العبرة  
 انما هي القلب وعدم اشتراط التغلب من قبل القلب في التذلل والوقت في التوسعة لانه لا بد منها من التغلب الدال عليه الا  
 ان يقال ان المراد ان الاداء هو جبرية القضاة حقيقة مكشوفة من نوى القضاة على من جبره الوقت وهو باق  
 ولكنه كمن نوى الاداء على من لغيره وهو قد مضى في التوقيف باعتبار صحة ما كان من المؤمنين مقدم الآخر وهو الجبر  
 لكن في بعض سرور اصول الامام ان الحق فيه باعتبار انه لا يصل للنية في الخطا في الحق والخطا في الحق مثله مستوي  
 فاقول قوله فاذا تعينت له صورة فيكون له الاداء بطريق التعبد ولكن اذ ذكرت الاشكالية بهذا الطريق لا يصدر  
 مثل نحو مثل الكاف وح لا بد من الاداء كما في لزوم ادائه لغيره ثم القضاة في معنى الاداء اذ المراد من الصلوة  
 مصدرة للجمعة وهي لا توصف بالقضاة وان كانت قارية مقام الظاهر فيكون عند شتان بين القيام مقام شي يمكنه  
 قضاء وقولنا دست الذين قال ابراهيم بن الهندي في كونه مجازا لا نظرا لانهم سرور بان الاداء للدين من قبيل الاداء  
 للكل قال في هذا السلام اما اداء الكل فمثل هذا والمبدء لاداء الدين انتهى لان يقال اداء كل من تسليم على  
 ما علم لم يجر بالاداء ما يجزئ تسليم من الواجب بسبب هو الوصف في الذمة فانه ليس باداء قطعا فلي هذا لا يكون الاداء  
 حقيقة الا فيكون فيه تسليم من الواجب حقيقة كونه المصوب وتسليم المصوب على الوصف الذي ورد عليه انفس المصوب  
 قوله لزوم الاداء لاس من هذا اللفظ انما يجوز ان القلب باء بالقضاة وهو يرد عليه اذ كما من ان الجوز انما هو  
 لعدم العبرة باللفظ لانه مجازا اذ اذا كان عليه وفاق القول من غير ان لغيره وقت فهو غير جائز في التوقيف  
 نوى فرض الوقت بعد جبر الوقت لا يجوز قوله في الحق قال هو باء والفرق لا ياتي في احتمال نية قوله  
 يكون بسبب جبرية انه لو لم يوجد بسبب الجبر لكان الواجب ما قلنا من الذمة غير مصبون مطلقا او مصبونا  
 بالامتنان كان محذرا من غير الجبر عند ادائه او لا بسبب لاداء كمن عليه قوله في تعلقوا القضاة بالحق ظاهر  
 من الخلاف يقتضي ان لا يجب القضاة في الذمة وقت استعينة عند الفرق الاول لكن ذكره لوجوب القضاة كما وجب  
 باجماع الفريقين لكن عند الفرق الاول التوقيف معتبره بسبب الجبرية فكانه ان الوقت فقه الزم قوله في الذمة لانه لا

[illegible]

من الزمان ما لا داراه استقام صاحب الحق والنجو لم يمتحن شيئا منها وليس ثبات الاخر والوقت وهو غير ذلك انما يقال  
 ولا يجب سقوطه الواجب قوله فان قيل الواجب بالصدق والنجو لا يسلم ان اصل الواجب لم ينفذ فان قيل الوقت  
 مقدور لان الامر مقيد بالوقت بحيث يتم تقدير الاداء عليه فيكون الواجب الموكف بالصدق والسبق والواجب بمقتضى الحق  
 قوله وذلك باختلاف الاوقات كما يختلف باختلاف الامكن وكان هذا كمن اراد بالصدق باليمينات  
 يجب التسديد باليسر لم يحصل النقص ولما كان الوقت تجاليم يحز استقام الاصل المقيد بسقوطه كمن اتفق على  
 التسديد عند العجز من المثل بل يجب غاية الامر مقيد الواجب بالوقت بزيادة المصلحة في الوقت فشرط كذا في الميزان  
 وفيه قوله تعالى ان الذي يفرار اذا اضمن ان اخذه قوله قد تحقق النية في انما يباين احد ما اذا لم يتحقق النية  
 ولما لم يتحقق فخره جزاء تركه انما لم يحل اتيان العزم جزاء تركه انما لم يحل العزم لكن اذا كان كذا  
 العادة المحذورة لم يلزم بها بل يلزم الاداء او قدس الله العليم مستعطا لا في الشئ اخر ولا يمكن ان يكون العبد  
 محض عدم استوداعه فيكون انما العادة الغير المعقولة ما قطع الله الايام الاخر لان العبد انما يسقط فقصا سقوطه بانه  
 مشقة وان كان كذا لم يعدم سقوطه قوله ولكن ان يكون النية غير ممكن بالنظر الى سياق التعميم والتعميم في التوضيح  
 يجوز استدلال الآية بالحديث كما لا يخفى على من اراد في مناسبتة بالسلب الكلام فالظن من الحديث ان الاتقان  
 جعلها دليل عدم ضمان الوقت لا عدم سقوطه لانه ثبت من غير الاحتجاج بالآية والحديث باذنه من انما وجب  
 بالسبب لا يسقط بجزء الوقت لان السقوط لا بد له من استقام او لا يجوز حرج الوقت مع عدمه بسطفا  
 ولم يرد شيئا منها قد نبه عليه لما تم تقريره لما وجب بسببه لا يسقط بجزء الوقت فنقول انما هو من انما ثبت في الصوم  
 في صلوة النجوى اذا ثبت عدم ضمان الوقت لا عدم السقوط وهو معقول امسنى انما هو من ان الوقت ليس  
 بيقين في العبادة والكل عبادات واجبة باسبابها وقوله ما ذكرنا من النص لا علم ان النجوى انه لما كان  
 مقيد ان يسقط الواجب بجزء الوقت لكونه مقيد بالعلم بالصحة الوقت وعدم ثباته فقلنا ان الوقت  
 بالسبب لا يسقط بجزء حده على ما اتفق في التوضيح ولا يرد قصار الاحتكاك انما هو على تقدير التسليم ولا فعله  
 ما قرره في جميع ما ثبت القضاء وعدم السقوط بالقياس بل عدم ضمان الوقت واقعا وبسبب الاداء  
 بناء على عدم السقوط فكذا بان استقام قوله ثابت في الصوم بل في الكتاب الثابت على وجه المصنف حكمه على قرينة  
 عدم ضمان الوقت والعبادة انما هو بوجوبه بالسبب كما ذكرنا فليس يثبت الحكم بوجوبه والواجب بوجوبه  
 سقوطه في غير الصوم وانما السقوط بالقياس قوله قلنا لا علم الا ان قيل لو كان لا علم لما جزم اليه تعالى









وان لم يبع على انفراد مستقلا، فلما قيل معاملة العلم فغير ان كانت فيه صلة اخرى فمكره ذلك العلم عند قصد  
 العلم به كما ينكر الاطلاق فينكر وصفه وفي النقل عن المصنف انه اهم جنس او اريد به غير معين حتى يعلم ان يكون مكره  
 اتدبر انه علم فمكره وكلام المصنف حليل في العلم فيقال في الاول ان ليس هو اربابا من جنس مفضول بدون  
 المضاف مقدر على ان يعلم ما ذكره اسما الايضاح او لم يقصد المصنف ان المصنف العلم بالعلم الذي هو مجموع المضاف  
 والمضاف اليه لا المضاف اليه هو خبر العلم ان كان هو بوجه مقدر، علما فمكره موهوم انه لا يصح قول مكره او عند تنكير  
 علمه لم يحد ومن الاضافة الى المكره ان يقال انه يكفي لدفعه العلمية في الاصل من مكره لا يجوز في العلم بوجه  
 في نفسه ما هو علمك العلمية لانه يريه كما في قوله فمخرجات عدل التي وعد الرحمن عاده ليعلم ذلك قال القاضي في  
 علمه ان المضاف الى العلم اي حبه عدل فانه علم واحد الخبان التمان فمخرجات وصفه بقوله التي قوله في قوله  
 خبر الاسلام قوله والعلم هو شهر رمضان قال الوجبان ما ذكره الرخسري من ان علم شهر رمضان هو العلم  
 غير مبدع واما اسم رمضان فاذا قيل شهر رمضان فهو كما يقال شهر المحرم مخدو ذلك كما في جوابي الاصولي على تفسير  
 القاضي فيمكن ثبت بالقل من ان يقال شهر المحرم شهر صفر وبه الا في ثلثة شهر ربيع الثاني وشهر رمضان هو ولو يبد  
 كون المحرم علما ورجب في رسالة كتابية المتروك او اخر الصلوك ذلك الشهر عز الدين ابي يحيى اجاب بسمويه المحرم شهر  
 المحرم وامن درسته لا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الثاني وشهر ربيع الثالث انهي ما قاله الشافعي في جوابي  
 الكتاب من اهم الطبوع اعلم ان العلم في ثلثة شهر المحرم وفي البواني ما يضاف شهر ربيع الاول قوله  
 در رمضان المحرم وفيه علم واكثر كثير من الاحاد قال عمر بن الخطاب من احادكم رمضان بعد يوم او يومين ان  
 يكون اجل من يصوم يومه فليصمه في اليومين من من ساء رمضان اما ما وجدنا باخره ما تقدم من ونبه في رواه اكر  
 من قام رمضان الحجة استام قال من صام رمضان تم اجبه من من قال كان صيامه له در استم قال عمر  
 اني خير من فقال من ادراك رمضان فلم يصبره ما بعده الله فليعلم بعده السد فل من الحديث من قبل خبره العلم  
 ما يبرر ان كان من قبيل حذف بعض الكلمة لاحراز من قبلها تجري المضاف والمضاف اليه وقال الوجبان في تنكير  
 لاجن تلك لم يصح له ان يسمي العرب لاس بغير من لاس الكوفيين الاستنباط ما ورد في كتب الاحاد في  
 العربية ومنه ذلك ان الحديث غير متحقق كونه في اللغة العربية ما فانه لم يرد في الاثر القران الثاني في مكاتبة الرواية  
 الحديث بالمعنى وبه العلم بالعلم والاول ومن الحسن في رواية في الحديث عن كبريهم دون المحرم باسم من الرواية  
 قوله رمضان علما اى حقيقة والا فمخرجات لانه مقدر على ان يكون الاضافة موجهة للعلمية لانه مقدر على

تفسير  
 في  
 المحرم  
 شهر  
 رمضان



محكمة يشبه الوجوب حتى قال سراج الدين الهندى فى شرح المحلى انها وجوبية فثبت القصور فى الاداء لغوثة  
 قال عليه السلام الصلوة بالجماعة تغفل صلوة المفرد وسبع وعشرين درجة ولعدم وجوبها الحقيقية لا يثبت فى القصور ذلك  
 لانها من الشاىر فليكن ان يثبت لها شبهة الوجوب لاداء دون القصد الذى يبنى عن التصغير فى الاشتغال على  
 كان يشترط كبره فيه كما كره القصد فى المساجد لانه لئلا يكون كونه مبنيا على الغاية لم يكره كما يجب بقوله الجيد  
 انه ليقال ان الاداء بها كمال المستور وجوب غير المفرد وهو نصفه كمال لوجوب بسببه تبرك قوله مثل المكتوبة  
 المنقصة فصوره اى شيئا عدنا ذكره كالمؤفل والوتر وغيره رمضان قوله الى ذلك اى كون القصر واجبيا بالقصد  
 الصلوة قوله فعلى التمثيل للقصر لانه لا يخلو ملكا ان يشبه بالقصد والى جعل ان يكون عبادة فانه دعى اذا سجد سجدة  
 كى اذا كبره الامام ثم جاز بعد فراغه ان تكبره الافتتاح منه لا ركن وبعضها منها كما اذا صلى معه بعضها الاول  
 الحديث قوله فبني على انه الحد والى بينهما القاء من وجه آخر فان فعل المسبوق دون المفرد فى المقصود شاعرا على انه  
 وان كان مفردا فيما سبق حتى زعم القوادى وسجود المسبوق كونه مقتضية باعتبار التحريم لانه كما هو الامام ثم سجد  
 واجد ولهذا الصيغة انما هى غير فاعلموا ان كل مفرد او هو تحريمه ليس بوجوب فى البعض اذ لا تحريمه قوله  
 كفى لللاحق الى حاصل المسئلة ان من قبل فراغ الامام ولعبه وعلو التقديرين هو موجب الاستيفاف  
 والى ان لا يتبدل الاشارة الى الاول مطلقا لانه لو كان مطلقا اذ شبهة مفردة انما يثبت باعتبار فراغه  
 الامام وعلو الثانى على الاول الى ذلك كذلك كفاى صورة التكلم على ان لا يوتر لوروده على بقضاءه انما الاثنان  
 وانما المسبوق فهو مبرر على وجه كان اى حال قوله نام حيث لا ينقص الوضوء ولا فهو دخل فوسقة الحديث  
 قوله بعد الفراغ اى من الصلوة وهذا التقيد بتصوير المسئلة لانه مستبعد فى اللاحق اذ لو اقتضيه لغيره من شئ من الصلوة  
 فهو عليه للاحق قوله فهو يقضى العقد لما حرام الامام ثم يعنى احرام الامام فانه العقد لان يتابعه الامام ومضى ركن  
 منه فهو ينفصل بانما ذكره مما قبله وانما العقد لما احرامه حيث ليس بانما حقيقة دليله اشارة الى ان يثبت  
 كما العقد له احرام نفسه العقد له احرام الامام اليه فانه قد انه انما يقتضى العقد له احرام الامام الامام قوله  
 والعنى ان لا يكون محلا ان يكون حدث الدخول مثلا وانما انما فى زمان واحد متعاقبين قوله ليس فى قولنا  
 اتفقوا على جواز الازاحة عن الغير بشرط الاجرة او غير فرقة حتى جاز عن السبت وعن المرضى من تركه فان لم يجر  
 والواقع سابقا لم يصبر لم يجز او يختلفوا اى انه من المسابرة او قولان قوله يقران المعانة يكونان  
 فردا ليعطى فرقة لانه لى من لا توافقه لى لى لى ميتا ومطلق القيمة كذا فى الكشف قوله الا ان فى الجرح







الاستدلال بالوجهان الاول والوصف للمودى غير متبذلهم استبدال القول المذكور من قوله في كل عزم اعتقاد الجبر والتسليم  
 فان قيل الاعتقاد بالوجه الغير المتبذل في هذه المسئلة والجواب على ما سبق من عبارتها ولم يقتض في هذا المقام الفرق بين الدين  
 والقرص فان تسليم الاول ادواته الثاني فقتضا وهو حاصل لو استقطر في قوله بخلاف القرص قوله وان كان  
 شكنا العيين بحسب الحقيقة لا يخرج عليك من المودى في الدين العيين وعين الجبر في الوصف العيين ليس في هذا  
 الوصف بحسب الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه انه ليس المراد من ذلك نفسه وكونه معنى حقيقة بالمشا لها  
 لا بما فيها بحسب الحقيقة بل بما فيها التسمية قوله في الجملة الوصف من غير المودى من كل وجه لا في الجبر الا ان  
 يقال ان معنى العينية التي في الجملة فانكسرت قوله لم يجز ان يشرع به في الخلق في الهداية من ان المراد هو المودى  
 صلب المقيوس على كماله كالمادة وهذا لا يخفى على الاطراف كيف ولو لم يجز ان يشرع به في الخلق في الهداية من ان المراد هو المودى  
 قبل اخذ حكم المقيوس انما هو لفظة لا حرة عن الربوا فلا يخرج من كونه ادواته الا انكسرت جملة فقتضا ويجاب بالاول  
 كونه في حكم مقيوس بشرطه ويدر عليه انه في شيء ان يكون كالدين فخال قوله في المقيوس ممكن قبل ان يصرف قوله  
 والضم في الوصف ولو سلم ان فقتضا الدين الجبر في تسليم المثل شرعا كما يدل عليه قوله فقتضا صانعا لمثل لم يكن عينية وان  
 الفرض فرق وقد فرق ولا يجز ان يقال ان فقتضا انما ليس بقتضا والا فلا وليس فيه تسليم العيين لا  
 المثل بل هو استقامة الصانع في مقتضيه بالمشا لها استقامة بالمشا لها فانه في فعله فلا يثبت في ومة  
 رب الدين مثل ما ثبت في ومة فيقتضيان وليس بها تسليم العيين ولا مثل قوله في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 فان الملاك انما يتصور في الشغل بالجملة دون الدين وتسلمه فما يستعمل في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 استارة الى ان الخلاف في تسليم المجبوت في مقتضيه بالمشا لها انما هو المذكور في المتن ثمانية في الاربعة الاول منها  
 اعني رد المقتضوب بمثوله بالجملة او دين تسليمه مشغولا باحد ما يقتضى القرض عند الماشية المشككة الا في صورة تسليم  
 الجبر مشغولا بالجملة حيث قال ان تسليمها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 التسليم ثم انما لا يقتضيه بالجملة في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 في بيان الاختلاف من الاربعة الاول في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 يدل على ان كل المرض مطلقا تسليمه في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 الجارية في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها  
 في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها في مقتضيه بالمشا لها

بعد كونه ميبا بالانفاق استحقاق اوله فقال انه ليس باستحقاق لانه يتحقق بالمالية المتكررة وعليها البعير وكونه سماح البعير انما  
 يتحقق بكونه مباحا لا بالمالية فلهذا استحقاقه العقوبة بها كالبهايم كسيف بالمالية مستحقا للجلد ولذا لو اشتري جدي او لي العبد  
 بابا ببيع البعير وبذلك المشتري فاستحقاقه بالعقوبة انفس البعير والمال الذي بمجرد حصوله لا يثبت له المادية وانما يثبت بالاستيفاء  
 فيقتصر لغرضه على رد ان وجوده بالاستيفاء فلا يتحقق التسليم كما لو سلمه زانيا بالجلد بخلاف انما استحقاقه لما كان له من ثمن او  
 سلمه من ثمن فان استحقاقه فيها بالمالية بخلاف ما في المذهب لان الراداة مده كما كانت فسقط الزمان بالرد فوجب  
 على سقوت حكم الخلية للعاري عند انفا صعب فاذا لم يستطع عدم الرد وقال الخليفة بعد ذلك ان يثبت سبب الزانية  
 مستحقة في يد البائنه كما ان التحقيق الذي يفرج بالفرج والبسر وان كان يرد على المال يمكن استحقاقه لنفسه سبب القتل لقوله  
 متلف المادية كان بمنزلة طاعة العلة فمنها الوجه كان المستحق هو المادية بخلاف الزانية ان المستحق فيه ضرب بكونه مستحقا  
 وذلك لانها في المادية وبعدها في الاربعة الباقية ان الهلاك لم يكن بالسبب الذي حدث عند انفا صعب بل بالسبب الذي  
 في المرض فلا بد انما يصير عليها المضعف الطبيعية عن غيره وانما في صورتي فكل فلان الاصل الثالث في العمل السامية  
 والهلاك انما هو لالم الذي حدث عنده وليس مضنا فالي الاتفاق الذي حصل في يد الناف صعب ووجه قوله بالفرق بين  
 المفسود والنجاسة المبيعة ان الواجب في المفسود عقوبة اقله العي كما كانت ولم يوجد ذلك عند رد ما حاطل سخطا في المبيوع  
 الواجب فيها ليس بها صحيحا سالما وقد تحقق ان السبب الذي حدث عند البائنه لم يكن موجبا للهلاك كذا كتب الاستاذ  
 سره في حواشي الكتاب قوله وان تلك المقبوض الخ قال ابو حنيفة ابو يوسف هم لكذا ادى خمسة زبوا في الزكوة  
 مكان خمسة جبار لا يصير شيئا معتبرا بالمجردة وعند محمد بن يعقوب فالعرق المحرم بين مسئلة الزكوة وبين ان سقوط الواجب  
 وعدم تضييره على انه لا مثل له فقد اقل من شيء عزيز الربوا اذا لم يصف لا يتقوم به فاعلم ان رد جدي بمسئلة الزكوة لان  
 الربوا لا يخرج من المولى وعنده والفرق لا يوجب هم ان التفتين في مسئلة الزكوة غير ممكن لان التفتين يقتضي كفاية  
 من العدد وليس لاحد حتى الرد عليه فتم ووجه ان ردوا مثل متغيرا اعتبرا بالمجودة وبنها رب الدين يمكن من المطالبة  
 اصالا ومغفرا كذا في الكشف قوله وهذا اداء باصله اي اداء الزكوة او اداء باصله لانه من جنس حقه قوله  
 اذا مثل الزكوة انه لا يلزم المطالبة اصل الاداء لاحل الوصف على تقدير عدم المطالبة تحته في المجردة لانه يسمى  
 حقه في المجردة التي لا مثل لها لا قيمية منفردة فلا يمكن تداركها الا بعين الاصل والمطالبة اصل الاداء  
 والمطالبة الاصل على وصف الغرض الاصول وقلب المعقول وايضا ضمان الاصل ضمان على التفتين ضمانه  
 وهو متمم اذا لانسان لا يصير نفسيا قوله لان يرد مثل المقبوض منه فاذا كان قايما منه او كان ملكا

عندنا في يوم السبت فانه اذا سلم عند القبض ليس له ذلك بالاتفاق حيث رتب على من حقه قوله في تزويجها على كونه  
 شبه انفساء الخ وانه تخصيص لقوله عدم تزويج قبل التسليم وذلك لعدم شبه انفساء وعدم مخرج المرأة على كونه مثل  
 المسمى لا حقيقته حتى في الكسب فروع انفساء على كونه بعد بيع المسمى حكما لقوله ما يثبت من بني الخريد فانه ما يلحق بال  
 العدة من تزويجها على ما لم يبيها من تزويجها بان مريضة مولاة عاتية وهي من بني تيم لا يبيها من تزويجها بان كانت مريضة  
 تقوم على ما روي في لا تحرم الا على عزم قوله لا يبيها حتى حيث جعل متعلقا بالمرأة مائة ذات الشيء مخرجها من ملك  
 والمراد بالبيع كما مر به في آخره وقد عرفت تحت الموضع قوله اقتدر الخ وانه لا سلام قال الامام لم يرد كرا واد  
 الذي هو في مخرج انفساء وانه لا يبيها الا بالمرأة على كونه عين جتها انه لا يملك ان يبيها اياه اذا ملكه على كونه مريضة  
 لتسليم المدة عدم التعلق قبل التسليم ونفاذ تصرف الزوج فيه وعدم مخرجها فيه بعد انفساء بالقيمة وبه الجمل في كلام  
 الجامع تركه وتصل هذه الجدة ان من خصص لها ما فاعلم المالك الخ وانه لا يملك انفساء من خصص لها ثم انفساء  
 بحكمه كما في الجامع طر حجب قلنا انه اذا احتسبه كونه عين المدة حصل اليه كما في قوله على كونه عين جتها بعد انفساء اياه  
 كما في قوله العبد جتها لتسليم المدة وانه عليه التبعيات لعل من جملتها ما مره كذا في كلامه وانه لا يملك الا على كونه  
 كونه المالك اكلا على يده انفساء بخلافه انما في التزويج ليس عين حقه وانه لا انفصال طاهر لاسترقاقه بعد انفساء كونه  
 انه ليس عندنا من الادارة انفساء حجب قلنا نحن هذا اذا احتسبه لاس عين ماله وحصل المدة لو كان قادرا لم يملك انفساء  
 وكيف لا يتم تزويجها على ما لم يبيها في الكسب هو احوال لما ذكرنا من جرحه ان انفساء من انفساء من انفساء  
 التصرفات واما ما يرد به من قوله فانه لا يبيها الا بالمرأة انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 قاله هو كمال لانه لا انفصال تحت المالك من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 الادارة انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 والعبد غير مأمور بالانفساء اذا قام من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 بعينه فانه يتجزأ عن انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 حتى قوله غلظان انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 وما انبت الاية اياه قوله الاول انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 قوله في تفصيل الحكم كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها  
 ولا يخرج ذلك من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها من انفساء كونه عين جتها

او مختلف الفعلان بل هو ادخل خباياها لانهما الاول بالبركون الثاني في انفسا وحدهما او جعل حكم الفعلين في كل  
اعتبار راسخا وهما اذا لم يتخلل في اتحادا فقيما اذا كانا خطاين بحيز الاجزاء مطلقا لا مكانا والجرم في الجواز جازا حيث انكر  
وقتها اذا كانا من شخصين بل في خباياها اتفاقا فاما ان الموجب التوحد به بتعب اسادة في الفعل ان يكون قتل  
بالقتل والعظم بالعظم حصول المسادة مستند في الجملة بخلاف اذا كانا خطاين في تخصيص فان الموجب الدرية  
مثل النفس من اعتبار المسادة وكذا اذا كانا من شخص عند بعضهم بل في ذلك ما عارضه ما قلنا من العملين في كل  
المرجع بل يعمل ان في انما الاول بخلاف ما اذا كانا من شخصين لان فعل الاول لم يتوقف على سيرة السيرة فيقتضي  
الى شخص اخر فلا يمكن جعل الثاني انما الاول في انهم لا بهما من الفرق فبما انه ما خطاين من تخصيص في كل البرهان  
منها بعد حيث جعل الاول واحدة والثاني خباياها ولا يفرق بان موجب العمل مستند في سادة في الفعل بخلاف  
الخطا كما بين انما على هذا الميزان ان يكون قولها في انما الاول كذا عند من من واحد قبلها بغيره ثم ما الفرق في موجب مقتضى  
في مكان الوجوب في حق الدرية اليه كمراد هو غير مستند بخلاف القسم وقيل تصادفا فانها يجب ان يتم اقل قلت  
ذاكرت من قبل المحقق في سيرة الكتاب بيقضي ان حتى الولي القدر وقيل فاعاد على التغير قلت هو بناء على ان  
يخرج يدون خيرة فيقتضي بالقتل فقط **قوله** اذا تبين لانه لم يرد بالبرهان مرسنة ان السيرة لانه انما بعد  
المنة علم انه ليس بسيرة القدر حيث وافق مراده في الفصل لها **قوله** يحكم نفس تعلق اذا تبين ان النصير  
على المسادة وانما في القصاص ولا يتحقق ذلك اذا تبين عدم السيرة **قوله** فاذا انقضت اجماعا اذا انقضت  
منها الى القسم منه وانما عبره بالانصاف لانه بعد ما اعتبر القتل وانما السيرة القدر كانه انقضت اليه **قوله** سقط حكم القدر  
لان قبل تبين عدم السيرة الحكم في انما انقضت اليه القتل قبل قبيل سيرة حكم مستقبل المحقق وسقط **قوله** لان القتل  
دليل لقوله فضا فضا وادخل **قوله** قبل لانه الثابت وليس بما يمتنع من كونه اما من على البرهان وقدر  
الحال ان عدم تعلق السيرة في الجرم من الجوارح جعل سوى الاول متملا في سيرة بان القتل في الاول  
سيرة متعاقبة في اعتبار كل مرتبة بنفسها بعض الجرم وكون حكم السيرة بل على كونه متعاقبا كانه مصدر  
قدم ساري **قوله** حاشا حقيقته لانه قد علم انه سقط بعينه القتل لان القتل امر واحد من جسام تصفية  
ابينة بعينه مرتبة بقطر اخر من حقيقته اذ في الروح التي تلبس بالقدر سيرة بان كونه حكم سيرة انما نصبت  
ديلا على كونه سيرة لانه في الروح وانما قال في انفسا والفعل الثاني انما هو ما توقف عنه حكم القدر بغيره  
جاء على ان حكم سيرة سيرة بغيره حاشا لانه لم يرد في الاول ان يتصل بالثاني فقلد والله اعلم **قوله** قد يخرج

ان كانا من شخصين بل في خباياها اتفاقا فاما ان الموجب التوحد به بتعب اسادة في الفعل ان يكون قتل

اى من ايجاز تحقيق حيث خوات المحل كما بعد تمهيد ذكرهم قول المصنف فاعل الدق واما كى بتاثير كونه  
 معالجاً من حيث ان جعل الزكاة فاعلة لمرادته فوالسرم قوله والخاص لغيره انما التحق بالاصل ثم يترتب كونه  
 المتعصب لان القيمة تلف محجب بايجاب اهلها والموجب لا تحيل عن الموجب فيجب بقرينة يوم ثم يترتب عليه ما حصل  
 وهو ان يترتب عليه بالتعصب بالمراد منه بالمتعصب ان كان المذهب ان النافع لا يضمن بالعين مطلقاً كما دقر  
 على عبارة فقهاء المسلمين فتعصباً على اقدم الخلاف فيمنعنا من التساخي ثم حيث ذهب اليه باننا مضمونة بالتعصب بقرينة  
 لاقامة الدليل المذكور فانه لا يدل على سلب التساخي عن النافع فيما يترتب عليه من انما يكون مثلاً المتعصب لانه لا يكون  
 مثلاً للمال مطلقاً فان غير المتعصب يكون مثلاً غير المتعصب كما لا يخفى على من لم يزل من العقيدة المذكور لا محل لاقامة  
 اقامة الدليل ولما لا يدعى التضمن بالمبال مطلقاً لا بد من اقامة الدليل على انما ليست بالمال يترتب عليه بان لا يكون  
 مثلاً للمال وانما كان الدليل المذكور قائماً على سلب التعصب من قوله المنظر عن المال لانه لا يكون كماله ليس بمحرر ليس  
 بتعصب من ان كان من سببه الاحراز والادعاء كما لا يخفى على من لم يزل من العقيدة ففى التعصب مطلقاً سواء كانت  
 بالاولاد وقوله انما تعصب بالتمثيل لقوله اقامة الدليل بالاقامة المتعصب من انما اقام الدليل على سلب  
 التعصب من انما يمكن نفي المال لانه من النافع وانه بان يقال للمنفعة غير فاعلة للاحراز لعدم ايقانها وليس قابلاً  
 ليس بالاعتقاد على انفسه وهو انتفاء التمسك بين المنافع والمال المتعصب من كونه لا كماله من غير التعصب من  
 نفي الملكية بالذات ما سوى التعصب بالمال لانه لا يترتب على النافع لا تسلب من سلب التعصب فاقصر على تحقيق وهو  
 ان النافع مستلحقا له وهو المتعصب كونه افاضاً لا يشترط الاستدلال بقرينة في يوم التناقد قوله والتعصب لمراد المال  
 الخ في ان كل متعصب على ليس كل مال متعصب عند ايجازه كماله من النافع لا تسلب من سلب التعصب من كل متعصب من كل متعصب  
 بالاولاد وليس كل متعصب كماله فانه ملك له عند وليس متعصب من النافع الا ان كان فاقول فان قلت هذا مناف لما  
 سيجى من قوله وانه لا يخفى ان يقول بل التعصب بالمال لان معناه ان الملكية لمنه بالتعصب بل على ان المنة  
 وليس من ان الملكية لازمة للتعصب فان تحقق لازم لا يسلب تحقق المنة فقلت ما ذكره والى من كبرى الاستدلال  
 اعني قراره كماله ليس متعصب من ديل المصروف ايجازه قوله لا يترتب عليه بقية لتقوده على عدم الاعراض لا دها صلا  
 الفحص لا يسلب ان الاحراز شرط التعصب لا تسلب انتفاؤه انتفاء التعصب بل بقول شرط الملكية وليس مقصود ايجاب التعصب  
 بالملكية حتى لا يدرج جعلها حلاً او عروفاً باجازه فانه فاقول انما لو كان التعصب من النافع الملكية لوجب ان يكون  
 خيراً للمصروف بالاقراف عند لانه ملك فيكون متعصباً وليس كذلك لانه انما يدرج لو كان انتفاء ان الملكية

مدار التقوم واما قبل من ان الطمن من منجربا ليق ان مدار التقوم الماتية حيث مر جوا في بيان من ان التقوم اسوال  
 متقومة كالايمان فتبين ان لها خلقة لمصلحة الادبي كالمال حكما لتقومها شرعا حتى صلحت مظهر او منعت من التقوم  
 وانفسا بالاجزاء وعرفا لتقيام الاسواق بالثمن فليس شئ لان اللازم ما حصر ارب الماتية منجربا ليق ان التقوم  
 متقومة بالتقوم واربها لا الماتية منجربا ليق ان التقوم لا الذي انقضى التقوم بها ان في التمام هذا الخيال  
 اشار ان الماتية مدار التقوم عند الحقيقة قال اني موافق لما في التمام فان غير المسلم مال عند المسلمين قوم  
 واما انك انهم من قوله باعتبار الملكية انها قد لا تقوم عند الشافعي فيكون الماتية حقة عند الحنفية من علم خلافة  
 ولعل عن قوله التقوم تسليم الماتية عند الحقيقة من الملكية عند الشافعي فكذلك انفا شيخ الاستاذ وبقى في التمام  
 قوله من ثمة ان المال يميل الى القلب في خروقت الحاجة لولا السيم الاموال الحسنة كالسقين والقرابان  
 وان كانت قد يخرج من جيبه لكن انفي بما يقع لهم ثبات ان الاستدلال على عدم تقوم التمام فانما هو لعدم  
 قوله فليس الغصب المحرر ان سلب الغصب متقوم على عدم توقيته اهل كالتلف فان شرط ايجاب  
 الضمان مطلقا كالمطلوب والفرق هو ان عليه عدم ضمان التمام مطلقا فمات في شرطه اصول الامم من قبل  
 بالتلف في عبارة الاحراز من الغصب فانه غير متقوم على هذا الاصل بل على اختلاف في زوال الغصب فانها ليست  
 مضنونة عند الجدة فانها في يد الغاصب فليس فيها اذالة في محقة وكذا الماتية في يد الغاصب بحيث في العين  
 شيئا فشيئا وعند مضنونة لان الغصب عنه هو اثبات اليد المطلقة تقطع في كمال حيث عن العين حيث على  
 المنفعة والرد اذ ليس على امين فاس ثبوت على ان الماتية في ثبوت على ذلك فبعد فم كما ذكرنا وقيد بالاثبات في حصول  
 الامم لاختصاص تفرقه بخلاف الغصب قوله لان مقتضى التمام هو حصولها ليد لمخرقة ولا يكون منخرالا  
 يكون متقوما وان كان المخرقة لا يكون متقوما فلا يكون مثلا التقوم هذا واما خارجه بحسب اقامته هي به هو انما  
 لغاصب لا المنصوص منه فلا يجب الضمان عليه كذا في الغصب واليمين هذا الاحراز فلا خارجه مني لا فقه في  
 كالحشيش انما يتب في راس ملكية لا يكون مضنونا بالتلف وان كان محرز الاحراز لا من قوله فليوقف  
 على ابقاءه ان قلنا من مضن من مثل الجهر والبصر وغيره لا يبقى زمانا طويلا ان تلف بالدماء لم يعدم تقادم  
 بينها في حصول التمام فمقتدره لا يمتنع انما قوله فلا يكون مثلا المخرقة في حال يهدد بها  
 التمام في حال حادثة وهو مد يد يد ان العدم وان العدم وان مني عنه فامر ساس الى قوله  
 يتبرأ من مشروء كغيره من اقدار حيا انما يتقوى في التمام في الملبس وفي الملبس وفي الملبس وفي الملبس



والواجب من المثل قوله لا تجزؤ للجزءين ان الواجب مسبق غير تام بدون قسم قوله ولا يفرق بينهما لئلا يكون ملك  
ان قوله وقسم التوهم بدون المسبق يكون انما هو الاختيار او هو ليس وجوبا اسدا لبعده تام بدون المسبق  
فالادلة ان يقال ان السامع يجب ان يسمع نفسه اذ المراد بوجوب السمع من اذنه الاصل هو وجوب التمييز لا وجوب السمع  
اذ لا يجري في جميع صورة القضاء

## التصريح حاشية التلويح

### بسم الله الرحمن الرحيم

هذا لمن انشا كتابا يحكيه تعالى في كل بيتي وهو مصلي على كاشف محجلة الذي لا يخلق من شيء وعلا الله واصحابه الذين  
به لا يجهلهم فقمه من الملائكة وهوى من تلاميذهم فاما زخاياه مستبدا لعدائه وهنى لقول النقيب المسلمين من بين  
الاحق العليم بالاختيار واقربها بالسطر والاعتبار اعلانا شأننا واسنانا بمرئنا علم اصول الدين الذي هو منابر  
للتباعد والوقار والاعلام والاحكام ومن جملة مباحث الحسن والنقيب حبيب الانسان غريب الدنيا  
لا يحكم قول مراد قات محذرة انه كل فهم لانيال انراض لطيفة من قسي الانظار كل سهم سياسي كتابي التوفيق  
فانها كاشفا ساقى العجز والتحقير من التفتيح فادت ان احققها تسهلا على الخلاق تعليقات جادتها في سيجو وقراءة  
من الانسان ما كانا نظرية الانصاف طاردا كسحق عن حجاب الاعصاب فتمسك من لهم شان وثباتا من  
حقول القول ان عبدا واما بيضا وصيحه فتنظر والاعتبار متجافين عن عادة النفس العناد والاسكان فاجاب  
عناده وترك الدماء بسادة والدلالة للملهم للرشاد واول الشبل العترة السداد قوله من قضانا يستمر  
ان هذا الحكم ما عشت في الشرع وليس من وجبات اللثة كما بيته بقوله واما حيث اللثة قوله لان  
الحكيم الخراشة الى امتد الالين يقول وهو انه نعم حكيم والحكيم لا يطلب التعبد ولا فكله بالحكمة يقول هو قولهم

هذا لمن انشا كتابا يحكيه تعالى في كل بيتي وهو مصلي على كاشف محجلة الذي لا يخلق من شيء وعلا الله واصحابه الذين به لا يجهلهم فقمه من الملائكة وهوى من تلاميذهم فاما زخاياه مستبدا لعدائه وهنى لقول النقيب المسلمين من بين الاحق العليم بالاختيار واقربها بالسطر والاعتبار اعلانا شأننا واسنانا بمرئنا علم اصول الدين الذي هو منابر للتباعد والوقار والاعلام والاحكام ومن جملة مباحث الحسن والنقيب حبيب الانسان غريب الدنيا لا يحكم قول مراد قات محذرة انه كل فهم لانيال انراض لطيفة من قسي الانظار كل سهم سياسي كتابي التوفيق فانها كاشفا ساقى العجز والتحقير من التفتيح فادت ان احققها تسهلا على الخلاق تعليقات جادتها في سيجو وقراءة من الانسان ما كانا نظرية الانصاف طاردا كسحق عن حجاب الاعصاب فتمسك من لهم شان وثباتا من حقول القول ان عبدا واما بيضا وصيحه فتنظر والاعتبار متجافين عن عادة النفس العناد والاسكان فاجاب عناده وترك الدماء بسادة والدلالة للملهم للرشاد واول الشبل العترة السداد قوله من قضانا يستمر ان هذا الحكم ما عشت في الشرع وليس من وجبات اللثة كما بيته بقوله واما حيث اللثة قوله لان الحكيم الخراشة الى امتد الالين يقول وهو انه نعم حكيم والحكيم لا يطلب التعبد ولا فكله بالحكمة يقول هو قولهم





[illegible]

الخاص فان العتية بحث عن الاحكام التي تتباعد عن الالوهية الحسية قوله بالجزء من ذلك لان الفرق  
 بالضرورة بين حركة الجسد والارادة من قبل الالوهية من العبد مطلقا وجعل خبره الجهاد تجاوزه من الجنة الذي هو مكتوب  
 العبد به من وجود الاحكام له وبه انه قد قاتل الفاضل بجلي من ان الجزاء لبعض المتوسطات يكون في هذا  
 اذ لا فرق بين انجاب قلة لا تلبس فيها لان بعضها مطلقا سالف للمبدئية بخلاف انجابها من عدم التميز  
 فان العبدية تتناول الاصل ودران الفعل منها لا على تميزه **قوله** والقدرة لله على آله لا تؤول بوقوعه في  
 الامور بخلاف ارادة فضيلة العقل في الادلة **قوله** لعل على ثمانية من غيرهم لعل ان المقام مقام البيان  
 وله امر في سره مختصرا اصول بحلة اتحادها في العتية التي ذكرها المصنف من ان في النهاية وقد ذكر في الفرق  
 بل العتية الاولى هو اقلية العتية في بعض الكسب وتتم له على العتية ولم يشهد في العتية احد من  
 الواثق للفرق فيه على وجه ما يلزم لطبيعة السبب اعتقاد النعم ومخالفته مفسدة له غير ملائم لطبيعة  
 والبس المراد بالعلم المراه حتى يبرهن ان الغرض قد يكون متافرا للعلم كالدواء والكرية للبرهان في الطبيعة  
 العتية الواجب المتنازع وقد ذكر في سره مختصرا اصول على العتية الباقين فالمراد من العلم بالعتية  
 على ما علموا انهم لم يروا احدهم في قوله ما فيه جرحه والرد بالبرهان الشرعي على انفسه في الحاشية بالفرق منها بعتية  
 على الاول يكون العلم والمعرفة واسطة على ان في يكون واخر في الحسن فيكون ان وجهين في العتية  
 والاله قبيح بالشرع وان مقصود بيان العتية من الجانب الاخر في العتية التي في العتية منها ان يكون  
 صفة كمال في صفة العتية ان كلامه في بيان حسن الافعال فيجوز ان لا يثبت في الافعال الصفة وكذا تفسيره في  
 ما اورد به من غير ان العلم على ان الدم والمعدن عند علمس الاله ليس له وان لم يكن بعضهم قبيح العلم  
 في معنى الثالث فانها بعضه قبيحا وعلى تقسيم العتية في الافعال الكسرة وعدمه قد يرد لا يمكن من تميز من اختلاف العتية  
 اختلاف العتية **قوله** نفس السامع الخواص السامع على ان العقل العلوي ممدوح عليه او انه ممدوح في  
 قوله قد يرد على ان يخطئه او انه لا يخطئ في حق اهل قبا لعل بعضهم في الاستحسان وفي قوله لا يخطئ  
 من ترك الصلوة ثمرة العقوبة ولو قيل احد ما كالات الاله على ان فاعل الميامير مطلقا ممدوح في ترك  
 ممدوح من ان الدين آمنوا علموا الصالحات الآتية من بعض العتية لم يرد في قوله لا يخطئ في قوله لا يخطئ  
 دليل على المدح او العلم على العقل الحاصل لعل في قوله كبري يحصل لفهم الصنعة السهلة في حصولها بالبرهان  
 متبع اما بوجه كل ما يورد ممدوح فاعله او ممدوح في تركه ومقتضى السامع من تميزه في العتية وقد اورد في السامع

في العتية  
 في العتية  
 في العتية  
 في العتية  
 في العتية





عنه قيد القدرة والعلم فظهر انه ليس كذلك وان الاول المعنى الاول هو العلم استحالته وانما نفس السوطين جميعاً ومنه  
 ومنه ان الاول المعنى الثاني فيه عدم كون فعلها متوجهاً بل متجهاً الى كماله فيغير تصحيحه في الاستغناء لانه فرعاً عما  
 ان لم يتجزأ ان يكون فعل المحذور والمضطر منها قبيحاً من غير ما وجبه وقد ان سقوط الذم والاعتاب  
 عنها بواسطة العذر لا يقتضي عدم كون الفعل متعلق بالذم والعتاب في نفسه قوله الاول ان الفعل حاصل  
 منه عدم الوسطة على التفسير الثاني لان الفعل المضطر والمجذور لا يصدق عليه شيء متبادر حاصل الجواب ان النسي  
 في قوله ليس للتقارر والعالم ان جعله ليس متوجهاً الى القيد بل الى المحذور فيصدق على فعلها تصحيحاً بغيره على  
 عدم القدرة او العلم لكن الحق ان انتهى متوجهاً الى القيد وان فعلها بواسطة بناء على ما صدر به لبيد لهند في شرح الموقف  
 ان ليس فعلها اختيارياً بل لا يتوقف شيئاً منها اتفاقاً مناد من مخصوص قوله الثاني انه من قوله ان العلم متعلق بالحرام  
 والمكروه كما يشهد بها التفسير الاول مستند بان المكروه بمنزلة ما يجر على تركه فلا يكون فعله خلافاً للحسن على التفسير  
 الاول لعدم العلم به عليه لا لا الثاني لانه اذا كان يجر على تركه ليس للعقل ان يفعل ولا يذم على فعله لانه ترك الاول فلا  
 يخلو فعله والتعويض على التفسير الاول فظهر ان العلم الثاني فلهذا ان لم يذم على فعله يكون كالفعل المباح فلا يصدق عليه ليس  
 لا تقاد العالم بحاله ان فعله كما يصدق على المباح وليس المساواة بين التفسيرين كما ذكره الفاضل الجليل في بيان الجواب  
 لا يطابق لان السائل اثبت عدم المساواة بمجرد كون المكروه بالكرهية الترتيبية وسطة ذلك ما يسلمه فحسب  
 والقول بان مرادنا المكروه كرهية مجرد لا يتغير ولا يغير قوله والتأويل ان قول المذنب عذر عن فعله فيكون التفسيران  
 متبادرين حاصله ان انما ليس للتقارر والعالم بحاله ان فعله عدم مجرد من تركه المكروه في الحسن فخرج من الفعل  
 غير ان اريد عدم الاعتناء واللافتة بغيره في غير كماله ليس برافع فيه على التفسير الاول لعدم الذم على فعله فيكون  
 التفسير الثاني اجماع من الاول قوله ظاهر هذا الكلام انما المشعور به هو كونها مصلية للمدعي والمنع للمدعي عليه  
 هو انه ليس كذلك راجعاً الى قوله اوله كثيرة ان شئت فارجع الى شرح مختصر الاصول قوله لا يفتي  
 علوان فعل العبد الخ في رد توقف تلك الاوثة على ما بين يدي من ان لم يذم كونه مصلية للمدعي بناء على ما انتهى لادلة  
 التي هي اصول وانما قال ظاهر هذا الكلام لانه يمكن ان يادل بمثل ما سبقه سابقاً بقوله ليس المراد الحق قوله قد  
 فواضعها كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في مختصره قوله الاول ان تقرر هذا الدليل بتحقيق لا الزام في هذا  
 استدلال على وجودية الحسن واعتناء به على اعتناء قيام حصة من الشيء بغيره واعتناء قيام العرض بالعرض والاعتناء  
 يسلم الاول والى ما عدا الثاني والثالث قوله ان الحسن الخ وكذا القبح امران على مفهومهما لفعل الامكان

نفسه او جزو غير من الفعل بالكلية لتعلقه بالشيء فيكون الفعل الذي انما يستلزم تعلقه بالشيء اذ كان  
لا ينفصل في الحقيقة من فعله كما ان من ثم قوله لان مقتضيه لا حسن قبل مراد بطلب الحسن لانه مقتضيه لا الفعل  
فلا يراد منه صدق على المعلوم فيه ان الحسن يقتضي ثبوت الحسن فلا ينفصل من كون هذا مراد بطلب الحسن فاجله لا ينفصل  
لا يحسن عن قوله منزوعة ان التوجه نحو لا يتناهى قيام الموجود بالمعبودية بالضرورة قوله فيكون عرفا لان  
كونه موجودا باسم عدم قيامه بنفسه هو من العوض قوله ثم انه صفة لا ينفصل عنه لا قد يوصف به الفعل فيقع فعل  
حسن فيكون قائما به لا يتناهى قيامه وصف الشيء بمقتضى قائم غيره كما سبق في هذا وفي اللزوم ان الفعل هو العرض  
مربط لانه اما حركات او سمكات او هبات مترتبة عليها وكل من الموجودات العينية القائمة بذاتها ولا يلحقها  
الا ذلك فلو فرض عدم وجودها في الوجود عند التحليل يلزم لطلابا ان حصرها لا عدم كونها عرضا قائما به فانه يلزم  
اثبات الحكم للفعل الزبني ان قيام العرض بالعرض لا ان عرضا وجودا يستلزم عدمه وان كان ذلك مستبعد  
وجوده اما ثابتة فقد واما الاولى فلان لو فرض قيام العرض بالعرض فيزم ثباته على معنى القيام لمحل الفعل  
الشيء الذي على الفعل فيقتدر فرض قيام العرض الذي هو الحسن بالعرض الذي هو الفعل لعل عزم ان لا يكون  
القيام به بل هو فعله وانما يخص الفعل بالذات اجزا اوله ليل ابتداء القيام فيما نحن فيه ليقاس عليه غيره او اداء الفعل  
مطلق العرض قوله فاما الثانية فتقدم اعتبار القيام كونه مطلقا لا اعتبار قيام العرض بالفعل ولو بدل لفظ  
الفعل بالعرض كان أولى واما قلنا يلزم اثبات القيام لمحل الفعل لان المصل في الواقع قيام الفعل  
والحسن متباين في الذي هو العامل في الفعل الحسن متباين حاصل حيث هو حاصل متباين في الحقيقة في حقيقة القيام  
بمحل شيئا ما في غير فيكون الحسن قائما بالفعل وقد فرض قيامه بالفعل صاحبنا ذكره الحاصل الحسن ليس به انوار بل هو  
القيام يلزم ان يكون قوله لان المصل قيامها متضمنا لتعليل الشيء بنفسه ثم لا بد من التمسك به في قيام  
الحسن بالفعل يلزم قيامه بالفعل لان المصل في الواقع على ذلك مقتضى يكون قيامها بنفسه في الحقيقة في الواقع  
تغير الفعل بنفسه قبل مراد بالحكم الاثر الموجب كما في قولهم العلم صفة توجب حكمها كما في اثر او هو العلم  
لو قام العرض بالحسن مثلا بالفعل لزمت ثبات حكمه على نفسه لا على الفعل وهو قوله لان المصل في الزمان  
ان كل الحسن هو العامل في فعله حتى لا يثبت حكمه بغيره بل هو الحكم الصفة لا يقتضي تحليها وقيل المراد بالحكم  
المحصل في الحقيقة يقتضيه في اثبات الوجوب نحو محل الفعل قولهم العلم التوجيهين فاستدنا الاول فلان  
المستند ان الشيء متضمنا بالحسن فيقول الشيء في قيام الحسن وقد تترتب هذا العامل من نفس الحكم في قيامها





عليه لازم وقوع اثبات موجودية الحسن على اثباته فيكون دوراً مضمناً لكن دون خلو اقتداء قوله لا يجوز  
بالاعتناء من مية لو كان الفعل متصفاً بالامكان للزم قيام المعنى باليتم لان إمكان الفعل متعلق به لا بالزمن  
نعم له وجودي لان تعينه الامكان مدعى لصحة فعله لا لثبوت وصفه للفعل فيكون قايماً فيكون المعنى باليتم  
قوله انه مستلزم للزمن قال في شرح المعاهد ما علم متيقن الدليل انه يقتضي ان لا يتصف الفعل بالحسن  
السر للزمن قيامه بغيره لان الحسن ليس في حد ذاته بل هو عرض متعلق بالفعل لا صفة وقد بني في  
شرح الاصول انتهى فان قيل الدليل المذكور على انه صفة للفعل وهو توصيف الفعل به جارية على تكليف لا يكون صفة  
لذلك حاصل الفرق بين الحسن عندكم لما كان صفة ذاتية للفعل كان توصيفه بغيره جارية على نفسه فلا بد من قيامه  
بغيره كونه عرضاً عندنا لا شئاً لما لم يكن من صفاته الذاتية بل من صفات الخطاب الا ان كان وصفه بغيره  
المتعلق فلا يقتضي القيام به فيكون عرضاً قد برهن على ان الوجه الاول من الدلائل من وجوب البصيص حاصل ما ذكره  
المصنف من ان مقتضى قوله انه تعالى الخ لا اختياراً فساداً بالاعتناء من جهة الغرض عدم المرجح من الفعل وليس المراد  
بالاعتناء ما يكون وجوده بلا فعل لان الكلام في الفعل الصادر من العبد لا فاعل متعلق عليه ولا لا يخفى ذلك  
وقول كما ان المصنف هو ظاهر في تخصيص الذكر في الفعل بتعريفه هو الوجه في ذلك الشارح لم يطالب بتعريفه في قوله  
الاول فما هو جوابه فهو جوابه وعلماً ان الاكتفاء بغيره كما هو على طريق التيسيل وقد يقال لما هو في قوله الحسن والتمتع  
ان خلقه بتعريفه فهو خلقه بغيره لا بغيره فساداً بالاعتناء من جهة الاول لما كان دليلاً باقتضائهم على نسبة خلقه بغيره  
تعلقه بطرف من اذنه لا من خلقه ان ذكر التعريف على كونه خلقاً اياً من فيه بحث ان ثبوت الحسن العقلية اصله لوجوب  
اشياء عليه فمكانه في الحسن الفعلي بهم قوله وانه لا حاجة على تقدير الخ قال الفاعل المباح للزمن وعدم العلم  
من الترك لا يقتضي الاضطرار لا اقتضاء الوجوب باو ضيقاً حتى لا يختار واللازم ان يكون الوجوب قد مضى وانما  
فلا بد ان يقال ذلك لا يكون بواسطة اختياره لا ما تستلزم الكلام المحمولى به لوجوب قوله الاتي ومنها مظهر ان يقال  
الخ انقول انها مظهر محض لان مقصود الشارح انه لا حاجة على حسن الاول من التزويد في اثبات كون الفعل اضطراراً  
هذا الاستدلال لان حاصل التزويد الاول ان لا فاعل متعلق به ان لا يكون قادراً على الترك او لا يقدر اصلاً كما هو في الفعل  
لا زماناً فيكون اضطراراً بالبداهة ولا يمكن ان يتعرض عليه بانه يجوز ان يكون للزمن وعدم العلم  
الاختيار وهو يخفى الاختيار لان المفروض عدم القدرة على الترك اصلاً وحاصل التزويد في الرشق الثاني  
انه اذا كان قادراً على الترك يكون الفعل والترك متساويين في الوجود الى اذنه فان كان يحتاج الى العلم بحسب بانه الوجود





الثاني للفعل وان اريد بالتركه اليقائنه فهو المعنى الاول الشارح فهم ان ملاده هو المعنى الثاني والاول للترك كالمركب للترك  
 الذي هو مصدر لازم اليقائنه الطالقات فلا يصلح ان يضم قوله كثر من المعصاة وقدرها الخطر من معنى العليل وليس في خبري  
 احسن من هذا قوله فلم يتم النسب في الجبر او اعترض عليه بانتهز من انه يجوز ان يختص باليقائنه هو امر اعتباري او لا يبرهن  
 من وجوده ومن انزل له طبيعة حسنة او غير حسنة وجوده فلو ادعى فيه بحث لان الايقائنه اذا كان حاشا له الوجود في الخارج  
 سواء كان موصوفاً او غير موصوفاً لا يقدح في وجوده ذلك الفقد في الخارج كما هو ظاهر لا يمكن الا ان يفسر باليقائنه  
 اعتباري على ان المعصية كغيره فيا سيأتي هو الانتهاء الى الاعتباري كما استعرفه قوله او يكون اليقائنه الا انهم بين  
 الايقائنه قد عرفت وفيه يستتم خبره في زيادة كلام الشارح الذي في قوله وبه يثبت العقل قاطعة باستحالة ذلك لانه  
 يلزم ان يصدر من القاطع المتخار امور لا يتصور بها امثاله قوله فلا يلزم ذلك اي لا يجاد امور غير يقينية عند ايجاد  
 شيء واحد سواء كان ايجاداً بالاجباب او بالاختيار قوله وهذا انتهى الى اليقائنه قديم الخ واما الكلام في استنادها اليقائنه  
 الى ذاته لانه لا كلام في سائر الصفات قوله ولا يلزم من ذلك نفي التكوين لمحدث وكذا في شرطه مختصراً لا يصلح  
 من قبل الاستدراك في السارح في شرطه القواعد الحقيقية ان القدرة تعلقاً حادثاً بالحدوث ضرورية وهذا الشق اذا  
 نسب الى العالم فهو صوره عن الخلق والى القدرة فهو ايجاداً بالرد الى ذي القدرة فهو خلقه فهو خلقه كونه انما نشأ  
 بحيث تعلق قدرته انتهى فاعلم ان التكوين بموجب ايجاد امر اعتباري كيف هو وكان حادثاً ما ان يكون قابلاً  
 بالواجب فيلزم كونه محل المحادث او بالخلق فيلزم قيام صفته التي كغيره وكلها المقدمتين بالظان فلهذا لا يمكن  
 فالالزام تمام بلا ريب قوله ضرورية انه لا يتصور اليقائنه بل هو المصدر آه يعني ان الكلام في الايقائنه الذي هو معنى  
 بل هو حقيقة او اعتباري ولا يشك في اقسام وجوده بدون التكوين لان وزانه ووزان الضرب به المصروب على كونه  
 قدماً على عدم المحادث بالضرورية واما قدّم الايقائنه بمعنى التكوين الذي هو صفة اذنية ذات تعلقاً بتأثيره  
 كما في قوله الماتريدية فلا تزام لتأثيره قوله ضروري وانضم يريد ان من تصور معنى الممكن وهو بالانقيص  
 ذاته وجوده ولا عدمه ومعنى الاحتياج وهو ان كلام الوجود والعدم لا يخرج جزمه بالنسبة اليها جزمها  
 لتبينها من غيرها فلما احتج الى تنبيهه بغير خفاؤه بالنسبة الى الازمان القاهرة بان تعيلاً والاول  
 لكان ذاته كافياً فيه فلم يكن ممكن بل واجبا لان كل شيء لا يتخلو واما ان يكون وجوده مقتضى ذاته بمعنى ان  
 يكون كافياً فيه من غير احتياج الى امر اخر او يكون عدمه كذلك الاول يكون وجوده ولا عدمه كذلك والاول  
 ذات الممكن كذا في وجوده كان واجبا وما ذكرنا من ان قالوا من انه لا بد في اثبات احتياج من عدمه ان لا يكون

والقول في حال الجبر  
 في هذا المقام

المصدر الثاني

الفيزيائية الى حد الوجوب غير كافي وجوده وجبلوه مخفي ان كانت هناك حادثة الاله لا الالهية النائية من ذاته  
 اذا كانت كائنية في وجوده كان واحدا لا يمكن فعل شئ من ذلك انهم مردود على الافتراض التام الواقع في التسليم  
 ان يكون الوجود مستحيل الاله كما كان عند الحكماء من التقسيم بالكون وجوده وعدوه مستحيل الاله كما كان عند  
 الاساقفة ان يكون الاله وجودا اولوية بالنظر الى ذاته غير واصله الى حد استحالة الاله كما كان في القديم  
 الوجوب والتكملة لا يابدا في نفس الاله كما كان عند الحكماء من التقسيم بالكون وجوده وعدوه مستحيل الاله كما كان عند  
 علمها العقل على الحيوات النائية بل المراد بالافتراض التام هو الكائنية في الوجود واستحالة الاله كما كان عند  
 علمه ضرورة ان الذات اذا كانت كائنية في وجوده فتختلف في وقت تسليم ان يكون الكائني كاهلا لا صاحبا له  
 عدم ذلك الوقت ولذا كانت كائنية في وجوده فتختلف في وقت تسليم ان يكون الكائني كاهلا لا صاحبا له  
 والذي يقتضيه النظر الصائب ان الاله وجودا اولوية الوجود والعدم مرجحا بل يستحيل الى ذات الممكن بحيث يعلم  
 ما سبب عدم فطوره ضروري لانه فيكون اجبا او متعاضدا لا محتملا وفعل عدمه لا محتمل حتى يحتاج الى التيقن من  
 كون تلك الحقيقة بدوئية على الفور وعدم من فوقه على الاله الالهية ان شوب الاحتياج للحكماء من  
 التقسيم اعني الالهية في وجوده وعدمه فتقتضياتها ليس مبدئية انما البديهي الممكن فيجب ان يدعى طرفا الى ذاته  
 لكن تصور الممكن مبدئية كسبب لتوقف على الشرط الدال على لفي الالهية الدائمة فيكون تصور الموجودات  
 على وجهيهما والحكم كسبب لا يتأخر بدوئية لتعقد ولا يخفى انه لا يقتضي تبعية الحكم بالاحتياج لان هذا الحكم  
 على التعديق بنوع التساوي الذي هو الواسطة لا على مجرد تصوره بل على الاغنى ولو لم يكن التعديق في الحكم  
 لزم ان يتحقق حكم فطري الاله اذا تصور موجودا ليعبر ان الواسطة من التعديق بنوعه لا يكون الحكم مبدئيا بل المتصور  
 الاله المتصور من التعديق بنوعه لا يكون الحكم مبدئيا بل المتصور من التعديق بنوعه لا يكون الحكم مبدئيا بل المتصور  
 التي على التساوي في تمام المقام محتمل قول التسليم وهو لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته على ان يتساوى وجوده  
 وعدمه بالنظر الى ذاته متساوية للوجود حيث جعل الحكم بالاحتياج مبدئيا للحكم بالمتسوية المتساوية ثم انقضى عليه  
 الحكم من التقسيم ليس بهذا المعنى بل معنى الالهية في ذاته وجوده افتقارها الى علمه موحدة ليس مبدئية  
 لا موقوف على الالهية الدائمة بل هي مبدئية وهو ان الاله من الحكم البديهي ان الممكن لا يكون ذاته كائنية  
 في وجوده بل يحتاج الى امر خارج انا هو يحتاج الى علمه موحدة فكلما تجاوزت تعقيد ذاته وجوده توسط امر على  
 ولا يلزم كونه اجبا لاحتياجه الى امر خارج عن ذاته القول بان المادية لم يثبت لا يمكن ان يقتضي الوجود لان مرتبة

الى ما ذكره العرفاء من انهم لم يثبتوا على ان واجب كل ما لا يوجد في الوجود واجب من قبل تبادله وافتقاره اليه بل  
 فانما الفرق بين الواجب والممكن في انه يجوز ان يكون ما هيته معلقة على ما لا يوجد ودون ما هيته الممكن مسرعة او محققا  
 في سائر انبئات الواجب او على ما هيته محو جنبا الى الموجبة اليه وانت خبر بان تصور طرقي الحكم غير كاف في  
 الحكم المذكور محتاج الى التوكيد وقد قال في حتمه الموقوف بعد فني الاولوية بان اللازم للاعتبار الى امر خارج الى  
 الوجود فلا تعدى الاثبات بمقتضى كثرة الله لا ان يكون عدسيا بل كالمحقق **قوله** انه ينحصر على النفس لان  
 العلم اشارة الى دفع ما يكون من وجهها الى ما هو على بعض الاوليات حتى جعله كسبيا واستندوا عليه وذكره في غير  
 حيث دخل وجوده في تلك الاتفاقية **قوله** والامكان واجبا قد عرفت صحة هذه الملازمة بحيث لا يرتاب في العاقل  
 ان يخلو لما استكمل عليه الامر قال الاول ان يقول بطله والامكان وجوده وحجبا عما مرجه وهو لما قد نفا في قوله كان  
 واجبا انتهى كلامه لا يجوز عليك انما البطلان حقيقة بالذات نعم البطلان لا ان الرجحان بل امر جرم منه وجود الممكن على  
 فاثباته باثبات اشياء متعينة **قوله** يجب عدم الممكن عند عدمها لم يقيدها بقوله بحجبه اجزاها كما قيد في جوابه وجود  
 انشائه الى ان عدم جزء واحد من العلة اشارة كافي في عدم المعلول لان عدم كل جزء منها علة تامته لعدمه فكس  
 لشدة ان لا يثبت عدمه جزءا آخر بخلاف وجوده للمعلول فانه لا بد فيه من وجود العلة اشارة بحجبه اجزاها لكن قوله  
 ومنه انما يستدرك لان كلاما يتوقف عليه وجود المعلول جزء من العلة اشارة ولذا عرفوه بحجبه ما يتوقف عليه  
 لا يكون موجوده لكونه رتبة الماهية جزء منه وجوده حصلا بها بحجبه اجزاها **قوله** بل الممكن بالامكان انهم  
 متبذرة بالانقياض لا اعتناء لا يشاء دل الواجب لان الكلام في الممكن المحتاج الى العلة وهو لا يكون واجبا **قوله** اما  
 الملازمة التي لا يثبتها ما يثبت بعينه الملازمة الكافية اعني لو كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه علة معلومة بل  
 لعدمه قد لا يكون فاذ كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه علة معلومة قد يكون اذ كان ممكن لم يلزم من وقوعه  
 محذوف ذلك لعدم يلزم من لا يكون الممكن علة محذوفة ان استحالة اللازم تسليم استحالة الملازمة مستحقا للرد  
 فيكون وقوعه محذوف لا يكون ممكن بل محذوف وليس معناه انما يثبت الملازمة من كونه ممكنا وليس هو من فرض  
 وقوعه فانه لو لم يكن فهو لزوم المحل لا ما لا يكون لان استحالة الملازمة لا يلزم من وقوعه  
 عليه انه يجوز ان لا يكون من غير مقتضى في لزوم المحل وعدمه لا ما لا يمكن من اعلم ان خاصية الممكن هو ان  
 يلزم من فرض وقوعه انظارا ذاتية لا مطلقا فان الممكن يجوز ان يكون متمسعا بالغير لم يلزم من فرض وقوعه  
 محال لعدم المعلول الاول فان وقوعه تسليمه للواجب لكن لا انظارا ذاتية بل انظارا الى وجوده







ميتزعة العقل احد مرتبة لستة العقل في العلول من حيث استساخنة له وليست بها في جنوني الالم من متاخره مبالى في الزجر المحمولى  
والراسخ في الدنيا والى رجليه في تحقيق حصول المحمولى ولا راسخا ولا لا حجاب في الوجود من الى كجاءه واداءه  
يكن في الخارج اذ لا توجد في العقل فليس معها الوجود ليدققه فيمكن ان يتجسد ما يتوقف منه الواحد واما  
قدس سرود موقود لولم يتوقف الحيزه عليه انه ان وانه طرزم وجود الممكن من غير ان يكون الوجود موقودا عليه  
فليس يمكن لالم يستحقه واداءه في هوان وجود الممكن لا يكون من غير وجوده لايجاد واداءه ان الوجود ما يتوقف عليه  
فكله وان امداد ان طرزم ان لا يكون هناك الوجود طرزم لان الواحد اذ وجد سنيا سماحا له يكون هناك الوجود  
واما الكلام في كونه موقودا عليه وجوده قوله واما السهو والجزى في نبات انه يجب وجود العلول عند وجوده عليه  
الانتهى قوله لان تخصيصه بالاحصان ترجيح طرزم سياتي في القدره المرتبة ان ترجيح احد المتساويين والآخر  
ما يراى انه يخرج من اجل احد طرفي الممكن بحيث يتخذ من التساوي او المخرج حقيقه من غير ان يكون هناك  
احتمال ساقط على هذا الترجيح ولا ترجيح احد المتساويين او المخرج طرزم سابق ولاهم به الترجيح فبطا لا يستلزم  
الترجيح احد المتساويين واما انك ذلك انه اجتماع لخصيص والاداء معهما في المعنى الاخر لانه اذا وجد وجود الممكن  
تارة وعلوه اخرى مرتقظه حقيقه متوقفه عليه كان النسبة لوجوده الاوقات على التساوي في تحقيق منه رجحان لاهد الطرفين  
النسبة الى الاوقات فوجوده وقتا وان آخر رجحان احد المتساويين موقودا على الساقط فلابد ان يتجسس  
احد المتساويين من الحقا جائز ان اتا معناه ما ذكره الا انه تبر قوله فان قيل لم يكن في وقوم الممكن المراسد  
على السهو واداءه ان السهو في انه يجوز ان يكون صدوره للعلول من العلوه لا بطريق الوجوب وانه لا يستلزم  
الا ان يكون العدم ممكن في وقت الوجود لا في جميع الاوقات فحق القول لانهم انه لو امكن عدم الممكن ثم تحقق جميع  
متوقف عليه وجوده كان وجوده تارة وعلوه اخرى ترجيح طرزم كجاءه من تحقيق في ان تمام العلوه اولوية لاهد  
الطرفين غير امداد الى احد الوجوب بها لغيره ولو هذا حال ممكن عدله لعدم الوجوب من العلوه ثم بعد ذلك ليس عليه  
ما وعلى انه يجوز ان يتوقف لاهد الوجود ابرار عليه غير متمم العدم كجاءه غير علوه لاهد وسم علوه الوجود واهد طرزم ترجيح احد  
المتساويين بناء على حقه الاولوية لاهد ما سرصد وعلوه من العلوه من العلوه لاهد من اجل الوجوب واما قرنا انه قد قال  
ميد التحقيق السؤال العدم كنفاته الاولوية لاهد اقامه البرهان للوجوب الوجود عند تحقيق جميع متوقف على الوجود غير  
موجوده اذ الوجوب الذي لاهد العلول لا يتجسس مصاده على من له ادنى تميز قوله فلان الممكن الرجحان غير  
الذي لا يتغير لو امكن العدم من حال الوجود من تلك الاولوية فلان صدق وقوعه فبالاسباب فيلزم من رجحان المخرج واداءه



انه منقول عن بعض المتكلمين في الوتر المجيد فانه قد لا يجاب التي اورد في الفاصل المحل فيمكن الجواب عن اعراض الحكماء  
بان نعلق الازالة حادثة وحدودها بتسلسل العلاقات لمؤثرات الارادة من المادة لا لتعلل ارباب في حدوده  
على سبيل الصفة فكونه حالاً لا يفسد استدس مسوقه بل هذا الجواب لكونه ذكره في الحق على ما ينبغي ان لا يفسد  
قوله ولابد من الوجود وانه العدم ثم انه هو الضرورة لشروط المحل كما يقع عنه عبارة اشار به ثم انه في الصفا  
وهذا الضرورة مطلقة في جميع المقاصد العقلية ولهذا لم يعتبر المتكلمون في الموجودات ولم يظهروا الى ان كان وجوده اعتباراً  
الحكماء في هذا المقام قوله وهو ان استدس ما في غير هذا الزمان اذ عند المتكلمين في المطلق التقدم الزماني  
عند الحكماء لان الجواب عن التسليم للبعد قوله وهو بضرورة لان وجود الوجود بغيره وجوباً لا اعتباراً  
بالعدم يتصور بحال العدم مبدئياً فيجب ان يكون مناهج هو محرم به بغيره قوله بل الامر بالعكس لانه كيفية شبيهة بغيره  
الى الابدية والسببية متاخرة عن التسليم في التسلسل فان قلت بكونية نسبة الوجود المطلق للوجود الممكن فقلت بالوجود  
المطلق لسبب الوجود المطلق وهو جوب الممكن الخاص بسبب وجود الخاص قوله والجواب ان الامر باستصحاب الوجود الممكن  
محتاج الى وجوبه نفس الامر كاحياءه والوجود للمنافاة في نفس الامر لا في الخارج اذ لا تأخير في الوجود في كيفية  
بالسبب ولاقى الذهن لانه يتصور كلا منهما بدون الآخر فان قيل اذ كان الوجود متصفاً بالسبب في نفس الخارج  
ان يكون في الخارج اياه وهو الذي في قوله لعل كلا منهما قلت هو في الذهن كما اشار اليه بقوله من حيث ان العقل ممكن عند كل لحظة  
من هذه الامور آية والسبب ملتبس ان يكون العقل وجوداً للممكن يحتاج الى العقل وجوباً لان يكون نفس وجوب مقتداً  
على وجوده فيه في الفاصل من الوجوب والوجود اذ احصاه في الذهن عليها اعتباراً واحداً باعتباراً لنفسها وبعدها  
الا اعتباراً لاحدهما على الآخر وتاثيرها من حيث انها موجودان في الذهن ولا سبق بهذا الاعتبار وانه اشمل باحققة  
سبب التحقيق قدس سره في حاشية العبد في بحث من عدم السبب على عدمه المعلوم فان قيل لم احتار بالسبب  
في نفس الامر واما قال انه في الخارج الغير بال يكون محض وجوبه بمقتداً على وجوده فيه لان الوجود باعتبار وجوده  
الخارجي مقدم على وجود الوجود فانه لولا وجود الوجود في الخارج لم يكن الوجود في الخارج فقلت لانه لا تأخير بين الوجود والوجود  
في الخارج ميتوقف احدهما على الآخر فيه ولو كان يكون الوجود متأخراً عنه لان ثبوت الشيء للشيء في ثبوت الشيء لثبوت  
ولانه متوقف على ثبوته اذ كان التصاقه بالسبب في ذاته من غير ان يكون الوجود سالباً عنه فترشيداً في ان كان  
وان لا يتحقق سبق الوجوب بالنسبة في العقل لاداء الجواب ان ادعاءه الا اننا لا نستلزم ان لا يكون الوجود  
بالسبق متحققاً لان لا يكون السابق متصفاً بالسبب فان ادعاءه مبدأ المحل لا يمتنع انتفاء المحل وبعدها في السبب والجواب

مبرور في جميع الامور التي تصنف اشياء فيها في نفس الامر الذي يحلها مكانه في المحل الذي له الوجوب المتعلق  
 والردم تحقيقها لا يطبق بهذه الموصوفات التي ثبتت خارجها الى الخواص التي قد تميز بها الموصوفات وليكن ان يجاب ان  
 وجوب كل ممكن متصف بالشيء في سلمه لانه قد يعلم انه وجب فوجدوا ان كان علمه حصولا او حصولا في نفس ذاته  
 وبقائه قد يحال قوله بان الممكن ان لم يحجب لم يوجد الصواب بان يقول وجب وجوده فوجد ان ما ذكره انما  
 يدل على لزوم درن الاحتياج الذي مرجه دخول الفاعل قوله فالوجوب انما يحتاج اليه وجود الممكن ثم اورد  
 انه ليس في ان لا يكون العلة التي قد بسيطة وهو خلاف المقرر وانتهى عنه الحق الدواني بان مرادها علة وجب  
 الوجود لا الوجود التي متصف في العلة ان يلزم ان يكون العلة ذاتا مستعدة بالذات كان ما سوى الوجوب  
 متقدما على الوجوب المتقدم على الوجود فيكون جميع ما يتوقف عليه المحل متقدما عليه من اعتبارها بعد ما فيها اذا كان  
 المحل كذا لا يستلزم تقدم شيء على نفسه بل لا بد من شيء في حقيقة الوجود انما متقدما ولا يلزم ما ذكره  
 المعبر عن العلة ان مثل ما ذكر من الصورة والمادة والمحل مجزئيا حقيقة المحل اكره ان لا يكون الاجزاء مجزئيا  
 يتميز اجزائه في الخارج وليس من ان يجرده لان فاعله الصورة والكيفيات والاجتماعات حسب الاستعدادات والادارة  
 فالاجزاء كلها متحدة في الكليات وهي متفرقة من حيث الاجتماعات وليست شري كيف شري في المحل ثم اعلم ان  
 هذه الاجزاء غير اربعة على وجه لا يتقدم ووقته الاقرض الذي اورد فيهم صدم لا فيكون المذكورة فمؤنها قوله  
 كما هي من قولهم انهم اقرض عليه ان يصل اليهم في قولهم الحق الوجوب عند تحقق العلة انما لا يمكن ان الوجود المحل  
 وعدمه عند تحققها ثم استدلو على الجلاله فزوم الترجيح بارجح كما مر فلو اردوا بالعللة القائمة بجميع ما يتوقف عليه  
 الاشياء سوى الوجوب لم يمكن لهم القول المذكور اذا كان المحل مركبا من المادة والصورة او على تقدير انتفاء  
 الوجوب عند تحقق العلة القائمة بالذات المذكور يكون المحل متمم للعدد ما قبله من حيث مقتضى منه العلة والافان  
 القول المذكور اعني لا يمكن انما هو بالقياس الى مقتضى بالقياس الى نفس الامر ولا شك ان مقتضى الوجوب  
 ليس له مكان بل لا يمكن بوجه من انما ثانيا فلان تقديره بقاء الوجوب عند تحقق العلة القائمة بالذات المذكور غير  
 محال لانه علة قائمة لا وجب فيجز ان يستلزم المجرم هو انقلاب الممكن الى الممكنة انما ثانيا فلان لا يمكن على تقدير تحقق  
 ما سوى الوجوب من المادة والصورة وغيره فيكون المحل مستلزما لكان قد عرفت ان المحل المركب ليس حقيقة  
 الاجتماع اجزائه انا فاعله ورافعه فيجز ان لا يتحقق اجتماعه فيكون معدوم عند تحقق المادة والصورة فبما قوله  
 فنقول ان عدمه في حاصل الجواب ما سوى الوجوب علة قائمة له سواء اسمى علة قائمة للوجود او انقصه الوجوب

في كل واحد من هذه  
 من ان لا يكون  
 في كل واحد من هذه  
 من ان لا يكون





يتحقق المتحقق منها المتيقن الذي هو المتيقن على ما لا يخفى على دليل التيقن فلا نزاع من حيث القول  
 بأول أسطره وادعها قوله هي صفة المراد بالصفة بالقيوم بغيره من حيث الاختصاص لا التبعيدية والتميز بغيره من حيث  
 التعميم والوجود فانها الاحوال على ما صرح به ويمكن ان يراد بها ما يحل على الشيء سواء كان داخلها او خارجا  
 قد فسر بالصفة بهذا المعنى فشرح الموقوف تحت الوجود المفهوم من العادة فشرح حكمته لا من انفسه بل من  
 ان المراد بالصفة لا العلم بالاتبعية الغير ولا يخفى ان المحل على هذا التحليل ليس التوقيف بل هو الامور المذكورة قوله  
 غير موجوده اي غير مستقلة بالكانية يخرج الموجودات صفة كانت اذا تارة لا مصدره يخرج الصفات دونها  
 وصفات ما وقوله قامة اذا ذكر ان القيام مأخوذ في حقيقته وليس يجب ان يكون كل قيد في التوقيف لا تحراز  
 قوله يا اي اذن ليس على المحدث اي قوله لم يكن المفروض قبل الوقت جملته يتوقف عليه بل المتيقن  
 الوقت هنا كما في ذلك لا يكون جملته يتوقف عليه قد لا يدخل الوقت في ما في نفسه وليس المراد ان عدم  
 كون المفروض قبل الوقت جملته يتوقف عليه خلاف المفروض لان لم يفرض في الدليل قبل الوقت جملته يتوقف  
 عليه خلاف فما قال في الفصل الجليل ان لا نسب لتقريره بل هو ان يقول يلزم ان لا يكون جملته يتوقف عليه  
 ليس مناسب اذ قد عرف ان ما ذكره بيان لما ذكره في تفصيله قوله لا قبل الوقت لم يكن الجواب  
 ما رك ان حصول الوجود يتوقف على الوجود لان التأثير يتوقف على التأثير والوجود انما قص غير كاف فيكون الوجود  
 موقوف على الوجود انما هو ان الوجود التام هو الوجود بالزمان وكل ما بعد متعين به بيتان فان حصول  
 التامسار بدون الكسرة تقدم عليه جزم بالبدية به وقد صرح بهذا في شرح الموقوف في مقدمته الجلال التامسار  
 الوقت لم يكن انما هو انما هو الوجود لم يمتنع شيء آخر يتوقف عليه الوجود لان المفروض ان عليه  
 عليه الوجود موجود قبل الوقت ليس منها فيلزم الوجود بلا وجود تام هو مستمر وبنها ابطال انه يجوز ان  
 يكون جملته يتوقف عليه تعديتها منها فعلق الامارة او المتكبرين لا ان تعلق بوجوه فينا لا يزال فلا يلزم قد كاد  
 ولا يختلف لانه لم يكن قبل الوقت ايجابا له لانها آخر الوجود عنه ولا به لم يتحقق شيء آخر والامام لم يكن الجملته قد فيلزم  
 وجوده وانما كان بلا وجود وانما قال في الفصل الجليل ان لا نسب لتقريره بل هو ان يقول يلزم ان لا يكون جملته يتوقف عليه  
 الوجود بلا وجود كاد فتمسك لانه لا يتبين ان الوجود فلو كان قد لا يلزم قد كاد فتمسك لانه لا يتبين ان الوجود فلو كان قد لا يلزم قد كاد فتمسك  
 لم يكن الجملته قد فيلزم ان لا يكون الوجود بلا وجود لا يتحقق هذا القسم من كون الوقت جملته يتوقف عليه بل هو التامسار  
 الذي يلزم ان لا يكون جملته يتوقف على شيء سوى الوقت فلم يتحقق الوجود بلا وجود فلو كان الجواب لم يكن

ان يقال على هذا التقدير ان الوجود كان متحققا سابقا لادائه غير تام لئلا يلزم الوجود بغيره في الوقت ذاته  
 ثم قد ينشأ السؤال فيقول لا بد قبل الوقت لم يكن الوجود في وقت سابق بل الوقت لم يتحقق حتى  
 يتوقف عليه الوجود ويكون ذلك الشيء نفس الوجود او كماله فيلزم الوجود بلا وجود تام قد و قد يندفع ان يقال ان  
 ما قلنا من انه يلزم الزمان لا يخرج لشيء وجود الممكن بلا وجود شيء انفسه فيقال آه انما يريد على تقدير ان يكون الزمان  
 ترجيح احد المتساويين من غير ترجيح قوله ولا يحضر ان يقال ان هذا لا يحضر ليس بمبانيه ما ذكره المحقق بل يريد عليه ذكره  
 جمهور المتكلمين من انه يجوز ان يكون المجموع قد جاء لا محتمل قدم الى وقت مجوز ان تعلق الوجود به في الزمان  
 وما ذكره من وجوب وجود الممكن عند تحقق حيزه ما يتوقف عليه لان يتحقق حيزه ما يتوقف عليه انما يجب وجود الممكن  
 على الوجه الذي تعلق به الوجود وليس ذلك الوجود في الوقت الذي حصل بل هو وقت آخر يلزم على المحقق  
 بخلاف ما ذكره المحقق فانه لا يريد عليه هذا ما قوله بل لا يخرج في الحقيقة انه يريد على هذا الوجه ما يريد عليه لا يخرج في زمانها  
 موجودات محض قد هي مستعدة في وجوب قلنا استنادا الى البعد ما هو متوسط تعلق الوجود في الزمان الوجود في زمانه  
 فلا يلزم شيء مما ذكره فلا بد من الطالع في الاحتمال انه يستلزم الوجود بلا وجود وسمى ان المحقق قد بان في وجهه في تحقيق  
 هذه المطالب بل انظر الى الحق من نظرسن نظرية قوله في ان لم يكن بعض تلك الموجودات آه لا يخرج من الترديد  
 المذكور في قوله في الوجودات صفة آه انما هو بعد ثبوت ان بعضها حادثه فلا بد ان يكون بعضها معدومه في  
 شيء من الازمنة فيكون الوجود ان لم يكن بعض تلك الموجودات معدومه في شيء من الازمنة انما هو في الزمان  
 فيخرج انما لا يخرج عبارة بل من ان يقال ان تلك الموجودات انحصرت في فرضت ان بعضها حادثه مستعدة في الزمان  
 لوجوب الانتباه اليه قطعاً لنفسه فان نفى قدم العلة عنه لوجوب انه يلزم قدم الحادث وان نفى الى ضد المعلوم  
 يلزم انتفاء الوجوب قوله لا معنى لقوله في مستعدة انما لا معنى لقوله في مستعدة انما لا معنى لقوله في مستعدة انما لا معنى لقوله  
 ولان الكلام في قوله ان مقدمهم محصيل ثابت في حيزه الاحوال في العلة السابقة لحادثه انما يستغنى عنه قوله  
 لما كان وجود جميع الموجودات التي تعتبر ايها وجود زمني مستلزما لوجود الوجوب ان يقال لما كان وجود جميع الموجودات  
 استلزامها لعدم البعد انما في الكفاية فلا بد من التقييد بقوله بدون عدم شيء لان المقصود من الدليل المذكور  
 اثبات عدم المدخلية لعدم الانشآت كفاية الموجودات في وجوده لان كفاية الموجودات بطا على ما بين عليه المحقق سابقا  
 ويدل على ما ذكرنا بتقدير المحقق في كفاية الوجود من غير توقفه على عدم كونه باذنه انما قيل ان المقصود من  
 المطلب ان رخصه الاحوال في هذه الحوادث ما بين متساويين احد مجال جميع الموجودات السابقة من ان يكون على التام

في قوله في الزمان  
 في قوله في الزمان  
 في قوله في الزمان









او تخرج من الحقيقة المذكورة انه كل عدم زيد عدم شيء من تلك الموجودات لان عدم المطلع لا يكون الا لعدم شيء  
 من علة والغرض ليس فيها شيء سوى الموجودات فلا يكون عدمه الا لعدم شيء منها وانه يستلزم امتناع الوجوه مع عدم  
 القعية انما بقية صدقها لان كذا اللفظ مستلزم كذا اللفظ ومع ذلك لا بد ان يكون بوجه ما هو الامر بالخالف وهو ان قوله  
 او انت الوجود بل ان قوله على الملأ انهم كناية الاول فاعلم ان عدم الاستدراك كناية عن ان الوجود موجود وعلم  
 موجودا من حقيقة علمه وانما لا كناية بها فلا بد ان يكون الوجود على كل علة وهو الدليل تام فهو موجودا من عدمه كونه  
 من غير نظر الى الوجود انما بان هذه الحقيقة انما لا يسمي قوتها وجودا بل على عدمه ما هو اما ان يكون  
 علة موجودات فمقدور انما لا يمكنها سهاج الى قولنا كلما عدم الوجود عدم شيء من تلك الموجودات بل على  
 فيلزم لطلال الحقيقة السابقة سيف وانما ان يكون محال لا موجود ولا معدوم وهو المخطوطة الدالة على انما محذور  
 ملاحظة لان عدم تلك الحقيقة من غير نظر الى طلالا الشك في الاول ليس ما ذكره ثم قوله في توجيهه ان يجوز ان يكون  
 علة الوجود مركبة من الموجودات والمعدومات والاصدق قولنا كلما وجود حتمه الموجودات المستقرة لها وجود بل يوجد  
 والباقي على عدمه محال الى عدم شيء من تلك الموجودات وجود حتمه الموجودات وجودا فكل صدقها لطلالها  
 انما قولنا كلما عدم زيد عدم شيء من الموجودات انما كناية عن كذا اللفظ هو بيان العلاقة انه لو لم يوجد شيء وجودا فليس عدمه  
 موجودا على عدم شيء سابقا للاحتمال الاول فيلزم قدرة الانسان على تحصيل الوجود في الوجود وذلك في حال عدمه  
 موجود فيلزم امتناع الوجوب وهو محذور والمعدوم هو الوجود في ذلك الموجودات لا يكون خارجا عن تلك الموجودات لانها  
 كذا اللفظ هي كناية عن كونها في تلك الوجودات التي كناية عن الوجودات على عدمها في تلك الموجودات فثبت  
 ان كلما وجود حتمه الموجودات وجودا لا يتبع على عدمه قوتها على عدم شيء او الغرض ان العلة مركبة من الموجودات والمعدومات  
 ليس لما قد ثبت ان المعدومات مستندة الى الموجودات وعلى هذا الوجهية لا بد من شيء من كذا اللفظ فثبت ان  
 لعدم شيء ليس الا ببيان استلزام وجود الموجودات لوجودها لا في التوقف على عدمها الشا في طلالا يوجد  
 وعلة الموجودات لوجودها لا في استلزام عدمه علة فثبت الحقيقة المذكورة لا يمكن لطلالها عدمه قوتها ولا بد  
 انما لا بد من البحث الذي اوردوه استلزام قوله لا لطلال لا يجوز ان لا يكون لطلال لا يكون وجودا في تلك  
 الموجودات فيلزم صدق الحقيقة المذكورة والغرض من هذا التوجيه السابق ان السابق مبني على ان الوجود لا يكون  
 لان عدمه حقيقة ثابتة انها ثابتة في نفس الامر على طقس او كذا اللفظ هو قوله من غير توقف على عدم شيء من تلك  
 الوجودات يحصل الحقيقة في توقف وجوده على عدم شيء في اصل الوجود لطلال لا يكون كناية عن الموجودات وجودا

والله اعلم  
 بالصواب  
 والحمد لله  
 رب العالمين



لذلك الحكيم يمكن ان يقال الدليل الذي يدل على عدم التوقف يدل على عدم استلزام الموجودات للعدم الذي  
 لم يدخل في العملية واما ان في خلاف المفروض ان بعض تلك الموجودات حادثه وحجروا الاستناد الى الواجب للقيض  
 المقدم لجواز ان يكون مباحثه عدم رتق مستند الى تلك الموجودات وانتم في صدر المطالبه قلتم انكم على تقدير استناد عدم  
 الى تلك الموجودات اما انتم او القدم الى ما ذكرنا فقدر قولهم ولا شك ان لعدم المانع الجزئية اشارة الى رد ما ذكره حكيم  
 الموقوف من ان رتق المانع كما سنف عن امر وجودي وان العلة انما تتجبر اجزائه بوجوده قال الفاضل في المحقق  
 يجوز ان لا يتصور هناك فان من القارة تجتاز الى عدد و يوجد به تجوزهم لم يسلطوا العلة القارة اقول هذا محقق خارج  
 عن قانون المناظرة لان الشك في ممانع الاستلزام الحقيقية المذكورة عدم التوقف على عدم مستند في المسئلة على المسئلة  
 من غير دليل فان بعض المتأخرين المثبت بان تقدير المانع كافي في اقتباده وقدره ولا يجب ان يكون المنع في نفس الامر ولذا  
 اطلب اساطير العلة انما تتصور انما يلزم اليه ان المتغير في الحقيقة الحقيقية الشرطية جميع التقادير والا واما ما لم يكن  
 والاجابة هم المقدم بجواز ان يكون ذلك التقدير من الاجتناب فلا يلزم صدف الثاني على ذلك التقدير قوله  
 وانها لان قوله انه ذلك لانها اطلب الاقسام الثلاثة تعين بخلية الحال من غير استنائه فكيف نقض تلك  
 الحقيقية وقد عرفت ما يدعيه في تقريره بوجوب اخرا لا يخفى على الخلق العارف بما سبق انه قد قرأنا سلفا ان كان  
 العلم من الموجودات والمعدوم ليس كذب الحقيقة المذكورة فاستلزام الحقيقة المذكورة لقولنا ان عدمه ليس به شيء من  
 الموجودات المحقق لها وكونها الامانة لا يستلزم كذب تلك الحقيقة لا في التركيب المذكورة فكيف يصح الاستناد الى المعلوم  
 ذلك ان شئنا التوجيه على التوجه الثاني الذي ذكرناه سابقا ونقول ان اراده ان التركيب المذكور استلزام صدق الحقيقة  
 المذكورة لكن صدق الحقيقة المذكورة يستلزم القول المذكور يستلزم في فهمه فيكون محالا لكن هذا مجرور حسن من بان ان المسئلة  
 في كلامه اشعار بذلك قوله استحالة عدمه ان لم يكن في وجب الاحتياط الى هذه المقدر بعد القول بان العلم في الحقيقة  
 المسبوق بعدم قوله فان قلت لم يجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات على بلا حذرا الجزرية ان الجلال  
 توقف وجوده على عدمه سابقا لا الحق في الحقيقة صدق قولنا كلما وجد المجرور بوجوده في غير صدق قولنا كلما عدم  
 به عدم شيء من الموجودات يجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات فاعل الانشائية يوجد في الحاشية في وقت شأهم ووجد المجرور  
 لا يجب ان يتحقق حتى يكون عدمه شيء منها فانه من انما يتحقق من تلك الحاشية ليس بمرتبة ولا متناقضة ولا متعاضدا  
 ولا متعلق بها من الدليل على الجلال الاقسام الثلاثة كيف وقد مررنا مضى لعدم وسعده على الدليل المذكور  
 حيث قال وهذا من غير ان يقال لم لا يجوز انما انتهى فانه قد ظهر المتعلق بما قبله انه منتهى صدق الحقيقة المذكورة

منه صدق كسبها واداءها كورساق القول بهدائد قه ليس بالعدم مدوده على السبق الاول من الدليل بهو عليه تعبير  
 ان يكون متيقظا بحدوثه واداءه لا يكون بوقت من جعلها غير مخرجها لاداء مدوده على الدليل  
 ملحقا واداءه الفاعل عليه من انهما سلسله متوحد على قديمهم ادل بحجت فخر ان لم يكن بعض تلك الموجودات  
 معدومه موحى من انهم لم يقدموا الحوادث فتمت بعدة عن اللاذات السليمة بمرور عليهم ان الحوادث كذا لانه ما  
 به لقدم قدم الحادث الذي كان مستوعبا من كونه متعلقا بالواجب ولانه لا يصح ان يتوحد المذركه ليقول  
 ان التحقيق فله جسيم الموجودات لا يتحقق لان الكلام على تقدير ان لا يكون تلك الموجودات معدومه موحى من انهم لم يقدموا  
 قوله قلب ان الكلام هو حادث وان اعتبارا بالاحوال المحاذ من حذو تلك الموجودات لا يقدح في وجوب زير عند وجود  
 جسيمه انه موجود لان الحوادث من حيث وجوده للقول عند تحقق العلة معدومه من المحاذ لا يكون لطريق المنطقه فقبل  
 وقت وجوده ان يتحقق جسيم الموجودات واداءه لا يكون بوقت من علمه ان لم يتحقق يكون معدومه لقدم تلك  
 الموجودات متعلق الكلام حتى يتبين ان الواجب دليله استقاء قوله فان قيل لم لا يجوز ان يتوحد جسيمه في ان يكون  
 علة زير كونه من موجوده معدوم باحتيا ان ما يتوقف عليه وجوده عدمه لاحق لكن لانهم ان عدمه الاحق في  
 ان يتحقق بزوال سبب ما يتوقف عليه وجوده لاعتباره لم لا يجوز ان يكون عدمه الاحق من مقتضيات ذاته ان  
 امر آخر فالاداءات كالحركة العقل لا يتوقف على وجود شيء لا يكون عدمه المطلق مقتضى ذاته وكون عدمه الاحق  
 كذلك لا يلزم من ذلك انقلاب الممكن اجتماعا لان المتمم يكون عدمه المطلق مقتضى ذاته كمال الحكم نحو الزمان انه  
 متمم عدمه لحد وجوده ان لم يتمم عدمه مطلقا ولا يلزم من ذلك كونه ملحقا بالذات قوله على انها اولى  
 اما اعتبارا من حيثية الحركات فيصير كونها واسطة لحدوث الحوادث من غير لزوم حليتها الا ما هو بالذات لانها اذا لم تكن اولى  
 متعلق الكلام الى سلكه حدها بانه لا يجوز ان يكون موجودات محققه بالعدم قدمها عليهم قدم الحوادث ولا معدومته  
 لانه لا مركبة من الموجودات والعدم لان عدمه الموقوف عليه لا يكون سابقا لقدمه ولا لاحقا للعدم انما  
 الواجب احوالنا المتقدمة فيكون الامور الى الابد واخله فوعلته وجود الحركة يكون مقبولة في جميع الحوادث فثبت المطلق  
 من فعل الدليل بحجبه من ان المتمم يتم بحركه كقول عدمه الاحق بحركه لذاتها بالعدم شيء آخر من علمتها الى انه ليس  
 شيء كذا ما مستبدا في كل سائق معدوم الاحق لا يتم المتمم فيها قوله بحسب الزمان حاصل ان الحركة فيقضي المستوفى  
 بحسب الزمان حقيقة بالانحلال من حال الى حال مثلا اكان الحركة في الزمان لا بد من ايس سابقا في الحركة في الزمان  
 ان حركه كذا في الوهم كذا في الواقع فذلك ممكن فبانه لانه من احد المقولات التي تقدم فيها الحركة في زمان

منه لا يكون كذا

قارة فلو استندت ذلك الغير الى الوجوب وهو كما هو المفروض من جوب وجود المعلول عند وجود علته لقائه بسواد كان  
 بما رسلته من وجود واحد وصحها بغيرها فلو كان ذلك لا يكون الا بتدوال جبر من ملته وتقال ملته من ان ذوال  
 الموجودات يستلزم اتفاق الوجوب وتدوال المعلوم ومكول ملته بتدوال عدم ملته وتدوال عدم ملته بتدوال عدم  
 ملته الى ان يتأتى ان ذوالها واحد من ذوال تلك الاعداد ثم الدال على ان يكون عدم ذلك الغير في الدال في ذواله  
 اصدافا واذ كان الاعداد الزائدة غير متناهية في طر من ان يكون الموقوف الى صفة غير متناهية في طر من وجوده  
 الغير المتناهية في طر من ان يكون الموجودات الى صفة غير متناهية في طر من وجود الامور الغير المتناهية في طر من وجودها في ان  
 انه محذور اذ قال ذلك الغير الساتر على الحركة وجب اتفاقها ولا يحدث الحركة تكون حصوها في عتاقها الهائشة  
 ان الامة الغير القارة فيتم ان يكون اثر الموجب فكيف فانتم في الذات التي متمية ذوالها كيف يوجب اثرها  
 يجب ذوالها في الفضل المحيية منها كلام مبدل اصادفت في نقلها وقد جهلنا في ذوالها فان قيل الذات الخ  
 ليس لان ان الوصفه مالا في المتحرك محال اتفاقا وانما لم يزم كذلك لو اقتضى الوجوب فردا من افراد الحركة فانه ج  
 يكون بسوادا باين اذ قد تمثيكن لقاءه لكن نقول ذات الوجوب تتم ملته لخلق الحركة المستمرة اذ لا بد ان يكون  
 كل منهم من وضع مستمر اتفاقا وضرورة ان اتفاقا يستلزم انقضاء الحركة التي هي مقتضى ذات الوجوب لان استمرار الحركة  
 لو من حدودها كغير من ان واحد يوجب انقطاعها لانك ان خلق الحركة ادر سدى يجب لبا وانه محذور  
 ان يكون اثر الموجب وان افرادها يجب ذوالها بقوله قلنا بامية الزائدة لال على ان يخلق لا يجوز ان  
 يكون اثر الموجب بانه لا يمكن وجوده في الخارج فلا يكون اثره قوله فان قيل انتم للملازمة المستفادة  
 من قوله الا لا يمكن طبيعة المخلق في لاه طعية الافراد مستند بانه لم لا يجوز ان يكون المخلق باقيا متجدي الافراد  
 من عدم لقاءها كانه في المخلق يتغير بمرام اتفاقا لبا وخصص منه مشرا قوله نعم لم يمتد في المخلقة باللقاء  
 وعدمه جارية لكن مرادنا انه لا يجوز ان يخلق في طبيعة با مكان لبا وخصص منه مشرا قوله نعم لم يمتد في المخلقة باللقاء  
 واحدة في شي الوجود لا يمكن ان يقتضي امكان اتفاقا وامتدادا في بحث لال الامم ان لا يقتضي طبيعة  
 الافراد اتفاقا اتفاقا وذلك لاننا في ان يكون بربوبية الشخصية مستند اتفاقا  
 فيجوز ان يكون المخلق معلولا للوجوب باقيا متجديا  
 افراد المتحددة بتمتد اتفاقا حسب حصوها في قولها وهو لا يدع في الخ لبا وذكروا في المخلقة على لغة بربوبية  
 انما دل على اتفاقا وامتدادا في الحركات الى الوجوب لبا وامتدادا في الحركات الى الوجوب لبا وامتدادا في الحركات الى الوجوب لبا





السؤال: ما حاشية وتقريره ان دليلكم وان دل على خطئه الامور الحادثة لكن عندنا ما يتبينه بناء على نفى اودسمة بيننا و  
 اوجدهم فتلك الامور انما تامة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة وتامة اودسمة  
 اودسمة فاما بالنسبة الى ذكره واما نقض الاحتمال في تقريره دليلكم الدال على اتمام كون تلك الحوادث متباعدة من انشأ  
 الفرض لوجه محتمل متباعدة من تلك الحوادث حيث تجري فيما تركت عن الامور الحادثة غير اننا انما نوجد اودسمة  
 باطل في الامور الحادثة تركتها من غير الامور موجودة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 لم انشاء تركب تلك الحوادث منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 بديهية ولو كان المراد المعنى فكيف ان يقال دليلكم وان دل على عدمه انما علمي ثبوت تلك الحوادث فالحاشية المذكورة منها  
 السامع والموجود متناقضان ولا يخرج من التقيضان فيتم طلب اعتبارهما الى باقي المقدمات ولا اشك في بان التفرص لا يثبت  
 التقيض المذكور لا يكون في مقتضى ذلك فاقبس عين الدليل مثبتا للتقيض فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 نفى الامور الحادثة فلو لم يعرف من معنى المصلح فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة فالحاشية المذكورة منها  
 ويدل على ذلك فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 بمنزلة انما وقال ان جعلتوه بصيغة التكليم والخطاب فيمكن للسامع فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 كما عرفت ولا يكون في التقيض فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 الدليل المذكور فيكون الدليل مثبتا للتقيض ثم قال ويمكن ان يقال ان حاصل التقيض استلزام الدليل  
 المحم وهو انتم واستلزام الحوادث الى حاشية بصيغة مقترنة ضرورية او من عدم الواسطة وفيه انه لا يكون غير الدليل  
 مستلزما للحتم الاحتياج الى تلك المقدمات الضرورية والفرق بين التقيض والتكليف وبين استلزامه المحم فالحاشية المذكورة منها  
 الاستلزام قوله فان جعلتوه داخلته في الموجود بان انتم به بالتحقق في المحل سواء كان متبعا او مصادرا فالحاشية المذكورة منها  
 يجوز ان يكون من جهة تلك الموجودات الاختيارية الجزائية يجوز ان يكون من تلك الموجودات التي  
 ضرورية بالنسبة في المحل فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة  
 ذلك التعلق الى حاشية اخرى توجب في وقت دون آخر ومن غير ان يلزم من تسادى النسبة الى  
 الادوات ودونها في وقت حيث يكون هو وادواته في وقت وجودها فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة  
 كما كان يلزم لو قلنا بصحة وجودها فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور الحادثة اودسمة فالحاشية المذكورة منها ومن غير الامور موجودة اودسمة





الى الوجوب بطريق الاستدلال فمقدمها غير مقدم الخوض قول منزلة قدم الوسائط الى سبيل تحقيقه لتأويل  
 يقول لا يلزم من قدم الموجود المستندة قدم تلك الامور انما يلزم لو كان استناد تلك الامور الى الموجود  
 العلم بالوجوب وجزم الجواز ان يكون على سبيل الصحة ويجوز على ان جعل قوله على سبيل الصحة والاعتبار وتوهم  
 الوجوب قيد الاستدلال الموجودات الى الوجوب يطل غرض المصنف فانه لو كان استناد الموجودات الى الوجوب فمقدمها  
 على سبيل الصحة ويجوز ان كان اكثر المقدمات فمضامينها استناد الامور الى الوجوب فمقدمها على سبيل الصحة  
 ان انشأت تلك الامور على تقدير ان كل ممكن يحتاج الى وجوده الامور فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها  
 لو ان تلك الامور لم تكن على الوجوب فمقدمها انما يستند الى الاستدلال مستحق فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها  
 وقية استنادها واستدلالها من قوله منقولة لان الاستدلال الى الشيء الوجوب الاستدلال فمقدمها على سبيل الصحة  
 كما هو قولنا الجواب عن الاول فهو ان قولنا ان الشيء على ان استناد تلك الموجودات الى الوسائط الى الوجوب  
 بطريق الوجوب كان استنادا لقياسات تلك الموجودات فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة  
 فيكون استناد تلك الامور الى الوسائط بطريق الوجوب انما لا يوجب من القياسات في مقدمها على سبيل الصحة فمقدمها  
 فهو ان معنى قوله على سبيل الصحة الاحتياط ان تلك الموجودات مستندة الى الوجوب بتوسط الوجود والاعتبار على سبيل  
 الصحة الاحتياط في ما ينبغي ان لا يكون صادرا بصحة ومعية اعتبارا لا يجب ان يكون صادرا بصحة ومعية اعتبارا  
 بقوله فان القياسات فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها  
 الامور وجوده والاعتبار منه يكون قوله ان انشأت تلك الامور فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة  
 سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة  
 قبيح لانه بعد تعيين الوجود لا يتصور منه التمسك منه عليه انه يكون التمسك منه عليه انه يكون التمسك منه عليه انه يكون  
 واذا قد انقضت البرهان فنقول المصنف هو انما ان يجب ان يكون التمسك منه عليه انه يكون التمسك منه عليه انه يكون  
 او انتهت لانه منقولة الى الاستدلال الموجودات المستندة الى بطريق الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها  
 الامور المذكورة المستندة الى الوجود فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة  
 اما ان يكون على سبيل الوجوب آية فانه غير ما يريد على قوله واذا قد انقضت البرهان ان الشبهة مستحق لقوله  
 اما ان يجب ان يكون على سبيل الوجوب لان قوله انقضت يدل على ان يكون المصادق لقياسات جميع تلك الامور بالذات التي  
 يدل عليه فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة فمقدمها على سبيل الصحة

الاستدلال  
 الى الوجوب

بالجواب نفس قائم في التسميم قوله فصدور ما عنه ان يكون على الوجوب انه قال لا يتحقق الترويد ليد فوراً  
 الامور الامور لا تستلزم الى الوجوب بطريق الاجاب لا يخرج عن تخلف وهو ان لم يذكره بناو على عدم جزمه بانتم  
 في السبق ولهذا قال ان الممكن مشبهة الطريقين لكن الاستناد بطريق الاحتمال والاعتقاد بطريق العقل واجد بالعقول  
 انتهى القول الاستناد الذي ذكره لم يستند بل بدونه ذلك التكلف لانه جزم سالفان الاستناد بطريق الاجاب  
 ثم يستلزم انتفاء الوجوب او تقدم الحوادث وما قد جزم في مقدمته من مقتضات دليلاً وقوله ان الممكن مشبهة لا يصلح  
 قرينة لعدم جزم لانه لا يميز منه قدر في شيء من مقتضات الاستدلال المذكور بل نقول عدم الجزم يستلزم عدم جزم  
 خبرت الامور المذكورة لان الدليل المذكور منها جزء من دليل انتفاءها كما لا يخفى والادعاء ان العالي الذي جزم  
 به سابقا هو امر لا يمكن استنادا الى الوجوب بطريق الاجاب بلا واسطة امور اخر من الالفاظ لانه يستلزم المحال  
 كما استنادا الى الحوادث بلية في طريق الوجوب بلا واسطة يستلزم احدها الترويد المذكور منها هو انه لا يجب تجرط  
 امور اخر من الالفاظ صائبة بالذات بل بالاعتبار بان يجب الالفاظ بالقياس اخر بالذات او لا عليها وان لم  
 يجب تجرط كوجود الحوادث لا يجب تجرط بوجوب البقاء او لا يجب اصلاً بل هو الاخر قوله لان العقل  
 جازم وذلك لان الالفاظ بالقياس نسبة من الموقر والالفاظ بالنسبة تفاير الطريقين جزمه قوله لم يستلزم  
 التسميم غير المحذور وانما المقطوع به استحالة طرف الميزة احيث يستلزم انتفاء الوجوب وبيان التفسير وان كان  
 لم يردجوات والنتائج كما ذكره ثم فو شرح الحق بعد جزم به سبب التحقيق في شرحه الموقف لكنه غير نام  
 في نفسه قوله بل تفاير الالفاظ باعتبار ان الالفاظ اذا دخل العقل من حيث انه متفاد من الموقر والموقر فيمضي  
 له الالفاظ او ثم اذا دخل في نفسه من حيث انه ممكن صادر من علته اعتبره الالفاظ اخر هذا على ما في ما قاله في الالفاظ  
 والوحدة والامكان والوجوب ولا يخفى فانه اذا كان اعتباراً لا اعتبار لم يكن الصادر من اجله الالفاظ واحد  
 وقد رخص في طريق الوجوب فيلزم ان انتفاء الوجوب لا يقدم الحوادث الا ما قيل من ان عبارة الجني في الحوادث  
 اليه بالذات امر طارفي فنية انه مشقوض فيلزم للزوم وحدة الوحدة والامكان الاحتمال من مدبر قوله لكن  
 القول بصدور الالفاظ عن فعله بطريق الاعتقاد اياه الى الطريق الصحة من غير لزوم الجزم لاجل حاجته الى الالفاظ  
 آخر العمل لانه انما يقتصر انه اذا كان صدور الالفاظ الحوادث بطريق الوجوب فليكون بلا واسطة الالفاظ يلزم احد  
 الحالين السالطين فلا بد من القول بصدوره بتوسط الالفاظ اخر صائبة بالذات او لا باعتبار ادراك حدود  
 بطريق الصحة فلا حاجة اليه بما ذكرنا فخر ان عاقلة العاقل الجلي به من ان لا حاجة الى الالفاظ اخر حال الجني

لا يجوز  
 انتفاء  
 الجزم  
 الجزم  
 الجزم  
 الجزم

[illegible]

لازم و لو سلمنا تخلفا لمخلص في ذلك الاستدلال اذ كما يمكن القول مدعيان التزموا قيام الحوادث خدابة لا فرق بينهما  
 في الاستدلال بل الاول يثبت بالضرورة ان مقتضى قوته لا يخلص عن ذلك الاثبات الاسود والاسود موجودة والاول  
 المزمود يستلزم دليل الايجاب قوته قد سبق انه يزم منه الرجحان بل مرجح لمصلحة ذلك الاستدلال لمخلص  
 استحالة ويكون في قوته قد سبق ان يزم منه الرجحان بل مرجح اى وجود الممكن المزمود سارة الى ان ذلك المزمود  
 ليس بصحيح فلا يكون للمخلص الاثبات الامور المذكورة قوته الرجحان بل مرجح اى وجود الممكن بل موجود بل قد عرفت  
 في المقدمة الثانية ان السلك ارسا احدها بطريق الصحة وهو الايجاب المحسوس بالامر المحال واما فيها بطريق الوجوب وهو  
 وجود الممكن في المحال فاننا نرى على ان كون الامر من الاثرين بعينهم بدون المزمود وبقية المقدمة بديهية بل مركزة  
 في طبائع المجهولات العجز والافنى في قطره واما الاول فلو سلمنا زعمنا في ان الايجاب يستلزم الوجود واما ان الوجود  
 لا يمكن بدون الايجاب فنظري لانه محتاج الى اثبات مدخلية الامور المحال في وجود الممكن فانه مباحثا للمحققين  
 لان الانسب ان يقال الرجحان بل مرجح اى وجود الممكن بل الايجاب واما سبب دوام محال  
 واما ترجيح احد المتساويين المزمود اى اثبات الرجحان سواء كان ايجابا او غيره لاحد المتساويين قبل هذا الترجيح  
 المرجح قبل فتراه سواء كان الفاعل مختارا او سو جاد والديملان الاولان يدلان على ثبوت ترجيح احد المتساويين  
 واما المرجح من الفاعل مطلقا واما ثبوت من الفاعل المختار واما مقرر الطال مقدمته وتفق عليها الحكمي وروى ان  
 احد المتساويين اذ المرجح بل مرجح سابق على هذا الترجيح محال مطلق حتى يثبت اختصاصا لانا لا يوجد دون آخر مستلزما  
 في موارد او خصومات فمورداتها لتيسر بل كذا الى حواجز حدود الاعتقاد عن الفاعل لطرفي الصحة ومنه من جهة دليل  
 الاسعري اعني قوته ان توقف على مرجح يجب الفعل عنه فلا يكون اختياريا بل سيجي في تقرير الاعتراض من  
 قوته واما ان لا يجب لكون الفاعل يرجح احد المتساويين واما صله انه اذا جاز ترجيح احد المتساويين المرجح فلو لم يجرى  
 الافعال الاعتبارية لكونه كذلك من ادعى انه لا يمكن من الاختار فمصلحة البيان من انه قد ثبت ذلك بالمدخل اناس  
 في المختار واذ تمسكت لقوته فذلك غير ذلك انه قال للمحققين من ان الثبوت ان يقول في ترجيح احد المتساويين  
 اذ المرجح بحيث ان اراد بالتساوي مثلا لتساوي بالنسبة الى ذات الشيء من قطعه انظر عن الخارج فانه لازم  
 في حواجز الترجيح باعتبار حصول المرجح التي رجي ولتصامه لا يدان لولا التساوي بالنسبة الى الفاعل الحكيم المختار  
 ومنه التساوي بالنسبة اليه ان لا يتصلق باحد طرفيه فرض من جهة اصله فتمسك بالفاعل للفاعل المختار الحكيم  
 لا يرتكب فعلا الا بعد معلق واما وعرض فلا يكون لترجيح ترجيحا لتساوي بل ترجيحا للمرجح واما ذكر من اثبات

قوله لا فرق بينهما  
 قوله لا يستلزم دليل الايجاب  
 قوله قد سبق انه يزم منه الرجحان  
 قوله بل مرجح لمصلحة ذلك  
 قوله استحالة ويكون في قوته  
 قوله قد سبق ان يزم منه الرجحان  
 قوله اى وجود الممكن  
 قوله المزمود سارة الى ان ذلك  
 قوله ليس بصحيح  
 قوله فلا يكون للمخلص  
 قوله في المقدمة الثانية  
 قوله ارسا احدها بطريق الصحة  
 قوله وهو الايجاب المحسوس  
 قوله بالامر المحال  
 قوله واما فيها بطريق الوجوب  
 قوله وهو وجود الممكن  
 قوله في المحال  
 قوله فاننا نرى على ان كون الامر  
 قوله من الاثرين بعينهم  
 قوله بدون المزمود  
 قوله وبقية المقدمة  
 قوله بديهية بل مركزة  
 قوله في طبائع المجهولات  
 قوله العجز والافنى  
 قوله في قطره  
 قوله واما الاول  
 قوله فلو سلمنا زعمنا  
 قوله في ان الايجاب  
 قوله يستلزم الوجود  
 قوله واما ان الوجود  
 قوله لا يمكن بدون الايجاب  
 قوله فنظري  
 قوله لانه محتاج الى اثبات  
 قوله مدخلية الامور المحال  
 قوله في وجود الممكن  
 قوله فانه مباحثا للمحققين  
 قوله لان الانسب ان يقال  
 قوله الرجحان بل مرجح  
 قوله اى وجود الممكن  
 قوله بل الايجاب  
 قوله واما سبب دوام محال  
 قوله واما ترجيح احد المتساويين  
 قوله المزمود اى اثبات  
 قوله الرجحان سواء كان  
 قوله ايجابا او غيره  
 قوله لاحد المتساويين  
 قوله قبل هذا الترجيح  
 قوله المرجح قبل فتراه  
 قوله سواء كان  
 قوله الفاعل مختارا  
 قوله او سو جاد  
 قوله والديملان الاولان  
 قوله يدلان على ثبوت  
 قوله ترجيح احد المتساويين  
 قوله واما المرجح من  
 قوله الفاعل مطلقا  
 قوله واما ثبوت من  
 قوله الفاعل المختار  
 قوله واما مقرر الطال  
 قوله مقدمته  
 قوله وتفق عليها  
 قوله الحكمي  
 قوله وروى ان  
 قوله احد المتساويين  
 قوله اذ المرجح  
 قوله بل مرجح  
 قوله سابق على هذا  
 قوله الترجيح محال  
 قوله مطلق حتى يثبت  
 قوله اختصاصا لانا  
 قوله لا يوجد دون  
 قوله آخر مستلزما  
 قوله في موارد او  
 قوله خصومات  
 قوله فمورداتها  
 قوله لتيسر بل كذا  
 قوله الى حواجز  
 قوله حدود الاعتقاد  
 قوله عن الفاعل  
 قوله لطرفي الصحة  
 قوله ومنه من  
 قوله جهة دليل  
 قوله الاسعري  
 قوله اعني قوته  
 قوله ان توقف  
 قوله على مرجح  
 قوله يجب الفعل  
 قوله عنه فلا يكون  
 قوله اختياريا  
 قوله بل سيجي  
 قوله في تقرير  
 قوله الاعتراض من  
 قوله قوته واما ان  
 قوله لا يجب  
 قوله لكون الفاعل  
 قوله يرجح احد  
 قوله المتساويين  
 قوله واما صله  
 قوله انه اذا جاز  
 قوله ترجيح احد  
 قوله المتساويين  
 قوله المرجح  
 قوله فلو لم يجرى  
 قوله الافعال  
 قوله الاعتبارية  
 قوله لكونه  
 قوله كذلك من  
 قوله ادعى انه  
 قوله لا يمكن  
 قوله من الاختار  
 قوله فمصلحة  
 قوله البيان من  
 قوله انه قد ثبت  
 قوله ذلك بالمدخل  
 قوله اناس  
 قوله في المختار  
 قوله واذ تمسكت  
 قوله لقوته فذلك  
 قوله غير ذلك  
 قوله انه قال  
 قوله للمحققين  
 قوله من ان الثبوت  
 قوله ان يقول  
 قوله في ترجيح  
 قوله احد المتساويين  
 قوله اذ المرجح  
 قوله بحيث ان  
 قوله اراد بالتساوي  
 قوله مثلا لتساوي  
 قوله بالنسبة الى  
 قوله ذات الشيء  
 قوله من قطعه  
 قوله انظر عن  
 قوله الخارج فانه  
 قوله لازم  
 قوله في حواجز  
 قوله الترجيح  
 قوله باعتبار حصول  
 قوله المرجح التي  
 قوله رجي ولتصامه  
 قوله لا يدان  
 قوله لولا التساوي  
 قوله بالنسبة الى  
 قوله الفاعل الحكيم  
 قوله المختار  
 قوله ومنه التساوي  
 قوله بالنسبة اليه  
 قوله ان لا يتصلق  
 قوله باحد طرفيه  
 قوله فرض من  
 قوله جهة اصله  
 قوله فتمسك  
 قوله بالفاعل  
 قوله للفاعل المختار  
 قوله الحكيم  
 قوله لا يرتكب  
 قوله فعلا الا بعد  
 قوله معلق واما  
 قوله وعرض فلا  
 قوله يكون لترجيح  
 قوله ترجيحا لتساوي  
 قوله بل ترجيحا للمرجح  
 قوله واما ذكر من  
 قوله اثبات





سائرهم قد عرفت بان التساوي بالنظر الى ذاته **قوله** يمكن ترجيح المساوي الى السوي والمرجوح قبلها  
 الترجيح هو المطلوب والفاعل الفاعل الجلي بهما لا يحصل منه الاكثرية العبادات **قوله** الثالث ان الادارة الخيرية ان الادارة  
 متحققة بالبدية ولو لم يكن من سائر ادراكها حصل الفرق بين الخيرة والمرجوح لانه من المرجح بالعمل منه وبدونه  
 يستمر كما ان من المرجح بعد تحقق الشرط كذلك **قوله** قد يكون الحكم ساراً فقط الى ان يكون الحكم خيراً لا سيما  
 لادانته بعد ذلك **قوله** فان قبل اختياره يتبين ان الادارة لا احساناً يكون ترجيحاً لاحد المتساويين لكن الحكم هو اختيار  
 الخيرة فاعلم ان الادارة فان ترجيحاً لا مرجح **قوله** طناً الادارة الخيرية ان الادارة لا تغفل بانها لم تغفلت عما لم يغفل عن  
 الاخرى من بعض الادوات وان اخلاها بحجة لادانتهما من جهة كل واحد من الضدين على سبيل البديل لادانته ورجح  
 والاولى من الفرق بين الايجاب والاختيار كما مر فانه قد بحث الذي ادورده الفاعل الجلي من ان ترجيحاً من الضدين  
 اذا كانت متفقة آتية كان الاداء ما لا يميز بين الايجاب والاختيار لكل صفة الادارة فان لزوم احد الادارتين لذات  
 المراد لم يكن له الادارة الاكثرية فيها والاداء لا يميز بين الادارتين فادانته لانه انما يميز بين الايجاب ان لو كان ترجيحاً من الضدين  
 سحبه صفة لادانته على انه لا يتبين بين الادارة وبين المتعلقين بالضدين كما عرفت في الشرح قدس سره فبحث في بيان  
 من سببه ايقاعه **قوله** فان قيل انما صار له لا لطلب جوده ترجيحاً من احد المتساويين او المرجوح وهو حاصله انه يستلزم الاداء  
 يستلزم المرجح **قوله** وهو متضمن بالضرورة لان لطلب ان يقول بان احد كنهى الى ان ترجح على الاخرين فترجح بغير مرجح  
 المبرور **قوله** فلما حصل ان اللازم من ترجيح احد المتساويين غير متمم لم يتمم غير اللازم لان اللازم رجحان احد  
 المتساويين قبل هذا الترجيح المتمم رجحاناً تاماً او مرجوحاً **قوله** لم يقبل مساوياً له فترجح عن ان يحسن كون  
 التساوي لا اذا يمكن التصديق بمزيد اقتضاء الرجحان بذاته لا اقتضاه عدم الرجحان فلا ينافي الرجحان المحال من جهة  
**قوله** فليقل الادارة الخيرات المقدرة اليها منها المهم وهي لانها لا لا بد من العصبية لانسداد باب اثبات الصانع  
 بان الاداء لا يمكن ان اذا رجح احد المتساويين اختياره ما يتحقق ادانته بوجود الممكن ام الممكن اذا لو كان مشأاً لما وجد  
 ولو كان راجحاً لزم قدم الراد فيفتقر الى موجد فاما ان يكون صفة عند الطريق للوجوب بحيث لا المرجح آخر  
 ويميز التسلسل في الرجحان او يكون صفة عند الطريق الصفة فوقه فترجح دون آخر مسلم بوجود الممكن  
 على ذلك كما مر في المقدمة الثانية فبالفاضل الجلي هو حاصل السؤال ان الالتماس والوجوب لا بد من احد  
 الازمين اعني النسبة الى الترجيح كما مر في انتهى ولا يخفى عليك انه لا بد من التمييز فيما بين المقصود الاصل وهو ايجاب  
 الترجيح بلا مرجح مما يتوقف عليه الاستدلال على وجود الصانع وحكمه على انه بحث على الاستدلال المذكور كونه جزءاً



[illegible]

ایک ایسی قوم ہے جس کا نام اللہ ہے



السرد من عدم رضا و اجتهاد بان اجتهاد نسبة الشيء الى شئ لا الى غيره و قد سئل عن عدم السرد في حرم المقتصد من  
 ينفق القدر على نفسه اولى باسبغ القدر على غيره فينفق الى ربه و اما الروايات الخمس فبهم الذي في غيرهم الخير الى الله  
 و السرة الى الشيطان فنفق بهن كما انفقوا بهذه الصفة انفقوا بالقول بان يخلق خلقا ثم يتبرأ منه فانه لا يجوز ان  
 يكون الحكم بالجوهرية على القدرية باجتهاد من المصنف دون الاولى و بل هذا الامصاد **قول** لم لا دل على حاصل الحكم  
 انصب المصداق بالفرقة و الضرورية للوجود الغاية ان العبد اختار و لم يختف انه موزن لا كما زعم الاشعري من الدوام  
 المحض شئ او وجد اشار الى اول قوله و ليست الفرقة بمجرد موافقة لادواتها بل هو حاصل ان الفرقة بين الفعل  
 الاختيارية و المصطلقة لغير مجرد دون الاختيارية موافقة لادواتها دون الامصاد ربه لان الاداة و الحكمة  
 صفة مرجحة فلا بد ان العبد من الترجيح و التخصيص **الم** يمكن الادارة لاداة و ان يكون صفة مرجحة بل سلاطة  
 الرعية كما زعم المعتزلة الحكماء و لم يكن الترجيح و التخصيص صادرا منا فلا يكون رادعا لا محرر شوق صليهم  
 عدم الفرقة بين الاختيارية و المصطلقة التي تستحق اليها و الوجود ان يكون بفرقة الى لم يكن صادرا من شأنا  
 مجرد و مقام الشرط المتقابل لقوله كانت صفة مرجحة و اشار الى ان في بقوله ايضا الفرق في الاختيارية بين تقدير  
 الم و حاصله ان الفرق بين الاختيارية و المصطلقة و بين الاختيارية الطبيعية كما ذكره الى مصب حيث نقد على ترك الاول  
 دون الثاني في الحكم ان الاختيار موزن و الاول و الثاني الفصل و الترك دون الثاني فان الغافل فيها هو الطبيعي  
 كان الاختيار مجاهدا صاعدا و قدس على هذا قوله و قد الفرق في الترك الم و اشار الى الثالث بقوله ايضا تفصل ما جاز  
 الم و حاصله ان تفصل من الدواعية و هي اقتداء و التمتع و بدونها فحكم ان الاداة صفة مرجحة لادواتها لا بل صفة  
 اقتداء و التمتع و اذا كانت كذلك لاجل ان يكون موزن و قوله فحكم ان الحكم للوجود الى الترجيح فحكمه كما تقدم  
 انت ان قدرته و صلاته غير كافية فوالله سر او كان بطريق الصحة كما زعم المعتزلة ان العبد موجد  
 لا فعال بطريق الصحة و بطريق الايجاب كما قاله الحكماء ان الله يوجب العبد القدرة و الاداة و ما لوجها الفعل  
 بوجبهين اشار الى الاول بقوله ثم من ذلك شاهد الم و حاصله ان المستعدة خوارق العادة فهو صمد و الانفصال لعبد  
 صمد المقتدرة الاداة يدل على ان قدرة العبد و اداته ليست مؤثرتين بطريق الايجاب فيما حرت به العادة  
 و اما الم يختلف عنه و لما يخفى خوارق العادة و الم المصلول هو العدة الموجبة و كذلك مستعدة خوارق العادة في عدم  
 صمد الانفصال حيث كان مكلفا بقصد من ايداء الابداء و عزم مصدا جازا و جازا و من و ساء و لصيرفون  
 القدرة و هي القوة المنشئة في المصدا و لم يصعد منهم ذلك موقد لهم على اتق من ذلك فلو كان القدرة و الاداة



شوق قولكم عدم التفرقة بين الاختيارية والاصطورية لئلا يلبسوا ان اردتم عدم التفرقة مطلقا فلما لم يلبسوا  
 بالها باقية بالفتنة الى القدرة حيث بعث تعلقها بالادبي ودون الثانية وان اردتم عدم التفرقة بالفتنة بالادوية  
 فالضرورة مسلمة لكن من اجل ان اللازم وفيه بحث لانه يلزم على هذا ان يكون الادادة اعم لتعلقهم بالقدرة من ان  
 لا يجوز وقوعه وتقسيم كالعلم والقدرة نسبتها الى الصديق وجسيم الادوات على السوية فلا بد من ايراد حيزهم وقومهم  
 الصديق في ذلك حيث ان اختراجه ليعنى القدرة وهو المعنى بالادادة وسيله مدار الفوق بين الاختيارية والاصطورية  
 انما اتفق الحكماء على ان سببا للافعال الاختيارية اربعة العلم والسرور والادادة والقدرة قوله ان  
 ليس التعلق بغيره بغيره بل بالقدرة حيث انكونه اكرامات للادريين وقولوا عدم استشهاده الولي بالسي قوله جواب  
 انما هو جليل الله تعالى قوله ثم انقصه الى جواب سوال غير ذلك ان المعنى هو ان التعلق بالقدرة لا يوجب ان الادادة ترجح  
 فيها فبما ان التعلق بالقدرة كسبب ليعنى ان يتقدم الاداة على العلم والسرور والادادة فالتعلق بالقدرة  
 اختيارية وان حاصل السؤال بتدوير القصد بين ان يكون مخلوقا لعل لا يوجب سببا اختياريا لعدم العلم به بين ان  
 لا يتوسط اختياره فيلزم ان يتوسطه اما باختياره التعلق الاول مع لا يصح قوله لانه متشابه لا على سبيل وجوب  
 بالخلق والوجود فانه مبرج في اختياره التعلق الثاني مع لا يوجب لقوله لكن من الامور الامموجودة والامموجودة  
 انما ان اللازم على تقدير التعلق الثاني ان يتوسطه لا يوجب بالعلم لزم ان يتوسطه التعلق الثاني والادبي يتوسطه  
 ان قوله ثم القصد متمم الاستدلال على ان الفعل محمود قدرة العبد و قدرة العبد تتم فانه اثبت بقوله من جواب  
 ما قبل لا يوجب ان العبد لم يخلو العقل عقيب تعلق ادواته بطريق جري العادة بهذا المقدار بعينه ارشدي لكنه  
 يقول ان ذلك يتعلق بالمسح بالقصد مخلوق العبد فانه يكون مجبورا لتعلق الادادة بالتسليم للفعل لا في نفسه  
 انما هو الفوق بين من يوجب الاشترية والمجربة فقال المسلم ان ذلك بالقصد مخلوق العبد فانه يوجب ان يكون العبد قوة  
 انما هو العبد والكل من الطرفين على سبيل المعنى من غير وجوب انما يوجب الاختيار واعطاء القدرة لكل منفرده  
 وادوية العقل العبد ليس به العبد مخلوق العبد كما زعم الاشعري فيكون العقل واقعا محمولا خلقه الله تعالى فبما العبد  
 فان من زعمه ومن القوة التي ادخلت بطريق العادة من العبد ولا يوجبها التفسير لا يوجب الاسرار والاداة  
 انما هو العبد ان يقول لو كان الخلق لا يحتاج الى الجواب منه قوله حاصل ما تعلم بالوجدان ان الخلق عاقل  
 البرهان ان الله اثبت في العبد ان فيه ان الاشياء لم يحجب لم يوجد عقل العبد الا ان يحجب مجرد وجود العبد  
 انما هو العبد انما هو العبد وادواته والكل بطريقه لا يوجبها التفسير لا يوجب الاختيارية بالاداة



[illegible]

التواب اى يحرمه بغيره حسارة وان لم يفعل انذروهم كان في عرض الغياب اى ان ينجده عليه بغيره وليس المراد  
 تفصيل كيفية التواب الغياب بانه لا يسبيل التحول اليه وذلك الجزم به من غير ان يبين كونهما عقليين لا لغوا بمصمم  
 ذلك الجزم ولا من ينجده في عقله قوله ان تصديق الجزا انما يقتضيه لما ذكره لمصم واما الكبري فكلان كل ما هو واجب  
 اى ان يزدحم عقلا بدم فاعلمه بغيره تاكيد لكل فاعلم المزدحم لمصم من التواب الغياب فيكون حسنا ياتى المتكلم  
 بغيره فله جواب الساجد لم قوله لا فاعلمه الجزم بغيره جواب ما قبله من قوله فاعلمه بغيره فاعلمه بغيره فاعلمه بغيره فاعلمه بغيره  
 على الاتمام الصلوة على رسول خير الانام وادرك الكرام برحمتك يا ارحم الراحمين ٥٥٥ تام

# خاتمة الطبع ٥

في يوم الرابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٢٥٠ للهجرة على الاتمام والصلوة على محمد وآله  
 وفضائل الكرام انا عبد فيقول الغريق في بحر العصيان الراجي الى غفران رحيم الغفران حميد العبد يوسف بن  
 ضياء الدين الشرنبلالي انا لما كانت التلويع متدالة عين الانام وكانت حاشية التفسير وحاشية  
 فيكم كافية لكل مستحاث التلويع وخواصه فادرة الوجوه فالتفت بلبسها عند حضرت من ابي السجان  
 لما انما فخر الله فان ضاعف الله جلالة وادام على الانام فله تقبل التمس ببعثته النبوة المصطفوية  
 لتتحيل نسخة تفعل بها وحدث نسخة صحيحة ففضل الدين نسخة المولوي قدس سره بخطه الشريف  
 وبتوسيله وفعالت تبك نسخة بصحيفة وزينه البصر فغفر له ورجو من العلماء والمحققين ان يدعوني  
 حتى المصحح والآمر بالبعث خير دعا من سلامته

